

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللغوية



رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

موسومة:

معالجة المادة المعجمية في "المعجم اللغوي الكبير" - دراسة في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة -

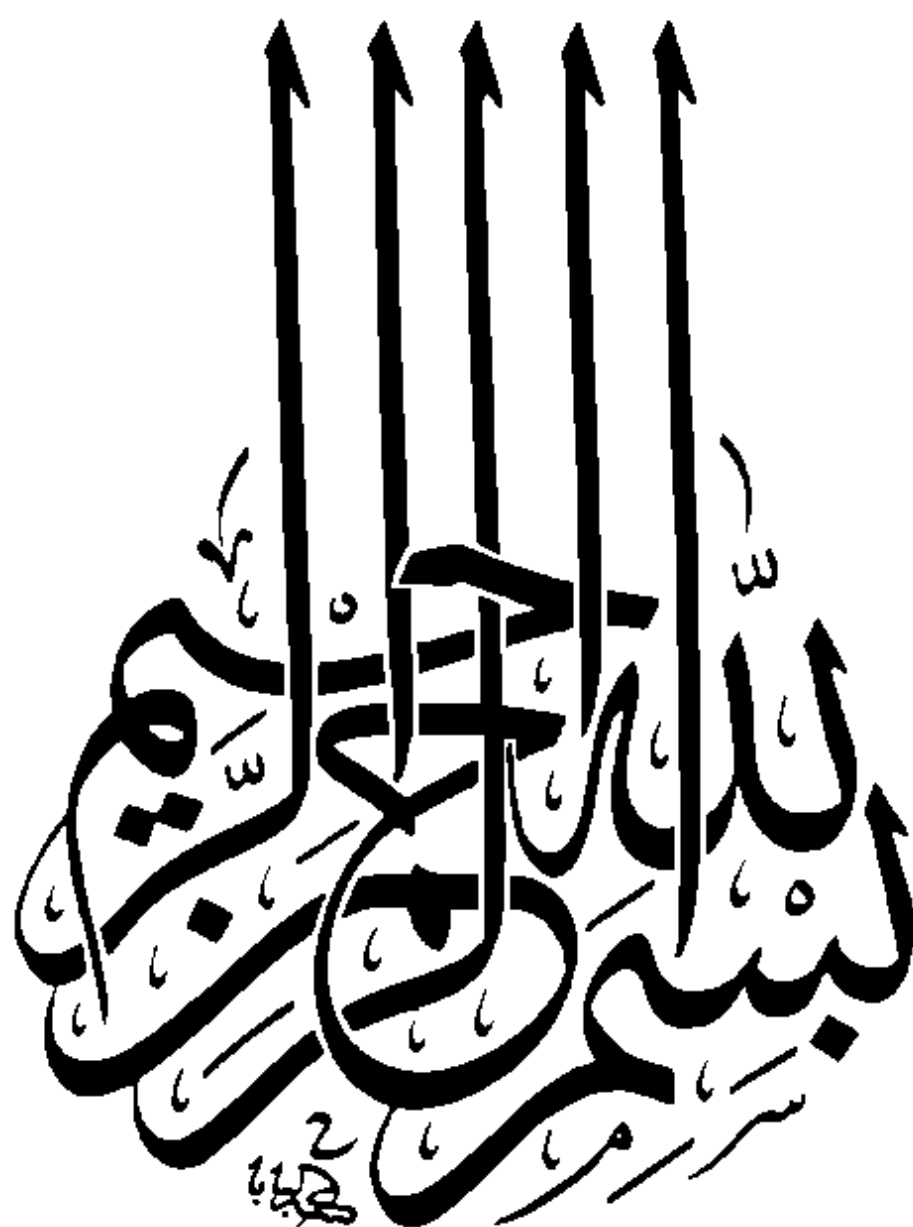
إشراف الأستاذ
د. العشريس عباس

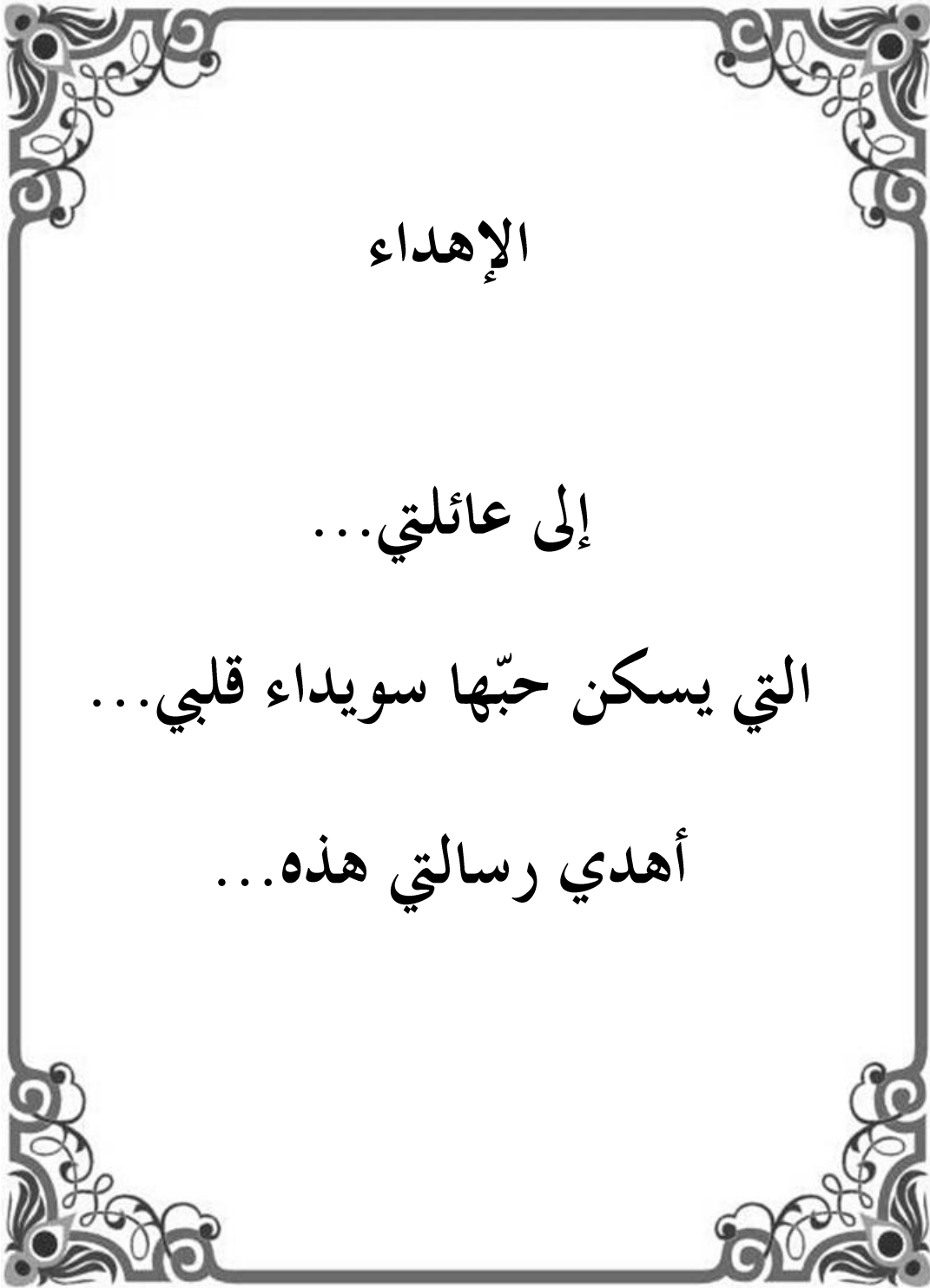
إعداد الطالبة:
حنان غياط

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بو علي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. العشريس عباس	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي - مغنية	مشرفا
أ.د. ديدوح عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د. مناد إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي - مغنية	عضوا
د. مصطفىاوي جلال	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي - عين تموشنت	عضوا
د. قدوسي نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا

السنة الجامعية: 2019/2018





الإهداء

إلى عائلتي...

التي يسكن حبّها سويداء قلبي...

أهدي رسالتي هذه...

الشكر والتقدير

الشكر لله عزّ وجلّ أوّلاً وقبل كلّ شيء على كل شيء،
على منّه ونعمائه وفضله وعطائه.

والشكر موصول إلى أستاذي المشرف الدكتور "العشريس عبّاس"
الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير.
وجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر الخالص إلى أستاذي "بوشيبة عبد القادر" أستاذ المعجميات
الذي أفادني بشكل كبير في إنجاز هذه الرسالة، بما قدمه من نصائح وإرشادات
قد أسهمت في إنارة طريق البحث، وتذليل صعوباته،
زاده الله من فضله وبارك في علمه.
فلكلّ هؤلاء أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان.

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعدُّ المعاجم الملاذ الذي يلجأ إليه الدارس للغة إذا ما خفي عليه معنى أو أُشكِلَ عليه لفظ ممَّا يقرأه أو يسمعه، كما إنّ لها دوراً مهماً في البناء الحضاري والثقافي للأمم، وتلبية حاجات الباحثين، ودعم الثقافة في جميع مستوياتها لعموم الناس.

والتراث اللغوي العربيّ حافل بالمعاجم اللغويّة التي سجّلت ألفاظ اللغة العربية وحفظتها مع الزمن، وقد سعى أصحابها إلى تبويبها وترتيبها بمناهج مختلفة، وكان سابق الحلبة فيها معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، مروراً بمعاجم: "الجمهرة"، و"التهذيب"، و"محيط اللغة"، و"البارع"، و"المقاييس"، و"الصحاح"، و"التاج" و"اللسان"، وغيرها، فالقائمة طويلة ومتنوعة.

ولئن كان للعرب إرث عظيم لا يضاهي في الصناعة المعجمية تبوؤوا فيها مركزاً رئيسياً في الزمان والمكان بين العالم القديم والحديث، وكذلك بين الشرق والغرب، وقد شهد بذلك الغربيون، حتّى قال "فيشر": «إذا استثنينا الصين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب»، وقال "أ. هيوود"، كبير أساتذة الدراسات العربية في جامعة درهام الإنجليزية: «كان لدى العرب معجم شامل هو لسان العرب، كانت دونه دقة وشمولاً معاجم سائر اللغات قبل القرن التاسع عشر». فإنّنا اليوم أحوج ما نكون إلى صناعة معجمية تواكب مقتضيات الصناعة المعجمية الحديثة التي وصل إليها الغرب اليوم، بما استفادته من نتائج الدراسات اللسانية والتربوية بمختلف نظرياتها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

ولقد شرع العرب في العصر الحديث، حين نهضتهم الحديثة، إلى مواكبة التغيّر الحاصل في الصناعة المعجمية، ولذلك شرعوا في تأليف معاجم عُرفت بمعاجم العصر الحديث، منها: معاجم فردية، كمعجم المحيط لـ"بطرس البستاني" والمنجد لـ"لويس معلوف اليسوعي"، وغيرها، ومعاجم التأليف الجماعي كالمعاجم التي أنجزها مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ "الوسيط" و"الكبير"

"الوجيز"، ومعاجم المصطلحات الموحدة لمكتب تنسيق التعريب بالرباط، وغيرها. ولكن على الرغم من هذه الجهود المبذولة في إنتاج المعاجم، فإنها إلى الآن لم تواكب الصناعة المعجمية الحاصلة عند الغربيين مواكبة حقيقية، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون.

فمن حيث الشكل طور الغربيون معاجم مختلفة الأشكال والأحجام بحسب وظيفة كل معجم وبحسب الهدف الذي أنشئ من أجله هذا المعجم، ولذلك كثرت في الصناعة المعجمية اليوم معاجم بحسب سنّ المتلقي، ومعاجم للمصطلحات بمختلف فنونها، ومعاجم للفترات الزمنية للغة (وصفية وتاريخية)، ومعاجم للترجمة بين اللغات ثنائية اللغات ومتعددتها. ومن حيث المضمون فالمعاجم تختلف بحسب طرق الشرح المعتمدة والوظائف المختلفة التي يتبنّاها كلّ معجم، ومن حيث التقنية، فقد أصبحت هناك معاجم حاسوبية تستعمل الأساليب التقنية الحديثة في الترتيب والتبويب وفي طريقة البحث عن المفردات داخل المعجم، ولذلك فإنّ مفهوم المعجم يتغيّر تغيّراً جذرياً حين يكون المعجم حاسوبياً.

فالصناعة المعجمية العربية تفتقر إلى التنظير المعجمي الذي من شأنه أن يؤسس لإنجاز المعاجم المنشودة التي تفتقدها العربية. ولذا فإنّي أعتقد أنه لا بد من القيام اليوم بمقاربة التراث المعجمي العربي التليد بنتائج الصناعة المعجمية الغربية لعلنا نؤسس لنظرية معجمية عربية حديثة تؤدي في الأخير إلى إنجاز معاجم حديثة ومتطورة تواكب الجديد وتنهض باحتياجاتنا العلمية والثقافية والحضارية.

لأجل ما سبق رأيت أن أبحث في رسالتي للدكتوراه موضوع الصناعة المعجمية العربية ومقاربتها بالصناعة المعجمية الحديثة، ومما راعى انتباهي وأنا أسعى لاختيار موضوع بحثي في ضوء هذا الهدف المسطر، أن "المعجم الكبير" الذي أنجزه مجمع اللغة العربية بالقاهرة يتمتع بكثير من خصائص الصناعة المعجمية الحديثة، فهو بالنظر إلى اسمه والهدف الذي أنجز من أجله يعدّ من أهمّ المعاجم العربية الحديثة وأكثرها استفادة من الصناعة المعجمية عند الغربيين، وإنّه على الرغم من هذه الأهمية إلا أنّه لم يحظ بأي دراسة تختص به لا في البحوث المنشورة ولا في المؤلفات العامة ولا في الرسائل العلمية الأكاديمية، حسبما توفر لي من بحوث ودراسات، وأقصى ما فعله الباحثون في أبحاثهم اتّخاذهم من المعجم الوسيط موضوعاً للبحث، حتى قتل بحثاً.

ولذلك فإنني عزمت على أن يكون "المعجم الكبير" هو التّموذج المخصّص للدراسة في رسالتي هذه، فكان موضوع بحثي: "معالجة المادّة المعجميّة في المعجم اللّغوي الكبير - دراسة في ضوء الصّناعة المعجميّة الحديثة-".

وأردت من بحثي هذا أن أسلّط الضّوء على الجانب المفيد في بابه، فيما أنجز من المعجم، وأن أنوّه بالجهد المبذول فيه، فـ"المعجم الكبير" هو معجم يقترب إلى حدّ بعيد من المعجم اللّغوي التاريخي، إلا أنّه ليس معجماً تاريخياً، مع العلم أنّ الصناعة المعجمية العربية تخلو تماماً من معجم تاريخي إلا من بعض المحاولات، بعضها توقّف في بداية الطريق، والبعض الآخر ما يزال قيد الإنجاز.

وقد كان هدفي من هذه الدّراسة أن أقارب الصناعة المعجمية العربية من خلال "المعجم الكبير" بالصناعة المعجمية الحديثة التي استقرت مبادئها اليوم عند الغربيين، وانتقلت إلينا عن طريق الترجمة، حيث تُختزل هذه المبادئ في مسألتي "الجمع" و"الوضع".

وقد دفعني إلى البحث في هذا الموضوع الرغبة في الإسهام في إرساء النظرية المعجمية العربية المنشودة، والتي تقوم على أساس الدّمج بين النظريات الغربية والصناعة المعجمية العربية الحديثة.

وبناء على ما تقدّم فإن إشكالية هذا البحث تتمظهر في الأسئلة التالية: ما هي طرق التعريف المعجمي المعتمدة في المعجم الكبير؟ وما هي الوظائف المعجمية التي اضطلع بها؟ وإلى أي مدى استطاع هذا المعجم أن يفني بحمولات عنوانه حين تعنّى بـ"المعجم الكبير"؟

ولقد رأيت أنه من المناسب اعتماد المنهج الوصفي المقترن بأداة التحليل، فقد اخترت مدونة محدّدة وهي "المعجم الكبير" وقاربتها مقارنة علمية في ضوء مستجدات الصناعة المعجمية. ولا ريب فإن هذه المسائل هي مقومات المنهج الوصفي في الدراسات اللسانية. وقد حاولت في دراستي هذه أن أزواج بين النظري والتطبيقي، حيث حاولت استنطاق النصوص المعجمية لـ"المعجم الكبير" في كل موضع يكون فيه التنظير لأي مسألة من المسائل المعجمية.

وإن لهذه الرسالة أهميتها العلمية، ذلك أن المواضيع المعجمية أصبحت اليوم تحتل صدارة الأبحاث الأكاديمية في الجامعات الغربية والعربية، نظرا لجدتها ونظرا لأن دراسة المفردات في الدرس اللساني لم يولها حقها الذي تستحقه، لذلك فإن الأبحاث المعجمية مهما كثرت، فإنها لا تروي عطش الباحثين.

ويستمدّ موضوعي هذا أهميته من كونه بحثا جديدا، فدراسة "المعجم الكبير" تعدّ ذات قيمة في البحوث المعجمية الحديثة، وإلى حدّ علمي، فإن الدراسات المعجمية التي تناولت قضاياها قليلة أو منعدمة. فحتى المصادر والمراجع التي تعرضت له، كان تعرضها بشكل عارض لا بحثا مقصودا بذاته. فمن بين الباحثين الذين التفتوا له وحاولوا التعريف به "محمد أبو الفرج" في كتابه "المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث"، وقد عرّف به وتعرّض لمميزاته حين كان يُعرّف بالمعاجم العربية على مرّ الأزمان، ونجد كذلك كتاب "المعاجم العربية دراسة تحليلية" لـ"عبد السميع محمد أحمد"، والذي حاول فيه أن يوضّح قيمة "المعجم الكبير" ويبيّن منهجه في التأليف، كما نجد "محمد عبد الحفيظ العريان" في كتابه "المعاجم العربية المجنّسة"، قد حاول التعريف بالمعجم والغاية من تأليفه، و"عبد الله درويش" في كتابه "المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد"، قد خصّه بشيء من النقد، مثله في ذلك مثل "حسين نصار" في كتابه المشهور "المعاجم العربية نشأتها وتطورها".

والملاحظ على هذه الدراسات أنها قصرت جهدها في تقديم بطاقة فنية موجزة لـ"المعجم الكبير"، ولم تُحِط به من كل جوانبه، ولذلك لا يمكن عدّها دراسات معجمية أكاديمية لـ"المعجم الكبير" هدفت إلى تدارس نصوصه المعجمية في ضوء الصناعة المعجمية. ولا يمكن أن يعتمد عليها الباحثون المتخصصون.

ولذا فإنه في غياب الدراسات السابقة للموضوع، فإنّ رسالتي هذه يؤمل منها سدّ النقص في الدراسات المعجمية خاصة ما يتعلق منها بـ"المعجم الكبير".

ومن أجل القيام بهذه الدراسة، والإحاطة بكل حيثياتها، اعتمدت خطة قائمة على تقسيم البحث إلى مدخل وأربعة فصول مذيّلة بخاتمة.

فبعد المقدمة التي وضعت فيها التصور العام للبحث، افتتحت رسالتي بمدخل وعنوانته بـ "التعريف بالمعجم الكبير والصناعة المعجمية الحديثة"، حيث خصصته للتعريف بأهم المفاهيم المدرجة في عنوان الرسالة وهما "المعجم الكبير" و"الصناعة المعجمية"، فقامت بالتعريف بـ "المعجم الكبير" وبصانع هذا المعجم وهو مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبيّنت فكرة إنشاء المعجم وأهم ما يميّزه. ثم كان لابدّ من التعريف بالصناعة المعجمية وأهم أسسها النظرية وذلك من أجل بناء أساس متين من أجل العودة إليه حين التطبيق والمقاربة.

وفي الفصل الأوّل والمعنون بـ "النص المعجمي في المعجم الكبير"، والذي جعلته في مبحثين؛ مبحث أوّل يحمل عنوان: "النص المعجمي مفهومه ومقوماته في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة"، فتناولت فيه مفهوم هذا النص، ومقوماته في ظلّ الصناعة المعجمية الحديثة متعرّضة لأهم مصطلحين عبر تاريخ هذه الصناعة وهما مصطلحا: "الجمع" و"الوضع" موضّحة أهمّ المواضيع التي تخصهما. أما المبحث الثاني فهو لمقاربة النص المعجمي لـ "المعجم الكبير" في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، وقد توجّعت هذا المبحث بذكر أهم المميزات وأهم الملاحظات التي يمكن توجيهها للمعجم من ناحيتي "الجمع" و"الوضع".

أمّا الفصل الثاني فخصّصته لـ "التعريف المعجمي في المعجم الكبير"، فالتعريف المعجمي هو الوظيفة الأساسية التي يضطلع بها أي معجم، ومعلوم أن طرق الشرح والتعريف متعددة ومتنوعة اختلف الباحثون المعجميون في تصنيفها وتحديدتها ولكنها عموماً تتمثل في التعريف البنيوي والاسمي والمنطقي، ولذا قسمت هذا الفصل لثلاثة مباحث؛ الأوّل للتعريف الاسمي، والثاني للتعريف البنيوي، والثالث للتعريف المنطقي.

وأمّا الفصل الثالث فكان لـ "الوظائف المعجمية في المعجم الكبير"، وتتمثل هذه الوظائف في الوظائف المساعدة في النص المعجمي كبيان النطق والهجاء والتأصيل والشرح بالصورة وغيرها من الوظائف التي تشكل دوراً مهماً في تقديم معلومات عن اللفظ المدخل. ولهذا جعلته في مبحثين؛ مبحث للوظائف المساعدة الأساسية، وآخر للوظائف المساعدة الثانوية.

وأما الفصل الرابع فقد جعلته لـ "الموازنة بين المعجم الكبير والمعجم التاريخي" وقسمته إلى مبحثين، مبحث يخص مفهوم المعجم التاريخي وواقعه في الصناعة المعجمية العربية، تعرّضت فيه إلى مفهوم المعجم والجهود المبذولة من أجل صناعته عند الغرب والعرب، وكذا وظائفه وخصائصه، ومبحث ثان يحاول إسقاط تقنيات الصناعة المعجمية التاريخية على المعجم الكبير من خلال المقدمة والمادة المعجمية ومنهجية الترتيب.

وفي الأخير ذيلت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها وأهم التوصيات الضرورية.

وإذا كان لكلّ بحث صعوبات وعوائق تعترض سبيله، فإنني في بحثي هذا قد واجهتني مشكلة ندرة البحوث والدراسات التحليلية لـ "المعجم الكبير"، فهذا المعجم على الرغم من أهميته في الصناعة المعجمية العربية، كما أشرنا سابقاً، إلا أنه لم يحظ إلى اليوم، حسب ما توفر لي من معلومات، بدراسة تحليلية على مستوى الشكل والمضمون، كما حصل مع غيره من المعاجم القديمة والحديثة. ولكنني قد تجاوزت هذه المشكلة حين اعتمدت على الدراسات التحليلية لنماذج معجمية أخرى وأسقطتها على "المعجم الكبير".

وأما الموارد المهمة لهذه الدراسة، فيمكن أن نصنّفها إلى ثلاثة أنواع أساسية:

1- المعاجم اللغوية عامّة، قديمها وحديثها، من أجل دعم التنظير المعجمي أولاً وكذا القيام بالموازنة بينها وبين المدوّنة التي بين أيدينا.

2- جميع الكتب والمقالات التي عنت بالتعريف بالمجمع اللغوي في القاهرة ونشاطه وبجهوده في مجال صناعة المعجم، مثل: كتاب "المجمع في ثلاثين عاماً" لـ إبراهيم مذكور، ومثل: كتاب "مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، 1934-1984"، لـ "شوقي ضيف"، و"أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة" لـ محمد رشاد الحمزاوي، وهذه الكتب زودتني بأهم الخطوات والأعمال التمهيدية والمراحل والدوافع لإنجاز "المعجم الكبير"، وبكثير من المعطيات العلمية والمعرفية التي تحيط بـ "المعجم الكبير"، وذلك كلّه يفيد في تصوّر المنهجية التي قام عليها هذا المعجم.

3- كلّ المؤلّفات التي تعنى بالتنظير المعجمي والنقد المعجمي، والتي لا غنى عنها في تطبيق المقاربة المعجمية على المعجم الكبير، وأهمها؛ كتاب "صناعة المعجم الحديث" لـ "أحمد مختار عمر"، وكتابا "علي القاسمي" "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"، و"علم اللغة وصناعة المعجم"، وكتابا "المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة"، و"من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا" لـ "محمد رشاد الحمزاوي"، و"مقدمة لنظرية المعجم" لـ "إبراهيم بن مراد"، و"المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد"، لمؤلفه "عبد الله درويش"، و"المعاجم العربية نشأتها وتطورها" لـ "حسين نصار". والبحوث والمقالات القيّمة لعلماء الصناعة المعجمية في المجالات العلمية المتخصصة كمجلة "المعجمية" للجمعية المعجمية العربية بتونس، ومجلة "الدراسات المعجمية بالمغرب"، وغيرها.

فأرجو أن يكون بحثي إسهاما جادا في التعريف بـ "المعجم الكبير"، ولبنة أخرى تضاف إلى التنظير المعجمي للصناعة المعجمية العربية.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه الرسالة، الدكتور "العشريس عبّاس" الذي تقبل بكل رحابة صدر الإشراف عليها، وأشكر لجنة المناقشة القديرة على تحشمها عناء قراءة هذه الرسالة من أجل تقويمها وتصويبها.

الطالبة: حنان غياط.

مغنية في: 30 جويلية 2018

المدخل

التعريف بـ "المعجم الكبير"
وبالصناعة المعجمية الحديثة

المدخل: التعريف بـ "المعجم الكبير" وبالصناعة المعجمية الحديثة.

أولاً- التعريف بـ "المعجم الكبير": إنَّ الحديث عن "المعجم الكبير" لا يمكن أن يكون بمنأى عن الحديث عمّن أنجز هذا المعجم ووضع منهجه وطرّ أهدافه، خاصّة وأنّه أنجز في سياق علمي وثقافي وحضاري يتميز بخصوصية مختلفة عن المعاجم التي أنجزت قبله، ولذلك فإنّه يحسن بنا في هذا البند، ونحن نعرّف بـ "المعجم الكبير"، أن نعرّف بهذه الهيئة وأن نبسط الحديث في الملابس التاريخية والثقافية التي أحيطت بإنجاز هذا المعجم.

فالهيئة التي أنجزت "المعجم الكبير" هي "مجمع اللغة العربية بالقاهرة"، الذي يعدّ من الجامعات والهيئات العظمى التي أنشئت في العالم العربي من أجل الحفاظ على اللغة العربية والاعتناء بقضاياها وتطوير البحث فيها، ولقد تضافرت عوامل شتى في إنشائه ومن ثمّ ازدهاره⁽¹⁾.

وقد أنشئ المجمع أوّل ما أنشي، بمصر، بمرسوم صدر في كانون الأوّل ديسمبر سنة 1934م، تحت اسم "مجمع اللغة العربية الملكي" ثمّ صار اسمه "مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية" ثمّ صار "مجمع اللغة العربية"⁽²⁾. وجاء في مرسوم إنشائه أن من أهدافه⁽³⁾:

01- أن يحافظ على سلامة اللغة العربية ويجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون ملائمة لحاجات الحياة في هذا العصر. ولتحقيق ذلك عليه أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير إذا دعت الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها، لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية.

⁽¹⁾ ينظر: المجمع في ثلاثين عاما، ماضيه وحاضره، 1932م-1962م، إبراهيم مذكور، القاهرة، دط، 1964م، ص12-14.

⁽²⁾ ينظر: تطوّر المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م، (دراسة تحليل ونقد)؛ حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، ط1، 2002م، ص378.

⁽³⁾ أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما، رشاد الحمزاوي، دار الغرب الاسلامي تونس، دط، 1986م، ص50-55، وكذلك: مجلة مجمع اللغة العربية، أكتوبر 1934م، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، 1935م، 22/1.

02- للمجمع أن يستبدل بالكلمات العامة والأعجمية التي لم تعرّب من الألفاظ العربية، وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها في مظاهها ، فإذا لم يجد وضع أسماء جديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق أو مجاز أو غير ذلك. فإذا لم يُوفّق في هذا لجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر المستطاع.

03- أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية، مما يعهد إليه فيه بقرار من وزير المعارف العمومية.

04- أن يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجياً، ويضع معجماً واسعاً يجمع شوارد اللغة وغيرها، ويبيّن أطوار كلماتها كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها، ويقوم ببحث علمي للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

وبذلك فإنّ أمر الاهتمام باللغة العربية ككل؛ من تعريب، وقياس، ووضع مصطلحات علمية وفنية، وإنشاء معاجم يعدّ من صميم أهداف إنشاء المجمع اللغوي القاهري.

ولعلّ فكرة إنشاء المعاجم عند المجمع كانت لأهداف سامية أكّدها في دستور إنشائه، ومن بين هذه الأهداف نجده قد ربط في مادّة دستوره الثانية (النتائج المتعلّقة ببحوثه ودراساته اللغوية) بضرورة وضع معجم وتفسير خاصة هدفها التعبير عن حصيلة أعماله في جميع الميادين اللغوية⁽¹⁾.

إنّ تلك الوسائل المختلفة قد جمعت لتهيئة مادة المعجم التاريخي اللغوي العربي، وللبحث في تاريخ بعض المصطلحات وتطورها الدلالي، وبالتالي فإنّ أهمّ موضوع يشغل المجمع اللغوي هو إنشاء المعاجم للغة العربية، وخاصة ما افتقدته الصناعة المعجمية العربية القديمة، وهو المعجم

(1) ينظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، ص52.

التاريخي على غرار معجم "أكسفورد" والذي يعدّ معجماً تاريخياً للغة الانجليزية وقد نص على ذلك في مرسوم إنشائه⁽¹⁾.

لقد كان هذا المشروع على غاية من الأهمية بالنسبة للمجمع الذي خصّه، عن قصد في دستوره، بالأولوية مقارنة بالمشاريع الأخرى الرامية إلى إصلاح الكتابة أو النحو اللذين لم يذكر في برنامجه الرسمي، إذ تكونت منذ تأسيس المجمع لجنة تدعى لجنة المعجم تكاد أهميتها تفوق أهمية لجان العلوم، واللهجات... فالتأكيد على المعاجم يشهد بعزم المجمع على وضع معاجم تلبي حاجات العصر ومقاييسه الفنية⁽²⁾.

ولبلوغ هذا الهدف اعتبرت اللجنة أنّ مهمّة المجمع الوحيدة والأساسية هي إنشاء المعاجم، وتكون أعماله في هذا الميدان ذات بعدين أساسيين، أولهما؛ تقييم التراث المعجمي العربي القديم، وثانيهما؛ تصور تقنيات جديدة لوضع معاجم تستوعب مختلف الاستعمالات من مختلف الأطوار اللغوية⁽³⁾.

وقد يكون عمل المجمع اللغوي في هذا امتداداً وتتمّة لأعمال معجمية ظهرت في الأوساط العربية والاستشرافية في القرن التاسع عشر للدراسات المعجمية والتي نتج عنها دراسة أمّهات المعاجم العربية لاسيما "الصحاح" سنة 1865م، و"مختار الصحاح" سنة 1870م، و"القاموس المحيط" سنة 1872م، و"لسان العرب" سنة 1882م، و"أساس البلاغة" سنة 1882م، و"تاج العروس" سنة 1884م، و"الجاسوس على القاموس" لفارس الشدياق الذي صدر في 1886م⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: مرسوم إنشاء المجمع والمراسيم المعدلة واللائحة الداخلية وأعضاؤه، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1952م، ص11، المادة 2 (أ، ب) نقلاً عن أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص491.

⁽²⁾ ينظر: المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، عبد الحميد محمد أبو سكين، جامعة الأزهر، ط2، 1981م، ص126.

⁽³⁾ ينظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة نظيراً ومصطلحاً ومعجماً، محمد رشاد الحمزاوي، ص491، 492.

⁽⁴⁾ ينظر: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، نشر معهد البحوث والدراسات، القاهرة، دط، 1967م، ص45-46.

كما أنه قد صدرت بأوروبا في الفترة نفسها معاجم للغة العربية منها؛ معجم المستشرق البريطاني "إدوارد ويليام لان Edward William Lane" وطبعه بلندن من سنة 1863م إلى سنة 1893م، وكذلك تكملة المعاجم العربية للمستشرق الهولندي "رينهارت دوزي Reinhart Dozy" والمطبوع بلندن سنة 1881م⁽¹⁾.

وقد أخذ المجمع بقراره، وواصل العمل في إنتاج المعاجم فكوّن لجنة من اللّغويين بينهم المستشرق الألماني "أوغست فيشر August Fischer"، الذي أبدى رغبة طموحة في أن يخرج للعربية معجماً ضخماً قائماً على أساس إيضاح الدلالة ومتغيراتها عبر التاريخ⁽²⁾.

ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون مدّ قنوات الاتصال بين فيشر والقاهرة، وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى كان فيشر قعيد المرض، إلى حين وافته المنية عام 1949م قبل أن يرى معجمه النور، فنشر المجمع مقدمة ونموذجاً صغيراً سبق أن أعدّهما "فيشر"⁽³⁾.

وبذلك يكون المعجم التاريخي قد طوى دفتاره بمجرد أن طوى "فيشر" حياته، فلم يبق للمجمع إلا أن يشدّ إزاره ويحاول إخراج معجم يوازي معجم فيشر التاريخي وهو المعجم المعروف بـ "المعجم الكبير".

فـ "المعجم الكبير" يعدّ خطوة في مسار إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية، وهو معجم يُعنى بألفاظ اللّغة العربيّة ويقدمها مقارنةً في اللسان السّامي كبادرة جديدة في عالم المعجمات العربية، هدفه الأوّل إماطة اللّثام عن معاني الكلمات، وبالتالي هو معجم ينتمي إلى معاجم الألفاظ أو ما يسمّى بالمعاجم العامّة لا معاجم المعاني. وهو يدعى بـ "المعجم اللّغوي الكبير"، ويعتبره المجمع

⁽¹⁾ ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، مجمع اللغة العربية، ط1، القاهرة، 1967م، ص6.

⁽²⁾ ينظر: المدارس المعجمية، دراسة في البنية التركيبية؛ عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، عمان، ط1، 1999م، ص365.

⁽³⁾ سنحاول التعريف بمعجم "فيشر" في الفصول القادمة.

هدفه الأساسي في الميدان المعجمي لأنه نصّ عليه في قانونه التأسيسي للمجمع، وقد صدر من هذا المعجم ثمانية أجزاء إلى حدّ الآن.

وقد صدر الجزء الأوّل منه عام 1970م، عن مطبعة دار الكتب المصريّة، وهو يتّسع لصوت الهمزة ويقع في نحو سبع مائة صفحة من القطع الكبير، وصدر آخر جزء منه - إلى حدّ الآن الجزء الثامن، وهو يتّسع لحرف الذالّ - عام 2008م، وهو يحوي مائتين وثلاث وثمانين صفحة، وخلال العشر سنوات الأخيرة لم تكن هناك أيّة بادرة تستدعي ترقّب جزء آخر جديد من المعجم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المجمع قبل أن يصدر أوّل جزء منه أذاعه بين جميع المهتمّين بالشؤون اللغوية، متطلّعا أن يعنوا بدراسته، وإبداء ما يرون بشأنه، حتى يعمل المجمع على إصداره في الصورة العلمية التي خرج بها سنة أوّل طبعة⁽¹⁾. وهو دأب المجمع دائما في إصداره لأجزاء المعجم، حيث نجده يضع مسوّدّة للمعجم ويعرضها على لجنة من الخبراء للتّصحيح والتّنقيح ثمّ بعد ذلك يخرج المعجم إلى النّور، فنجد مثلا في مقدّمة الجزء الأوّل من المعجم يصرّح بذلك قائلا: «في عام 1956م استطاع المجمع أن ينشر من معجمه الكبير جزءا في نحو خمسمائة صفحة من القطع الكبير، عدّه مجرد تجربة دعا المتخصّصين في اللّغة من عرب ومستعربين إلى قراءتها، وتسجيل ما يمكن أن يلاحظوه عليها، راجيا أن يرسلوا إليه ملاحظاتهم مشكورين، واستمرّ بعد هذا يراجع عمله وينقّح خطّته حتّى استقام له منهج واضح عُني بتطبيقه في تأنّ وتؤدّة وجدّ وإخلاص»⁽²⁾.

(1) ينظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية؛ عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، ط2، 1974م، ص196.

(2) المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، ط1، مطبعة روز اليوسف الجديدة، القاهرة-مصر، 1992م، 1/و.

وقد أضاف القول في موضع آخر: «ويوم أن استقرّ الرّأي على إخراج الجزء الأوّل منه اختارت لجنة المعجم الكبير لتنسيق صياغته وقضت هذه اللّجنة عاما وبعض عام تراجع وتنقّح وتضبط وتحقّق وكانت تعقد في الأسبوع الواحد جلستين طويلتين»⁽¹⁾.

وقد نوّه المجمع اللغوي بـ "المعجم الكبير" حين صدوره وأطراه في المقدّمة، فقال فيه: «إنّه لون جديد في عالم المعجمات العربية، فيه تأصيل وتحقيق، وجمع واستيعاب، ورجوع إلى المصادر الأولى، وتعويل ما أمكن على النصوص الثابتة، وقد عُني فيه عناية خاصة بالوضوح والدقّة، فرتب ترتيبا دقيقا، وبوّب تبويبا سهلا، والتزم الترتيب الحرفي، ولكن في حدود المادّة اللغويّة، تماشيا مع طبيعة العربيّة، وإنّها لغة اشتقاقية. وصيغت التعريفات في عبارة مختصرة، وأسلوب سهل، ووُضّحت النصوص المأثورة والشواهد المعقدة، واستخدمت بقدر، الصور والرسوم والخرائط، وما كان لنا أن نتوسّع فيها في معجم لغوي»⁽²⁾.

وبهذا فإنّ الجزء الأوّل من "المعجم الكبير" لم يصدر حتّى كاد نفس المجمع ينقضي من خلال المراجعة والتدقيق والتنقيح، ونجده كذلك يبيّن طريقة عمله واعتماده على المراجعة المستمرة والتصحيحات المتتالية في الجزء الثامن من المعجم قائلا: «...وناقش مسودّته في جلسات متتالية أعضاء المعجم الكبير بالمجمع... ثمّ عرض على مؤتمر المجمع، في دورات متعاقبة، تمّ خلالها إقراره ثمّ إعادة النّظر فيه لإقرار مادّته وهيئته للطبع... ووقف على طبعه وإخراجه واضطلع بتصحيح تجاربه المدير العام للمعجمات وإحياء التراث والمدير بإدارة المعجمات»⁽³⁾.

وبذلك فإنّ الدقّة والتّحقيق والجديّة في ممارسة العمل المعجمي، القائم على المراجعة المستمرة للمادّة اللغوية والمعالجة المعجمية؛ رافقت عمل المجمع اللّغوي في إصداراته المتتالية لـ "المعجم الكبير" من أوّل جزء إلى آخر جزء وصل إليه.

(1) المعجم الكبير، 1/و.

(2) نفسه، 1/و (المقدمة).

(3) نفسه، 8/ (صفحات التصدير).

الغاية من تأليف المعجم: كان الجمع اللغوي يهدف إلى تحقيق الحلم الذي طالما راود العرب والمستشرقين، وعلى رأسهم الألماني "فيشر"، في إخراج معجم تاريخي للغة العربية، ونتيجة لصعوبة هذا العمل ومشقته على العلماء، ذهب إلى إخراج معجم تُرتَّب فيه الشواهد والنصوص اللغوية قدر الطاقة، مع توجيهه صحيحة مدوية إلى جميع الباحثين المختصين، الذين يحسنون العلم بأصول اللغات ومناهج تطورها، حسب اختلاف العصور والبيئات، وهذه الصيحة توجه إلى ضرورة تضافر الجهود لإنجاز هذا العمل اللغوي الضخم⁽¹⁾.

وقد صرَّح الجمع اللغوي بهدفه من تأليف "المعجم الكبير"، وغايته المتوخاة من خوض غمار هذا النوع من التصنيف الضخم في الصناعة المعجمية في أوَّل كلمة ألقاها في تصديره للجزء الأول من "المعجم الكبير" حين قال: «منذ ربع قرن تقريبا أخذ الجمع نفسه بوضع معجم كبير يساير الزمن، ويتمشى مع فنّ التأليف المعجمي الحديث. أخذ نفسه بذلك يوم أن يؤس من إخراج "معجم فيشر التاريخي" الذي تعاقد عليه قبل هذا ببضع سنين وحاول جاهدا أن يقف على أصوله دون جدوى، فلم يكن بدُّ من أن يتولَّى الأمر بنفسه وأن يعدَّ له عدته. فرسم منهج التأليف، وتحيرَ المحررين الأكفاء، واستعان بالخبراء المتخصصين، ومضى في سبيله وهو يقدر ثقل العبء وخطر المهمة، مضى وهو يعلم أن هذا النوع من التأليف وإن استعجله الناس طویل النفس لا يقاس بمقياس الزمن ولا يُحسب للوقت فيه حساب»⁽²⁾.

وفي ضوء ما سبق فإن غاية الجمع هو سدّ نقص المكتبة المعجمية العربية بتأليف نوع من المعاجم جديد وكبير يحدّ من حاجتها لمعجم "فيشر" والذي قُضيَ على أمل تحقيقه بانقضاء أجل المستشرق الألماني⁽³⁾.

(1) ينظر: المعاجم العربية المحسّنة، محمد عبد الحفيظ العريان؛ دار المسلم، بور سعيد-مصر، دط، دت، ص214.

(2) المعجم الكبير، 1/أ (المقدمة).

(3) ينظر: المعجم التاريخي للغة العربية، وثائق ونماذج، محمد حسن عبد العزيز، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م، ص27-28.

المنهج العام للمعجم: إن المنهج المتبع في "المعجم الكبير" هو منهج مدروس يقوم على ثلاثة أسس أولها؛ أساس منهجي يُعنى بدقة الترتيب والتبويب، وأساس لغوي هدفه الجمع بين القديم والحديث، وآخر موضوعي يُعنى بتقديم الألوان المعرفية تحت أسماء الأعلام والمصطلحات؛ يقول الجمع موضحاً هذه الجوانب الثلاثة: «... وفيه جانب منهجي هدفه الأول دقة الترتيب ووضوح التبويب، وجانب لغوي عني بأن يصوّر اللغة تصويراً كاملاً، فيجد فيها طلاب القديم حاجتهم، ويقف عشاق الحديث على ضالتهم، وفيه أخيراً جانب موسوعي يقدم ألواناً من العلوم والمعارف تحت أسماء المصطلحات أو الأعلام، وروعي في هذا الجانب الجمع بين القديم والحديث ما أمكن فذكرت مُعطيات العالم العربي وأضيف إليها ما جاء به العلم الحديث، وفي هذا كله عمق ودقة وأصالة وتحديد ويسر وتيسير»⁽¹⁾.

والجمع يعرض علينا المنهج الذي رسمه لوضع هذا المعجم في مقدمته، وهو يسير لا تكلف فيه، حيث جاء فيها:

01- اتبع "المعجم الكبير" في ترتيب مواده طريقة الترتيب الألفبائي باعتبار أوائل الأصول، وهذا ما ذكره في بداية توضيحه للمنهج المتبع للمعجم، يقول: «رتّب على حسب أصولها وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث من حروف الهجاء على نحو ما جرى عليه الزّخشي في أساس البلاغة، وهو ما أثره الجمع في معجميه السابقين، معجم ألفاظ القرآن الكريم والمعجم الوسيط»⁽²⁾.

ففي القسم الأول من الجزء الأول، نظّمت المواد حسب الترتيب الهجائي المؤلف (أ ب ت ث...)، وقد بدا من هذا القسم أنّ المعجم سيقسم أبواباً، تبدأ بباب الهمزة، وأن كل باب سيقسم فصولاً، حسب الحرف الثاني للمادة، وقد عبّر المعجم عن فصول الباب بمثل ما عبّر عنه

(1) المعجم الكبير، 1/ز.

(2) نفسه، 1/د.

الأقدمون، كمعجم "المصباح المنير"، فقال: الألف الممدودة، الألف والباء، الألف والتاء... ونُظِّمَت المواد في كلِّ فصل حسب الحرف الثالث فالرابع، فالخامس⁽¹⁾.

وبذلك فإنَّ المعجم حاول تيسير ترتيب موادَّ معجمه مع ما تدعو إليه الصناعة المعجمية الحديثة.

02- يبدأ في كل باب بتعريف للحرف الهجائي المراد ذكر موادّه، فيعرِّفه تعريفا شاملا جامعاً ويورد صور كتابته وطريقة نطقه وما إلى ذلك ففي باب الهمزة مثلاً نجده يصدر كلامه بقوله: هي «أول الحروف الهجائية والمبرّد لا يعدّها، ويجعل حروف الهجاء ثمانية وعشرين، وحجّته أنه ليست لها صورة ملتزمة، فتكتب ألفاً، وواواً، وياءً، وربّما لا يكون لها حرف... والحق أنّها من حروف الهجاء لثبوتها في النطق قبل الرّسم الذي هو اصطلاح وتواضع...»⁽²⁾.

فالمعجم بذلك يتميِّز عن المعاجم السّابقة بتخصيصه جزءاً مهماً للتعريف بالحرف من جميع النّواحي سواء نطقاً أو رسماً أو إملاءً. وهي سابقة منهجية تحسب له.

03- يبدأ في كلّ مادّة بذكر أصلها أو أصولها في اللّغات السّامية، وكذا موازنتها بنظيراتها في اللّغات الهندو أوروبية، إن كانت تمتّ إليها بصلة، يقول في مقدّمة الجزء الأوّل مشيراً إلى ذلك: «ولم يكن إخراج المعجم الكبير يسيراً ففيه لغات متعدّدة، بين سامية وهندو-أوروبية، وكم كنا نوّد أن تكتب اللّغات السّامية بحروفها، لولا نقص هذه الحروف وقلة الخبيرين فيها»⁽³⁾.

ثمّ يوضّح منهجيته في ذكره للسّاميات: «...وكتب الكلمات السّامية بحروفها اللّاتينية متلوّة بالنّطق العربي التّقريبي، ورُدّت الكلمات المعرّبة إلى أصولها»⁽⁴⁾.

(1) يقارن بين "المعجم الكبير" و"المصباح المنير" لـ "الفيومي" من ناحية دياحة الفصول، المصباح المنير، الفيومي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، دط، دت، القاهرة.

(2) المعجم الكبير، 03/1.

(3) نفسه، 1/ز.

(4) نفسه، 1/د.

يقول في مادة "آب" بمعنى شهر مثلاً: «آب-مُعَرَّبٌ (في العبرية المتأخّرة والآرامية اليهودية والآرامية المصرية، والسريانية... آب، والأصل في هذا... أَب في الأكديّة): الشَّهْرُ الْخَامِسُ مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ عِنْدَ الْأَكْدِيِّينَ وَالْعَبْرِيِّينَ وَالْحَادِيِّ عَشَرَ مِنَ الشُّهُورِ السُّرْيَانِيَةِ يُقَابِلُهُ أُغْسُطُسُ مِنَ الشُّهُورِ الرُّومَانِيَّةِ وَمِسْرَى مِنَ الشُّهُورِ الْقِبْطِيَّةِ»⁽¹⁾.

وبذلك يتّبع المعجم كلمة (آب) في السّامية ويبيّن أنّها معرّبة لا أصلية في اللغة العربية.

04- ترتّب المادّة حسب المعاني الكبرى لها، مع التدرّج من المدلولات المادّية إلى المدلولات المعنويّة، يقول المجمع: «ذُكِرت بعض النظائر السامية ورُتبت متدرّجة من الأصلي إلى الفرعي ومن الحسّي إلى المعنوي ومن الحقيقي إلى المجازي ومن المألوف إلى الغريب»⁽²⁾.

05- يستشهد على ألفاظ المعجم بنصوص من الشعر والنثر على اختلاف العصور وترتّب الشواهد ترتيباً تاريخيّاً بقدر الإمكان. يقول المجمع موضّحاً نوعية الشواهد التي استخدمها والأولوية في ترتيبها: «سُلك، يقصد الشواهد، فيها مسلك القدماء، واستشهد ما أمكن على المواد توضيحاً للمعنى وتأيداً للاستعمال، ورُتبت عند تعدّدها كما يلي: القرآن الكريم، الحديث، النص الأدبي المنشور ومنه المثل والشعر»⁽³⁾.

06- إذا استتبع شاهد توسّعاً في النصّ ليتمكن فهمه، أو لأنّ النصّ نادر وغريب، فليس بهذا التوسّع بأس.

07- تُردّد الكلمات المأخوذة من لغات أجنبية، قديمة أو حديثة، إلى أصولها الأجنبية، يقول عند حديثه عن كيفية تعامل المعجم مع المعرّب: «ما تصرّف فيه العرب منها بالاشتقاق يذكر في مادّته الثلاثية مثل لجام وجصّ في (ل ج م) و(ج ص ص) وما لم يتصرّف فيه بالاشتقاق مثل

(1) المعجم الكبير، 05-04/1.

(2) نفسه، 1/ك.

(3) نفسه، 1/ف.

استبرق وإبرسيم يذكر في ترتيبه الحرفي، ويشار إلى أصله غير العربي ويحتفظ بالصورة التي ورد عليها المعرّب قديماً ويضاف إليها بين قوسين ما اشتهر به من تعريب حديث⁽¹⁾.

08- يذكر ما ليس به بُدٌّ من ذكره من الأعلام، ويفسّره تفسيراً موجزاً، أو في شيء من التبسيط حسب ما تقتضيه الحال، يقول المجمع في ذلك: «أورد منها أسماء القارّات والدّول والمدن الشّهيرة، وما كانت له قيمة تاريخية أو نسب إليه علماء مشهورون أو تردّد ذكره في نصوص أدبية قديمة وعُرّف العلم وما عزّ تعريفه منها اكتفى بالإشارة إلى أنّه ورد في قول فلان»⁽²⁾.

09- يذكر أسماء البلدان والأماكن في شيء من الاقتصاد، بحيث لا يهمل ما يتردّد ذكره في النصوص الأدبية من جهة، وبحيث لا يصبح المعجم معجماً جغرافياً من جهة أخرى، يقول: «أوردت أسماء المشاهير من الرّجال وما دلّت صيغته منها على أنّه مشتق ذكرت في مادّته التي اشتق منها مثل (أبيّ بن كعب) في (أ ب و)... وما لم يكن مشتقاً ذكر في ترتيب حروفه مثل أسد»⁽³⁾.

10- يشكل ما ليس من شكله بدّ من أوساط المثقّفين، وتضبط بعض الكلمات بالنص على طريقة القدماء حين تدعو الضرورة إلى ذلك، يقول في بداية مقدّمته: «وفيه بوجه خاص ضبط هو ألزم الأشياء للنشر المعجمي»⁽⁴⁾.

11- يذكر من الحجاز ما شاع في الشعر والنثر حتّى أصبح مُشَبَّهاً لما يسمّيه أصحاب البيان وعلوم اللغة بالحقائق العرفية، فليس من سبيل إلى فهم كثير من النصوص القديمة إلّا بهذا.

(1) المعجم الكبير، 1/ع.

(2) نفسه، 1/المقدمة (صفحة دون ترقيم).

(3) نفسه، 1/المقدمة (صفحة دون ترقيم).

(4) نفسه، 1/ز.

12- تذكر المراجع حين لا يكون من ذكرها بد، فأما إذا كان الاستغناء عنها ممكنا فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها.

13- لا يعتمد من الحديث إلا على ما ورد في أصل صحيح، ويذكر الحديث كله، إلا أن يشتدّ طوله، فيقتصر منه على ما يجزي ويغني، يقول: «أورد منه ما جاء في أحد الكتب الستة أو مسند للإمام أحمد واكتفي منه، إذا ما طال، بما يجزئ ويغني، وقد يضاف إليه ما نقل عن النهاية لابن الأثير، والفائق للزّحشري، وميّز فيه الحديث النبوي من المأثور عن الصحابة وغيرهم، وعدّ هذا من كلامهم أو من أخبارهم»⁽¹⁾.

مميزات المعجم: في ضوء ما تقدّم من ذكر لمنهج المعجم، يتبين لنا أن "المعجم الكبير" قد زخر بالعديد من المميزات، حاول بعض النقاد المعجميين أن يعدّدها، وهي تتنوع بين مثالب منهجية وأخرى موضوعية، ومن أهمها:

01- أهم ميزة تميز "المعجم الكبير" هي اهتمامه بالضبط التام لمواده اللغوية حتى لا يقع لبس فيما يراد ضبطه.

02- تعريفه للأعلام والأماكن والاقتصار على ما تدعو الضرورة إلى ذكره، وشرحها شرحا موجزا أو في شيء من التبسط حسبما تفتضيه الحال كما ذكر في تقديم المعجم.

03- تعريفه للمصطلحات العلمية الشائعة.

04- إبرازه العلاقات الوثيقة بين اللغة العربية وأحوالها الساميات.

05- دقة الترتيب والتبويب للمواد اللغوية.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، 1/ص.

06- التعريف بالحرف المعقود له الباب بشيء من الاستفاضة والإمام بجميع جوانب هذا الحرف على اختلاف الحروف الهجائية.

07- عنايته بالاستشهاد وبترتيب الشواهد.

08- غزارة مادته اللغوية نتيجة التوسع في الشواهد والنصوص، وهو ما يتماشى مع تسميته بالكبير.

09- إعطاء لمحة عامة عما تفيد الألفاظ المداخل في اللغات السامية وتقريب الصلة بين المعاني في إطار لغات الأسرة الواحدة.

التقدير العلمي للمعجم: إنّ محاولة إظهار "المعجم الكبير" إلى الوجود من قبل المجمع اللغوي بالقاهرة، لشيء يستحق التقدير والتعظيم، وينتظر الباحثون المهتمون بشؤون اللغة العربية أن تجتمع الجهود وتتضافر، حتى تتوالى ظهور أجزائه واحدا بعد الآخر، وليس من المنتظر، كما ذكر المجمع ذلك، أن يتم هذا العمل الضخم في عهد قريب، ولكن اللّبنات التي يضعها الآباء في البناء الآن ستكون حافزا للأبناء لإتمام هذا العمل وتشبيده⁽¹⁾.

ويصرّح المجمع بضرورة عدم انتظار طبعات المعجم واحدة تلو الأخرى في وقت قياسي أو استعجاله، مشيرا إلى صعوبة المهام قائلا: «مضى وهو يعلم أنّ هذا النوع من التّأليف وإن استعجله الناس طویل النفس لا يقاس بمقياس الزّمن ولا يُحسَبُ للوقت فيه حساب»⁽²⁾.

واهتمام المعجم بتوضيح الصّلة بين العربية وأخواتها السّاميات، جدير بوضعه في ذروة السّنام وضمّه في مكانة لم يسبق بها، وينبغي ألاّ يضمن المجمع بمزيد من إيضاح هذه الصّفة⁽³⁾.

(1) المعاجم العربية المكنسة، ص 216.

(2) المعجم الكبير، 1/المقدمة.

(3) ينظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية، ص 214.

ويكفي المعجم شرفاً أن يكون أوّل معجم عربي حاول جمع اللغة العربية واستيعابها ومقارنتها في ظلّ أخواتها الساميات مشيراً في كثير من الأحيان إلى بعض مقابلاتها في اللغات الهندو أوروبية، فهو بذلك الصّنيع أدخل منهاجاً جديداً لتاريخ الصناعة المعجمية العربية.

أهمّ المآخذ عن المعجم: لقد وُجّهت لـ "المعجم الكبير" مآخذ كثيرة ومتنوّعة بين انتقادات شكلية أو منهجية، ومن بين أولئك الذين خصّوا "المعجم الكبير" بانتقاداتهم نجد؛ "محمد عبد القادر الدبّاغ" الذي رأى أنّ المعجم؛ «على الرغم من المحاولات التي أضفت عليه صفة الضخامة والغنى اللغوي، إلّا أنّ التخبّط في منهجه كان سيّد الموقف، فلا يخفى على كلّ مثقّف عربي أنّ الاسم انتهاك لمؤلّف الطبراني المسمّى بنفس الاسم، وبالرغم من أنّ كتاب الطبراني ليس معجماً بمعنى الكلمة، فإنّه لم يكن من الحكمة اختيار هذا الاسم دون غيره، وكأنّ قريحة العلماء الأجلاء الذين قاموا على تأليفه قد نفذت، وقد ضيّع هذا المعجم شكل المعجم وتحول في بعض موادّه إلى التّهج الموسوعي بينما أهمل هذا التّهج الموسوعي في موادّ أخرى»⁽¹⁾.

ثمّ يضيف معلّقاً على قضية التأثيل التي كثيراً ما اعتزّ بها مؤلفو المعجم قائلاً: «وقد أقحم هذا المعجم نفسه في التّأثيل على نحو غير علمي يتّسم بالعشوائية، فهو تارة يؤثّل وتارة يترك. وعدّ هذا المعجم ما أورده ابن فارس في مقاييسه بمثابة كتاب مقدّس في اللّغة، فيتمّ إيراد رأي ابن فارس وكأنّه دستور لا نقاش فيه... أمّا إخراجاه فقد تميّز كعادة معاجم مجمع اللغة العربية في القاهرة بالفقر الفتي المدقع، فكان في إخراجاه مثل أي كتاب آخر وكأنّه لم يرث عن قواعد الإخراج المعجمي المعاصر غير العمودين شيئاً. وإذا كان خمس المعجم قد صدر على مدى ثلاثين عاماً فالحساب البسيط يقتضي أن يكمل المعجم جميع حروف اللغة العربية عام 2120م فهنيئاً لأحفادنا»⁽²⁾.

(1) نبذة تاريخية عن المعاجم العربية، محمد بن عبد القادر الدبّاغ، صنعاء اليمن، دط، 2012م، ص 09.

(2) نفسه، ص 09.

والحقيقة أنّ جلّ الانتقادات التي تحدّث عنها الباحث هي في الصّميم، خاصّة قضية التأخّر في إخراج المعجم كاملاً ونحن على مشارف 2019م وآخر إصدار كان سنة 2008م، وكذلك عدم ضبط المنهج والإخراج الرّديء خاصة في جانب ترقيم الصفحات التي كثيراً ما تتعب الباحث إمّا للخبثتها أو لعدم ترقيمها أساساً، إضافة إلى التخبّط بين الساميات الذي كان بدون ضبط منهجي في التقديم والشرح ممّا أدّى إلى خلل في النظام العام للمعجم.

كما أنّ "محمد رشاد الحمزاوي" انتقد عمل الجمع المعجمي ككلّ في نطاق حديثه عن المعاجم التي أصدرها ومنها "المعجم الكبير" قائلاً: «إنّ صنّع المعاجم يكون في حدّ ذاته تقنية مستقلة ومعقّدة، إن نحن تصورناها في نطاق المعجمية التي تفرض على المعاجم العربية أن تتحرّر من النموذج القديم وتحلّل المظاهر اللغوية تحليلاً اجتماعياً لغوياً حسب علم المعجمية، وهو علم ينظر إلى اللغة نظرة شاملة باعتبارها حدثاً حضارياً يشهد على عصره وتطوّره وتراثه وتعلّقه، دون الاختصار على التقيّد بالقديم وتقنياته. وتلك مبادرة يرجى أن يعتمد عليها الجمع ليخرج بالمعجم العربي من المحافظة على التراث إلى التواصّل الحضاري المتجدّد»⁽¹⁾.

وبادر "عبد الله درويش" بتقديم نقد محدود ولكنه مهم حول "المعجم الكبير"، صدر له في آخر كتابه المشهور "المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي"، وقد تركّز نقده له على مستوى المراجع، وشرح المفردات، وعلى مستوى اللغة الواصفة؛ التي رآها تقليدية ومكررة ومنسوخة عن المعاجم القديمة المتقدمة عليه.

ونذكر هنا نقده الموجه له على مستوى المراجع، حيث قال: «...ومن ناحية أخرى لم يذكر لنا "المعجم الكبير" مرجع الشاهد حين استشهد به، فنحن لا نفتنح بأن بيتاً ما إنما هو من شعر

(1) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، ص536.

العجاج، أو من شعر حسان إلا إذا عرفنا مكان هذا البيت من ديوانه، وقد كان فيشر أدق من الجمع حين أجهد نفسه، وهو بمفرده، في التعمق، واستنباط الشواهد من "مراجعتها" الأصلية»⁽¹⁾.

ولم يتخلّف "حسين نصّار" بدوره في تقييم "المعجم الكبير" في كتابه المشهور للتأريخ للمعاجم العربية قديماً وحديثاً، فبعد أن ذكر منهجه في التأليف، توقف عند تقييمه ذاكرة مميزات مبدئياً رأيه في منهجه، خاصة فيما يتعلق بذكره للأعلام والتعريف بها، حيث قال: «...والحق إنّ المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشدّ الاحتياج وتيسّر البحث كل التيسير، ولكننا نختلف مع القائمين عليه في وجوب بذل عناية كبيرة في الإشراف على طبعه حتى لا يتسرّب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ بغيره في القسم غير اللائق به. فنحن نختلف معهم في أسماء الأماكن والأعلام، ونحب ألا تدخل في المعجم اللغوي إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافي العربي بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما ماثل ذلك، وأما عدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به...»⁽²⁾.

ومن حاول انتقاد "المعجم الكبير" كذلك؛ "محمد عبد الحفيظ العريان"، في إطار الأخذ بتوصيات الجمع الذي دعا كل المهتمين بأمور اللغة والمختصّين فيها أن يدلّوا بآرائهم وتوجيهاتهم حتى يخرج المعجم غصناً سويّاً غير ذي عوج، حيث أورد بعض النقائص ومنها⁽³⁾:

01- عدم تحديده للمراد من لفظة المراجع تحديداً دقيقاً، وهل المراد منها ذكر كتب اللغة أو المعاجم أو ذكر المواضع الأصلية الأولى التي نقل منها النص.

02- عدم إشارته إلى المراجع الأصلية للشواهد مع إهمال نسبة بعضها لأربابها.

03- إطالته في ذكر الشواهد، مما يدعو إلى الملل والضجر.

(1) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، عبد الله درويش، مكتبة الشباب، دط، دت، ص154-155.

(2) المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصّار، مكتبة مصر، ط2، القاهرة-مصر، 1968م، 592/2.

(3) ينظر: المعاجم العربية الخمسة، ص216.

04- إغفاله ذكر المنهج الذي يسير عليه في شرح المفردات.

05- استطراده في ذكر الفوائد الطبية.

06- حشو المواد بنفس العبارات الموجودة في الكتب اللغوية المتقدمة.

07- إطالته في التعريف بالهمزة العربية، مثلاً، مهملاً الحديث عنها في أخواتها الساميات.

وخلاصة الحديث أن "المعجم الكبير" يعدّ عملاً جليلاً في مجال صناعة المعاجم العربية، وهو عمل لا يستهان به وبكم الجهود التي جُنّدت لجمع مدوّنته وتنقيح شواهدده وصياغة تعريفاته بأسلوب يتماشى والعصر الحديث الذي يعوّل على اللسانيات ويستخدم تقنياتها كأساس أوّلي وضروري لإخراج أي علم أو جهد للعلن.

(ثانياً) - التعريف بالصناعة المعجمية الحديثة: يعرف مصطلح "الصناعة المعجمية" جدلاً كبيراً بين المختصين فيه في موضوعه وقضاياها؛ فقد كان عند الغربيين يعنى بدراسة الألفاظ وترتيبها في نسق معين منذ سنة 1680م⁽¹⁾. ويرى "هارتمان Hartmann" أن Lexicography، ذو جانبين؛ جانب نظري، أو مجموعة الأسس النظرية التي تحكم العمل المعجمي، وجانب تطبيقي أو عملية تأليف المعاجم⁽²⁾.

أمّا "موسوعة اللغة واللسانيات" فترى أن Lexicography، فنّ عملي وليس علماً، وتعرّفه على أنّه فن كتابة المعاجم⁽³⁾.

ولم يقتصر مصطلح Lexicography على فن صناعة المعاجم، حيث نجد الموسوعة العالمية لعلم اللغة توسع مفهومه ليشتمل على التخطيط والتأليف للأعمال المرجعية المرتبة على المداخل، مثل

⁽¹⁾ The Encyclopedi of Language & Linguistics, ed. By R.E.Asher, Pergoman Press, 1994, p2175

⁽²⁾ Theory & practice in dictionary-making, R.R.K.Hartman. In Lexicography: Principles & Prattice,

ed by R.R.K Hartman, Academic press, 1983, p3

⁽³⁾ The Encyclopedi of Language & Linguistics, ed, p2174

المعاجم، والمكانز والمصادر والفهارس، وإرشادات الاستعمال التي تعطي معلومات عن مفردات لغة ما أو مجموعة من اللغات⁽¹⁾.

وقد وسّع "سفنسن Bo Sevensén" مفهوم الصناعة المعجمية حين أدخل إلى جانب تأليف المعاجم وإنتاجها؛ التأليف عن المعاجم وليس التأليف فيها، والحديث عن النظريات والمناهج التي تعدّ الأساس لهذا النشاط⁽²⁾.

وبذلك فإنّ مصطلح الصناعة المعجمية عند الغرب تراوح تعريفه بين إنتاج المعاجم وصناعته وبين التخطيط والتأليف للأعمال المرجعية المرتبة على المداخل، وحتى التأليف عن تلك المعاجم. وبهذه الآراء نلاحظ التضاربات حول مفهوم هذا العلم وحدوده المعرفية.

أمّا عن مفهوم الصناعة المعجمية عند العرب المحدثين، فقد انبرى عدد من الباحثين للتقعيد والتنظير على ضوء ما استجد فيه عند الغربيين؛ فقد تناولوا هذا المصطلح بالتعريف والتحديد الدقيق لحدوده وموضوعه، ومن بين هؤلاء نجد:

"محمد رشاد الحمزاوي" والذي يعدّ من أهم الباحثين المنظرين للمعجمية العربية عامة؛ حيث يعرف "صناعة المعجم" بأنّها: «مقاربة تسعى من خلال رؤية نظرية وتطبيقه إلى أن تتصور بنية، أو بنى المعجم والتطبيق لها»⁽³⁾، وهو يطلق عليها اسم "المَعْجَمِيَّة" (بفتح الميم)، فنجدّه يقول: «المَعْجَمِيَّةُ تعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية

⁽¹⁾ International Encyclopedia of Linguistics, p330

⁽²⁾ Practical Lexicography, Bo Sevensén, English translation, Oxford University Press, 1993, p201

⁽³⁾ المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م، ص71.

والتلقينية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية»⁽¹⁾. ومن ثمّ فإنّ صناعة المعجم بهذا المفهوم؛ هي عملية تقوم بجمع الألفاظ اللغوية وكل ما يخصها وتنظيمها في كتاب واحد يعرف باسم المعجم.

أما "حلمي خليل" فإنه يطلق على صناعة المعجم مصطلح "فن صناعة المعجم" أو "المعجم التطبيقي"، ويرى أنه: «يدرس فن صناعة المعاجم من حيث الوضع والجمع أي طرق ترتيب المفردات واختيار المداخل وإعداد الشروح والصور والنماذج المصاحبة لها وغير ذلك من العمليات الفنية حتى يتم إخراج المعجم في صورته النهائية»⁽²⁾.

وبالتالي فإنّ صناعة المعجم ما هي إلّا مجموعة من الإجراءات القبليّة والبعديّة يقوم بها صانع المعجم تمهيدا لإخراج المعجم ونشره.

أمّا "محمّد الركيك" فقد خالف سابقيه، حيث أطلق مصطلحا آخر لمفهوم صناعة المعجم، قائلا: «نعتقد أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographie هو "قاموسية"؛ وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، وبخلاف علم المعاجم الذي يهتم بالجانب النظري المتعلّق بقضايا المعجم تنصرف القاموسية Lexicographie إلى دراسة المجال التطبيقي للمعجم، فالقاموسية هي بمثابة تقنية وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس»⁽³⁾.

ويقسم "القاموسية" إلى مستويين؛ نظري وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، والتي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي والتطبيقي، والمقصود به الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس⁽⁴⁾.

(1) المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص275.

(2) دراسات في اللغة والمعاجم، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1998م، ص12. وينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997م، ص13.

(3) المعجمية التفسيرية، محمّد الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000م، ص06.

(4) نفسه، ص06.

فـ "مخند الركيك" بما ذهب إليه قد جعل مفهوم "القاموسية" مرادف لمفهوم "صناعة المعاجم" عند سابقه وقسمه بدوره إلى؛ نظري يعنى بالمسائل النظرية التي تسهّل عملية صناعة المعجم، وتطبيقي يسعى إلى تجسيد القضايا التي جادت بها النظريات المعجمية.

وبتفحص المفاهيم السابقة لما يتعلق بصناعة المعجم، نستنتج جملة من القضايا التي يبتتها تلك التعريفات أهمّها؛

01- يتفق أغلب الباحثين على مفهوم الصناعة المعجمية ومضمونها، وكذا تحديد معالمها وحدودها وموضوعها.

02- تعدّ الإجراءات والأدوات المؤدية لإنتاج المعاجم واحدة عند جلّ الباحثين؛ إذ يتفقون على ما يتعلق بتلك الوسائل والطرق المؤدية لصناعة المعاجم.

03- اختلف الباحثون المعجميون في طبيعة صناعة المعاجم؛ فمنهم من رأى أنّها تمتاز بصفة العلمية ولذلك وجب الاطلاق عليها اسم "علم" كما فعل "عبد العلي الودغيري"، حين أطلق على الصناعة المعجمية "علم الصناعة القاموسية"⁽¹⁾، وبذلك فقد منحها صفة العلمية من خلال إطلاقه لهذا المصطلح، ومنهم من رأى أنّها لا ترقى إلى أن تكون علما وبذلك ما هي إلّا "فن" يقوم بخطوات إجرائية لصناعة المعجم كما فعل "حلمي خليل"⁽²⁾.

أمّا الموقف الوسطي فهو ذلك الذي تبناه "محمد رشاد الحمزاوي" والذي رأى أنّها "مقاربة"⁽³⁾، فتجاوز بذلك سلّم الفنية ولكنه لم يرق بها إلى مستوى العلمية.

⁽¹⁾ ينظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989م، ص3-4.

⁽²⁾ ينظر: دراسات في اللغة والمعاجم، ص12.

⁽³⁾ ينظر: المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة، ص71.

04- وقع الباحثون المعجميون في إشكالية ترجمة المصطلح الغربي Lexicography، حيث اختلفوا في تحديد ترجمة واحدة لهذا العلم، فقد وجدنا عدة مسميات له منها: صناعة المعجم، معجمية بفتح الميم، قاموسية، ويجمع "أحمد مختار عمر" ذلك الاختلاف في ترجمة المصطلح كالتالي⁽¹⁾:

اسم الباحث	مصطلح Lexicography
أحمد العايد	المعاجمية
رمزي البعلبكي	صناعة المعجم
المعجم الموحد لمكتب تنسيق التعريب	صناعة المعاجم، -معجميات
عبد السلام المسدي	قاموسية
محمد علي الخولي	صناعة المعاجم
معجم مصطلحات علم اللغة الحديث	صناعة المعاجم
حلمي خليل	علم المعاجم-علم المعاجم التطبيقي-فن صناعة المعاجم
عبد العلي الودغيري	علم الصناعة القاموسية

ونلاحظ أنّ Lexicography قد ترجم إلى تسعة مصطلحات مختلفة، ورغم هذه الكثرة في الترجمة التي سردها "أحمد مختار عمر" إلا أنّه لم يرض بتبني أيّ منها، وأضاف من عنده مصطلحا آخر وهو "المعجمية" بضمّ الميم⁽²⁾.

ليضيف المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية التابع لمكتب التنسيق بالرباط مصطلحا آخر، إلى جانب تبنيه مصطلح "صناعة المعاجم"، مصطلح "مُعْجَمَاتِيَّة"، ويعرفه قائلا: هو «تقنية إصدار القواميس أو التحليل اللساني لهاته التقنية، والمصطلح ملتبس إذ يدل في الوقت نفسه على الدراسة

⁽¹⁾ صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009م، ص21.

⁽²⁾ نفسه، ص21.

لصناعة المعاجم وعلى واضعي القواميس ويجدر التمييز بين علم المعجم (مُعْجَمِيَّة) وبين تقنية المعاجم (مُعْجَمِيَّات)»⁽¹⁾.

ولكن على الرغم من هذا التعدد إلّا أنّه يمكن تبني مصطلح "صناعة المعجم" لأنّه الأقرب إلى المفهوم الأجنبي من حيث هو فن كتابة المعاجم وصناعتها، كما أنّ المصطلح أقرّته منظمة مختصة في توحيد المصطلحات وترجمتها (مكتب تنسيق التعريب بالرباط).

(2)- موضوع صناعة المعاجم: بناءً على ما سبق فإنه يمكننا القول: إنّ "صناعة المعجم" صناعة تقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهي ذو هدف أساسي؛ وهو إنشاء معجم عام أو خاص للغة معينة، ولأجل ذلك فإنّها تستعين بعدة إجراءات وتقنيات لإخراجه، و تتمثل هذه الإجراءات في:

01- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

02- اختيار المداخل.

03- ترتيب المداخل وفق نظام معين.

04- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.

05- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس⁽²⁾.

وبالتالي فلا يمكننا أن نتحدّث عن صناعة معجمية إلّا إذا توافرت فيها هذه الخطوات الخمس.

(1) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي-عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق

التعريب، الدار البيضاء، ط1، 2002م، ص85.

(2) ينظر: المعجمية التفسيرية التأليفية، ص06.

وقد جمع هذه الخطوات "علي القاسمي" حين قال: «أمّا الصناعة المعجمية فتشتمل على خمس خطوات رئيسية هي؛ جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل وترتيبها طبقاً لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا الناتج النهائي هو المعجم أو القاموس»⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ موضوع الصناعة المعجمية هو البحث عن طريقة إنتاج المعاجم و تقنيات صناعتها، وإخراج المعجم إلى النور.

3- علاقة صناعة المعاجم Lexicography بعلم المعاجم (Lexicology): ينبغي لنا ونحن نتحدّث عن صناعة المعاجم أن نحدّد الخط الفاصل بينها وبين علم هو من أقرب العلوم إليها وهو مشتق من نفس المصطلح وهو "علم المعاجم Lexicology"، حيث يعرف هذا الأخير بأنّه: «علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيته، ودلالاتها، وكذلك بالترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم»⁽²⁾.

ويعرّفه "المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية" بـ: «الدراسة العلمية للمفردات أو البحث النظري الذي ينشغل بتحديد جوهر النظرية المعجمية مثل تحديد المفردات غير الممكنة وأيضاً بتحديد نظرية التمثيل المتنبّاة أو النموذج المختار كوسيلة لمحاكاة الموضوع»⁽³⁾. فـ "علم المعاجم" يهتم بتحليل ودراسة الطرق التي تجمع بها المفردات أو الكلمات وأنواعها وصيغها ودلالاتها استعداداً لعمل المعجم.

ومن هذه التعاريف نلاحظ الفرق بين العلمين؛ فـ "صناعة المعجم" هي تقنية لتأليف الأصناف المختلفة من المعاجم موحدة اللغة أو متعدّدة اللغات، وتهتم بما ينبغي لمؤلّف هذه المعاجم أن

(1) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004م، ص03.

(2) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003م، ص20.

(3) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص85.

يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكوّن منها معجمه، والطريقة الواجب إتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر التي يجمع منها مدونه؛ أي لائحة مداخل معجمه، والأمور الضرورية التي يجب توفرها في كل معجم، حتى يصبح مليا حاجة قارئه، ميسرا له سبل الاستفادة منه، بأقل جهد وأسرع وأدق ما يكون من المعلومات⁽¹⁾. وبهذا فإنّ موضوع "صناعة المعاجم" هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومستويات لغوية ما⁽²⁾.

أما موضوع "علم المعاجم" فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وبنائها ودلالاتها وتطورها باختلاف العصور، وموت بعض معانيها، والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر، والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها في مسارها⁽³⁾، وبذلك فإن كل علم منهما له خصوصيته ومجال دراسته.

ولكن التمييز بين هذين العلمين لا ينفي العلاقة الوطيدة بينهما، فلا وجود لصناعة معجمية حديثة بدون الاستناد إلى "علم المعاجم" فهما وجهان لعملة واحدة وهذه العملة هي "المعجمية العامة"، فإذا كانت الصناعة المعجمية تمثّل الممارسة التقنية والمنهج المتبع من قِبَل "صناعة المعجم" Lexicography أو لإعداد المعجم المراد، فإنّ علم المعاجم يمثل الإطار النظري والمرجعية المعرفية التي يوفرها المعجمي؛ ومن هذا المنطلق لا يمكننا أن نتصوّر "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلة عن النظرية المعجمية؛ كالترادف والتضاد والتشارك اللفظي. وقد لوحظ أنّ السبب المباشر في قصور وضعف أغلب المعاجم إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجمي⁽⁴⁾.

(1) ينظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص 04.

(2) ينظر: الجهود المعجمية لابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة، عبد القادر بوشيبة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014م، رسالة دكتوراه، ص 30.

(3) ينظر: مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، العددان 9 و 10، الجمعية العربية التونسية، سنتي 93 و 94، تونس، ص 29.

(4) ينظر: المعجمية التفسيرية التأليفية، ص 20.

ويدعم "ألان ري" Alain Rey هذا الموقف حين يقول: «إنّ وجود لسانيات تطبيقية في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظرية معجمية»⁽¹⁾.

فلاستناد إلى إطار نظري ممثلاً في علم المعاجم من شأنه أن يمنح صناعة المعجم لغة واصفة قادرة على وصف وتفسير قضايا معجمية ودلالية (الغامض الملتبس، المبهم، البوليسي والأوموني، المجاز...)، ووحدهما عالم المعاجم وعالم الدلالة القادران على حل مثل هذه المعضلات. أما صانع المعجم فدوره يقتصر على إعداد المعجم وأخذ المداخل المعجمية جاهزة، وصالحة من عالم المعاجم⁽²⁾.

ولعلّ أهم ما يعبر عن علاقة علم المعاجم بصناعته ما تحدّث عنه "إيغور ميلتشوك" Meltchok Igor حينما وصف هذه العلاقة، حيث شبه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة، بالفيزياء مثل علم المعاجم علم نظري يهتم بصياغة واستنباط القوانين العامة للحركة والطاقة والأجسام والجاذبية، بينما تهتم الهندسة، التي شَبَّهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانية وعملية لبناء العناصر وصناعة الطائرات. فانطلاقاً من هذه الموازنة، يمكن أن نعد علم المعاجم في تصور "ميلتشوك" بمثابة نظرية توفر الأرضية المفاهيمية والأدوات الإجرائية لصناعة المعاجم التي تقوم بالتطبيق والتنفيذ⁽³⁾.

وكنتيجة لذلك نقول: إنّ المعجم الذي أعد للقارئ العادي والباحث المتخصص هو في نهاية المطاف نتاج تضافر وتقاطع موضوعي بين الجانب النظري الممثل في علم المعاجم، والجانب التطبيقي الممثل في صناعة المعاجم⁽⁴⁾. فالمرتكز الأساسي التي تقوم عليه الصناعة المعجمية هو علم

⁽¹⁾ المعجمية التفسيرية التأليفية، ص 20.

⁽²⁾ نفسه، ص 20.

⁽³⁾ نفسه، ص 21.

⁽⁴⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص 03.

المعاجم، كما أنّ علم المعاجم وُجدَ لمساندة الصناعة المعجمية وبذلك فإنّ علاقتهما وطيدة ولكنّهما في الوقت نفسه مستقلّان عن بعضهما البعض.

4- الصناعة المعجمية بين اللغويين والمعجميين: ينبغي لنا ونحن نتحدّث عن إنجاز عمل ضخم مثل المعجم أن نتحدّث أولاً عن علاقة هذه الصناعة المعجمية بعلوم اللغة والتي تعدّ في العصر الحديث أهمّ مسند لبروز أي علم ونبوغه واتصافه بالعلمية، أو على الأقل بالموضوعية، ولذلك يجب التطرّق إلى موقف كل من اللغويين والمعجميين اتجاه الآخر.

أ- موقف المعجميين من علوم اللغة: لا يمكننا إنكار الازدهار الذي حصل لعلوم اللغة في العصر الحديث وشيوع المناهج اللسانية التي مسّت كل الجوانب والاختصاصات اللغوية ومنها المعجمية من جانبيها النظري (Lexicology) والتطبيقي للمعجم (Lexicography)، ويلاحظ أنّه على الرغم من إفادة المعجم من بعض إنجازات علم اللغة، إلّا أنّ المعجميين لا يقتنعون بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم ذلك أنّ:

01- دراسة المعجم تُعدّ من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي لم توفق تماماً في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها، وإلى مقارباتها ونظرياتها⁽¹⁾.

02- كما أنّ المعجميين يعدّون "الصناعة المعجمية" فنّاً وليست علماً؛ وبما أنّها كذلك فلا يمكن أن تتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث يقول "كوف": «لم تصبح الصناعة المعجمية علماً بعد، وربما لن تصبح علماً أبداً. فهي فنّ معقّد دقيق، وبالغ الصعوبة أحياناً، يتطلّب تحليلاً ذاتياً، وقرارات اعتباطية، واستنتاجات حدسية»⁽²⁾. وبذلك فالمعجم عندهم مجرد

⁽¹⁾ ينظر: من قضايا المعجم العربي، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986م، ص169.

⁽²⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، ص05.

حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات، على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية⁽¹⁾.

أما عن أسباب هذه الفجوة التي خلقها المعجميون اتجاه النظريات اللغوية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

01- لم يبذل المعجميون أي جهد لمعالجة الطرائق المتبعة في هذه الصناعة على أساس نظري عام فقد نمت المعجمات نمو مستقلا، عن طريق الاقتناع والتقليد، وكانت في غالب الأحيان مشروعات تجارية أكثر منها منجزات أكاديمية. وتتوق أفضل المعجمات التجارية إلى الإجابة على أسئلة القارئ⁽²⁾. يقول "منسون Mansion" في ذلك: «إنّ المعجمات الثنائية اللغة ليست علمية في معالجتها للمفردات، ولم تلحق بالتطور الذي أحرزه فقه اللغة بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ويبدو أنّ فكر المعجمي قد شدّ بصورة ثابتة إلى الماضي...»⁽³⁾.

ويشتكي "ماركورت Marckwardt" من قلة تطبيق المبادئ اللغوية على المعجم الإنجليزي قائلا: «لا يظهر أثر لمبادئ المدرسة البنيوية في هذا المعجم بأي شكل مطّرد. فالكلمات تصنّف بصورة تقليدية إلى أسماء، ونعوت، وأفعال، وهلم جرى. وليست هناك محاولة لاتباع مخطط يقوم إمّا على الوظيفة في تصنيف المفردات. إنّهُ معجم كلمات وليس معجم مورفيمات وأرى أنّه يصعب العثور على مجرّد تلميح للاتّجاه البنيوي في معالجة التعاريف»⁽⁴⁾.

02- يشعر المعجميون بوجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى، والتي ظهرت حديثا والتطبيقات المعجمية التي مازالت حتى الآن تعتمد تقاليد قديمة العهد، وذلك

(1) ينظر: من قضايا المعجم العربي، ص169.

(2) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص05.

(3) J.E.Mansion, ed. Harraps Standard French and English Dictionary, Part1 (London : George G.

Harrap and Co. Ltd, 1934) ed. 1985, pv

(4) علم اللغة وصناعة المعجم، ص04.

على الرغم من إدراكهم أهمية الاطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية ووجهاتها المختلفة، إلا أنهم في الوقت نفسه يترددون كثيراً في الاعتماد على الأسس غير المؤكدة للدراسات الحديثة التي تدور حول المعنى؛ لأنّ هذه الدراسات أوسع بكثير من الحدود التي يعمل فيها المعجميون⁽¹⁾.

03- عدم إدراك المعجميين واستيعابهم للنظريات اللسانية نتيجة لعدم تعلّمهم لما يقوله أصحاب هذه النظريات، وقد أشار "روبرت هال R. Hall" في هذا السياق، إلى أنّ بعض أفضل النظريات المعجمية التي كان القصد منها تطوير طرائق البحث المعجمية هي عبارة عن مجرد مطالب لا تتسم بالواقعية لتفاصيل غير معقولة ولا يمكن العمل بها⁽²⁾.

ويتحدّث المعجمي "أردنك Urdang" في السياق نفسه معترفاً بأهمية النظريات اللغوية للمعجميين، ولكنه يُذكرهم بعدم إمكانية تطبيق هذه النظريات قائلاً: «الصناعة المعجمية، في الواقع، فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، وعلى الرغم من أننا نرحب بالنظرين الجدد بوصفهم إضافة مرغوباً فيها، فإننا يجب أن نذكرهم بأنّ نظرياتهم ينبغي أن تكون قابلة للتفسير من الناحية العملية»⁽³⁾.

وبذلك فإنّ نظرة المعجميين لعلوم اللغة نظرة قاصرة فلم يكلّف أصحاب الصناعة المعجمية أنفسهم للاطلاع على ما جادت به قرائح المنظرين اللسانيين في مجال البحث العلمي واقتصروا على التقليد التام لما كان منذ سالف الزمن معمول به لإنتاج المعاجم.

⁽¹⁾ ينظر: معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية- مصر، 1994م، ص331.

⁽²⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص07.

⁽³⁾ نفسه، ص07.

ب- موقف اللغويين من الصناعة المعجمية: لم يختلف الأمر بالنسبة لنظرة اللغويين للصناعة المعجمية؛ حيث أُهمل المعجم في دراسات الكثير منهم نتيجة موقف بعض النظريات اللغوية والتي منها:

- المدرسة البنيوية حيث كان اهتمامها الكبير بالصوتيات مما أدى إلى إغفال المعجم⁽¹⁾. ويعزى ظهور هذه المدرسة إلى العلامة السويسري "فردناند دي سوسير F.de Saussure" وكتابه الموسوم بـ Cours de Linguistique Générale الذي نشر عام 1916م بناء على مذكرات طلابه التي جمعت بعد وفاته. وسميت المدرسة البنيوية أو التركيبية لأن "سوسير" استطاع أن يوضح لأول مرة الأهمية الكبرى للبنية أو التركيب داخل اللغة. وأوضح أن اللغة تتكوّن من وحدات صغيرة هي الأصوات تتجمّع في تركيب طبقاً لنظام معيّن لتؤلف المورفيمات التي توضع بدورها في تركيب معين لتكوّن الكلمات التي تنتظم في جمل مفهومة⁽²⁾.

ومن هنا نلاحظ أن لغويي هذه المدرسة انشغلوا بالدراسات الصوتية والصرفية ولم يتوغّلوا في دراسة المعنى والمعجم في أبحاثهم.

- أما المدرسة "البلومفيلدية" التي هيمنت على المسرح اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، فكانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية⁽³⁾، فاستهانت بقضايا المعجم لأنها وضعت على بساط البحث قضية المعنى والتي هي قضية عويصة، فالمعنى بحسب رأي البنيوية من خصائص علم النفس والسلوك أو العلوم الوضعية، ولما كانت هذه المدرسة تدعو إلى الوصفية وحسب، فإنها كانت ترى أن مسألة المعاني والمقابلات الدلالية ليست من شمولياتها ولا من اهتمام اللسانيات⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج53، ص262.

(2) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص9، (في هامش الصفحة).

(3) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص05، وينظر كذلك: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص30.

(4) ينظر: المعجم العربي في القرن العشرين، ص262.

فقد اعتبر بـ "بلومفيلد Bloomfield" المعجم ذيلًا للنحو ولم يعط له أية أهمية حيث نجده يقول: «كل وحدة معجمية شذوذ، إذ لا يستطيع المتكلم أن يستعملها إلا بعد أن يكون قد سمعها مستعملة، وإن الناظر في وصف لغة ما لا يستطيع أن يعلم بوجودها فيها إلا إذا سجلت له. والمعجم في الواقع ذيل للنحو وقائمة من الشواذ الأساسية»⁽¹⁾. وهكذا مال النيويون الأمريكيون المتأثرون بـ "بلومفيلد" إلى تجاهل دراسة المعجم؛ لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو يبدو التسبب في تركيبها على الأقل⁽²⁾.

- وكذلك الحال عند "التوزيعيين" الذين عدّوا الوضع هو الذي يحدّد المعنى ويعرّفه، ومن هنا يبدو لنا أن علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة توصيلية لمعرفة بنى اللغة أولاً، وطريقة تحليلها ثانياً، فيتبين أن المعاني ليست المرفوضة هنا، أو المنكرة بل إمكانية بناء التعليل على أساس معنوي وحسب؛ لأن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفها تقنية نتعرف بها على البيانات المثالية⁽³⁾.

- إلا أن "فيرث Firth" البريطاني، وهو معاصر لـ "بلومفيلد Bloomfield" دعا إلى دراسة المعنى بشكلٍ قلب الدراسة اللغوية، وعدّها نشاطاً ذات معنى، وهكذا منذ أواخر الخمسينات ظهرت بعض الكتب الأمريكية التي تعطي حيزاً بسيطاً للدلالة، مثل محاولات "هيل Hill" و"غليسون Gleason" و"هال Hall"، وعلى الرغم من أن "فيرث" كان واحداً من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي، والمعنى، إلا أن هيمنة المدرسة الشكلية الأمريكية حالت دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند "فيرث" أو عند غيره⁽⁴⁾.

(1) مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص11.

(2) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988م، ص82.

(3) ينظر: مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق-سوريا، 1985م، ص217.

(4) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية-مصر، 1996م، ص212.

- ثم جاءت المدرسة التوليدية التحويلية التي تزعمها "تشومسكي Chomsky" ونظرية هذا اللساني في المعجم غير واضحة، فقد كانت منطلقاته اللسانية الأولى خلال السنوات الخمسين وبداية الستين منطلقات نحوية صرفة. فحاول بناء نظرية نحوية مستقلة عن الدلالة وسعى إلى دحض النظرية التي تجعل من الدلالة معيارا للنحو، فكان النحو الذي ارتآه شكليا صرفا.

وقد تدرّج "تشومسكي Chomsky" في الاهتمام بالمعجم بداية من سنة 1965م، سنة صدور كتابه "مظاهر النظرية التركيبية"، وقد ردّد في هذا الكتاب نظرية "بلومفيلد" فأقرّ خاصيتي "القائمة" و"الشذوذ" في المعجم. ثمّ تطوّرت نظرة "تشومسكي" إلى المعجم فأقرّ سنة 1972م في كتابه "دراسات في الدلالة والنحو التوليدي" في بحث عنوانه "حول بعض المناقشات الاختبارية"، بأنّ للمعجم بنية داخلية خاصة به⁽¹⁾.

- كما أن نظرية الحقول الدلالية هي أكثر نظرية اهتمت بالمعجم، فقد ردت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة؛ لأنها أعطت مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبى ينفي عنها التسبب المزعوم⁽²⁾.

وهناك أسباب أخرى أدت إلى حدوث هذه الفجوة بين النظريات اللغوية والصناعة المعجمية تتعلق بالحركة اللغوية نفسها؛ إذ يواجه المعجمي صعوبات إذا أراد التقيد بالمبادئ اللغوية، منها التغير السريع في المسرح اللغوي، حيث كانت تظهر في الحقبة نفسها مدارس لغوية عدة، كما أن بعض هذه المدارس كانت تتعرض للتعديل والتطور، وقد يستغرق المعجم سنوات عديدة، ثم ينتهي ليكتشف في النهاية أن هذه النظرية التي طبقها أصبحت قديمة ومهملة قبل أن ينشر

(1) ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، ص11.

(2) ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص30.

معجمه، إلى جانب اختلاف اللغويين فيما بينهم في المدرسة الفكرية الواحدة على كيفية معالجة المشكلة الواحدة⁽¹⁾.

5- الاهتمام المتزايد بالصناعة المعجمية والتنظير لها: بالرغم مما قيل في شأن الفجوة بين اللغويين والصناعة المعجمية؛ إلا أن التنظير للصناعة المعجمية شهد في الآونة الأخيرة تصاعدا في الاهتمام به والتنظير له، فلقد ازداد اهتمام الغربيين والعرب بالصناعة المعجمية في العقود الأخيرة بشكل كبير، ويمكن تلخيص الاهتمام بالصناعة المعجمية في المحطات التالية⁽²⁾:

أ- عند الغربيين:

01- ففي عام 1960م، عقدت جماعة من اللغويين والمعجميين مؤتمرا لهم في جامعة "إنديانا" لمناقشة المشكلات المختلفة المتعلقة بالصناعة المعجمية، وقد جمعت أبحاثهم التي ألقوها في المؤتمر ونشرت في كتاب استقبله المعنيون باهتمام بالغ.

02- أثار ظهور قاموس "ويستر" الدولي الثالث لسنة 1961م عاصفة من النقد والتعليق اشترك فيها عدد كبير من اللغويين والمعجميين والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له، ويشتمل الكتاب الذي ألفه "سلد Sledd" و"أبيت Ebbitt" بعنوان "المعجمات وذلك المعجم" على اثنين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور في الفترة الواقعة بين سنتي 1961م و1962م.

03- في عام 1963م نشر "كاتس Katz" و"فودور Fodor" نظريتهما في علم الدلالة وطالبا بأن تؤلف المعجمات على هدي مبادئ نظريتهما، وقد أثرت نظريتهما هذه في تفكير عدد من علماء اللغة البارزين. بمن فيهم "تشومسكي Chomsky" رائد المدرسة التوليدية التحويلية وقد أثار الجدل الذي دار بين "كاتس" و"فودور" من جهة، ومناوئيهما من جهة أخرى ظهور نظريات

⁽¹⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص 06-07.

⁽²⁾ نفسه، ص 12-14.

جديدة في علم الدلالة مثل نظرية "فاين رايش Ritch" التي تضمنتها مقالة "استطلاعات في نظرية المعنى".

وفي أثناء ذلك توالى الاقتراحات الخاصة بطرائق البحث المعجمية الحديثة التي أطلقها علماء اللغة من أمثال "شارلس فيلمور Charles Fillmore" و "جيمس مكولي James McCawley" و "هيل Hill".

04- لم تلق الصناعة المعجمية اهتماما من قبل الأوساط اللغوية فحسب؛ بل من المؤسسات التربوية أيضا، ففي سنة 1966م، قام أحد مدرسي اللغة الانجليزية بالإشراف على مشروع سماه "معجميون في أسبوع" تعلم فيه طلاب السنة الثانية الإعدادي المهارات المعقدة الخاصة بصناعة المعجمات، وذلك عن طريق تصنيفهم "معجم المفردات العامة"، وبعد ذلك بستين ظهر مشروع آخر كان يهدف إلى تعليم طلاب السنة الثانية إعدادي الغاية من القاموس، والتمييز بين الفرض والوصف، وحدود القاموس باعتباره مسجلا لا مُشرعا للتغير اللغوي، إن هذين المشروعين هما مجرد مثالين على ما يجري في المدارس الحديثة من اهتمام بالصناعة المعجمية.

05- لم يكتف اللغويون بإلقاء الدروس عن الصناعة المعجمية وكتابة المقالات ونقد المعجمات للتعبير عن آرائهم والتبشير بالمبادئ اللغوية ذات الصلة؛ بل تحملوا أحيانا مسؤولية تحرير المعجمات ليضربوا مثلا عمليا للمعجميين غير اللغويين، وخير مثال على ذلك ما قام به اللغوي "هوغن Haugen" حين ألف معجما ثنائي اللغة نرويجي-إنجليزي.

06- لمس العديد من اللغويين الحاجة إلى مركز معجمي رئيس حيث تحتزن جميع المواد المعجمية في حاسوب مركزي، ففي سنة 1967م، اقترح "ليمان Lehmann" تأسيس بيت معجمي كبير بمثابة خطوة أولى نحو إنتاج معجم حديث ضخيم من "طراز قاموس القرن"، أو قاموس "أكسفورد الإنجليزي"، وفي سنة 1968م، دعا "جيمس سلد Sledd James" إلى تشكيل اللجنة المعجمية في الجمعية اللغوية الحديثة، وتستطلع هذه اللجنة الآن إمكانية تحقيق اقتراح "سلد

Sledd" الداعي إلى تأسيس مركزين معجمين أحدهما في إنجلترا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإنتاج معجمات قيمة على أسس لغوية.

07- وبحلول عام 1969م أصبحت الصناعة المعجمية تحظى باهتمام اللغويين لدرجة أن رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك "أرشيبلود .أ. هل Hill; Archibald"، وقف خطاب الرئاسة على بحث بعض مشكلات الصناعة المعجمية محاولا الخروج بحلول منهجية ثابتة.

08- وفي سنة 1970م، عقدت اللجنة المعجمية التابعة للجمعية اللغوية الحديثة والجمعية اللغوية الأمريكية مؤتمرا حول الصناعة المعجمية في ولاية أوهايو نوقشت فيه مشكلات هذه الصناعة واقتُرحت لها حلولاً مبنية على أسس البحث العلمي.

09- سنة 1972م عقد في نيويورك مؤتمرا دوليا حول صناعة المعجمات الإنجليزية، تبنته أكاديمية العلوم النيويوركية، والجمعية اللغوية الحديثة، ومركز العلوم التطبيقية، وحضره أشهر علماء اللغة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل "بولنجر Bolinger"، و"غليسن Gleason"، و"هالدي Halliday"، و"هوغن Haugen"، و"هيل Hill"، و"جوز Joos"، و"كوراث Kurath"، و"جورج ليكوف Lakoff"، و"ليمان Lehmann"، و"مالكيل Malkiel"، و"ماركورت Marckwardt"، و"مكولي McCawley"، و"مكديفيد McDavid"، و"ماكتوش McIntosh"، و"بايك Pike" و"سلد Sledd"⁽¹⁾.

10- ظهور دوريات تهتم بالمعاجم والمعجمية، مثل⁽²⁾:

- Dictionaries: التي تصدرها الجمعية المعجمية لأمريكا الشمالية، وقد بدأت في الظهور عام 1979م؛

⁽¹⁾ ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص14-15.

⁽²⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص29.

- The Bulletin of European Association for Lexicography: التي بدأت في الصدور عام 1984م؛

- The International Journal of Lexicography: التي بدأت في الصدور عام 1988م.

إن كل هذا الاهتمام بالصناعة المعجمية، لدليل على أن هذا الفن بدأ يزدهر، ويلقى القبول مرحلة بعد مرحلة، وأن خطواته في العصر الحديث بدأت تتسارع.

ب- عند العرب: إنَّ للعرب منزلة رفيعة في تاريخ الصناعة المعجمية يشهد لهم بها القاصي والداني من العرب والغرب، فهم أهل هذا الميدان لمدة تقارب الثمانية قرون، من القرن الثامن ميلادي إلى القرن الخامس عشر ميلادي، فجهود الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وابن دريد (ت321هـ)، وابن فارس (ت395هـ)، والجوهري (ت394هـ)، والزحشري (ت538هـ)، والفيروزآبادي (ت817هـ)، وغيرهم من الجهابذة الذين رفعوا من شأن الصناعة المعجمية العربية وأسهموا في وضع الأسس الأولى للمعجمية والتي لا يمكن لأيّ كان تجاهلها أو إنكارها.

وقد ركنت الصناعة المعجمية العربية لفترة من الزمن، حالها حال جميع العلوم اللغوية التي أثّرت عليها الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها الحضارة العربية الاسلامية، لتنهض من جديد وينبعث الأمل في الأمة الاسلامية وعلومها، فنجد اليسوعيين الذين أخذوا زمام المبادرة في إنشاء معاجم عربية حديثة⁽¹⁾.

وتعدّ مبادرة "ابن الطيب الفاسي" (ت1110هـ) في أعماله المعجمية المتعدّدة وبخاصة في عملية "شرح كفاية المتحفظ، وإضاءة الراموس" من المبادرات التي شحذت الهمم وأوجدت نهضة عربية خلال القرن التاسع عشر كان فرسان حلبتها "أحمد فارس الشدياق" الذي استند إلى أساس نظري قائم على نقد واستخلاص عيوب المعاجم القديمة وإنشاء معجم حديث أطلق عليه اسم

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص28.

"الجاسوس على القاموس" والذي يعدّ ثورة في مجال المعجمية العربية الحديثة، وكذلك "إبراهيم اليازجي" و"أنستاس ماري الكرملي" وغيرهم⁽¹⁾.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوز الأمر مجال إنشاء المعاجم إلى مجال التأليف عن المعاجم، والقائمة بأسماء أهم المنظرين المعجميين العرب طويلة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "علي القاسمي" في كتابيه "علم اللغة وصناعة المعجم" و"المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"، و"أحمد مختار عمر" في العديد من كتبه أهمها "صناعة المعجم الحديث"، و"إبراهيم بن مراد" في "مسائل في المعجم" و"مقدمة لنظرية المعجم"، و"رشاد الحمزاوي" في جملة من الكتب المنظرة للمعجمية منها كتاب "من قضايا المعجم العربي" وكتاب "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق"... ولم يقتصر هؤلاء على إصدار الكتب بل راجت أفكارهم وتنظيراتهم حتى من خلال تلك المؤتمرات والندوات التي خصّصت للمعجمية، ومن بين أهمّ المؤتمرات العلمية الدولية التي أعطت دفعا لازدهار النشاط المعرفي للمعجمية العربية نجد:

01- مؤتمر "المعجم التاريخي للغة العربية" في 20 مارس 2006م، بقيادة مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛

02- مؤتمر "المعجمية العربية الواقع والآفاق" ما بين 1-3 نوفمبر 2010م، بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة آل البيت الأردن؛

03- مؤتمر "المعجم التاريخي للغة العربية قضايا النظرية والمنهجية والتطبيقية" ما بين 8-10 أبريل 2010م، برعاية مؤسسة البحوث والدراسات العلمية ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس.

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات، نجد مجلّتين علميتين متخصصتين في القضايا المعجمية العربية تنشر مقالات تهم الصناعة المعجمية الحديثة؛

⁽¹⁾ صناعة المعجم الحديث، ص28.

01- الأولى مجلّة "المعجمية" التي تصدرها جمعية المعجمية العربية بتونس التي تأسّست في 9 نوفمبر 1983م⁽¹⁾ ووصفت بأنّها أوّل جمعية عربية تعنى بقضايا المعجم وبحوث اللسانيات؛

02- والثانية مجلّة "الدراسات المعجمية" التي تصدرها الجمعية المغربية للدراسات المعجمية وتمّ تأسيسها في 23 جويلية 1998م⁽²⁾.

هذا بالإضافة إلى المجلات التي تصدرها الهيئات المتخصصة في الشأن اللغوي العربي، التي تعنى اعتناء كبيرا بالصناعة المعجمية وقضاياها، مثل:

01- مجلّة "مجمع اللغة العربية بالقاهرة" والتي جعلت المعجم من صلب اهتماماتها، وخصّصت جزءا من إصدارات المجلّة للقضايا المعجمية؛

02- مجلّة اللسان العربي الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب بالرباط، والتي وضعت الدراسات المعجمية من صلب اختصاصاتها من أجل النشر⁽³⁾.

7- مباحث الصناعة المعجمية الحديثة: حين نتحدث عن قضايا ومباحث الصناعة المعجمية اليوم فإننا نتحدث عن قضايا النص المعجمي بكل مكوناته، ومن أهمّها ما يلي:

أ- الترتيب والتبويب: ونعني به الطريقة التي عالج بها المعجميون تنظيم مادّتهم المعجمية، ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ الباحثين المعاصرين قسموا الترتيب إلى نوعين يجب أن يُراعَا في وضع المعجم هما:

⁽¹⁾ ينظر بنود النشر واهتمامات المجلة: مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، دت، (مجلّة علمية محكمة متخصصة في الدراسات المعجمية).

⁽²⁾ ينظر: الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد التاسع والعاشر، الرباط-المغرب، يناير 2014م، ص5 (افتتاحية العدد).

⁽³⁾ ينظر شروط النشر في مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب، العدد 71، الرباط، دت، (تنشر المجلة البحوث الرصينة، فضلا عن نشر المشروعات المعجمية الصادرة باللغات الثلاث).

01- الترتيب الخارجي للمداخل؛ وهو ما يسمّى بالتركيب الأكبر، وهذا النوع من الترتيب يعد شرطاً لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل المعجمي قيمته المرجعية.

02- الترتيب الداخلي للمداخل؛ وهو عادة ما يسمّى بالتركيب الأصغر، ونعني به ترتيب المعلومات في المدخل⁽¹⁾.

ب- الشرح والتعريف: والمقصود بالشرح أو التعريف، هو تمثيل المدخل بألفاظ وعبارات تكون أكثر وضوحاً منه، «فإذا اعتبرنا أن المدخل سؤالاً فإن كل ما يأتي بعده يكون عبارة عن أجوبة عنه، وإذا سلمنا بأن المدخل المعجمي يمثل في القاموس المبتدأ، فإن كل ما يتلوه يكون عبارة عن أخبار له، وهذه الأخبار ترد في ثنايا نص التعريف في صورة معاني متتالية منفصلة بعضها عن البعض بواسطة علامات أو رموز، ويكون تتالي هذه المعاني بحسب نوعية العلاقة الحاكمة لها، إما دلالية أو منطقية»⁽²⁾. وبذلك فإنّ الشرح هو أساس المعجم فبه يتحكّم المعجمي في تفسير معاني المداخل.

ج- الوظائف المتضمنة في النص المعجمي: حصر المعجميون أهمّ الوظائف التي يتضمنها النص المعجمي فيما يأتي:

01- بيان النطق (ويدخل فيه التقسيم المقطعي وموضع النبر)؛

02- تحديد الرسم الإملائي أو الهجائي؛

03- التأصيل الاشتقاقي؛

04- ذكر المعلومات الصرفية والنحوية؛

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص 98.

⁽²⁾ طبيعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، بوشعيب راغين، مقال ضمن مجلة المعاجم العربية الواقع والآفاق، العدد السادس، المغرب- الرباط، يناير 2007م، ص 327.

05- معلومات الاستعمال؛

06- المعلومات الموسوعية⁽¹⁾.

وكما تتفاوت المعاجم في اختياراتها من بين هذه الوظائف، تختلف كذلك في ترتيبها من حيث الأولوية ومن حيث تحقيق الهدف المنشود من المعجم.

د- الشواهد في النص المعجمي: إن الشواهد في النص المعجمي ذات خاصية التوثيق؛ فمن أهداف الاستشهاد إثبات استعمال المفردة، وهو ما يعطي التعريف سمة ثقافية، أكثر من كونها دلالية، والقاموس يفترض لدى القارئ المقدرة على تطوير سلسلة من الشروح انطلاقاً من ملفوظ (مثل، شعر، قرآن كريم، حديث نبوي شريف) فالنص يُثَرَى بكل الإضافات الممكنة⁽²⁾.

وبالتالي فهذه المواضيع تعتبر أهم القضايا والمباحث التي تضطلع بها الصناعة المعجمية الحديثة من أجل إنتاج ما يسمى بالمعجم.

8- إنتاج المعاجم: إن كل الجهود المشار إليها آنفاً في مجالي صناعة المعاجم وعلم المعاجم كلها تتظافر من أجل إخراج المعجم اللغوي إلى الوجود.

وإذا جئنا إلى تعريف لفظة "المعجم" لغة، فقد جاء في "مقاييس اللغة" لـ "ابن فارس" في مادة (ع ج م): «الْعَيْنُ وَالْجِيمُ وَالْمِيمُ ثَلَاثَةُ أَصُولٍ: أَحَدُهَا يَدُلُّ عَلَى سُكُوتٍ وَصَمْتٍ، وَالْآخَرُ عَلَى صَلَابَةٍ وَشِدَّةٍ، وَالْآخَرُ عَلَى عَضٍّ وَمَذَاقَةٍ. فَالْأَوَّلُ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يُفْصِحُ، هُوَ أَعْجَمُ، وَالْمَرْأَةُ عَجْمَاءُ بَيْنَةَ الْعُجْمَةِ... وَيُقَالُ عَجَمَ الرَّجُلُ، إِذَا صَارَ أَعْجَمَ، مِثْلَ سَمُرٍ وَأَدَمَ. وَيُقَالُ لِلصَّبِيِّ مَا دَامَ لَا يَتَكَلَّمُ لَا يُفْصِحُ: صَبِيٌّ أَعْجَمٌ».

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص 115.

⁽²⁾ ينظر: التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009م، ص 119.

قَالَ الْخَلِيلُ: حُرُوفُ الْمُعْجَمِ مُخَفَّفٌ، هِيَ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ، لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ. وَكِتَابُ مُعْجَمٍ، وَتَعْجِيمُهُ تَنْقِيطُهُ كَيْ تَسْتَيِّنَ عُجْمَتَهُ وَيُضِحَ، وَأُظُنُّ أَنَّ الْخَلِيلَ أَرَادَ بِالْأَعْجَمِيَّةِ أَنَّهَا مَا دَامَتْ مُقْطَعَةً غَيْرَ مُؤَلَّفَةٍ تَأْلِيفَ الْكَلَامِ الْمَفْهُومِ، فَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ»⁽¹⁾.

وبذلك فإنَّ الأعجم الذي لا يفصح ولا يفهم كلامه ومنه الحروف المعجمة غير الواضحة.

ونضيف إلى ما جاء في "المقاييس" ما ورد في "الصَّحاح" في مادة (ع ج م)، حيث قال: «...وَالْعَجْمُ التَّنْقِيطُ بِالسَّوَادِ، مِثْلُ التَّاءِ عَلَيْهِ نُقْطَتَانِ. يُقَالُ: أَعْجَمْتُ الْحَرْفَ، وَالتَّعْجِيمُ مِثْلُهُ، وَلَا تَقُلْ عَجَمْتُ. وَمِنْهُ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ وَهِيَ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ الَّتِي يَخْتَصُّ أَكْثَرُهَا بِالنَّقْطِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْإِسْمِ، وَمَعْنَاهُ حُرُوفُ الْخَطِّ الْمُعْجَمِ، كَمَا تَقُولُ مَسْجِدُ الْجَامِعِ وَصَلَاةُ الْأُولَى، أَيْ مَسْجِدُ الْيَوْمِ الْجَامِعِ وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، وَنَاسٌ يَجْعَلُونَ الْمُعْجَمَ بِمَعْنَى الْإِعْجَامِ مَصْدَرًا، مِثْلُ الْمَخْرَجِ وَالْمَدْخَلِ، أَيْ مِنْ شَأْنِ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَنْ تُعْجَمَ...»⁽²⁾.

ولن نجد مثل قول "ابن جني" في تقديم الجوانب اللغوية الغائبة عن اللغويين السابقين للفظ "عجم"، حيث قال: «واعلم أنَّ عجم إنَّما وقعت في كلام العرب للإيهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح، من ذلك قولهم رجل أعجم، وامرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما. وكذلك العُجْمُ والعَجْمُ...، واستعجم الرجل سكت، واستعجمت الدار عن جواب سائلها سكت... واعلم أنَّ أَعْجَمْتُ وزنه أَفْعَلْتُ، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها تأتي للإثبات والإيجاب نحو أكرمت زيدا، أي أوجبت له الكرامة، وأحسنيت إليه أثبت الإحسان فقد تأتي أفعلت أيضا بمعنى السلب والنفي نحو أشكيت زيدا أي أزلت له ما يشكوه، وكذلك قولنا أعجمت الكتاب أي أزلت عنه استعجامة...، فإن قيل إنَّ جميع هذه الحروف ليس معجما، إنَّما المعجم بعضها ألا ترى أنَّ الألف والحاء والdal ونحوهما ليس معجما، فكيف استجازوا تسمية

⁽¹⁾ مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، مادة (عجم)، 241-239/4.

⁽²⁾ تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، دار العلم، بيروت-لبنان، ط6، 1979م، مادة (عجم)، 1982-1981/5.

جميع هذه الحروف، حروف المعجم؟ قيل إنّما سُمِّيَتْ بذلك لأنّ الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته أُعْجِمَتْ بعضها وتركت بعضها، فقد عُلِمَ أنّ هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يُعْجِم. فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والإبهام عنهما جميعاً»⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ "عَجَمَ" الدّالة على الإبهام والخفاء هي عكس "أَعْجَمَ" الدّالة على الوضوح والبيان، فصيغة أفعلت سلبت معنى الجذر "عَجَمَ" وأوسمته بدلالة مخالفة له تماماً، وهي الوضوح.

ولفظة "مُعْجَمٌ" هي اسم مفعول مشتقة من الفعل "أَعْجَمَ" التي تفيد عكس الإبهام والغموض وبذلك فهي لها نفس المعنى وهي إزالة اللبس والخفاء.

وأما عن تعريف "المعجم" اصطلاحاً، فلعلّ أشمل تعريف للمعجم من النّاحية الاصطلاحية وأكفأه، هو ذلك التعريف الذي وضعه "أحمد عبد الغفور عطار" في كتابه، وحدّد معامه قائلاً: هو «ذلك الكتاب الذي يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيباً خاصاً إما على حروف الهجاء أو بحسب الموضوع. والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبين مواضع استعمالها»⁽²⁾.

والمعاجم اللغوية هي التي تحصر ألفاظ اللغة وترتيبها ترتيباً خاصاً يساعد الباحث على التعرّف على اللفظة بشرح مدلولها، وتيسر له وسيلة العثور على مجموعة من الألفاظ التي يجمعها موضوع واحد⁽³⁾.

إذن من خلال هذا التعريف نستخلص جملة من العناصر الأساسية التي تسمح لنا أن نطلق على عمل ما بأنه معجم، تتمثل في:

(1) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م، 37/1، 40.

(2) ينظر: مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1984م، ص38.

(3) المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، فوزي يوسف الهابط، دار الولاة، القاهرة، 1996م، ص5-6.

01- ضرورة أن يكون هذا العمل مجسّما في كتاب، لا أن نطلق على أي شرح في أوراق بحثية مثلا أو مقالات مصطلح المعجم، فلا بدّ أن يضمّ شتات المداخل كتاب ورقيّ كان أم إلكتروني.

02- أن يستقصي جميع ألفاظ اللغة المشروحة فلا يقتصر على مجموعة من الألفاظ ويتعسّف في إدخال البعض الآخر، إلّا إذا كان المعجم قد حدد الفترة الزمنية التي يدور فيها، أي يسمّى في العصر الحديث معاجم الفترات.

03- ضرورة اقتران كلّ لفظة في المعجم بتعريف لها والإحاطة بها من جميع نواحيها الصوتية الصرفية النحوية الدلالية.

04- إلزامية تقديم شرح للمعنى الخاص بالألفاظ ولا يُستثنى أي مدخل حتى تلك الألفاظ المتداولة المعروفة، فلا فائدة من تقديم المعلومات عن اللفظ بدون شرح معناه وتقريبه للقارئ.

05- اتّباع منهجية محدّدة في ترتيب المداخل المعجمية سواء من ناحية الترتيب الداخلي أو الترتيب الخارجي، مع ضرورة تبيان هذه الطريقة في مقدّمة الكتاب.

إذن هذه هي الضوابط التي يجب أن يتوفّر عيها الكتاب لكي نطلق عليه هذا المصطلح.

ولكن على الرّغم من ذلك فإنّ تسمية هذا التّوع من التّأليف باسم المعجم لم يشهد رواجاً كما أصبح متداولاً اليوم، فاللّغويون العرب قد أسّسوا لموضوع جديد وحشدوا الهمم وألّفوا العشرات من الكتب التي تضمّ الألفاظ المشروحة والمقرونة بكلّ مقوّمات الصناعة المعجمية، ولم يسبقوا بإطلاق اسم "معجم" على كتبهم اللّغويّة التي تعالج تفسير الألفاظ والمفردات، أو تحشدها في موضوعات وأبواب. فهذا "الخليل بن أحمد الفراهيدي" صانع أول معجم عربي باتّفاق الجميع لم يذكر في عنوانه اسماً للمعجم، بل وسمه بأوّل حرف بدأ به معجمه فجاء باسم "كتاب العين"، ومن بعده "ابن دريد" ووسم معجمه بـ "جمهرة اللغة" ونفس الصّنيع مع "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري، و"مقاييس اللغة" لابن فارس، و"لسان العرب" لابن منظور... وغيرهم كثير،

حيث كان عنوان المعجم يخضع لضوابط يحددها المعالج المعجمي ويسير في تنفيذها من أوّل مادّة إلى آخرها انتهاءً بالعنوان.

ومن هنا نستشفّ أنّ قضية الوصول إلى تاريخ إطلاق لفظة المعجم على هذا الاستعمال والصّنيع غير معروفة ولا محدّدة وذلك بإجماع كلّ الباحثين⁽¹⁾.

ولكن أثّق على أنّ أوّل من استعمل هذه الكلمة هم رجال الحديث في القرن الثالث هجري، فقد جاء في "صحيح الإمام البخاري" عنوان من تعبيره وقوله، وهو: "باب تسمية من سُمي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم" والجامع أحد كتب البخاري، ويريد بأبي عبد الله نفسه⁽²⁾. فـ "البخاري" قد ربّ تلك الأسماء استناداً إلى حروف المعجم وذكر ذلك في عنوان الباب.

وإذا رجعنا كذلك لمؤلّفات القرن الرابع هجري، لوجدنا أنّ أوّل من أطلق كلمة معجم على كتابه هو "القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز" (ت215هـ) في كتابيه "المعجم الكبير" و"المعجم الصغير"، وقد ربّته على طريقة المعاجم، أي أنه صنّفه بحسب ترتيب أسماء شيوخه الذين روى عنهم النصوص المسندة على حروف المعجم. وكذلك صنع "أبو يعلى أحمد بن المثنى" (ت307هـ) في "معجم الصحابة"⁽³⁾.

إذن فتسمية الكتاب بالمعجم، في البداية، اقتضت على طريقة ترتيب أسماء الأشخاص ترتيباً هجائياً مع أصحاب الحديث لتأخذ تطوّراً دلالي في العصور الموالية وتصبح تدلّ على كل كتاب يحوي مجموعة من ألفاظ اللغة مرتبة ترتيباً خاصاً إمّا على حروف الهجاء أو الموضوع مع الالتزام بتقنيات الصناعة.

(1) ينظر: مقدّمة الصحاح، ص38.

(2) نفسه، ص38.

(3) المعاجم العربية دراسة تحليلية، ص16.

الفصل الأول

□ النص المعجمي في "المعجم الكبير"

الفصل الأوّل: النص المعجمي في "المعجم الكبير".

المبحث الأوّل: النصّ المعجميّ؛ مفهومه ومقوماته في ضوء الصّناعة المعجميّة الحديثة.

أولاً- مفهوم النصّ المعجمي: إنّ تعريف المعجم على أنّه كتاب يضمّ كلّ مفردات اللّغة مقرونة بالشرح والتحليل، يقودنا إلى مسألة مهمة من مسائل النظرية المعجمية وتطبيقاتها، وهي ضرورة الكشف عن الإطار العام الذي يحمل المداخل وما تحويه من جهة، والمداخل وطريقة إيرادها من جهة أخرى، وهو ما يعرف "بالنصّ المعجمي".

فالتنظير للنصّ المعجمي من المتطلّبات الأساسيّة والضروريّة للصّناعة المعجميّة المعاصرة، وعلى الرّغم من أهميته إلّا أنّ هذا التنظير لا يزال قليلاً محدوداً؛ لا يخوض غماره إلّا ثلّة من المشتغلين بالمعجمية، حيث لم يحظ باهتمام كثير من الباحثين اللّغويين.

ويعدّ "محمد رشاد الحمزاوي" من المعجميين القلائل والأوائل اللّذين حاولوا الخوض في غمار هذا المفهوم المعجمي، وذلك حين تحدّث عمّا تقتضيه الصناعة المعجمية في العديد من بحوثه، مؤكّداً على ضرورة فهم النصّ المعجمي وتقنياته للارتقاء بالصّناعة المعجميّة، يقول: «لا يمكن لنا أن نتحدّث عن النّظريات المعجمية وممارستها وعن مدى تطابق النّظريات واستعمالاتها في متن المعجم، ما لم تكن لنا فكرة واضحة عن مفهوم النصّ المعجمي الذي لم يدرسه سوانا إلى اليوم دراسة معجمية تعرض علينا أسسه ومفاتيحه حتى نعتمدها مقياساً نقيس به صلة النّظريات المعجمية بتطبيقاتها»⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ "محمد رشاد الحمزاوي" وحسب ما أقرّه يكون الرائد الأول في دراسة موضوع مهم وجانب أساسي في مجال المعجمية عامة⁽²⁾.

(1) المعجمية؛ مقارنة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، ص 376.

(2) ومن نجده يتحدّث كذلك عن مقتضيات "النصّ المعجمي" وبعض من أسسه؛ "إبراهيم بن مراد" في عدد من مقالاته وكتبه، والتي سوف نعتمدها كأساس في هذا البحث.

إنّ الحديث عن مفهوم النصّ المعجمي لا يعني الحديث عن النصّ العام أو الكبير الذي يتكون منه المعجم، حيث إنّ النصّ العام هو ذلك النصّ الكبير الذي يتكوّن منه المعجم ككل، بينما "النصّ المعجمي"، وهو جزء منه، هو مجموع النصوص المعجمية الصغيرة والتي تولّد لنا معجماً عاماً قائماً بذاته. وهذا ما يجعلنا ندرك بأنّ: «للمعجم نصاً قائم الذات يعتبر بنيته الدنيا التي لها ثوابتها وخصائصها وهي ما نسميه النصّ الصغير أو النصّ الأساس، فالمعجم مكوّن من الآلاف بل من ملايين النصوص الصغيرة، وهو يكوّن بالتالي النصّ الكبير الذي يحوي جميع النصوص الصغيرة.

أما إذا قارنا المعجم بأنواع النصوص الأخرى، مهما كان نوعها، فإننا نستطيع أن ندعو المعجم بأنه النصّ الأكبر من حيث الكمّ وكذلك من حيث الكيف لأنه يحتوي، زيادة على أغلب مفردات اللغة، على كل القضايا الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية والأسلوبية والأدبية والتاريخية»⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ هذا الكمّ وهذا الكيف الذي يحويه "النصّ المعجمي" يجعله المحكّ الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء وظائفه المختلفة تعليمية تربوية ثقافية وحضارية، وعلى التوفيق بين ما يُتبنّى من نظريات وما لها من تطبيقات.

ولقد دعا ذلك المعجميين إلى التحرك باستمرار بحثاً عن البنية المعجمية العلمية التي تربط النظام المتصور بالنظام المطبق، ومن هنا ندرك أن مفهوم "النصّ المعجمي" مشروع مفتوح، ذلك أن تاريخ المعجم العربي هو تاريخ نصه وخصائصه وفتيّاته⁽²⁾.

وخلاصة ذلك فإننا نقول: إنّ "النصّ المعجمي" هو المقياس الذي تقاس به جودة المعجم من رداءته، وبضبطه وضبط حدوده يستطيع صانع المعجم أن يتحكم في عمله المعجمي، فتطور المعجم مرهون بتطور نصه، فالمعجم ما هو إلّا تسمية أخرى لمجموعة النصوص المعجمية ككل.

(1) المعجمية، مقارنة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، ص 376-377.

(2) نفسه، ص 377-378.

ثانياً) - مقوّمات النصّ المعجمي: إنّ النظريات اللّسانية في العصر الحديث تدعو إلى ضرورة قيام النظرية المعجمية على مبدأين أساسيين يعدّان من مقوّمات "النصّ المعجمي" وهما مبدأ (الجمع والوضع).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذين المصطلحين ليسا جديدين على الساحة المعجمية العربية؛ بل إنّنا وفي القرن الثامن هجري وجدنا "ابن منظور" (ت711هـ) في "لسان العرب" ينتقد منهجية سابقيه من المعجميين مصرّحاً أنّهم وقعوا في الاضطراب والخلط قائلاً: «وإني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللّغات والاطّلاع على تصانيفها، وعلل تصانيفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أمّا من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»⁽¹⁾.

وبهذا النصّ يتّضح لنا مدى معرفة "ابن منظور" وغيره من المعجميين المعاصرين له، لهذين المصطلحين المعجميين المتخصّصين حتى وإن لم يحاولوا التنظير لهما، حالهما حال علم المعاجم والعلوم الأخرى عامة في ذلك العصر.

إنّ الجمع والوضع على مستوى النصّ المعجمي يكوّنان لنا «ثنائياً لسانياً معجمياً دولياً مترابطاً، فالأول (الجمع) يرادف مفهوم المحتوى Corpus، والثاني (الوضع) مفهوم التركيب Ordre، عند اللّسانين الغربيين»⁽²⁾.

(1) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت-لبنان، 1956م، ص11، (المقدمة).

(2) المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء4، ص25.

1- الجمع: إنّ الحديث عن مصطلح "الجمع" يعني الحديث عن المصادر المستخدمة في النصوص المعجمية، ذلك أنّ الجمع يفترض ضبط المصادر والمراجع المكتوبة والمقولة حسب كل المستويات المتفق عليها والمحددة زمانا ومكانا لا خروج عليها باعتبار المعجم الموضوع ووظيفته الأساسية⁽¹⁾. ولذلك يُتَّفَق على أنّ "الجمع" يقوم في أساسه على ضبط الرّصيد الجزئي الذي قد يصغر وقد يكبر، من المفردات التي سيشتمل عليها المعجم المدوّن⁽²⁾.

إن هذا الجمع للمفردات هو ما يكون ويفترض المادة التي يجب أن يستوعبها المعجم⁽³⁾، ذلك أنه يستحيل بناء معجم متكامل ما لم تكن مادته مجموعة جمعا وافيا متكاملا.

وهذه المادة هي التي اصطلحت اللسانيات الوصفية على تسميتها بـ "المدوّنة"؛ وتعني «مجموعة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة تتخذ سنداً لوضع أسس لغة ما أو معجم أو مؤلف في موضوع من المواضيع. وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانا ومكانا وميدانا»⁽⁴⁾، وبذلك فإنه لكي تمثل المدوّنة نصوص اللغة يجب أن تحوي كما هائلا منها وبشكل يمثّل فترات زمنية متعدّدة لكي يحوي معلومات عن تطور اللغة ومفرداتها، ويجب أن تحوي كل فروع العلم من تخصصات علمية وإنسانية، كما يجب أن تحوي النصوص التراثية والنصوص الحديثة⁽⁵⁾.

أمّا فيما يخصّ المدوّنة المعجمية فهي تفترض أن يعتمد "الجمع" على مستويات لغوية مبرّرة دون أحكام إقصائية أو تحقيرية؛ بل تقر خيارات لغوية لها أهدافها ومقاصدها، وهي تستوجب أن

(1) المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، (المقال السابق)، ص25.

(2) قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، المجلد78، الجزء1، ص03.

(3) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص139-140.

(4) نفسه، ص140.

(5) خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، محمد زكي خضر، مقال ضمن مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد66، الرباط-المغرب، 2009م، ص148.

يرتبط الجمع بزمان ومكان أو أزمنة أو أمكنة معيّنة، مما يدعو إلى جمع اللغة في حالة استقرار ومزامنة أو في حالة استنفار أو تطور وتغيّر مما يدعو إلى وضع معاجم مختلفة لها نصوص مجموعة متنوعة⁽¹⁾.

وبهذا فإنّ تنوّع المعاجم واختلافها مرهون بتباين المدوّنة التي يتم جمعها من مختلف المستويات اللّغوية، وبذلك فإنّ نوع المدوّنة هو الذي يحدّد لنا نوع المعجم المنجز.

وكخلاصة لما تقدّم فإنّ الجمع يقوم على ركنين أساسيين هما:

- المصادر التي تُعتمد في جمع الرصيد المعجمي.

- والمستويات اللّغوية التي تنتمي إليها المفردات المجمعة.

وبذلك فإنه يستوجب من المعجمي اختيارات عديدة منها ضبط حجم المعجم، وبالتالي مداخله؛ أي مفرداته، والمراحل اللّغوية التي يجب اعتمادها سواء القديم أو الحديث منها، ونصيب المصطلحات الفنية والتّقنيّة منه، وحظ المستويات المختلفة (الفصيح، المولد، العامي، المعرب، الدخيل...) التي يجب إدراجها به، وخاصة نصوص الاستشهاد التي يستند إليها التعريف بمختلف معاني الكلمة الواحدة في سياقات متعددة⁽²⁾.

وقد حدّد "محمد رشاد الحمزاوي" الجمع في مسألتين: المدخل والنص المحض.

01- المدخل أو العنوان: أي الكلمة المعروضة للشرح والتفسير، ويطلق عليها أهل الاختصاص مُعَيَّجَمَة Lexie نسبة إلى المعجم⁽³⁾، وهي تتكون من ثلاثة أنواع:

⁽¹⁾ مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، محمد رشاد الحمزاوي، مقال بمجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد 6، الرباط-المغرب، يناير 2007م، ص 71.

⁽²⁾ من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص 141.

⁽³⁾ المعجمية، مقارنة نظرية ومطبقة، ص 379.

أ- مُعْجَمَةٌ بسيطة Lexie simple: وتكون الوحدة المعجمية فيها ذات خاصية الإفراد؛ أي أن تكون مفردة⁽¹⁾، ومثاله: إنسان، فرس، جبل.

ب- مُعْجَمَةٌ مركّبة Lexie composée: والتركيب يصحب في المعجم ما يسمّى بظاهرة التّضام، وهو في الوحدة المعجمية أن يتجمع عنصران معجميان، أي مفردتان، أو أكثر من عنصرين تجمعا عاديا ليحصل من ذلك التجمع أمران: أولهما هو الإحالة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون، وثانيهما هما حمل العنصرين المتضامين أو العناصر المتضامة وحدة دلالية قابلة للتحديد ومثالها: آذان الأرنب، وآذان الفأر، وهما اسمان لنباتين⁽²⁾.

ج- مُعْجَمَةٌ معقّدة Lexie complexe: هي كثيرا ما تكون من جملة كاملة تفيد معنى واحد مثل "ذهبوا شذر مذر": تفرّقوا، و"اختلط الحابل بالنابل": تداخلوا، وهذا النوع كثير اليوم في المصطلحات العلمية والتكنولوجية الغريبة المنقولة إلى العربية⁽³⁾.

02- النص المحض أو التعريف: ونقصد بالنص المحض ما يلي المدخل مباشرة، وهو من أهم عناصر المعجم؛ لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكوّن من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتمل⁽⁴⁾.

ويعتبر التعريف أو الشرح عموما المطلب الرئيسي لمستعمل المعجم فهو أكثر ما يهتمّ الباحث، وإذا كان التعريف ناقصا أو غير مكتمل فإنّ مستعمل المعجم حتما سينفر منه؛ لأنّ الركيزة الأساسية التي تحدّد نجاح أو فشل المعجم تكمن في جلاء الشرح ووضوح المعنى، فالمعجم مصنوع أساسا لشرح معاني المفردات.

(1) المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مقال ضمن مجلة سلسلة المحاضرات التي يريهاها كرسي مارغريت وايرهاوزر، جامعة منوبا-تونس، 2009م، ص 05.

(2) نفسه، ص 05.

(3) المعجمية، مقارنة نظرية ومطبقة، ص 379.

(4) نفسه، ص 380.

وقد حدد "محمد رشاد الحمزاوي" أنواعا للتعريف والضبط، وهي كالآتي⁽¹⁾:

01- التعريف الصوتي: والمقصود منه كتابة المدخل كتابة صوتية تختلف عن كتابته الخطية أو الإملائية، وهذا غير وارد في العربية، ولابد من المعجم العربي أن يعتمد نظاما صوتيا لنقل المداخل نقلا فونولوجيا موحدًا متفقا عليه كما هو الشأن في اللغات الرائدة ومعاجمها لأن الصوت يلعب دورا أساسيا في المستوى الدلالي.

02- التعريف الصوري: وغايته ذكر صيغة المداخل وتصريفاتها، وما تعبّر عنه من دلالات، فالفرق واضح بين "كُتِبَ" و"كَاتَبَ" و"اِسْتُكْتُبَ" فضلا عن توزيعاتها وتوليداتها في النصوص المختلفة.

03- التعريف النحوي: ومنه الإشارة إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع والتركيب وما لها من دور دلالي، وكذلك ما قد يلحق بهذا التقديم والتأخير والحذف واللزوم والتعديّة، وغيره.

04- التعريف الدلالي: ويعرّف غالبا بالشرح أو التفسير، ويوفّر معنى الكلمة المدخل، وبه يتعلّق مستعمل المعجم والمستفيد منه ولذلك يعتبر أهمّ أنواع التعريف ويتفرّع إلى⁽²⁾:

أ- تعريف اسمي: ويكون إمّا بالترادف أو بالمخالفة، أو بالعارة وأو باللفظة المخصصة وبالإحالة.

ب- تعريف منطقي: وهو يعرف المدخل بالطبيعة والوظيفة.

وكذلك نجد نوعا ثالثا من أنواع التعاريف وهو نوع مرتبط إلى حدّ ما باللسانيات الحديثة، وهو:

ج- التعريف البنيوي: ويعرف المدخل بالحقل الدلالي أو بالإحلال والمعاوضة أو بالسياق، أو غيرها من الطرق التي تستمد جذورها من البنيوية⁽³⁾.

(1) المعجمية، مقاربة نظرية ومطبقة، ص 380-382.

(2) سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني المخصّص لطرق التعريف المعجمي في "المعجم الكبير".

(3) وتجدر الإشارة إلى أننا سنتناول هذه التعاريف بالتفصيل لأهميتها الكبرى في بناء النص المعجمي في الفصل الثاني.

05- التعريف المجازي: وهو الذي يقرّ تطور الكلمة من معناها الأول الأصلي إلى معنى جديد يفرضه السياق⁽¹⁾.

06- التعريف بالشاهد: إنّ الشواهد اللّغوية لها قيمة في إثراء النص المعجمي، وقد تنبّه إليه اللغويون عامة؛ قدامى ومحدثون، ولذلك نجد "الجرجاني" (ت816هـ) في "تعريفاته" يقول: «إنّ الشّاهد هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»⁽²⁾.

فالشاهد يقوم على أساس التّدليل على استعمال لغوي معين في الصوتيات أو الصرف أو النحو، قديم أو معاصر، مكتوب أو مسموع يستعين به اللغوي على تحليل ظاهرة معينة من حيث سلامتها، ومدى انتشارها وزمن استعمالها⁽³⁾.

ولم يقتصر الشاهد على عناية اللّغويّين فحسب؛ بل اهتم به المعجميون كذلك وهو عندهم كل عبارة أو جملة أو بيت شعري أو مثل سائر يقصد منه توضيح استعمال اللفظة التي نعرفها أو نترجمها في المعجم⁽⁴⁾. فالشاهد أساساً ذو وظيفة تأكيدية لوجود اللفظ في الاستعمال.

وبذلك فإنّ الشّاهد يتضمّن «كلّ نص له مرجعية ثابتة مقيّدة بقائل أو غير مقيّدة (قرآن، حديث، شعر، حكمة، مثل، قول مأثور، وكل عبارة مقتبسة من نص أدبي أو علمي)»⁽⁵⁾.

(1) ويعد أساس البلاغة للزمخشري أول وأشهر معجم اتبع تقنية التعريف المجازي في المعاجم العربية. (للتوسع ينظر: تطور المعجم العربي، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م، حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت-لبنان، 2002م، ص35، وينظر كذلك الطريقة التي اتبعها الزمخشري في شرحه لمواد معجم؛ أساس البلاغة، الزمخشري (ت538هـ)، مراجعة إبراهيم قبلاي، دار الهدى، دط، ميلة-الجزائر، دت).

(2) التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت، ص55.

(3) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجليلي، دط، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999م، ص205.

(4) علم اللغة وصناعة المعجم، ص139.

(5) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص205.

ونجد الشاهد في النص المعجمي يتنازع رأيان متناقضان، اتجاه معياري يركز على مرحلة معينة ونوع معين من النصوص في الاستشهاد؛ وهو متشدد في الأخذ بالشاهد من أي مصدر، وفي مستويات اللغة المختلفة⁽¹⁾، أما الاتجاه الآخر فهو الذي يدعو إلى ضرورة اقتباس معظم الشواهد من الكتاب المعاصرين بصرف النظر عن خلود نتاجهم الأدبي أو جودته، فربأهم أن المعجمي هو مشرّع وليس مؤرخاً⁽²⁾.

وقد وضّح "حلام الجليلي" وظائف الشواهد في المعاجم اللغوية؛ وهي عنده كالاتي⁽³⁾:

01- تأكيد وجود الكلمة المدخل أو دلالتها في اللسان الممعجم، وتظهر هذه الوظيفة في المعاجم القديمة، وسبب ذلك تسجيل مفردات اللغة برمّتها، وكذا البرهنة على وجود المفردات النادرة التي يوردونها في المعجم.

02- ضبط دلالة المدخل والإسهام في تعريفه، لتحديد الدلالة الخاصة والمجال الاستعمالي لها.

03- تسهيل قضية تتبّع نشأة الكلمة وتطورها الدلالي عبر العصور.

04- الوقوف على الخصائص الأسلوبية للمدخل ومستواه الاستعمالي من حيث درجة فصاحته، للتمييز بين الفصيح والعامي، اللهجي... وغيرها من مستويات اللسان.

05- إبراز المرجعية الحضارية للفظ باعتبار الشاهد مثالا حيا ونموذجا صادقا يعبر عن القيم الفنية والعلمية.

وبذلك فإنه، زيادة ما للشواهد المقيّدة من أهمية في تعريف المداخل وإدماجها في النظام اللساني وإبراز مجالاتها الاستعمالية، فإنها تعتبر عناصر أساسية في بناء النص المعجمي، وإذا كانت

(1) ينظر: حركة التأليف عند العرب، أجمد الطرابلسي، دمشق-سوريا، دط، 1954م، ص49.

(2) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، ص143.

(3) نفسه، ص206-208.

المعجمية المعاصرة تعتبر المعجم خطاباً أو نصاً متكاملًا، فإن الشواهد والأسئلة تصبح نصوصاً ضرورية لإثراء هذا الخطاب المتكامل علمياً وتربوياً وثقافياً⁽¹⁾.

وهذا ما دفع الباحثين إلى التأكيد على أن المعجمية السليمة في جوانبها المختلفة لابد أن تقوم على الشواهد⁽²⁾.

وبذلك فإن هذه التعاريف الستة هي التي يقوم عليها النص المعجمي في مستوى الجمع، وينبغي الإشارة هنا إلى أنه ليس بالضرورة أن يحمل "النص المعجمي" كل أنواع التعريف في المدخل الواحد، بل أحياناً لا يتجاوز الشرح كلمة واحدة، وأحياناً أخرى نجد مدخلاً واحداً يحمل العديد من أنواع التعاريف والشواهد.

2- الوضع: إذا كان الجمع كما رأينا سابقاً يفرض تحديد المادة التي يجب أن يستوعبها المعجم، فإن "الوضع" يتعلّق بترتيب تلك المادة حسب طريقة معينة تيسّر على مستعمل المعجم الفوز بالمعلومات التي يبحث عنها⁽³⁾. فمصطلح "الوضع" يطلق على منهج معالجة المفردات المجمعة قاموسياً⁽⁴⁾. فطريقة رصد المداخل المعجمية هي ما سمّاه المعجميون بـ "الوضع".

و"الوضع" على مستوى النص المعجمي يتمظهر في مسألتين: الترتيب الخارجي والترتيب الداخلي⁽⁵⁾.

(1) علم اللغة وصناعة المعجم، ص 223.

(2) ينظر: المعجم التاريخي العربي، مفهومه وظيفته ومحتواه، علي توفيق الحمد، مقال بمجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العدد 5 و6، تونس 1989م، 1990م، ص 104.

(3) المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، رشاد الحمزاوي، (مقال سابق)، ص 140.

(4) قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، (مقال سابق)، ص 03.

(5) يدرج "إبراهيم بن مراد" التعريف كركن من أركان "الوضع" لا الجمع فهو يرى أن الوضع يقوم على ركنين أساسيين، أولهما الترتيب أي تبويب المفردات داخل المعجم المدوّن وتفصيل تنابُعهما، وثانيهما التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية والخصائص العلاقية التي تكون للمفردات (ينظر: مقال قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، ص 03، وكذلك ينظر: أسس المعجم المختص اللسانية لإبراهيم بن مراد، مجلة اللسان العربي، ص 03)، ونرى أن "محمد رشاد الحمزاوي" كان

01- الترتيب الخارجي: ونعني به الترتيب الخارجي للمداخل المعجمية، حيث إنّ المداخل تتكون غالبا من⁽¹⁾:

- مُعَيِّجَة عامّة أو خاصة، مثل: "بحر" "ذرة"؛

- مُعَيِّجَة عربية قديمة أو حديثة، مثل: "هَبْلَع"، "مذِياع".

- مُعَيِّجَة معرّبة أو دخيلة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نتبيّن صلة المعجم بالفصاحة والمعيجمة بالتراث والحداثة.

إنّ هذه المداخل المتنوعة ترد بأشكال وطرق مختلفة في المعجم، وهذه الطّرق هي ما يعرف بالترتيب الخارجي، وقد سمّي بعضهم هذا النوع من الترتيب بـ"التركيب العام للمعجم" ذلك أنه؛ التّرتيب الذي يتمّ من خلاله تركيب المداخل في معجم واحد بعد أن تمّ جمع مفردات كل مدخل في مدخلها الخاص بها⁽²⁾.

إذن فالترتيب الخارجي والتركيب العام للمعجم مصطلحان يدلّان على نفس المعنى وهو طريقة وضع الألفاظ داخل المعجم.

ولقد عرفت الساحة المعجمية العربية نظما كثيرة من الترتيب الخارجي وقد جمعها "أحمد عبد الغفور عطار" في كتابه "مقدمة الصحاح"، وقسمها إلى أربع مدارس⁽³⁾، وهي كالاتي⁽⁴⁾:

صائبا في تقسيمه، لأن الوضع هو منهج معالجة وبالتالي طريقة للترتيب إما داخليا أو خارجيا ولا مجال للمعلومات المستقاة من الخارج في ذلك.

(1) المعجمية، مقارنة نظرية ومطبقة، ص383.

(2) النظريات اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدّائم، دار السلام، ط1، مصر-القاهرة، 2006م، ص256.

(3) تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم غير مضطرد عند كل الباحثين فهناك من يجعلهم أربعة مدارس، ومن الباحثين من يجعلهم خمسة مدارس وهكذا (ينظر مثلا: عبد القادر عبد الجليل في كتابه المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية).

(4) ينظر: مقدمة الصحاح، ص95، 99، 101، 104.

- مدرسة "الخليل": وتنسب إلى صاحبها "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) من خلال معجمه "العين"، وتعد هذه المدرسة أول مدرسة عرفت المعجمية العربية كما يعد صاحبها إمام المعجميين. وقوام هذه المدرسة ترتيب المواد على الحروف بحسب مخارجها الصوتية، وتقسيم المعجم إلى كتب، وتفرع الكتب إلى أبواب بحسب الأبنية وقلب الكلمة إلى مختلف الصيغ التي تأتي منها.

- مدرسة "أبي عبيد": وهي التي تنسب إلى أحد أئمة اللغة والأدب "أبي عبيد القاسم بن سلام" (ت224هـ) من خلال كتابه "الغريب المصنف"، وقواعدها بناء المعجم على المعاني والموضوعات، وذلك بعقد أبواب وفصول للمسميات التي تتشابه في المعنى وتتقارب، وفضل "أبي عبيد" أنه جمع أشتات الرسائل اللغوية التي ألفت في مرحلة مبكرة في كتاب يضم أكثر من ثلاثين موضوعاً.

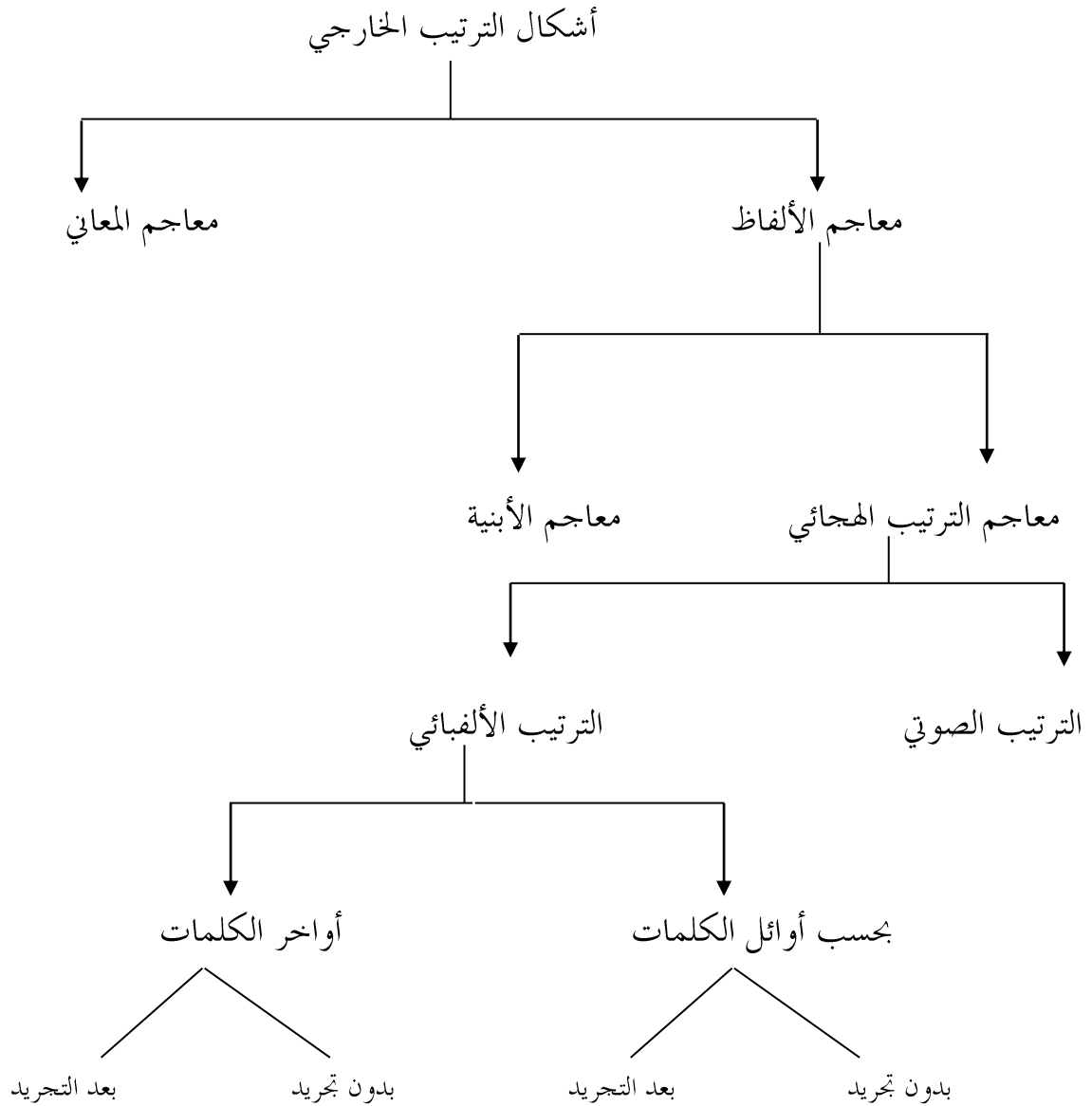
- مدرسة "الجوهري": وتنسب إلى "الجوهري" (ت395هـ) من خلال تأليفه معجم "تاج اللغة وصحاح العربية"، ونظام هذه المدرسة ترتيب المواد على حروف المعجم باعتبار آخر الكلمة، ثم النظر إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، والأول سماه باباً، والثاني فصلاً.

- مدرسة "البرمكي": وتنسب إلى "البرمكي" (ت433هـ) من خلال معجمه "المنتهى"، وتقوم هذه المدرسة بترتيب المعجم على الحروف الهجائية، مبتدئة بالهمزة منتهية بالياء مع النظر إلى الحرف الثاني فالثالث فالرابع.

وتجدر الإشارة إلى أن أوّل من اتّبع النّظام الألف بائي باعتبار أوائل الأصول هو "أبو عمر الشيباني" (ت213هـ) في معجمه "الجيم" إلّا أنه يؤخذ عليه الخلل والاضطراب في التصنيف وعدم مراعاة الحرف الثاني والثالث في الترتيب⁽¹⁾.

(1) مقدّمة الصحاح، ص104.

وبذلك فإنّ التّرتيب الخارجيّ للمداخل المعجميّة العربيّة يكون على الشكل الآتي⁽¹⁾:



(1) صناعة المعجم الحديث، ص36.

وقد وُجِدَت كل هذه الأنواع في المعاجم العربية، ومن أمثلتها ما يلي⁽¹⁾:

نوع المعجم	نماذج له
1- معاجم المعاني.	1- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ). 2- متخير الألفاظ لابن فارس (ت395هـ). 3- المخصص لابن سيده (ت458هـ).
2- معاجم الألفاظ.	نماذج له
1- معاجم الترتيب الصوتي.	1- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ). 2- تهذيب اللغة للأزهري (ت370هـ). 3- المحكم لابن سيده (ت458هـ).
2- معاجم الأبنية	1- ديوان الأدب للفارابي (ت350هـ). 2- شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري (ت538هـ). 3- مقدمة الأدب للزمخشري (ت538هـ).
3- معاجم الترتيب الألفبائي حسب أوائل الكلمات (بعد التجريد).	1- أساس البلاغة للزمخشري (ت538هـ). 2- المصباح المنير للفيومي (ت770هـ). 3- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 4- المعجم العربي الأساسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
4- معاجم الترتيب الألفبائي حسب أواخر الكلمات (بعد التجريد).	1- الصحاح للجوهري (ت395هـ). 2- لسان العرب لابن منظور (ت711هـ). 3- القاموس المحيط للفيروز أبادي (ت817هـ). 4- تاج العروس للزبيدي (ت1205هـ).

02- الترتيب الداخلي: ونقصد به طريقة ترتيب المداخل المعجمية داخليًا وهو وارد في المعاجم

على وجهين حسب النظرية المعجمية الحديثة:

(1) صناعة المعجم الحديث، ص37.

أ- الترتيب بالاشتراك: ومفاده أن يدرج تحت المدخل الواحد كل معانيه لازمة ومتعدية، سواء كانت معيجمة بسيطة أو مركبة أو معقدة⁽¹⁾.

وقد استبد هذا النوع من الترتيب بمعاجمنا القديمة وحتى الحديثة إلا ما ندر منها، وعيب هذا النوع من الترتيب أنه يدرج في المدخل الواحد مفاهيم ومعان كثيرة ومتداخلة فيوهم أن كل المعاني ترجع إلى أصل واحد أساسي⁽²⁾.

ومثاله في المعاجم القديمة ما يلي:

- «العَيْنُ: النَّظَرَةُ لِكُلِّ ذِي بَصَرٍ... وَمِنَ الْبَابِ الْعَيْنُ: الَّذِي تَبَعُهُ يَتَجَسَّسُ الْخَبْرَ... وَمِنَ الْبَابِ الْعَيْنُ: الْجَارِيَةُ النَّابِغَةُ مِنْ عُيُونِ الْمَاءِ... وَمِنَ الْبَابِ الْعَيْنُ: السَّحَابُ مَا جَاءَ مِنْ نَاحِيَةِ الْقِبْلَةِ... وَمِنَ الْبَابِ مَاءٌ عَائِنٌ، أَيْ سَائِلٌ...»⁽³⁾.

- «العَقْلُ الْحِجْرُ وَالتَّهْيُّ... وَالْعَقْلُ التَّثْبُتُ فِي الْأُمُورِ... وَالْعَقْلُ الْقَلْبُ... وَالْعَقْلُ التَّمْيِيزُ الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ...»⁽⁴⁾.

ومثاله في المعاجم الحديثة ما يلي:

- «الْكُرَيْكُ: الْحَشَبَةُ الَّتِي يَدْفَعُ بِهَا الْحَبَّازُ الْأَرْغِفَةَ وَيَجْذِبُهَا (تُرْكِيَّةٌ)، أَدَاةٌ ذَاتُ يَدٍ حَشَبِيَّةٍ طَوِيلَةٌ تَنْتَهِي بِسِلَاحٍ مِنْ حَدِيدٍ مُنْبَسِطٍ عَرِيضٍ يُحْفَرُ بِهَا حَفْرًا خَفِيفًا وَيُنْقَلُ بِهَا التُّرَابُ وَنَحْوُهُ (مع)، آلَةٌ حَدِيدِيَّةٌ تُرْفَعُ بِهَا عَجَلَةُ السَّيَّارَةِ (مُحَدَّثَةٌ)»⁽⁵⁾.

(1) المعجمية، مقارنة نظرية ومطبقة، ص348.

(2) ينظر: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، (مقال سابق)، ص147.

(3) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (عين)، ص199، 200، 201.

(4) ينظر: لسان العرب، مادة (عقل)، ص3046.

(5) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004م، مادة (كريك)، ص784.

وفي هذه الأمثلة نلاحظ أنّه على الرّغم من أنّ المدخل واحد ولكن المعاني متعددة، ورغم ذلك فإنّ المعجميين اعتبروا أنّ المدخل الواحد يجمع كل المعاني مهما تفرّقت وتباينت.

ب- الترتيب بالتّجنيس: إذا كان التّرتيب بالاشتراك يقوم على حشد المعاني المختلفة تحت المدخل الواحد، فإنّ التّرتيب بالتّجنيس يقوم على إدراج كل معنى في مدخل مستقل به⁽¹⁾؛ أي إنّ المداخل تتعدّد بعدد المعاني الواردة للمادّة الواحدة.

ويهدف التّرتيب بالتّجنيس إلى غايات تربوية تاريخية حضارية متصلة بمفهوم الجمع زمانا ومكانا وموضوعا فضلا على أنه يميّز بين المداخل البسيطة والمركبة والمعقد، أي إنه يتدرّج في مراتب الاستعمال مهما كانت أنواع المداخل سواء أكانت أسماء أم أفعال، فهو يخصّص مدخلا مستقلا لكل معنى من البسيط إلى المعقد⁽²⁾.

ويعتمد "التّجنيس" على نظريّة حلقات البركة المائية التي تقول إنّ الفروع تبتعد عن الأصول، مثلما تبتعد حلقات الماء عن بعضها إثر سقوط حصاة فيه، ويعدّ "المنجد" المعجم العربي المعاصر الذي طبق نظام التّجنيس، وهو يتميّز بمنهجه التّربوي الذي يساعد المستفيد منه، ولاسيما الطّلاب على فهم نظام اللغة وعلى استيعاب خصائصها⁽³⁾.

وبذلك يمكن أن نرتب المثال السابق، مدخل العين، عن طريق "التّجنيس" في الشكل التالي:

- العين: الجارحة.

- العين: منبع الماء.

- عين القوم: سيدهم.

(1) المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، ص384.

(2) المعجم العربي المعاصر، محمد رشاد الحمزاوي، (مقال سابق)، ص147.

(3) المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، ص214.

- عين الذهب: خالصه.

- عين على الناس: جاسوس.

ومثاله في المعجم الحديث "المنجد"، ما يلي:

مدخل "القَبُّ":

«1- قَبَّ قَبًّا النَّبَاتُ: يَبْسَ....

2- قَبَّ قَبًّا الشَّيْءَ: جَمَعَ أَطْرَافَهُ...

3- قَبَّ قَبًّا يَدَ فُلَانٍ قَطَعَهَا...

4- قَبَّ قُبُوبًا الْقَوْمُ: رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ فِي الْخُصُومَةِ...

5- قَبَّ قَبًّا وَقَبِيًّا طَيَّ الثَّوْبُ: أَدْمَجَهُ...

6- الْقَبُّ: رَئِيسُ الْقَوْمِ وَسَيِّدُهُمْ...»⁽¹⁾.

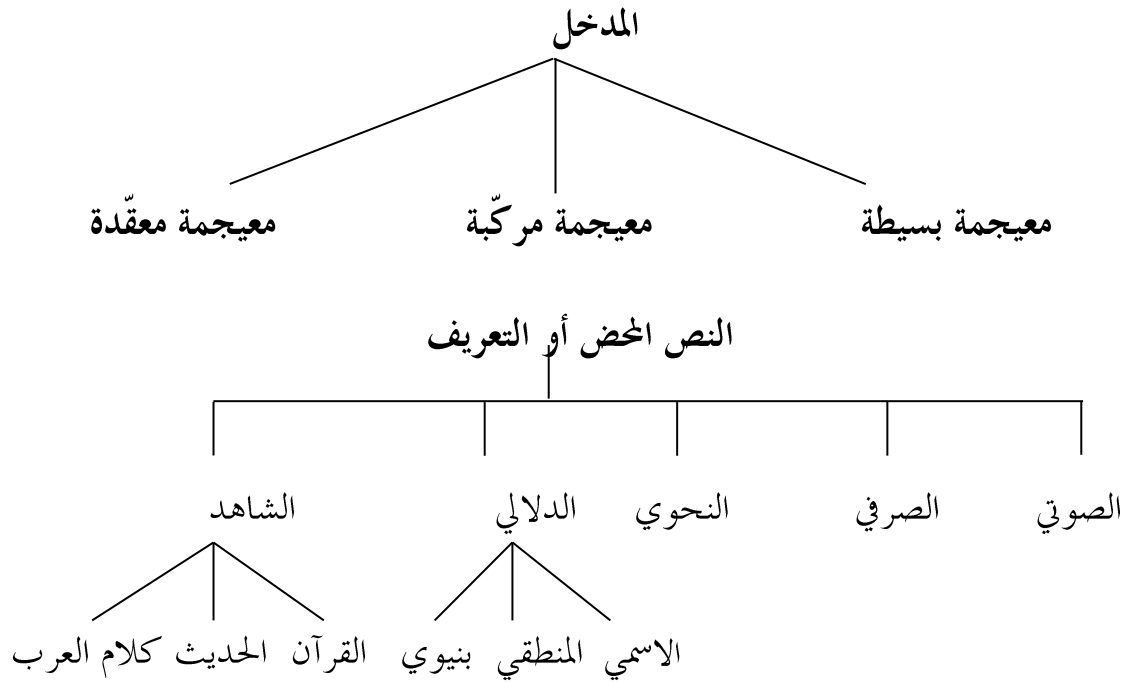
وبذلك فإننا نجد في هذا المعجم تحديدا للمعنى من خلال ترقيم المدخل كلما يستجد المعنى، فـ"القَبُّ" لفظ واحد ولكن له ستة معاني، ولذلك نجد صاحب المعجم كلما يتجدد المعنى يتجدد عنده المدخل ويتعدّد وكأنه يقول: إنّ الأساس في بناء المعجم هو محتوى اللفظ وليس الحروف التي يتكون منها.

ويمكن لنا أن نلخص مقومات النص المعجمي في مخططين تجسديين كما يلي⁽²⁾:

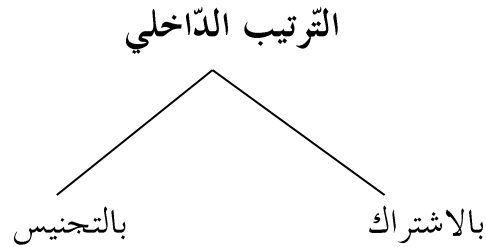
⁽¹⁾ المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، ط9، بيروت-لبنان، دت، مادّة (قَب)، ص604.

⁽²⁾ المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، ص215.

01- مخطط النص المعجمي في مستوى الجمع:



02- مخطط النص المعجمي في مستوى "الوضع":



المبحث الثاني: مقومات "الجمع" و"الوضع" في "المعجم الكبير".

في ضوء ما تقدم من التنظير في النص المعجمي أصبح من المعلوم لدينا أن المعجم يتكوّن من نصوص معجمية عديدة تشكّل مجتمعة فيما بينها المعجم العام، وإذا جزأنا كل مدخل بما يحمله تشكّل لنا ما يعرف بالنص المعجمي، وهذا النص المعجمي الذي يقوم على قاعدتين؛ أولها

استقامة الجمع وثانيها دقة الوضع. وفيما يلي سنحاول إسقاط تقنيات التحليل المعجمي على النص المعجمي لـ "المعجم الكبير" هادفين إلى اكتشاف مقومات الصناعة المعجمية به.

إنّ بنية النص المعجمي مؤسّسة على تربيين: تركيب خارجي وآخر داخليّ وإن بدت في الظاهر بنية نظاميّة واحدة مرجعها شبكات من الألفاظ، محكمة بمدخل لغويّة تتنامى قياسا وسماعا بتوالد داخليّ ينحكم خاصّة بقانون الاشتقاق في معناه الواسع عند اللّغويين العرب. وبالتالي فهي بنية خاصّة تبدو متنامية لولبيّا حول مدخل إن شئنا هو مدخل نواة، به ومنه، تتنامى لائحة ألفاظه من جهة عدد الحروف وطرائق تصريفها وتركيبها وفق قوانين الزيادة والتّقصان صوتيا وصرفيا وحسب مراتب الكلمة وسياقاتها وما يحفّ بنظمها نحوا وبلاغة⁽¹⁾.

وبالتالي فنحن أمام شقين؛ شق داخليّ يُعنى بما يحيط المداخل من ناحية الشرح والتعريف، وشق خارجي يختصّ بالمداخل خارجيا كطرق التّرتيب وما شاكلها.

أوّلا- مقوّمات "الجمع" في "المعجم الكبير": إنّ قضية الجمع في النص المعجمي تخصّ ذلك الرصيد الذي يتكون من:

- المفردات التي حدّدها المعجمي لكي تكونّ مداخل أساسية يقوم على أساسها شرحه.
- والمصادر والمراجع التي يعتمد عليها المعجمي في جمع المعلومات حول المفردات أو المداخل إضافة إلى أنواع الشروح والشواهد التي استقاها من هذا الجمع.

1- المداخل المعجمية (Entrées Lexicales): إنّ "المعجم الكبير" معجم ألفاظ لا معجم معاني، وبالتالي فإنّ الزاوية التي تكون منها نقطة البدء للولوج إلى المعجم هي الألفاظ، ومن هنا فإنّ طريقة جمع النصوص المعجمية تكون بالبحث عن المفردات والألفاظ وبعد ذلك البحث عن معانيها، ثمّ كتابة هذه المداخل حسب وجهة المعجم في التصنيف إمّا ترتيب الألفاظ كيفما

⁽¹⁾ في بنية النص المعجمي، فرحات الدريسي، مقال. مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد7، 1411هـ/1991م، ص44.

جمعت نطقاً وهو الترتيب بدون تجريد الكلمات من الزوائد، أو تصنف حسب جدر المادة وأصلها، أي بعد تجريدها من الزوائد وهو ما اتبعه "المعجم الكبير".

وعلى الرغم من أن "المعجم الكبير"، كما ذكرنا سابقاً، لم تصدر أجزاؤه كلها بعد إلا أننا قمنا بإحصاء عدد المفردات التي تناولها بالشرح في الأجزاء الثمانية الصادرة منه، فوجدناها حوالي عشرين ألف وسبع مائة (20700) مدخلاً، وهذا يعني احتواءه على عشرين ألف وسبع مائة (20700) نصاً معجمياً كذلك، ناهيك عن بعض الشروحات للألفاظ التي ترد في الشواهد والتي يأبى المعجم إلا أن يشرحها لإيصال المعنى العام للشاهد، ومثال ذلك:

- «تَاهَرْتُ: قَالَ يَأْقُوتُ: اسْمُ لَمْدِيَّتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ بِأَقْصَى الْمَغْرِبِ، يُقَالُ لِإِحْدَاهِمَا تَاهَرَتْ الْقَدِيمَةُ، وَلِلْأُخْرَى تَاهَرَتْ الْمُحْدَثَةُ، وَتَقَعُ بَيْنَ تِلْمَسَانَ وَقَلْعَةِ بَنِي حَمَّادٍ. قَالَ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ:

مَا أَحْشَنَ الْبَرْدَ وَرَيْعَانَهُ ❖❖❖ وَأَطْرَفَ الشَّمْسَ بِتَاهَرَتْ

تَبْدُو مِنَ الْغَيْمِ إِذَا مَا بَدَتْ ❖❖❖ كَأَنَّهَا تُثْرُ مِنْ تَحْتَ

(التَّخْتُ: صُنْدُوقٌ تُحْفَظُ فِيهِ الْمَلَابِسُ)»⁽¹⁾.

إذن فزيادة على شرح "المعجم الكبير" للمدخل (تاهرت) المسطر له حسب الترتيب المعتمد، إلا أننا نحده يحاول شرح ألفاظ أخرى ضمن هذا المدخل (التخت) لتقريب الصورة والفهم للشاهد الشعري، وهذا هو دأب المعجم في معظم المداخل.

وفيما يلي سنحاول تحليل بعض نماذج للمداخل المعجمية في "المعجم الكبير" من نواح عدة؛ من حيث البساطة والتعقيد والتركيب، ومن حيث مستوى استعمال اللفظ (القدم والحداثة والفصاحة وغيرها).

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (تاهرت)، 13/3.

أ- من حيث البساطة والتركيب والتعقيد:

01- **المداخل البسيطة:** وهو ما يغلب على المداخل المعجمية في كل أجزاء المعجم، حيث تمثل المداخل البسيطة المشروحة النسبة الأكبر، وفي الحقيقة هذه ميزة لا تخص المعجم الكبير لوحده وإنما هي ميزة اللغة العربية عموماً التي يطغى عليها طابع البساطة والمرونة.

ومن أمثلة المداخل البسيطة نجد ما يلي:

- «الْأَثَرُ وَالْأَثَرُ: عَلَامَةٌ تَجْعَلُهَا الْأَعْرَابُ فِي بَاطِنِ خُفِّ الْبَعِيرِ...»⁽¹⁾.

فـ"الأثر" هنا لفظ واحد لا تعقيد فيه ولا تركيب، عبّر عنه المعجم دون إضافات أو مصاحبات لفظية، فهو مدخل يصنّف على أساس أنّه بسيط وجاء تعريفه كذلك بيّن واضح ولا تكلف فيه.

- «الْمُؤَزَّرُ (مِنَ الْخَيْلِ): الْأَبْيَضُ الْعَجْزُ...»⁽²⁾.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، منها:

- «الْمُبْسَطُ: الْمَكَانُ الْمُتَّسِعُ...»⁽³⁾.

- «غَسَّانُ: مَاءٌ نَزَلَ بِهِ قَوْمٌ مِنَ الْأَزْدِ فَتَسَبَّوْا إِلَيْهِ...»⁽⁴⁾.

- «الدَّبَّاعُ: مَا يُدْبِغُ بِهِ الْأَدِيمُ مِنْ قَرْظٍ وَنَحْوِهِ...»⁽⁵⁾.

- «الذَّخْدَخَانُ: ذُو الْمَنْطِقِ، الْمُعَرَّبُ الْفَصِيحُ»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أثر)، 87/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أزر)، 243/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بسط)، 320/2.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أزد)، 240/1.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (دبغ)، 74/6.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (ذخن)، 69/8.

فلاحظ هنا أن: "الأثر"، و"المؤزر"، و"غسان"، و"الدِّبَّاغ"، و"الدَّخْدَخَان" هي مداحل بسيطة لأنها عبارة عن ألفاظ مكونة من دال واحد بالإضافة إلى "الـ" التعريف في بعض الأحيان، وهذا أقل ما يمكن أن يتكوّن منه لفظ من الألفاظ.

02- **المداحل المركّبة:** ونجد هذا النوع من المداحل عندما يَقْتَضِي ذَلِكَ فهم اللفظ والمعنى بالتركيب، ومن أمثلة هذا النوع ما يلي:

- «بُسَاقَةُ الْقَمَرِ: حَجَرٌ أَيْبُضٌ صَافٍ يَتَلَأَلُ...»⁽¹⁾.

فكلمة "بُسَاقَةُ" الدالة على الحجر الأبيض لا يمكن التعبير عنها إلّا بالتركيب، أي بإسناد القمر إلى البُسَاقَةُ ليتّضح المعنى ويكتمل.

- «ابْتَسَمَ السَّحَابُ عَنِ الْبَرْقِ: انْفَرَجَ عَنْهُ وَانْكَشَفَ»⁽²⁾.

فالمدخل هنا ليس كلمة مفردة وإنّما عبارة مركّبة لها دلالتها الخاصة والتي اكتسبتها من التركيب.

- «إِيَّا الشَّمْسِ: ضَوْوُهَا وَشُعَاعُهَا، وَيَمْدُ فَيَقَالُ إِيَاءُ»⁽³⁾.

- «إِيَّا النَّبَاتِ: حُسْنُهُ وَزَهْرُهُ»⁽⁴⁾.

- «ذُبَابُ أَسْنَانِ الْإِبِلِ: حَدُّهَا»⁽⁵⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (بسق)، 322/2.

(2) نفسه، مادة (بسم)، 327/2.

(3) نفسه، مادة (إياة)، 670/1.

(4) نفسه، مادة (إيا)، 670/1.

(5) نفسه، مادة (دبب)، 44/8.

- «شَطْءُ الزَّرْعِ: فِرَاحُهُ وَصِعَارُهُ»⁽¹⁾.

إذن نحن أمام مركبات لفظية لا يمكن شرح معناها إلا باقتران أحدهما بالآخر، فـ "بُسَاقَةُ الْقَمَرِ" مثلاً لو لم تقترن اللفظتين مع بعض لكان لكل واحد معنى مغاير تماماً عما عنته الآن، والأمر نفسه مع "إيّا الشمس" و"النبات" و"شطاء الزرع"، فالكلمة المفردة لها معنى معجمي خاص وإذا اصطحبت مع كلمة في سياق وأصبحت لصيقة بها صار لها معنى مغاير تماماً. وهذه هي فائدة المعاجم التي تجمع للمتلقّي دلالات الألفاظ في كلّ حالاتها مفردة ومركبة...

03- **المداخل المعقدة:** وعادة ما تكون هذه المداخل بنسبة قليلة في المعاجم اللغوية العامة، لأنّ لها معاجم خاصة تهمّ بها داخل الحقل الدلالي الواحد وهو تحت ما يُسمّى بالمعاجم المتخصصة، ولكن رغم ذلك لا يمكن أن يخلو "المعجم الكبير" من هذا النوع من المداخل، ومن أمثلة هذا النوع من المعجمات نجد:

- «ذَبْحَةُ لُدْقِيحٍ: التَّهَابُ مَصْحُوبٌ بِتَوَرُّمٍ مُؤْلِمٍ فِي قَعْرِ الْفَمِ، وَارْتِفَاعٌ لِلِّسَانِ وَصُعُوبَةٌ فِي الْبَلْعِ وَالْكَلَامِ...»⁽²⁾.

- «ذِرَاعُ الْأَسَدِ الْمَبْسُوطَةِ: ثَانِي نَجْمٍ فِي اللَّمَعَانِ فِي كَوْكَبَةِ التَّوَأْمَيْنِ، يُقَدَّرُ بَعْدُهُ عَنِ الْأَرْضِ بِـ 4400 سَنَةِ ضَوْئِيَّةٍ»⁽³⁾.

فـ "ذَبْحَةُ لُدْقِيحٍ" و"ذِرَاعُ الْأَسَدِ الْمَبْسُوطَةِ" هي مداخل معجمية معقدة فلا هي بالبسيطة ولا هي بالمركبة فقط، وإنما هي مداخل متخصصة في مجال معيّن معقد.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (شطاء)، 241/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (ذبح)، 51/8.

⁽³⁾ نفسه، مادة (ذرع)، 101/8.

وقد شكّلت المَعِجَمَاتُ المعقّدة أو غير المألوفة الاستخدام نسبة لا بأس بها في "المعجم الكبير" خاصة وهو معجم لا يسقط أي لفظ من الألفاظ الموجودة في اللغة العربية سواء كان اللفظ مخصصاً أو عاماً.

ب- من حيث مستويات الاستعمال (القديم والحداثة والفصاحة وغيرها)⁽¹⁾: لقد كانت لمجمع اللغة العربية بالقاهرة نظرة واسعة في معالجة الألفاظ وتضمينها داخل المعجم لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الرصيد اللغوي العربي، فهو لم يبلغ أيّ لفظة ولم يتجاهل أيّ استعمال، ولعلّه اتّبع في ذلك المعاجم العربية الحديثة السابقة التي أصدرها هو، كالمعجم الوسيط، والتي دعت إلى ترك التعسف في جمع ألفاظ اللغة، وجعلت معيار الجمع هو الاستعمال داخل البيئة العربية وباللسان العربي واعتبرته الجواز الذي يسمح لها بالمرور للتدبيح داخل المعاجم.

وبالتالي فإنّنا لو تفحصنا "المعجم الكبير" من حيث نوعية المداخل الموجودة فيه فإننا نجدها تتراوح بين المداخل الغريبة، والمداخل الفصيحة واللهجية، إضافة إلى المقترضة. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

01- المداخل الغريبة والقديمة؛ يمكننا أن نعرّف المداخل العربية الغريبة، بأنّها تلك الوحدات المعجمية غير المتداولة في الزمان والمكان الذي وضع فيه المعجم، فمثلاً نجد مدخلا كان موجوداً في المعاجم السابقة ويعالجه المعجمي على أنه متداول معروف، ويأتي المعجم الحديث ويثبته على

(1) إن هذا الموضوع جعله "محمد رشاد الحمزاوي" ضمن منهجية "الوضع"، ولكن نحن نرى أن تحديد المداخل من حيث قدمها وحداثتها هو موضوع يختص به الجمع، فالمعجمي حين يجمع مداخله يجمعها كما هي قديمة وحديثة فصيحة أو لهجية، وليس له أي دخل في وضعها، فالوضع هو طريقة في الترتيب والتبويب وليس انتقاء للألفاظ، فحين نتكلم عن القديم والحديث ومدى تضمين المعجمي لهذه المواد في معجمه التي تكون سلفاً موجودة في الاستعمال، فإننا نتحدث أولاً وقبل كل شيء عن طريقة في الجمع وليس الوضع (ينظر: الصناعة المعجمية في كتاب الفسر لابن جني، غياط حنان، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بن بلة 2، 2014م-2015م، ص46).

أساس أنه أصبح من الألفاظ الغريبة بحكم قلة الاستعمال وهجران هذا اللفظ، ومن بين هذه المداخل في "المعجم الكبير" نجد:

- «الذَفْرَاءُ: عُشْبَةٌ خَبِيثَةُ الرِّيحِ، لَا تَكَادُ الرَّاعِيَةُ تَأْكُلُهَا، وَقِيلَ نَبْتَةٌ مُنْتَنَةٌ يُقَالُ لَهَا: عِطْرُ الْأَمَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ عُشْبَةٌ خَضْرَاءُ تَرْتَفِعُ مِقْدَارَ الشَّيْبَرِ مُدَوَّرَةُ الْوَرَقِ، ذَاتُ أَغْصَانٍ، وَلَا زَهْرَةَ لَهَا، تُبَخَّرُ الْإِبِلَ، أَيْ تُغَيَّرُ رَائِحَتُهَا، وَلَا تَتَبَيَّنُ تِلْكَ الرَّائِحَةُ الذَّفِرَةُ فِي اللَّبَنِ، وَقِيلَ بَقْلَةٌ رُبْعِيَّةٌ صَحْرَاوِيَّةٌ تَبْقَى خَضْرَاءَ حَتَّى يُصِيبَهَا الْبَرْدُ»⁽¹⁾.

إنّ هذا التّأرجح بين كون هذه العشبة نبتة الريح خضراء أو يتغيّر لونها ومكان وجودها، وطريقة معالجة هذا المدخل يوحي بأنّ هذه اللفظة غير معروفة لدى معالجي هذه المادة فهي غريبة عنهم لم يكدها يعرفونها إلّا من خلال الشواهد والاستعمالات القديمة التي وجدت فيها.

- «الْجَعْدَةُ: حَشِيْشَةٌ تَنْبُتُ عَلَى شَاطِئِ الْأَنْهَارِ وَتَتَجَعَّدُ، وَقِيلَ هِيَ شَجَرَةٌ خَضْرَاءُ تَنْبُتُ فِي شِعَابِ الْجِبَالِ بِنَجْدٍ وَقِيلَ فِي الْقِيَعَانِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيُّ: الْجَعْدَةُ خَضْرَاءُ وَغَبْرَاءُ، وَلَهَا رَعْتَةٌ مِثْلُ رَعْتَةِ الدَّيْكِ (عُرْفُهُ) طَيِّبَةُ الرِّيحِ، تَنْبُتُ فِي الرَّبِيعِ تَبْسُ فِي الشِّتَاءِ، وَهِيَ مِنَ الْبُقُولِ، تُحْشَى بِهَا الْوَسَائِدُ، لَطِيبَ رِيحِهَا، وَقَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: هِيَ إِلَى الْمَرَارَةِ مَا هِيَ، وَيَصْلُحُ عَلَيْهَا الْمَالُ، أَيْ الْإِبِلُ»⁽²⁾.

ما نلاحظه في هذا المدخل أنّ المعالج المعجمي في "المعجم الكبير" يعالج هذه الوحدة المعجمية بمنهجية توحى بأنه لم يدرك حقيقة معناها، ولذا فقد لجأ إلى الإطالة وحاول أن ينجز التعريف المعجمي بجمع أكبر عدد ممكن لشروح علماء اللغة الأوائل لها لتقريب المعنى والفهم.

02- المداخل المقترضة: ونقصد بالمداخل المقترضة تلك الوحدات المعجمية التي لا تنسب في أصلها المعنوي أو اللفظي إلى اللغة العربية وإنّما هي مداخل معرّبة أو دخيلة على اللغة الأم

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (ذفر)، 142/8.

⁽²⁾ نفسه، مادة (جعد)، 367/4.

واستعملها اللسان العربي إمّا بتحريف طفيف في نطقها أو بتركها كما هي، وهي كثيرة في "المعجم الكبير"، ومن أمثلتها فيه:

- «الأَرْجَوَانُ: أَرْجَوَانَا فِي الْآرَامِيَّةِ وَمِنْهَا انْتَقَلَتِ الْكَلِمَةُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ: صَبَغٌ أَحْمَرٌ...»⁽¹⁾.
 - «الإِرْدَبُ: الْمِكْيَالُ، وَيَرَى "زَيْتَهُ" (Seteh) أَنَّ الْكَلِمَةَ فَارِسِيَّةَ الْأَصْلِ انْتَقَلَتْ إِلَى اللُّغَةِ الْمَصْرِيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ...»⁽²⁾.
 - «دَائُورَةُ: فَارِسِي مُعَرَّبٌ، اسْمٌ يُطْلَقُ عَلَى عِدَّةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْجِنْسِ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْبَاذِنْجَانِيَّةِ...»⁽³⁾.
 - «الدَّارِشُ: الْجِلْدُ الْأَسْوَدُ: فَارِسِي مُعَرَّبٌ»⁽⁴⁾.
 - «دَارٌ فُلْفُلٌ: فِي الْفَارِسِيَّةِ دَارٌ فُلْفُلٍ شَجَرَةُ الْفُلْفُلِ...»⁽⁵⁾.
- وبالتأمل في هذه المداخل التي يُشار إليها بأنّها مقترضة من لغات أخرى، نلاحظ أنّ المعجم لا يتّبع منهجية واحدة في ذلك، فأحيانا نجده يشرح اللفظ المدخل وبعد ذلك يبيّن أنه مقترض مثل "الدَّارِشُ"، وأحيانا أخرى يصرّح أولاً أنّها ليست أصيلة في اللغة العربية ويبيّن موطنها الأصلي ثمّ يعود إلى شرحها مثل "دَائُورَةُ" و"الأَرْجَوَانُ"... في حين نجده في مداخل أخرى لا يكتفي بذكر موطنها الأصلي وإنّما يتعدّى إلى ذكر الباحث الذي اجتهد في التّأصيل للفظه مثل ما جاء في تعريف لفظه "الإِرْدَبُ".

(1) المعجم الكبير، مادة (أرج)، 186/1.

(2) نفسه، مادة (ردب)، 189/1.

(3) نفسه، مادة (دتر)، 07/6.

(4) نفسه، مادة (درش)، 09/6.

(5) نفسه، مادة (دار)، 09/6.

03- المداخل اللهجية والعامية: ونقصد بها تلك الألفاظ التي جاءت في المعجم بلغات مختلفة وهي لهجات عربية، إضافة إلى بعض العاميات التي وردت في المعجم، ومن أمثلتها ما يلي:

- «أَنَّ: حَرْفٌ لِلتَّوَكُّيدِ وَنَفْيِ الشَّيْءِ... وَتَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ يَجْعَلُونَ أَلْفَ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ عَيْنًا، يَقُولُونَ نَشْهَدُ عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا كَسَرُوا رَجَعُوا إِلَى الْأَلْفِ...»⁽¹⁾. إذن فـ"عن" هي لهجة من لهجات العرب تعني "أن".

- «أَمْشِيرٌ: سَادِسُ شُهُورِ السَّنَةِ الْمِصْرِيَّةِ، وَثَانِي أَشْهُرِ شِتَائِهَا... وَفِي صَعِيدِ مِصْرٍ يُسَمُّونَهُ أَمْشِيرَ أَبُو الزَّعَايِيرِ...»⁽²⁾.

فهنا ذهب المعجم إلى لهجة من لهجات مصر وهي اللهجة الصعيدية وبيّن طريقة نطقهم لها.

- «أَمَّا: حَرْفٌ يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

- أَنْ يَكُونَ حَرْفُ تَنْبِيهِ يُسْتَفْتَحُ بِهِ الْكَلَامُ مِثْلَ أَلَا...

- أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى حَقًّا...

- أَنْ تَكُونَ لِلْعَرَضِ بِمَنْزِلَةِ أَلَّا فَتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ... وَفِي لِسَانِ الْعَامَّةِ يَقُولُونَ: مَا تَأْكُلُ مَا تَشْرَبُ»⁽³⁾.

نلاحظ في هذا المثال حديث "المعجم الكبير" عن معنى الكلمة في العامية وإلى ما تشير.

- «أُمُّ سَكْعَكَعْ: فِي سُورِيَا طَيْرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الذَّعْرِيَّةِ... يُطْلَقُ عَلَيْهِ فِي مِصْرَ أَبُو فَصَادَةَ»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أَنَّ)، 567/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أَمْشِير)، 478/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أَمَّا)، 455/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أُمُّ)، 498/1.

فالملاحظ على "المعجم الكبير" من خلال هذه الأمثلة أنه لم يتقيّد بقلب الفصحى الذي حدّده صانعو المعجم العربي منذ القرن الثاني للهجرة، وإنّما جعل كل ما يدخل في الاستعمال واجب للإشارة إليه في المعجم، ويجب كذلك أن نقرّ بحقيقة مفادها أن الأمثلة العامية لم تكن عبارة عن مداخل يشرحها المعجم وإنّما هي إشارات يشير إليها عندما تقتضي الضرورة أو يحتج بها، وهي ظاهرة بدأت حديثاً مع مجموعة من اللغويين والباحثين اللّذين دعوا إلى التجديد في المعاجم العربية من حيث الجمع وكذا من حيث الوضع، هدفها تجاوز النظرة المعيارية للغة، على حد تعبيرهم، وإدخال ألفاظ لا تمت بصلة إلى الفصحى.

04- المداخل الحديثة: وهي تلك الألفاظ أو الوحدات المعجمية التي أقرّها مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأجاز استعمالها وتدوينها في المعجم اللغوي العربي، ونجد مجموعة غير قليلة مدبّجة في "المعجم الكبير" والتي تعبّر عن متطلّبات العصر الحديث. ومن أمثلة هذه المداخل نجد مثلاً ما يلي:

- «الأمن العام: تَعْبِيرٌ يُقْصَدُ بِهِ حَدِيثًا سَلَامَةً الْمُجْتَمَعِ، فِي بَلَدٍ مَا، مِنْ الْجَرَائِمِ، وَتَخْتَلِفُ حَالَةُ الْأَمْنِ الْعَامِ بِمَدَى انْتِشَارِ الْجَرَائِمِ كَثَرَةً أَوْ قَلَّةً»⁽¹⁾.

فمدخل الأمن العام مدخل مركّب حيث لا نستطيع الوصول إلى المعنى إذا فصلنا الكلمة عن الأخرى، وهي لفظة ذات معنى حديث، وقد أشار المعجم إلى ذلك.

- «مَجْلِسُ الْأَمْنِ: هُوَ الْمَجْلِسُ الَّذِي نَصَّ مِيثَاقُ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ عَلَى تَأْلِيْفِهِ إِلَى جَانِبِ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ لِهَيْئَةِ الْأُمَمِ...»⁽²⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أمن)، 514/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أمن)، 514/1.

- «الأدبيُّ: المنسُوبُ إلى الأدب. ويُقال: لهذا الأمرِ قيمةٌ أدبيَّةٌ، أيُّ تقدِيرٌ معنويُّ. ومنْ مُحدثاتِ التعبيرِ: مرَكَزُ أدبيُّ، وكَسْبُ أدبيُّ، وشِجَاعَةُ أدبيَّةٌ...»⁽¹⁾.

فهنا ركّز "المعجم الكبير" على التعبير المحدث، وأشار إليه فقال: مركز أدبيّ وشجاعة أدبيّة... فاللفظ موجود منذ القديم ولكن استحدثت معاني جديدة له.

- «التأشيرة: الملاحظة تُدَوَّنُ عَلَى هامِشِ الكِتَابِ، أَوْ طَلَبٌ لِإيضاحِ الرَّأيِ فِيهِ. (محدثه)»⁽²⁾.

- «المؤشّر: ما يُشارُ بِهِ (محدثه)»⁽³⁾.

فبالنظر للأمثلة السابقة وغيرها، فإن المداخل المعجمية في "المعجم الكبير" تعدّ مزيجاً من الألفاظ القديمة والحديثة على السواء، فهو لم يلغ أي لفظة بل أثبت كل الألفاظ التي صحّ استعمالها وثبتت في اللسان العربي، بغض النظر عن تاريخ مستويات استعمال هذه الألفاظ.

وتجدر الإشارة إلى أن "المعجم الكبير" لم يتبنّ منهجية واحدة ومحددة في ذكره نوع الألفاظ، فأحيانا يبيّن نوعية اللفظ من حيث القدم والحداثة فيصرّح بذلك بقوله "مُحدث" ⁽⁴⁾، كما هو واضح مع مثال "التأشيرة" و"المؤشّر" و"الأدبي"، وأحيانا أخرى يترك الباحث يجتهد في ذلك وهو ما نلاحظه مع مثال "الأمن العام" و"المجلس الأمني" وغيرها كثير، وهذا ما جعل الباحث يتخبط في مواضع كثيرة ليعرف هل هذه اللفظة من عصر الاحتجاج أم هي وليدة العصر الحديث.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أدب)، 142/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أشر)، 319/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أشر)، 319/1.

⁽⁴⁾ تجدر الإشارة إلى أن الإشارة إلى نوع اللفظ من حيث كونه؛ "محدثاً" أو "مولداً"، أو "دخيلاً" أو لفظة "مجمعية"، هي منهجية اعتمدها المجمع اللغوي القاهري في "المعجم الوسيط" وقد عممها على "المعجم الكبير" كما رأينا.

2- مدوّنة "المعجم الكبير": عندما نتحدّث عن المدوّنة المعجمية لمعجم لغوي ما فإنّنا أمام نوعين من المدوّنات المعجمية أو مرحلتين، مرحلة المعاجم القديمة التي اعتمدت على النصوص المعجمية التي مصدرها أفواه الأعراب ومشافهة فطاحل اللغة، هذه المرحلة هي التي جسّدت لنا المعجم الحقيقي للغة العرب لغة الضاد وبيّنت لنا حياة العربي من خلال الألفاظ المثبتة في المعجم وهي ما سمي بعد ذلك بـ "مرحلة المشافهة أو الرواية".

أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة النّقل والاعتماد على المعاجم السّابقة كأساس أوّلي وهي مرحلة ظهرت في فترة مبكّرة من حياة المعاجم حتى إنّنا نجد من علماء القرن الرّابع وهو "ابن دريد" (ت321هـ) يقرّ بتبعية صناعة المعاجم لأوّل معجم عربي وهو "معجم العين"، وذلك حين تقديمه لمعجمه "جمهرة اللغة"، يقول: «وقد ألّف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي رضوان الله عليه، كتاب العين، فأتعب من تصدّي لغايته، وعنّى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بعده له تبع أقرّ بذلك أم جحد...»⁽¹⁾.

وبدورها تتدرّج هذه المرحلة في بناء المعجم العربي في العصر الحديث إلى مراحل بدأت بإعادة ترتيب هذه المعاجم وفق الترتيب الأسهل وهو الترتيب الألف بائي ونشرها للقارئ العربي، ويعدّ معجم الجوهري "تاج اللغة وصحاح العربية" من أوّل المعاجم التي أعيد طبعها ونشرها، ثمّ تتوالى الطبعات وإعادة النشر للمعاجم العربية القديمة منها "مختار الصحاح" لـ "الرازي" و"القاموس المحيط" لـ "الفيروز أبادي" و"اللسان" لـ "ابن منظور" و"أساس البلاغة" لـ "الزمخشري"، وغيرها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل قامت موجة من النّقد والتصحيح للعثرات التي وقعت فيها المعاجم لتحاول إخراج معجم عربي حديث بعيد عن الأخطاء السّابقة بمدوّنة واحدة وهي المدوّنة المعجمية القديمة إضافة إلى ما استحدثت من ألفاظ واستعمالات⁽²⁾. وبالتالي نحن هنا أمام مدوّنة

(1) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، تح، رمزي منير بعلبكي، دار العلم، ط1، بيروت لبنان، 1987م، ص40، (المقدمة).

(2) ينظر: تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م، ص47-50.

كتابية بالدرجة الأولى أخذت أمّهات الكتب والمعاجم كمادّة أساسية في بناء معجم عربي جديد.

ولم يكن "المعجم الكبير" بمنأى عن موجة التطوّرات الحاصلة في البيئة المعجمية الحديثة بل كان نتاج خطوات سابقة بدأها المجمع اللغوي مع معاجم أخرى، فميزة "المعجم الكبير" أنّه جمع مدوّنته من مصادر متعدّدة حديثة وقديمة، فامتاز بميزتين: ميزة المحافظة على التراث وميزة التجديد والاستفادة من التجارب الجديدة.

أ/التّقل من أمّهات الكتب: كان "المعجم الكبير" حريصاً على الرجوع لأمّهات الكتب والمعاجم للتدليل لما يذهب إليه، وللاّخذ من مصادر العلماء الأجلّاء الذين يثق بمعاجمهم ويشهد لهم بالريادة اللغوية، وقد صرّح "المعجم الكبير" في إحدى مقدّماته عن ذلك فقال: «المادة اللغوية استمدت من مصادرها المختلفة وبخاصة المعجمات، ومنها ما يزال مخطوطاً، ومن كتب الأدب والعلم والتاريخ، ولم يشّر إلى واحد منها إلا إن انفرد برواية أو رأي خاص»⁽¹⁾.

وجاء في الجزء الأول منه: «ويجمع المحررون المادة المعجمية من مظانّ ومراجع متعددة، وبقدر تأنيهم في جمعها، وحرصهم على استنفائها، تكتمل هذه المادة...»⁽²⁾. وذكر في موضع آخر: «...والجانب الأساسي الثاني لغوي يقوم على جمع ألفاظ المواد اللغوية جمعاً مستقصياً من معاجمها القديمة ومن مظانها اللغوية الكثيرة»⁽³⁾.

ومما هو جدير بالذكر أنّ "المعجم الكبير"، بما أنه صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد كان يطعّم مادّته اللغوية والعلمية ويكمّلها من القرارات الجمعية⁽⁴⁾.

(1) المعجم الكبير، 1/ف.

(2) نفسه، 4/2.

(3) نفسه، 5/ (المقدّمة).

(4) ينظر: نفسه، 1/ف.

ومن المصادر التي نجد لها حاضرة بقوة في المعجم مايلي:

01- المعاجم اللغوية: لقد كانت المعاجم العربية المصدر الأساسي الذي استقى منه "المعجم الكبير" مادته وقد استعان بأنواع المعاجم المختلفة سواء معاجم الألفاظ أو المعاني، ونحن نوردها فيما يلي بحسب درجة الأخذ منها:

- معجم مقاييس اللغة لـ "ابن فارس": "مقاييس اللغة"، هو من كتب اللغة ومعاجم المفردات، ألفه العلامة "أحمد بن فارس" (ت395هـ)⁽¹⁾، ليفصح فيه عن مقاييس العربية وأصولها. فهو يرى أنّ للعرب في كلامها مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرّع منها فروع، ولكنّ الناس لم يعربوا عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من تلك الأصول، على الرّغم من أنّهم ألفوا في هذه الباب ما ألفوا⁽²⁾.

ونجده يقول في ذلك: «إنّ اللغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرّع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم»⁽³⁾.

وقد اتّبع "ابن فارس" النظام الألفبائي للحروف مع الالتزام بنظام الأبنية الذي قسمه إلى ثنائي ثلاثي وما زاد على الثلاثي، وبالتالي فنحن أمام مدرسة الترتيب الهجائي.

(1) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، يكتنّى بأبي الحسين، ويقال له القزويني، الزهراوي الأشتاجردى، كما ذكر "أبو الحسن الباخريزي" له العديد من التصنيفات أهمها كتاب المجمل وكتاب متخيار الألفاظ، فقه اللغة تفسير أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، ذخائر الكلمات، الحجر، غريب إعراب القرآن، جامع التأويل، ومعجم مقاييس اللغة، ترجم له العديد من المؤلفين منهم ياقوت الحموي في معجم الأدباء، أنباء الرواة، ووفيات الأعيان وغيرهم كثير. (ينظر: كتاب الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط1، 1993م، ص10-14).

(2) ينظر التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس دراسة تحليلية: بكر عبد الله خورشيد، مقال ضمن مجلة "سر من رأى"، المجلد7، العدد35، جوان 2011م، ص176.

(3) مقاييس اللغة، 1/1 (المقدمة).

أمّا عن تأثير "المقاييس" في "المعجم الكبير"، فلا بدّ لنا أن نقرّ من خلال المادّة التي توفّرت لدينا أنّ "مقاييس اللغة" لـ"ابن فارس" يعدّ مصدراً أساسياً للمعجم، فقد استعان به كمصدر وكشاهد، ولم يقف الأمر عند ذلك بل أخذ منه طريقتيه في تبيان المعنى الأصلي للجذر وإلى كم تتفرّع معانيه، ولا نكاد نجد افتتاح مدخل من المداخل إلّا ويأخذ بعبارة "ابن فارس" في مقاييسه كفاتحة للمعنى الأوّل للجذر. وقد ذكر المعجم الكبير "أمر الأخذ من "المقاييس" صراحة في مقدّمة الجزء الأوّل، فقال: «واستؤنس في استنباطها (المعاني) بما ورد في المعجمات القديمة، وبخاصة في "مقاييس اللغة" لابن فارس، واستخلص بعضها من دلالات المادّة نفسها»⁽¹⁾.

ومن أمثلة الأخذ من "المقاييس":

تعريفه للمدخل (أ ر ض): يقول: «قال ابن فارس: الهمزة والراء والضاد ثلاثة أصول: أصل يتفرّع وتكثر مسائله وأصلان لا ينفاسان بل كلّ واحد موضوع حيث وضعت العرب، فأما هذان الأصلان فالأرض الزكّمة والآخر الرّعدة وأمّا الأصل الأوّل فكلّ شيء يسفل ويُقابل السّماء...»⁽²⁾.

فقد نقل "المعجم الكبير" تعريف "المقاييس" للمادّة كما هي وتبنّاه فلم يزد عليه شيئاً ولم يخالف في أي مسألة.

والشيء نفسه مع مادّة (ب أ و)، يقول: «ب أ و: الفخر والتكبر، قال ابن فارس: الباء والهمزة والواو كلمة واحدة وهو البأؤ؛ وهو العجب»⁽³⁾.

ونجده في كثير من الأحيان لا يتقيّد بما أورده "ابن فارس" من أصول معنوية للمداخل فأحيانا يضيف "أصل" وأحيانا أخرى يحذف "أصلاً معنوياً" آخر أثبتته "ابن فارس"، من ذلك مثلاً:

⁽¹⁾ المعجم الكبير، 1/ك.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أرض)، 202/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بأؤ)، 40/2.

تعريفه للمدخل (ب أ س): يبدأ بوجهة نظره هو فيثبت فرعين معنويين، يقول: «ب أ س: الشِدَّةُ والفَقْرُ؛ قال ابن فارس: البَاءُ وَالْهَمْزَةُ وَالسَّيْنُ أَصْلُ وَاحِدٌ: الشِدَّةُ وَمَا ضَارَعَهَا»⁽¹⁾.

فـ"ابن فارس" أثبت أصلاً واحداً للجذر "بأس"، بينما أضاف "المعجم الكبير" معنى آخر زيادة إلى المعنى الأول وهو الفقر.

«أ ن ض: 1- تَغْيِيرُ اللَّحْمِ، 2- عَدَمُ نُضْجِ اللَّحْمِ. قال ابن فارس: الهمزة والثون والضاد كلمة واحدة لا يُقَاسُ عَلَيْهَا، يُقَالُ لَحْمٌ أَنْيَضٌ إِذَا بَقِيَ فِيهِ نُهْوَةٌ أَيْ لَمْ يَنْضُجْ»⁽²⁾.

«أ ل س: 1- الْحَيَانَةُ، 2- ضَعْفُ الْعَقْلِ. قال ابن فارس الهمزة واللام والسَّيْنُ كلمة واحدة، وهي الْحَيَانَةُ»⁽³⁾.

إذن نلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أن "المعجم الكبير" لم يتقيد بكل ما قدمه "ابن فارس" من معلومات حول الأصول المعنوية للفظ وإنما زاد عليها زيادات متى رأى ضرورة لذلك.

- معجم "تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري": هو معجم لغوي ألفه "الجوهري" (ت392هـ)⁽⁴⁾ وسمّاه بالصَّحاح لأنه ألزم نفسه بما صحَّ عنده رواية ودراية وسماعاً، مشافهة من أصحاب اللغة الأصلاء، قال في مقدّم كتابه: «قد أودعت هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرف الله تعالى مترلتها وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها، على ترتيب لم أُسَبِّقَ إليه وتهذيب لم أُغْلَبَ عليه...»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (بأس)، 36/2.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أنض)، 552/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (ألس)، 413/1.

⁽⁴⁾ هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أصله من فاراب، دخل العراق صغيراً وسافر إلى الحجاز وطاف البادية، ثم عاد إلى خراسان، حاول الطيران فمات في محاولته، له معجم الصحاح وكتاب في العروض ومقدمة في النحو. (ينظر: الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1980م، 313/1).

⁽⁵⁾ ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، (المقدمة).

وقد رتب "الجوهري" معجمه حسب أصولها وفق النظام الألف بائي المعروف اليوم، ماعدا حرفا واحدا هو الواو، إذ وضعه بين النون والهاء ليتسنى له جمع الواو والياء في باب واحد، مع مراعاة آخر الجذر لا أوله. وتفصيل ذلك أن "الجوهري" جعل لكل حرف بابا خاصا به، كما قسم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلا، مستعملا في الفصول كما في الأبواب الترتيب العادي المألوف اليوم، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث والرابع من الكلمة⁽¹⁾.

ويعد معجم "الصّحاح" من المصادر الأساسية التي لعبت دورا كبيرا في مدونة "المعجم الكبير" سواء من خلال تعريفاته أو شواهد، ومن الأمثلة على ذلك مايلي:

«الْبُلْسُنُ: الْعَدْسُ (يَمَانِيَّةٌ)، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: حَبُّ كَالْعَدْسِ وَلَيْسَ بِهِ»⁽²⁾.

«تَبَّاطُ فَلَانٌ: اضْطَجَعَ... وَيَرَى صَاحِبُ التَّاجِ أَنَّ تَبَّاطَ مَقْلُوبَ تَابَّطَ»⁽³⁾.

فمدرسة "الجوهري" واحدة من مدارس الصناعة المعجمية العربية القديمة كانت حاضرة ومتواجدة بقوة في إنجاز "المعجم الكبير".

- "لسان العرب" لـ "ابن منظور" (ت711هـ): يعد "لسان العرب" لـ "ابن منظور"⁽⁴⁾ أكبر وأضخم معجم عربي في تلك الفترة، إذ أراد صاحبه أن يجمع من اللغة كل ما استطاع جمعه، وهذا ما صرح به في مقدمة كتابه حيث نجده يقول: إِنَّ معجمه «جَمَعَ اللُّغَاتِ وَالشُّوَاهِدِ وَالْأَدْلَةَ، مَا لَمْ يَجْمَعْ مِثْلُهُ مِثْلَهُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ، انْفَرَدَ بِرَوَايَةِ رَوَاهَا، وَبِكَلِمَةٍ سَمِعَهَا مِنَ الْعَرَبِ شَفَاهَا، وَلَمْ يَأْتِ فِي كِتَابِهِ بِكُلِّ مَا فِي كِتَابِ أَخِيهِ... فَسَارَتْ

⁽¹⁾ المعاجم اللغوية العربية بداتها وتطورها، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، دط، 1981م، ص106.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (بلسن)، 523/2.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بأط)، 39/2.

⁽⁴⁾ هو محمد بن مكرم بن علي بن منظور الإفريقي، ولد بمصر وقيل في طرابلس الغرب، واشتغل في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر فتوفي فيها. وقد ترك نحو خمسمئة مجلد، منها "مختار الأغاني" و"أخبار أبي نواس"، و"مختصر مفردات ابن البيطار"، و"معجم لسان العرب". (ينظر ترجمته في الأعلام: الزركلي، 108/7).

الفوائد في كتبهم متفرقة... فجمعت منها في هذا الكتاب ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق...»⁽¹⁾.

وقد اتبع في ترتيبه للمداخل المعجمية نظام القافية الذي ابتدعه الجوهري، وأكثر ما يميّز اللسان هو كثرة الشواهد والاهتمام بلغات العرب.

ويعدّ "لسان العرب" كذلك من المعاجم المهمة التي لعبت دورا كبيرا في بناء "المعجم الكبير" ومن الأمثلة على استعانة "المعجم الكبير" بتعاريف "ابن منظور" ما يلي: «البُؤْبُؤُ: السيّدُ الظَّرِيفُ الحَفِيفُ، والأُنْثَى بَتَاءٍ، وَمُصْعَرُهُ الْبُؤْيِيَّةُ... هَكَذَا فِي اللِّسَانِ...»⁽²⁾.

ولعلّ أكثر ما نلاحظه في استعانة "المعجم الكبير" باللسان كان في قضية الاستشهاد أكثر منه مصدرا لغويا، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ "لسان العرب" زاحر بالاستشهادات.

– القاموس المحيط لـ "الفيروزبادي" (ت817هـ)⁽³⁾: يعدّ هذا المعجم ذا منهجية جديدة في بناء المعجم العربي أنذاك على الرغم من أنّه لم يخرج في ترتيبه عن نظام القافية، وتمثّل هذا التجديد في مبدأ الإيجاز، حيث قام بحذف الشواهد على اختلاف أنواعها وهذه سابقة في عهده، إضافة إلى الاعتناء بذكر الأعلام وبالألفاظ الاصطلاحية في العلوم المختلفة، ولقد اشتهر هذا المؤلف كثيرا حتى أصبح يطلق اسم "القاموس" على كلّ معجم لغوي⁽⁴⁾. وقد أخذ منه "المعجم الكبير" عددا لا بأس به من الشروحات والتعريفات المعجمية للمداخل، ومن الأمثلة على ذلك مثلا:

⁽¹⁾ لسان العرب، ص8، (المقدمة).

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (بأب)، 33/2.

⁽³⁾ هو محمد بن يعقوب، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزبادي، أحد أئمة اللغة والأدب. ولد بكارزين من أعمال شيراز، وانتقل إلى العراق، وجمال مصر والشام، ثم انتقل إلى زبيد، فسكنها، وولي قضاءها، وتوفي فيها. له عدّة مؤلفات منها: "المغائم المطابة في معالم طابة"، و"الدرر الغوالي في الأحاديث الغوالي" و"الجليس الأنيس في أسماء الخندريس" و"القاموس المحيط" (ينظر ترجمته في: الأعلام: الزركلي، 146/7-147).

⁽⁴⁾ ينظر القاموس المحيط: الفيروزبادي، تصحيح نصر الهوريني، مطبعة الكستكية، القاهرة، 1281هـ، (المقدمة).

«في القاموس، الإرس: الأصل الطيب»⁽¹⁾. و«في القاموس، الأرض: الخلق»⁽²⁾.

من هنا نلاحظ أن "المعجم الكبير" استعان بتعاريف "الفيروزآبادي" ووشح بها معجمه، فكانت مصدرا أساسيا للتعرف على معاني المداخل.

- تهذيب اللغة لـ "الأزهري" (ت370هـ)⁽³⁾: وهو يعدّ ثاني معاجم اللغة التي اتبعت نظام الترتيب الصوتي والذي كان "الخليل بن أحمد الفراهيدي" قد ابتدعه، وميزة "معجم التهذيب" أن صاحبه أراد تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها على يد سابقيه ومعاصريه على حدّ قوله⁽⁴⁾.

وقد حفل "المعجم الكبير" بتعاريف "الأزهري"، وكان مصدرا أساسيا في تبيان الأصل اللغوي والصحيح من المعاني للألفاظ، ومن الأمثلة على ذلك نجد:

في تعريفه لـ "الأرض" يقول: «قال الأزهري أصل الأرض الحِدْشُ، ثم قيل لما يؤخذ دية»⁽⁵⁾.

فقد استعان "المعجم الكبير" بتعريف "الأزهري" للفصل في الأصل الذي أطلق عليه لفظ "الأرض".

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أرس)، 196/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أرش)، 201/1.

⁽³⁾ هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أحد أئمة اللغة والأدب والفقه، ولد وتوفي في هراة بخراسان. وقع في إيسار القرامطة مدة طويلة استفاد خلالها من محاورتهم ومخاطبة بعضهم بعضا، لأنهم كانوا يتكلمون بالعربية الفصحى. ومن كتبه؛ "غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء"، و"تفسير القرآن" ومعجم "تهذيب اللغة". (ينظر ترجمته في: الأعلام: الزركلي، 311/5).

⁽⁴⁾ ينظر؛ المعاجم اللغوية بدأها وتطورها، ص58.

⁽⁵⁾ المعجم الكبير، مادة (أرش)، 199/1.

والأمر نفسه نجده مع مثال "إخوان"؛ حيث يقول: «أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ الْإِخْوَانُ فِي الْأَصْدِقَاءِ وَالْإِخْوَةِ فِي النَّسَبِ وَلَيْسَ مُلْتَزِمًا دَائِمًا. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يُقَالُ لِلْأَصْدِقَاءِ وَغَيْرِ الْأَصْدِقَاءِ إِخْوَةٌ وَإِخْوَانٌ»⁽¹⁾.

فتهذيب اللغة يمثل لـ "المعجم الكبير" مصدرا فاصلا لتبيان المعنى الحقيقي للفظ.

ولم يقف الأمر عند هذه المعاجم وإنّما نجد مجموعة أخرى استعان بها "المعجم الكبير" في عدد غير قليل من المداخل المعجمية من بينها؛ "معجم الجيم" لـ "الشيبياني" (ت205هـ)، وله قيمة في "المعجم الكبير"⁽²⁾، وكذلك معجم "جمهرة اللغة لابن دريد"⁽³⁾، "المصباح المنير للفيومي"⁽⁴⁾، "التكملة والذيل والصلة للصاغاني"⁽⁵⁾ و"المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده"⁽⁶⁾، و"أساس البلاغة للزمخشري"⁽⁷⁾ ونحو ذلك.

وبالنظر لما تقدّم فمدوّنة "المعجم الكبير" تعدّ مدونة كبيرة ومثالية، اشتملت على أهمّ المعاجم اللغوية العربية التي عدّت أساس المعجمات العربية على اختلاف ترتيبها ومنهجها في التعريف للوحدات المعجمية.

02- المعاجم المتخصصة: وكانت لها حصة كبيرة في "المعجم الكبير" نظرا لطبيعة هذا المعجم العام الجامع لألفاظ اللغة كيفما كانت، ونعني بالمعاجم المتخصصة تلك المعاجم التي تعالج قسما

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (خون)، 135/1.

⁽²⁾ ينظر مثلا المعجم الكبير، 161/1.

⁽³⁾ ينظر مثلا، 17/2، 70/2، 535/2.

⁽⁴⁾ ينظر مثلا، 200/1.

⁽⁵⁾ ينظر مثلا، 222/1.

⁽⁶⁾ ينظر مثلا، 40/2.

⁽⁷⁾ ينظر مثلا، 40/2، 69/2.

واحدا من المفردات ويختص بأحد فروع المعرفة، وهدفه مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معيّن من حقول المعرفة ومصطلحاته⁽¹⁾.

وهذا الصنف من المعاجم ليس بالقليل أو النادر في اللغة العربية، ولكن أقل شهرة فيها من معاجم اللغة العامة، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المعاجم المتخصصة ليست، في الغالب، من وضع اللغويين المعجميين، بل هي في كثير منها من وضع غيرهم من العلماء، فهي لا تشتمل على ألفاظ اللغة العامة فحسب، بل على مصطلحات العلوم والفنون، إذن فهي معاجم في المصطلحات العلمية أو الفنية أو فيهما معا⁽²⁾.

ومن بين أهم المعاجم المتخصصة التي استعان بها "المعجم الكبير" نجد:

- "معجم البلدان" لـ "ياقوت الحموي" (ت626هـ)⁽³⁾: يعتبر معجم البلدان من بين أهم المعاجم المتخصصة التي ألفت في ذلك العصر، فهو معجم جغرافي نحى فيه مؤلفه منحى جديد في تاريخ المعجمية العربية، حيث دأب على تدوين أسماء البلدان والتحقق من طريقة نطقها ومواقعها مستشهدا في ذلك كله بشواهد من الشعر والنثر، ومن أمثلة ذلك: «أَرَكْ: مَدِينَةٌ صَغِيرَةٌ فِي طَرْفِ بَرِّيَّةٍ حَلَبٍ قُرْبَ تَدْمُرَ. قَالَ يَاقُوتُ: هِيَ ذَاتُ نَخْلٍ وَزَيْتُونٍ هِيَ مِنْ فُتُوحَاتِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فِي اجْتِيَازِهِ مِنَ الْعِرَاقِ إِلَى الشَّامِ»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، ص46.

⁽²⁾ ينظر: المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان، 1993م، ص6.

⁽³⁾ هو رحالة جغرافي وأديب وشاعر وخطاط ولغوي، ولد في الروم، اسمه شهاب الدين أبو عبد الله ويلقب بالحموي نسبة لسيده الذي اشتراه عندما أسر وبيع ببغداد، من أهم مؤلفاته معجمين أحدهما للأدباء عرف باسم معجم الأدباء، والآخر للبلدان وعرف بمعجم البلدان. (ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: محمد محي الدين، القاهرة، مطبعة النهضة المصرية، 1949م، 173/5).

⁽⁴⁾ المعجم الكبير، مادة (أرك)، 215/1.

«إِرمُ: قَالَ يَأْقُوتُ: جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ حِسْمَى مِنْ دِيَارِ جُدَامَ بَيْنَ أَيْلَةَ وَتِيهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهُوَ جَبَلٌ شَاهِقٌ جَدًّا...»⁽¹⁾.

فعبارة: "قال ياقوت" دلّت على أنّه عاد لمعجم البلدان حتّى وإن لم يصرّح بذلك، على خلاف مداخل أخرى حين ذكر أنّه أخذها من معجم البلدان صراحةً، ومثال ذلك: «الْبَيْتِلُ: جَبَلٌ بِالْيَمَامَةِ مَنْقَطِعٌ عَنِ الْجِبَالِ يُسَمَّى بَيْتِلَ الْيَمَامَةِ، وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ، قَالَ مَوْهوبُ بْنُ رَشِيدٍ:

مُقِيمٌ مَا أَقَامَ ذُرًّا سَوَاجٍ ❖❖❖ وَمَا بَقِيَ الْأَخَارِجُ وَالْبَيْتِلُ»⁽²⁾.

«أَبُونُ: دِيرٌ بِجَزِيرَةِ ابْنِ عَمَرَ، بَيْنَ دَجَلَةَ وَالْفُرَاتِ، وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ:

سَقَى اللَّهُ ذَاكَ الدَّيْرَ غَيْثًا وَخَصَّهُ ❖❖❖ وَمَا قَدْ حَوَاهُ مِنْ قِلَالٍ وَرُهْبَانٍ»⁽³⁾.

- "المخصّص" لـ "ابن سيده" (ت458هـ)⁽⁴⁾: كتاب "المخصّص" هو المعجم الثاني لـ "ابن سيده"، وقد أفاد فيه من الجهود السابقة في الموضوع كغريب أبي عبيد وفقه اللغة للثعالبي وألفاظ ابن السكيت... وتلك الرسائل الصغرى التي تخصّصت في موضوعات محدّدة والتي كانت نواة معاجم المعاني، كما استفاد من سائر الجهود اللغوية في مختلف الأماكن أندلسية كانت أم شرقية، وقد ظهرت نتيجة استيعابه للمؤلفات والآثار السابقة في تضخم حجم الكتاب الذي طبع في

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (إرم)، 219/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (بتل)، 59/2-60.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أبن)، 21/1.

⁽⁴⁾ ولد أبو الحسن علي بن إسماعيل وقيل علي بن أحمد المعروف بابن سيده في "مرسية" ضريرا كأبيه. تعلّم "ابن سيده" علوم اللغة على يد أبيه، ثم على "أبي العلاء صاعد البغدادي" و"أبي عمر الطلمنكي" وغيرهم، برع "ابن سيده" في علوم اللغة العربية له العديد من المؤلفات أهمها في معاجم الألفاظ وهو معجم "الحكم"، وثانيها في معاجم المعاني وهو المخصّص (ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، 263/4).

سبعة عشر مجلداً، فكان بذلك أضخم من كل كتاب سابق له في الموضوع، كما كان أحسنها تنظيماً على الإطلاق بكثرة ما أدخله من التفرعات والتقسيمات⁽¹⁾.

ومما نمثل به في الأخذ عن "المخصص"، قوله في مادة "الآمة": «الآمة: الدماغ (المخصص)»⁽²⁾.

- **معجم الألفاظ الزراعية:** وهو معجم حديث ثنائي فرنسي عربي، وقد استفاد منه "المعجم الكبير" خاصة فيما يخص ألفاظ النباتات والأعشاب، ومن ذلك تعريفه لنبات "الببقة":

- «الببقة: حبُّ أكبر من الجلبان، أخضر... وفي معجم الألفاظ الزراعيّة قال الشهابي: الببقة والبيقة تدلان على جنس واحد، جنس نباتات علفيّة من فصيلة القطانيات الفراشيّة»⁽³⁾. فالعودة إلى المعجم المختص في الألفاظ الزراعية رآه المعجم ضرورة لغويّة للاطمئنان على صحّة تعريفه.

03- **كتب اللغة العامة:** لم تكن المعاجم العربية وحدها أساس مدونة "المعجم الكبير"، وإنما كانت لجمع اللغة العربية بالقاهرة نظرة واسعة في جمع مفردات اللغة العربية، فاستعان المجمع بمجموعة من الكتب اللغوية وذلك بغية استقصاء ألفاظ اللغة ومعانيها والتنويع في المدونة، ومنها:

- كتاب "الأمالي" لـ "أبي علي القالي" (ت356هـ)⁽⁴⁾: يعدّ كتاب "الأمالي" من الكتب الأساسية لدراسة منهجيّة التأليف اللغوي عند العرب القدامى وله شهرة وقيمة كبيرة بين أوساط

(1) ينظر: المعجم العربي بالأندلس، عبد العلي الودغيري، مكتبة المعارف، ط1، الرباط، 1984م، ص86.

(2) المعجم الكبير، مادة (أمم)، 485/1.

(3) نفسه، مادة (بيب)، 732/2.

(4) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هرون بن عيسى بن محمد بن سليمان، ولد سنة 278هـ في منازلجرد من ديار بكر وهي من أعمال أرمينية، لقب بالقالي نسبة إلى مدينة قالي قلا، وهي بلدة قريبة من مسقط رأس أبي علي، له عدة مؤلفات أهمها: كتاب الأمالي، ومعجم البارح في اللغة (ينظر ترجمته في؛ طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة مصر، 1973م، ص202-205).

اللّغويين والمعجميين لما يحويه، فهو كتاب يضم الألفاظ الغريبة ويشرحها شرحاً معجمياً ويدلّل على ذلك بشواهد من الشّعْر والنثر والأخبار والخطب وغيرها من النصوص اللغوية⁽¹⁾.

ونظراً للأهمية اللغوية للكتاب نجد مصدراً أساسياً لمجموعة غير قليلة من المعاجم سواء القديمة كـ "اللسان" أو الحديثة كـ "المعجم الكبير"، وفيما يلي بعض الأمثلة على اتّخاذ "الأماي" مصدراً من مصادر مدونة المعجم:

يقول "المعجم الكبير" في تعريفه للفظ "أَبْلَ": «أَبْلَ فُلَانًا: أَبْنَهُ، وَفِي الْأَمَالِي؛ أَبْنَتْهُ وَأَبْلَتْهُ إِذَا أُنْثِيَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ»⁽²⁾.

فالتعريف المعجمي هنا استند لكتاب "الأماي" للتعريف باللغات المتعددة للفظ بين "ابن وأبل".

– "كتاب سيويه" (ت180هـ)⁽³⁾: كتاب "سيويه" يعدّ أوّل كتاب منهجي ينسق ويدون قواعد اللغة العربية. أُلّفَ في القرن الثاني للهجرة الموافق للثامن من الميلاّد. سُمي بالكتاب لأنّ مؤلّفه تركه دون عنوان، حيث إنّ "سيويه" لم يسمّه باسم معين، على حين كان العلماء في دهره ومن قبله يضعون لكل كتاب اسماً، ورأى مجموعة من الباحثين أنّه أُعجل عن تسميته بأنّه احتضر شاباً، فلم يتمكّن من معاودة النظر فيه واستتمّامه، وقد سماه الناس قديماً قرآن النحو⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الأماي، أبو علي القالي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان.

(2) المعجم الكبير، مادة (أبل)، 49/1.

(3) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، يُكنى أبو بشر، الملقب "سيويه": إمام النحاة، وأول من بسّط علم النحو. أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب والأخفش وغيرهم، من آثاره: الكتاب (ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، 81/5).

(4) ينظر: الكتاب (كتاب سيويه): أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، (المقدمة).

ولما في كتاب "سيبويه" من قيمة لغوية يشهد لها القاصي والداني، نجده حاضرا في كل الكتب اللغوية التي ألفت بعده منذ ذلك العصر حتى العصر الحديث، ومن هذه الكتب "المعجم الكبير" الذي اعتراه مصدرا أساسيا في تعريف مواده، ومن الأمثلة على ذلك نجد:

«الأم: الوالدة... وفي كتاب سيبويه وقالوا لإمك، وقالوا اضرب الساقين إمك هابل...»⁽¹⁾.

«ألا: نوعان: أداة غير مركبة... وهي عند سيبويه للتخصيص سواء أدخلت على المضارع أم على الماضي...»⁽²⁾.

فالأخذ من كتاب "سيبويه" هنا كما نلاحظ هو، بشكل أساسي، للاحتجاج بالقضايا النحوية.

- كتاب "الفائق في غريب الحديث" لـ "الزمخشري" (ت538هـ)⁽³⁾: هو كتاب ضم فيه صاحبه ألفاظ الحديث النبوي الشريف وشرح غريبه وانتهج في ذلك نهج الأقدمين مثل "الهروي" وغيره، ورتبه على حروف المعجم⁽⁴⁾، استفاد من هذا الصنيع عدد غير قليل من صانعي المعاجم العربية من بينهم "المعجم الكبير"، وفيما يلي بعض النماذج مما أخذه من هذا الكتاب:

«إيه: بسكون الهاء كلمة زجر بمعنى حسبك، وجعله الزمخشري بفتح الهاء، قال في الفائق: وإيه وهيه في الزجر والنهي كقولك: إيه يا رجل: حسبك»⁽⁵⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (أمم)، 489/1.

(2) نفسه، مادة (ألا)، 432/1.

(3) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ولد في زمخشر سنة 467هـ، وتوفي سنة 538هـ، كان علامة نسابة، له العديد من المؤلفات أهمها الفائق في غريب الحديث ومعجم أساس البلاغة.

(4) ينظر الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط2، دت، ص4.

(5) المعجم الكبير، مادة (إيه)، 665/1.

ولم يكتف "المعجم الكبير" بهذه الكتب وحسب، وإّما هناك مجموعة لا بأس بها أثّرت مدوّنة المعجم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "الإبدال" لـ "أبي الطيب عبد الواحد بن علي"، "شفاء الغليل" لـ "الخفاجي"، "مفردات القرآن" لـ "الراغب الأصبهاني"، وغيرها كثير.

ب/- أراء علماء اللغة: وقد لجأ "المعجم الكبير" إلى ذكر أراء طائفة من أئمة اللغة وهم كثر، دون أن يشير إلى مؤلفاتهم، وقد أخذ عنهم تعريفاتهم للألفاظ أو بيّن أوجه نظرهم في صحّة اللفظة ونحو ذلك من القضايا المعجمية، ومن بينهم: الأخفش (ت177هـ)⁽¹⁾، يونس بن حبيب (ت182هـ)⁽²⁾، الفراء (ت207هـ)⁽³⁾، اللحياني (ت220هـ)⁽⁴⁾، ابن السكيت (ت244هـ)⁽⁵⁾، ثعلب (ت291هـ)⁽⁶⁾، كراع النمل (ت316هـ)⁽⁷⁾، الصولي (ت335هـ)⁽⁸⁾، أبو علي الفارسي (ت377هـ)⁽⁹⁾، الصاغاني (ت650هـ)⁽¹⁰⁾، الخطّابي (ت388هـ)⁽¹¹⁾، وغيرهم.

ولكن أشهر من أخذ عنهم: الأصمعي (ت216هـ)، وابن الأعرابي (ت231هـ)، وابن عبّاد (ت385هـ)، وفيما يلي نماذج عن هذه الآراء:

(1) ينظر المعجم الكبير، 216/1.

(2) ينظر مثلاً، 136/1.

(3) ينظر مثلاً، 637/1.

(4) ينظر مثلاً، 55/1.

(5) ينظر مثلاً، 183/1.

(6) ينظر مثلاً، 625/1.

(7) ينظر مثلاً، 29/8.

(8) ينظر مثلاً، 188/1.

(9) ينظر مثلاً، 161/1.

(10) ينظر مثلاً، 223/1.

(11) ينظر مثلاً، 233/1.

- ابن الأعرابي (ت231هـ)⁽¹⁾: وكان له أثر واضح في "المعجم الكبير"، ولا نعلم من أين أخذ عنه هل من "اللسان" أم من معاجم أخرى، فهو لم يشر إلى ذلك قط فقد كان يكتفي بذكر عبارة عن "ابن الأعرابي"، وكأنه شافهه، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

«الْبَوْلُ: طَائِرٌ مُنْفَرِدٌ مِنَ الرَّفِّ، (السَّطْرُ مِنَ الطَّيْرِ) عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ»⁽²⁾.

فهنا التعريف مصدره "ابن الأعرابي".

«الْأُخُو: لُغَةٌ فِي الْأَخِ، حَكَاهَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ»⁽³⁾.

«الذَّائِرُ: الْأَنْفُ (عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ)»⁽⁴⁾.

- ابن عباد (ت385هـ)⁽⁵⁾: وقد كان له تأثير كبير في "المعجم الكبير" ربّما من خلال معجم "الحيط في اللغة"، ولكن "المعجم الكبير" لم يشر إلى هذا المصنّف نهائيا واكتفى بذكر عبارة عن "ابن عباد"، ومهما يكن فإنّ الأمثلة عمّا أخذه المعجم "ابن عباد" كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

(1) ابن الأعرابي هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي، وهو إمام لغة وراوية وناسب علامة باللغة، له مصنفات أدبية كثيرة، ولد سنة 150هـ، يعد ابن الأعرابي من أعلام أهل الكوفة، أبوه مولى للعبّاس بن محمد بن علي الهاشمي، قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط ولقد أملى على الناس ما يحمل على إجمال ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه، من أهم مصنفاته؛ أسماء الخيل وفرسانها، تاريخ القبائل، النوادر، الأنواء، البئر. (ينظر ترجمته في الأعلام للزركلي).

(2) المعجم الكبير، مادة (أبل)، 51/1.

(3) نفسه، مادة (أخ)، 136/1.

(4) نفسه، مادة (ذأر)، 28/8.

(5) أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس بن أحمد بن إدريس القزويني، الطالقاني، الأصفهاني، المعروف بالصاحب بن عباد و"كافي الكفاة"، كان من كبار العلماء، وكان محدثاً ثقة، شاعراً مبدعاً، وأحد أعيان العصر البويهّي. كان وزيراً، ومن نوادر الوزراء الذين غلب عليهم العلم والأدب. (ينظر ترجمته في: الحيّط في اللغة: الصاحب بن عباد، تح محمد حسن آل ياسين، ط، 1994م، ص9-10).

«الأبل: يُقالُ بَعِيرٌ أبلٌ: لَحِيمٌ (عن ابن عَبَّاد)»⁽¹⁾.

«ذأطُ فلانًا: ذَبَحَهُ (عن ابن عَبَّاد)»⁽²⁾.

– الأصمعي (ت216هـ)⁽³⁾: لا يخفى على ذي علم ما لـ "الأصمعي" من قوّة وحضور في مجال اللغة والمعجم فهو أبو اللغويات، فلا يخلو معجم من المعاجم من ذكر لرأي لـ "الأصمعي" في ثناياه، و"المعجم الكبير" من بين المعاجم التي احتفت بآراء هذا العالم الجليل وكان له بصمة كبرى في بناء "المعجم الكبير"، ومن بين ما أخذه المعجم وصرّح به نجد:

«الإنسي: (من الآدمي): جانبُ الرجلِ الذي يلي الرجلَ الأخرى، قال الأصمعي: كُلُّ اثنينٍ من الإنسانِ مثلُ السَّاعِدَيْنِ والزُّنْدَيْنِ، فَمَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا عَلَى الإنسانِ فَهُوَ إنسي، وَمَا أَدْبَرَ عَنْهُ فَهُوَ وَحْشِي»⁽⁴⁾.

«الآل: السَّرَابُ (عن الأصمعي)»⁽⁵⁾.

«الأدب: العَجَبُ... وَيُقَالُ جَاءَ فلانٌ بِأمرٍ أَدَبٍ أي بِأمرٍ عَجِيبٍ (عن الأصمعي)»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أبل)، 51/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (ذأط)، 29/8.

⁽³⁾ عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة. أخباره كثيرة جداً. قال الأخفش: ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي. وقال أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظاً. وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. له تصانيفه كثيرة، منها: خلق الإنسان، الإبل، الأضداد، المترادف، الفرق، وغيرها. (ينظر: الأصمعيات اختيار الأصمعي: تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط3، دار المعارف، مصر، دت، ص11).

⁽⁴⁾ المعجم الكبير، مادة (أنس)، 549/1.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (آل) 619/1.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (أدب)، 140/1.

3- الشواهد في "المعجم الكبير": لقد تنوّعت الشواهد في المعجم "الكبير" بين القرآن والحديث والشعر والنثر، وكان هدفه من إيراد الشاهد؛ التدليل على صحّة اللفظ أو التعليل على كيفية استعمالها، فقد جاء في مقدّمة الجزء الأوّل: «الشواهد: سُلِكَ فيه مسلك القدماء، واستشهد ما أمكن على المواد توضيحاً للمعنى وتأييداً للاستعمال، ورتبت عند تعدّدّها كما يلي: القرآن الكريم، الحديث، النص الأدبي المنشور (ومنه المثل)، الشعر»⁽¹⁾.

ومصدر هذه الشواهد في أغلبها هو من المعاجم التي سبقت "المعجم الكبير"، فقد ذكر في مقدمة الجزء الخامس: «وذكرت للألفاظ شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والأمثال المسجّلة في المعاجم ومصنفاً مختلفاً والشعر المنسوب إلى قائله وغيره مما دوّنته المعاجم....»⁽²⁾.

وفيما يلي بعض التفصيل في أنواع الشواهد الواردة في "المعجم الكبير":

أ- الشواهد القرآنية: إنّ القرآن الكريم هو كلام الله المتّزل على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يكن يوماً ما مصدر اختلافٍ وجدالٍ حول صحة الاستشهاد به، أو للتدليل على مصداقية أيّ قضية لغويّة، وإنّما دار كلّ الاختلاف حول قضية مهمّة تتعلّق "بالقراءات" القرآنية⁽³⁾، ومدى صحة الاستشهاد بها أو لا⁽⁴⁾.

وتتمثّل أغلب المواقف اللغويّة في الدّعوة إلى ضرورة الاستشهاد بالقرآن ولكن بشكل نظري فقط، فإذا جئنا إلى التّطبيق واستعرضنا كميّة تلك الاستشهادات القرآنية مقارنة بالاستشهاد بالشعر وبكلام العرب نجد الفرق بيّناً وشاسعاً.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، 1/ف.

⁽²⁾ نفسه، 5/المقدمة.

⁽³⁾ القراءات القرآنية هي كما عرفها "الزرقاني": «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالف به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها»، (ينظر: القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها حجّيتها، خير الدين سيب، دار الخلدونية، الجزائر، دط، سنة 2005م، ص 20).

⁽⁴⁾ ينظر في هذه المسألة كتاب: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر العربي، دط، دمشق 1963م، ص 32 وما بعدها.

وممن نجدهم مع القراءات القرآنية :

- "سيبويه" (ت180هـ): ويرى إنَّ: «القراءة لا تُخالف لأنَّ القراءة سنة»⁽¹⁾.

- "الفراء" (ت207هـ): ويرى إنَّ: «القرآن أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر»⁽²⁾.

- "ابن جني" (ت392هـ): الذي ألف كتباً كثيرة تأكد مدى احترامه للقراءات القرآنية، فهو يرى إنَّ: «لُغَةُ الْقُرْآنِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ»⁽³⁾، ليس هذا وفقط بل إننا نجده يُجَلِّ القراء، من ذلك أنه قرأ الشيخ الحسن «الإنجيل»⁽⁴⁾ "الأُنجيل"، فدافع عنه "ابن جني" وقال: «وَلَكِنَّهُ الشَّيْخُ أَبُو سَعِيدٍ أَنْصَرَ اللَّهَ وَجْهَهُ، وَتَوَرَّ ضَرْيَجَهُ، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِالْإِمَامِ فِي فَصَاحَتِهِ وَتَحَرِّيهِ وَثِقَتِهِ»⁽⁵⁾.

ولقد أخذ الشاهد القرآني في "المعجم الكبير" بحظّ وافر؛ ومن أمثلة الشواهد القرآنية ما يلي:

- «أَحَبُّ: اسم تَفْضِيلٍ، أَكْثَرُ حُبًّا. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾»⁽⁶⁾⁽⁷⁾. فقد شرح اللفظة إنطلاقاً من معناها الصرفي وبيّن ذلك من خلال ورودها في القرآن الكريم بتلك الصيغة الصرفية وذلك والمعنى.

- «أَحَبُّ فَلَانٌ فَلَانًا: وَدَّهْ وَمَالَ إِلَيْهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾»⁽⁸⁾⁽⁹⁾. وهو هنا يبيّن حقيقة اللفظ من خلال الشاهد القرآني الذي يوحى بنفس المعنى.

(1) الكتاب، سيبويه، 184/1.

(2) معاني القرآن، الفراء، تحقيق يوسف نجاتي وعلي النجار، الهيئة المصرية، ط1، 1980م، ص14.

(3) سر صناعة الإعراب، 148/2.

(4) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم03.

(5) المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، ط2، دت، 153/1.

(6) سورة يوسف، الآية رقم 08.

(7) المعجم الكبير، مادة (حب)، 11/5.

(8) سورة القصص، الآية رقم 56.

(9) المعجم الكبير، مادة (حب)، 10/5.

- «الإِمَامُ: الْكِتَابُ الَّذِي تُدَوَّنُ فِيهِ الْمَلَائِكَةُ أَعْمَالَ الْإِنْسَانِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾⁽¹⁾»⁽²⁾.

في النص السابق بيّن "المعجم" مدى صحّة شرحه للفظ استناداً إلى المعنى الموجود في الآية.

- «حَبَطَ الْجُرْحُ حَبَطًا وَحُبُوطًا: بَطُلَ. (عن أَبِي زَيْدٍ. وَرَوَى الْأَزْهَرِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ حَكَى عَنْ أَعْرَابِيٍّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُهُ﴾، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا لغيره والقراءة: ﴿فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُهُ﴾⁽³⁾»⁽⁴⁾.

- «الْجُبُلُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾⁽⁵⁾، وَفِي قِرَاءَةِ الْخَلِيلِ "جُبُلًا"، وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ "جُبُلًا" وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيِّ "جُبُلًا"⁽⁶⁾.

وفي هذين المثالين يستشهد على اللفظ انطلاقاً من القراءات القرآنية، ويبيّن لنا المعجم الأوجه المختلفة لنطقه استناداً لما روي من القراء، فيجوز القول: "جُبُلًا" كما يجوز القول: "جُبُلًا".

- «أَيْسَ مِنَ الشَّيْءِ يَأْيِسُ أَيْسًا، وَإِيَّاسًا وَأَيَّاسًا: قَنَطَ... وَمِنْهُمْ قِرَاءَةُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الْبَزِّي وَالْحَنْبَلِيُّ عَنْ ابْنِ وَرْدَانَ: ﴿وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سورة الإسراء، الآية رقم 71.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (أمم)، 486/1.

⁽³⁾ سورة المائدة، الآية رقم 05.

⁽⁴⁾ المعجم الكبير، مادة (حبط)، 37/5-38.

⁽⁵⁾ سورة يس، الآية رقم 62.

⁽⁶⁾ المعجم الكبير، مادة (جبل)، 48/4.

⁽⁷⁾ سورة يوسف، الآية رقم 87.

⁽⁸⁾ المعجم الكبير، مادة (أيس)، 649/1.

من خلال هذا المثال يتضح أنّ المعجم أحياناً يستشهد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية لا من أجل بيان المعنى العام للفظ، وإنّما من أجل تبيان الصّور المتعدّدة وبيان ما حدث له من ظواهر لغوية كالقلب المكاني مثلاً.

ب/- شواهد الحديث النبوي الشريف: إنّ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عرف جدلاً كبيراً بين اللّغويين القدامى فمنهم من جوّز الاستشهاد به⁽¹⁾، ومنهم من امتنع عن ذلك⁽²⁾، ذلك أنّه في كثير من الأحيان كان يروى بمعناه⁽³⁾.

وإذا نحن راجعنا "المعجم الكبير" فسنجدّه قد أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي، حتى إنّنا أحياناً نجد في المادة الواحدة، بل وفي الصفحة الواحدة ذكراً لأكثر من حديث⁽⁴⁾. ولكن على الرغم من ذلك فإنّ نسبة الاستشهاد بالحديث النبوي تبقى قليلة مقارنة مع ما حواه هذا المعجم من شواهد قرآنية وشعرية.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن الاستشهاد بالحديث النبويّ في "المعجم الكبير":

- «الْأَمْتُ: الشَّكُّ وَالْارْتِيَابُ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فَلَا أَمْتَ فِيهَا، وَأَنَا أَنْهَى عَنِ السَّكْرِ وَالْمُسْكِرِ"»⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ من هؤلاء ابن مالك الذي يعدّ التوسع والاستدلال والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من سمات مذهبه النحوي (للتوسع في هذه المسألة ينظر: خزانة الأدب، البغدادى، 10/1).

⁽²⁾ من الممتنعين أبو حيان التوحيدي (ينظر: خزانة الأدب، ص 11).

⁽³⁾ هناك الكثير من اللّغويين الذين استشهدوا بالحديث النبوي، ابتداءً من "الخليل"، و"سيبويه"، و"الفراء"، "ابن جني"، وحتى شيخ ابن جني "أبو علي الفارسي".

⁽⁴⁾ ينظر على سبيل المثال: المعجم الكبير، مادة (أمم)، 485/1.

⁽⁵⁾ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، ط 1، الرياض-السعودية، 1421هـ، 45/1. (وقد ورد هذا الحديث في النهاية بهذه العبارة: وإنما نهي عن السكر والمسكر).

⁽⁶⁾ المعجم الكبير، مادة (أمت)، 458/1.

وبذلك فإن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هنا كان لغرض تبيان اللفظ في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وللتدليل على صحة المعنى من خلال السياق الحديثي.

وأحيانا لا نجد المعجم يأتي بالحديث النبوي من أجل التدليل على صحة شرح اللفظ، وإنما يأتي به كنوع من أنواع الاستئناس بوجود اللفظ في كلام أفصح فصحاء العرب "نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"، ومثال ذلك:

- «أَمَرَ الشَّيْءُ أَمْرًا، وَأَمْرَةً وَأَمَارَةً: نَمًا وَقَوِي. يُقَالُ أَمَرَ الزَّرْعُ وَأَمَرَ الْمَالُ، وَيُقَالُ أَمَرَ أَمْرُ فُلَانٍ: قَوِيَّ وَانْتَشَرَ. وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَالِي أَرَى أَمْرَكَ يَأْمُرُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَيَأْمُرَنَّ"⁽¹⁾»⁽²⁾.

- «دَبَّ النَّمْلُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ عَلَى الْأَرْضِ دَبًّا، وَدَبِيبًا وَدَبَّةً... مَشَى عَلَى هَيْئَتِهِ وَلَمْ يُسْرِعْ، وَفِي الْخَبَرِ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا هَذَا الشَّرَّكَ، فَإِنَّهُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ"⁽³⁾»⁽⁴⁾.

فهنا نلاحظ أن الحديث النبوي الشريف كان لأجل الاستشهاد اللفظي لا من أجل طلب المعنى. ولكن ما يلاحظ على "المعجم الكبير" في أمر الاستشهاد بالحديث النبوي عدم التوثيق لهذه الأحاديث من الكتب الصحاح وغيرها، كما كان يفعل مع الآيات القرآنية؛ فقد كان يذكر رقم الآية واسم السورة. والظاهر أنه قد نقل هذه الشواهد الحديثية من معاجم اللغة قبله كـ "التهذيب" و"اللسان"، وغيرهما.

⁽¹⁾ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، 45/1.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (أمر)، 463/1.

⁽³⁾ المصنف لابن أبي شيبه، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1425هـ-2004م، 117/10، رقم الحديث: 30041.

⁽⁴⁾ المعجم الكبير، مادة (دب)، 33/7.

ج/- الشاهد من كلام العرب: يعد الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء من أهم ما اعتنى به اللغويون على مرّ العصور، ذلك أن كلام العرب المشهود لهم بالفصاحة فيه ما فيه من روح العربيّة واستعمالاتها الصحيحة، ويمكن أن نوضح ذلك بالتركيز على ما يلي:

- الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين: فنجد مثلاً يستشهد، بأقوال "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه (ت40هـ)⁽¹⁾، من ذلك ما جاء في مادة (ح ب ب):

- «حَبَابُ الْمَاءِ وَنَحْوَهُ: مُعْظَمُهُ. وَفِي خَبَرِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: طَرْتُ بِعُجَابِهَا وَفُزْتُ بِحَبَابِهَا»⁽²⁾.

واستشهد بكلام عمر بن الخطاب (ت23هـ)⁽³⁾، وعثمان بن عفان (ت35هـ)⁽⁴⁾ وعائشة أم المؤمنين (ت58هـ)⁽⁵⁾ رضي الله عنهم جميعاً. ومن أمثلة ذلك:

- «الْحَبِيءُ: الشَّيْءُ الْمَخْبُوءُ. فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَفِي خَبَرِ عَائِشَةَ تَصِفُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "بَعَجَ الْأَرْضَ وَبَخَعَهَا فَقَاءَتْ أَكْلَهَا وَلَفْظَتْ خَبِيئَهَا"»⁽⁶⁾.

ولم يقتصر الاستشهاد فيه بالصحابة والتابعين فقط، وإنما حوى المعجم مجموعة هائلة من كلام فصحاء العرب، وفي مختلف عصور العربية من القديم إلى الحديث، ومن أمثلة استشاده بفصحاء العرب مايلي:

- «حَبَرَ الشَّيْءَ: حَسَنَهُ وَزَيَّنَهُ... وَيُقَالُ: حَبَرَ الشَّعْرَ وَالْكَلامَ وَالْخَطَّ وَالْقِرَاءَةَ. وَفِي كَلَامِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: "لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُ لِقِرَاءَتِي لَحَبَرْتُهَا لَكَ تَحْبِيراً"»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ والأمثلة على استشهاد المعجم بكلام علي رضي الله عنه كثيرة جداً وبالمقارنة مع ما وجدناه من أقوال الصحابة التابعين كانت النسبة لأقوال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هي الأكثر.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (حب)، 11/5.

⁽³⁾ نفسه، 11/6.

⁽⁴⁾ نفسه، 10/6.

⁽⁵⁾ نفسه، 11/6.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (خبأ)، 11/6.

⁽⁷⁾ نفسه، مادة (حبر)، 23/5.

وَمَنْ نَجِدُهُ يَسْتَشْهَدُ بِأَقْوَالِهِمْ كَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا الْحَصْرَ: "الزبرقان بن بدر" (عاش إلى فترة معاوية)⁽¹⁾، و"معاوية بن أبي سفيان" (ت 60هـ)⁽²⁾، و"الحجاج بن يوسف الثقفي" (ت 95هـ)⁽³⁾، و"الحسن البصري" (ت 110هـ)⁽⁴⁾، و"الشافعي" (ت 204هـ)⁽⁵⁾، وغيرهم كثير.

وبالتالي فإنَّ شواهد كلام الفصحاء تجلّت بصورة واضحة في المعجم ممّا ينمّ عن عمل معجمي متكامل، حاول الربط بين المصادر المستقاة منها المعاني والتّدليل عليها بأقوال وفصحاء العرب.

- **الشّواهد الشعرية:** حظي الاستشهاد بالشعر في "المعجم الكبير" بمترلة كبيرة، إذ يعدّ المصدر الأوّل في الاستشهاد به كمّا وكيفاً، وقد حفل بالمئات من أسماء الشعراء الذين استشهد بشعرهم، وقد ذيل كلّ جزء من أجزائه الثمانية بفهارس لأسماء الشعراء الذين استشهد بهم، وحدّد فيه تواريخ وفياتهم أو العصر الذي عاشوا فيه (جاهلي، إسلامي، أموي، مخضرم، عباسي، صحابي).

ويمكننا أن نقسم الشعر الذي استشهد به المعجم إلى ثلاثة أنواع:

1- **الاستشهاد بالشعر الجاهلي:** وهو يمثّل النسبة الأكبر من الشعر المستشهد به في "المعجم الكبير"، ومن الشعراء الجاهليين الذين استشهد بهم نجد: "امرؤ القيس" (ت 80 ق.هـ)، و"زهير بن أبي سلمى" (ت 13 ق.هـ)، و"عنتر بن شداد" (ت 22 ق.هـ)، و"الأعشى" (ت 07 ق.هـ)، و"النابعة الذيباني" (ت 18 ق.هـ)، وغيرهم.

(1) ينظر مثلاً المعجم الكبير، 11/6.

(2) ينظر مثلاً، 467/4.

(3) ينظر مثلاً، 24/6.

(4) ينظر مثلاً، 23/6.

(5) ينظر مثلاً، 162/8.

ومثال ما استشهد به من الشعر:

- «الدَّخُولُ: قَالَ الْخَازِرْجِيُّ: بُئِرُ نُمَيْرَةَ كَثِيرَةُ الْمِيَاهِ فِي دِيَارِ بَنِي بَكْرِ بْنِ كِلَابٍ... قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ: قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ ❖ ❖ ❖ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ»⁽¹⁾.

2- الاستشهاد بالشعر الإسلامي والأموي والعباسي: ومن استشهد بشعرهم، نجد: "كعب بن زهير" (ت26هـ)، "حسان بن ثابت" (ت54هـ)، "قيس بن الملوّح" (ت68هـ)، "الفرزدق" (ت116هـ)، "الأخطل" (ت70هـ)، و"جرير" (ت110هـ)، وغيرهم.

ويكفي أن نورد مثالا عن استشهاده بشعراء العصر العباسي، ومثاله:

- «المَجْرَفُ: أَدَاةُ الْجَرْفِ... قَالَ جَرِيرٌ يَهْجُو الْفَرَزْدَقَ وَيَعِيرُ قَوْمَهُ بَنِي مُجَاشِعٍ بِأَكْلِ الْخَزِيرِ: شَهِدْتُ عَشِيَّةَ رَحْرَحَانَ مُجَاشِعٌ ❖ ❖ ❖ بِمَجَارِفٍ جُحَفَ الْخَزِيرِ بِطَانٍ»⁽²⁾.

3- الاستشهاد بشعراء ما بعد عصر الاحتجاج: ومن استشهد بشعرهم: "أبو تمام" (ت223هـ)، "ابن الرومي" (ت284هـ)، و"البحري" (ت284هـ)، و"المتنبي" (ت354هـ)، وغيرهم. ومثال ذلك:

- «الدُّبُّ: كَلْبُ الْبَرِّ يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالْأَصْلُ فِيهِ الْهَمْزُ وَقَدْ يُتْرَكُ هَمْزُهُ... وَقَالَ الْمُتَنَبِّي يَذْكُرُ زِيَارَاتِهِ لِمَحْبُوبَتِهِ:

كَمْ زَوْرَةٍ لَكَ فِي الْأَعْرَابِ خَافِيَةٍ ❖ ❖ ❖ أَذْهَى وَقَدْ رَقَدُوا مِنْ زَوْرَةِ الذِّيبِ
... وَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِي:

يَعْدُو عَلَى خِلِّهِ الْإِنْسَانُ يَظْلِمُهُ ❖ ❖ ❖ كَالذِّيبِ يَأْكُلُ عِنْدَ الْغَرَّةِ الذِّيبَا»⁽³⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (دخل)، 164/6.

⁽²⁾ نفسه، مادة (جرف)، 252/4.

⁽³⁾ نفسه، مادة (ذأب)، 20/8.

ومّا نلاحظه على "المعجم الكبير" هو عدم اكتفائه بشاهد واحد، وإنّما ينوّع لك الشّواهد ويمزج بين الشاهد النثري والشعري، ويعدّد الشواهد الشعرية وينوّعها كما يفعل نفس الشّيء مع الشّواهد النثرية، فتجده في المدخل الواحد يستشهد بأكثر من شاهد، وهذا ما جعل بعض أجزائه طويلة.

4- الاستشهاد بشعراء العصر الحديث: يعتبر الاستشهاد بشعراء العصر الحديث ميزة أضافها "المعجم الكبير"، ومجمع اللغة العربيّة عامة، للصّناعة المعجمية الحديثة، اتّبع فيها معاجم سابقة أخذت عهداً على نفسها لتجاوز النظرة المعيارية للغة، وإثبات جميع ألفاظ اللغة العربية في المعجم ما دامت قد ثبتت في الاستعمال.

ولكن هؤلاء الشعراء هم قلة بالنظر إلى الشعراء في المراحل الأولى، وجلهم شعراء مصريون، فقليل ما كان يستشهد بأحد الشعراء العراقيين أو الشاميين أو المغاربة، وهم كثر في القرنين الثامن والتاسع عشر الميلادي، ومن هؤلاء الشعراء المحدثين الذين استشهد المعجم بشعرهم، نجد:

"محمود سامي البارودي" (ت1904م): ومن الأمثلة على الاستشهاد بشعره:

- «الْأَمَلُ: الرَّجَاءُ. وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا يُسْتَبَعَدُ حُصُولُهُ... وَقَالَ الْبَارُودِيُّ:

لَمْ يَبْقَ لِي أَمَلٌ إِلَّا إِلَيْكَ فَلَا... ❖ ❖ ❖ تَقْطَعُ رَجَائِي فَقَدْ أَشْفَقْتُ مِنْ حَرَجِي⁽¹⁾.

- "أحمد شوقي" (ت1932م): ومن الأمثلة على الاستشهاد بشعره:

- «الدَّأْمَاءُ وَيُقَالُ الدَّأْمَاءُ وَالْدَّامَا: الْبَحْرُ... قَالَ أَحْمَدُ شَوْقِي يَصِفُ الرِّحْلَةَ الْجَوِيَّةَ:

وَرَأَى الْمَارِقُونَ مِنْ شَرَكِ الْأَر... ❖ ❖ ❖ ضِ شِبَاكًا تَمُدُّهَا الدَّأْمَاءُ»⁽²⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أمل)، 482/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (دأ)، 28-27/7.

بالإضافة إلى الشاعر "عبد الملك العصامي المكي" (ت1699م)، والشاعر "جعفر بن محمد البَيْتِي السَّقَّاء" (ت1768م) و"حافظ إبراهيم" (ت1932م).

ولـ "المعجم الكبير" منهجية في إيراد الشواهد الشعرية حين تواردها على دلالة واحدة، فهو يوردها مرتبة ترتيباً زمنياً بحسب وفيات أصحابها. وقد أعلن عن هذه المنهجية في مقدمة الجزء الأول منه⁽¹⁾. فالاستشهاد بالشعر الحديث نجده في الغالب في آخر المادة المعجمية، ولذلك فهذه المنهجية يمكن أن تبلور منحى تطوراً في تتبع معاني اللفظة من القديم إلى الحديث.

ومن مميزات "المعجم الكبير"، حين إيراده للشواهد الشعرية خاصة، أنه يحرص على شرح الألفاظ الغامضة في الشواهد التي يستعملها، فالمعالج المعجمي يدرك بحسه المعجمي أن هذه الألفاظ هي بدورها بحاجة إلى شرح، وهذا العمل يمثل ميزة مضطردة في جميع مواد المعجم⁽²⁾.

– **الأمثال والحكم:** إنّ للمثل والحكمة وقع في الأذهان وتثبيت للمعنى أو للاستعمال، ولذلك نجد كل المعاجم عبر الأزمنة تحرص عليه كثيراً في قضية الاستشهاد فالمثل الجميل يترك في النفس وقعا تعرف به معنى الكلمة من خلال مغزى المثل.

ولقد استعان "المعجم الكبير" في معالجته للمادة المعجمية بالأمثال والحكم، مثله في ذلك مثل المعاجم السابقة، إلا أنه لم يقتصر فيها على ما ورد في المعاجم قبله، بل أضاف إليها طائفة مما جاء في كتب الأمثال⁽³⁾، ومن الأمثلة التي جاءت في "المعجم الكبير" نجد:

– «جَأَى الشَّيْءُ جَأَوْا وَجَأِيًّا: حَبَسَهُ وَأَمْسَكَهُ... وَفِي الْمَثَلِ: "أَحْمَقُ لَا يَجَأَى مَرَّغَهُ" أَي لَا يَحْبِسُ لُعَابَهُ كَنَايَةً عَنِ الْبَلَاهَةِ، يُضْرَبُ لِمَنْ لَا يَكْتُمُ سِرَّهُ»⁽⁴⁾.

(1) المعجم الكبير، 1/ص.

(2) ينظر مثلاً: مادة (ذبل)، 62/8.

(3) نفسه، 1/ص.

(4) نفسه، مادة (جأى)، 20/4 .

- «المُخَبَّأَةُ الْمُخَبَّأَةُ: يُقَالُ نِسَاءٌ مُخَبَّاتٌ... وَفِي الْمَثَلِ: "أَحْيَا مِنْ مُخَبَّاتٍ"»⁽¹⁾.

- «إِبِلٌ حَبْحَبَةٌ: مَهَازِيلٌ... وَفِي الْمَثَلِ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ لآخر: "أَهْلَكْتَ مِنْ عَشْرِ ثَمَانِيًا وَجِئْتَ بِسَائِرِهَا حَبْحَبَةً" يُقَالُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَرْيَةِ (الْإِزْرَاءُ: الْعَيْبُ) عَلَى الْمِثْلِ لِمَالِهِ»⁽²⁾.

ومما نلاحظه على المعجم في استعانته بالاستشهاد بالمثل أنه كان يقرن دائما المعنى العام للمثل ومضربه مع المعنى المراد من اللفظ. ولم يكن الاستشهاد بالنشر مثلا وأقوالا فصيحة فقط؛ وإنما حتى الأدعية جاءت ضمن استشهادات المعجم ومثال على ذلك:

- «الْأَمْتُ: الضَّعْفُ وَالْوَهْنُ... وَقَالُوا فِي الدُّعَاءِ: أَمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فِيكَ، أَيْ لِيَكُنِ الْأَمْتُ فِي الْحِجَارَةِ لَا فِيكَ، وَمَعْنَاهُ أَبْقَاكَ اللَّهُ بَعْدَ فَنَاءِ الْحِجَارَةِ، وَهِيَ مِمَّا يُوصَفُ بِطُولِ الْبَقَاءِ»⁽³⁾.

وبذلك فإن مصادر الاستشهاد كلها كانت حاضرة في "المعجم الكبير" سواء النثرية أو الشعرية، ويمكننا أن نقول: إن النص المعجمي في "المعجم الكبير" من حيث الجمع كان على ثلاثة أقسام قسم خصصناه لأنواع المداخل المعجمية ورأينا كيف طغى المدخل البسيط على مجموع المداخل، وقسم ثان خصصناه للمصادر التي استقى منها مادته من أجل وضع شرحه للألفاظ، ورأينا كيف تنوعت تلك المصادر وتعددت مما يعني غزارة الشرح وإيفائه، وقسم ثالث حوصلنا استشاداته في الكتاب ورأينا كثرة تلك الاستشهادات وتنوعها ودللنا على أن للشعر العربي حصّة الأسد في مجموع الاستشهاد.

وفي تقييم أخير لمسألة الشواهد في "المعجم الكبير"؛ نرى أنه بالرغم من ذكره في مقدّمة الجزء الأول أنه اتبع في إيراد الشواهد الترتيب الزمني بحسب وفيات الشعراء من القديم إلى الحديث⁽⁴⁾،

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (خبأ)، 12/6.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أبل)، 21/5.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أمت)، 85/1.

⁽⁴⁾ نفسه، 1/ص.

إلا أننا حين النظر في بعض المواد نجد قد خالف هذه المنهجية المعلن عنها، فمثلاً نجد يستشهد بشعر "رؤبة بن العجاج" (ت145هـ)، وبعد ذلك يستشهد بشعر "الراعي النميري" (ت90هـ)، ثم يستشهد بأحاديث أم زرع⁽¹⁾، وهذا التابع في سرد الشواهد بشكل غير ممنهج مرفوض في المناهج العلمية، إذ لا بد من اتباع منهج ما في إيراد الشواهد المعجمية، فإما إن يُتبع التسلسل الزمني أو يكون ذكرها على أساس الأهمية، وهذه المنهجيات لا شك أن لها أثراً على تحديد المعنى المعجمي وتطوره.

ثانياً) - مقومات الوضع في "المعجم الكبير": رأينا سابقاً أن مفهوم الوضع في النص المعجمي يقوم على أساس ترتيب المداخل إما داخلياً أو خارجياً؛ وفيما يلي نتبع طريقة "المعجم الكبير" في ترتيبه للمداخل المعجمية وكيفية وضعه لها داخل المعجم:

1- الترتيب الخارجي للمداخل: بداية أجد من الضروري ذكر أن "المعجم الكبير" لم تكتمل أجزاؤه إلى غاية يومنا هذا، فلم يصدر منه إلى غاية 2018م، سوى (08) ثمانية أجزاء كان آخرها سنة 2008م، وأن المعجم اتبع تقنية الأجزاء وخصّص لكل جزء حرفاً.

وبملاحظة الأجزاء الثمانية التي صدرت تنبّهنا إلى أن المعجم قد تبنّى في طريقة ترتيبه لمواد معجمه الطريقة الألفبائية التي تُسبّت إلى "الزّخشي" في معجمه "أساس البلاغة"، والتي اعتمدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة كأساس لترتيب جميع موادّ معاجمه سواء الصغيرة كمعجم "الوجيز" أو الكبيرة كالمعجم "الكبير" أو حتّى المتوسطة كالمعجم "الوسيط"، وهي طريقة جدّ ناجعة في العصر الحديث تعتمد تجريد الكلمة من الزوائد وردّها إلى أصولها وترتيبها حسب الشكل التالي: أ_ب_ت_ث_ج_ح_خ_د_ذ_ر_ز_س_ش_ص_ض_ط_ظ_ع_غ_ف_ق_ك_ل_م_ن_ه_و_ي.

(1) ينظر مثلاً المعجم الكبير: مادة (بحج)، 71/2.

ف نجد المعجم يضع الجزء الأول ويخصّه لحرف الهمزة، ثم يضع الجزء الثاني ويخصّه لحرف الباء، أما الجزء الثالث فهو لحرفين (التاء والثاء)، فالرابع للجيم... وهكذا، ثم يجرد الكلمات من الزوائد ويردّها إلى أصولها، فنجدّه يتحدّث عن معاني المدخل (ذأب) ثم (ذأت) ثم (ذأج)⁽¹⁾، ويضع تحت كل جذر أو أصل ثلاثي عددا من الفروع مثل ذئب استذأب مستذئب وهكذا حسب الترتيب الأبجائي دائما، وبالنظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا.

فالكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف لا تعتبر حروفها أصلية، إذ تصوّف العرب فيها بوسيلة من وسائل التصريف، فالكلمات: أبراد، وأبراقات، وأبراق، تنظر في برد وبرق على التوالي، والكلمات أبجو وأبجيج، وأبخار تأخذ مكانها بين مادّي أجد، وأبخ⁽²⁾.

ومما يضاف للمعجم تلك اللمسة الأولى التي وضعها عند صدر كل جزء، وقد كان في ذلك متأثرا بمعاجم سابقة كمعجم "لسان العرب"، فهو يعرف بالحرف الذي يبدأ به اللفظ ويعرفه تعريفا مطوّلا ذاكرة فيه كل ما يخص ذلك الحرف سواء من ناحية المخارج أو النطق أو من ناحية عدد وروده في الجمل وغير ذلك ممّا أثرى المعجم كثيرا، ففي باب الهمزة مثلا تناول مكانها من مدارج النطق، وآراء العلماء في رسمها وتسميتها، وأقسامها (همزة الوصل، همزة القطع) وأماكنها، ومواضع تحقيق الهمزة وتخفيفها، وأمورا أخرى كثيرة، واستغرق هذا التعريف اثنين وثلاثين صفحة من القطع الكبير. والأمر نفسه مع الباء والثاء والتاء وغيرها من الحروف الهجائية بالتفاوت.

وقد كان للمعجم منهجية خاصة، أعلن عنها في مقدمته، فيما يقع التداخل بين الأصول، كالتداخل بين الواوي واليائي، وما اختلف فيه في أحد أصوله من حيث الأصل والزيادة⁽³⁾.

(1) ينظر: هذه المداخل في المعجم الكبير الجزء الثامن.

(2) ينظر: المعاجم العربية دراسة تحليلية، ص 198.

(3) ينظر: المعجم الكبير، 1/ع، ن.

2- الترتيب الداخلي للمداخل: عندما نتحدث عن الترتيب الداخلي للمداخل المعجمية فإننا نتحدث عن طريقة تقديم المعلومات والمعاني حول المدخل الواحد، وكما ذكرنا سابقاً فإن طريقة ترتيب المداخل داخلياً تنازعها منهجان، أولها وأكثرها انتشاراً هي طريقة الترتيب بالاشتراك، والتي تقوم على إيراد جميع المعلومات تحت مدخل واحد دون أخذ أي اعتبار لمسألة تعدد المعاني، أمّا النوع الثاني من الترتيب هو النوع الذي يولي أهمية كبرى للمعنى، ويعتبر أن المعنى هو الذي يتحكم في تعداد المداخل.

وحيث التأمل في مواد "المعجم الكبير"، بغرض الاطلاع على اعتماده هتين الطريقتين في ترتيب المداخل داخلياً، يتضح لنا بكل جلاء أن الترتيب بـ"التجنيس" هو الأكثر اعتماداً من الترتيب بـ"الاشتراك"، وهذا يعكس مدى الأخذ بمقتضيات الصناعة المعجمية، في الصناعة المعجمية العربية الحديثة في قضية "الوضع"، فلقد حاول "المعجم الكبير" أن يتمثل تدريجياً مع صدور أجزائه من سنة 1970م وإلى غاية 2008م التطور الذي تعرفه الصناعة المعجمية خاصة منها ما كان على مستوى "الوضع".

ولقد شرع "المعجم الكبير" في اعتماد تقنية الترتيب بـ"التجنيس" منذ صدور جزئه الأول سنة 1970م، واعتمدها في باقي أجزائه الصادرة بالتوالي إلى غاية جزئه الثامن الصادر سنة 2008م. مع العلم أن مجمع اللغة العربية لم يعتمد هذه التقنية في معاجمه الأخرى؛ "المعجم الوجيز"، و"المعجم الوسيط" (إلا في طبعته الأخيرة)، بل اعتمد فيهما في قضية "الوضع" على الترتيب بـ"الاشتراك".

ولقد طبق "المعجم الكبير" تقنية الترتيب بالتجنيس، بذكره للمعاني الجديدة للفظ المشروح بإعادة ذكر اللفظ لوحده في كل سطر فيستقل كل معنى جديد بسطر لوحده، وبذلك تتضح المعاني ولا تتداخل فيما بينها، وقد لجأ إلى ذلك إما بذكر الكلمة في كل مرة، أو إنه يضع بعد الواو خطأ

أفقياً (و-: ...) ليتفادى تكرار الكلمة مرة أخرى، ثم يضع بعد الخط نقطتين ليشرع بعدها في شرح المعنى.

ولقد كان "المعجم الكبير" ينوّه بتقنيته هذه في بداية كل جزء يصدر ابتداء من الجزء الأول سنة 1970م⁽¹⁾.

وفيما يلي بعض النماذج عن الترتيب بالتجنيس في "المعجم الكبير":

— «التَّابُوتُ: ...صندوقٌ تُحْرَزُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ...

و— عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَثَارِ الْمِصْرِيَّةِ: صُنْدُوقٌ مِنْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ كَانَتْ تُوضَعُ فِيهِ الْجُثَّةُ، وَعَلَيْهِ مِنَ الصُّورِ مَا يُصَوِّرُ آلامَ الْمِصْرِيِّينَ وَأَمَالَهُمْ وَعَقَائِدَهُمْ فِي الْعَالَمِ الْآخِرِ.

و— عِنْدَ النَّصَارَى: صُنْدُوقٌ مِنْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِهِ يُوضَعُ فِيهِ الْمَيِّتُ وَيُذْفَنُ التَّابُوتُ وَفِيهِ الْجُثَّةُ^{وس}.

و— مِنَ النَّاعُورَةِ: عُلْبَةٌ مِنْ خَشَبٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ نَحْوِهِ تَعْرِفُ الْمَاءَ مِنَ الْبُرِّ.

و—: الصَّدْرُ، يُقَالُ: مَا أَوْدَعْتُ تَابُوتِي شَيْئًا فَفَقَدْتُهُ.

و—: الْأَضْلَاعُ وَمَاتَحْوِيهِ كَالْقَلْبِ وَالْكَبِدِ وَغَيْرِهِمَا⁽²⁾.

فـ"التابوت" جذر واحد يتكوّن من ثلاثة حروف أصول هي التّاء والباء والتاء، جاء على وزن فاعول، وله معان متعددة منها الصندوق والصدر والأضلاع وغيرها، فالمعجم جعل لكل معنى منها في سطر لوحده تبعا لتكرار معانيها.

— «الْجَذْرُ: الْحَائِطُ.

⁽¹⁾ ينظر: المعجم الكبير، 1/صفحة الرموز، وفي كل الأجزاء السبعة الأخرى.

⁽²⁾ نفسه، مادة (تبت)، 12-11/3.

وَقِيلَ حَائِطُ الْعَنْبِ.

وَقِيلَ: أَصْلُ الْحَائِطِ، وَفِي الْخَبَرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلزُّيَّيرِ: "احْبَسِ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَدْرَ".

وَقِيلَ: جَانِبُ الْجِدَارِ.

و—: مَارُفَعٌ مِنْ أَعْضَادِ الْمَرْعَةِ لِيُتَمَسِكَ الْمَاءَ كَالْجِدَارِ...

و—: الْحَاجِزُ يَكُونُ بَيْنَ الدِّيَارِ يُمَسِّكُ الْمَاءَ.

و—: طِينٌ حَافَّةُ الْكَطَامَةِ (الْقَنَاةُ تَكُونُ فِي حَوَائِطِ الْأَعْنَابِ)...

و—: حَطِيمُ الْكَعْبَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ أَصُولِ حَائِطِ الْبَيْتِ...

و—: نَبَاتٌ رَمْلِيٌّ كَالْحَلْمَةِ...

و—: أَثَرُ الضَّرْبِ فِي عُنُقِ الْحِمَارِ.

و—: شِدَّةُ الشَّرْبِ⁽¹⁾.

فـ"الجدْر" واحد بالتّظنر إلى حروفه، ولكن إذا نظرنا إلى معانيه لوجدناها متعدّدة تبعاً للسياق التي ترد فيه، فهي أحيانا الحائط، وأحيانا الطين، أو الأثر الذي ينتج عن ضرب عنق الحمار أو النبات الرملي أو شدة الشرب، فالمعاني هنا متعدّدة، وهو ما أدّى إلى ترتيبه ترتيباً بالتجنيس.

ومثاله كذلك مدخل (دعموص) في مادة (د ع ص)، حيث جاء فيها:

— «الدُّعْمُوصُ: دُوَيْبَةٌ صَغِيرَةٌ تَكُونُ فِي مُسْتَنْقَعِ الْمَاءِ. (عن الليث).

وَقِيلَ دُودَةٌ سَوْدَاءُ تَكُونُ فِي الْعُدْرَانِ إِذَا نَشَّتْ أَيُّ: أَخَذَ مَاؤُهَا فِي التُّصُوبِ.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (جدر)، 126/4.

قال ابن بري: هي دودة يُقال لها رأسان تَراها في الماء إذا قلّ...

و—: أوّل خلقِ الفرس، وهو عَلاقةٌ في بطنِ أمّه إلى أربعينَ يومًا (عن كراع)...

و—: الدخالُ في الأمور. وبه فُسِّرَ الخبرُ: "صغارُكم دَعَامِصُ الجنّة"، أي أنّهم سيّاحون فيها، دخالون في منازلها، لا يُمنعون عن موضعٍ.

و—: الزوّارُ للملوك...⁽¹⁾.

فـ"الدعموص" دودة وهي كذلك أوّل خلق الفرس والزائر للملوك والمتدخل في الأمور، هذه المعاني المتعددة جميعا مدخل واحد وربّت كلّها تحت جذر "دعمص" فرع "دعموص".

— «تَنجِيْقًا: أَحَدُ شَطْرَي تَنَزَّائِيَا...»

بُحَيْرَةٌ تَنجِيْقًا بُحَيْرَةٌ بِشَرْقِ إِفْرِيقِيَّةِ الْوُسْطَى فِي الْأَخْذُودِ الْإِفْرِيقِيِّ الْعَظِيمِ⁽²⁾.

فلفظة "تنجيقا" واحدة، ولكن عندما تغيّر المعنى أثبت اللفظ كمدخل جديد.

ومثاله كذلك مدخل (دبس) في مادة (د ب س):

— «الدَّبْسُ: الْأَسْوَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ (عن الليث).

الدَّبْسُ: والدَّبْسُ الْكَثِيرُ (عن أبي عبيدة).

الدَّبْسُ والدَّبْسُ والدَّبْسُ: عَسَلُ التَّمْرِ وَعَصَارَتُهُ، وَقِيلَ: مَا يَسِيلُ مِنَ الرُّطَبِ. يُقَالُ: اتَّدِمُوا بِالدَّبْسِ. وَقِيلَ: مَا سَالَ مِنْ جَلَالِ التَّمْرِ الَّذِي كُنَزَتْ وَسَدِكَ (نُضْدَ وَضَغِطَ) بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ⁽³⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (دعمص)، 352/7-353.

⁽²⁾ نفسه، مادة (تنجيقا)، 15/3.

⁽³⁾ نفسه، مادة (دبس)، 71/7.

فإذا نظرنا إلى لفظة "الدَّبس" نجدها لفظة واحدة من حيث الحروف وترتيبها، ولكن من ناحية المعنى تختلف، وبالتالي فإن ترتيبها يكون نتيجة المعاني لا الحروف فقط.

– «الدَّادَاءُ: الفَضَاءُ الوَاسِعُ، وَقِيلَ مَا اتَّسَعَ مِنَ التَّلَاعِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْأَرْضِ. (عن أبي مالك)...»

الدَّادَاءُ: والدُّودَاءُ والدُّدَاءُ: آخِرُ أَيَّامِ الشَّهْرِ الْقَمَرِيِّ. وَقِيلَ يَوْمُ الشَّكِّ، أَيُّ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، أَمِنْ الشَّهْرِ هُوَ أَمَّ مِنَ الْآخِرِ، وَفِي الْحَبَرِ: "أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صَوْمِ الدَّادَاءِ..."⁽¹⁾.

وبالرغم مما قيل في مدى توفيق "المعجم الكبير" في مقارنة تقنيات "الجمع" و"الوضع" في معالجته للمادة المعجمية، فإنه لم يسلم من بعض العيوب على مستوى المداخل المعجمية وترتيبها، ومما يُسجّل عليه في ذلك:

01- وقوعه في الدّور: وهي مشكلة عويصة وقعت فيها معظم المعاجم العربية قديمها وحديثها، ولم يخل منها "المعجم الكبير"، ونعني بالدّور هو شرح مدخل ما بلفظة معيّنة، وعندما نعود إلى اللفظة الشارحة نجده يشرحها باللفظة الأولى التي كانت مدخلا أول الأمر أو أن يشرح اللفظ بأحد مشتقاتها وهذا كثير في المعاجم العربية، وهو ما أشار إليه "أحمد مختار عمر" عندما تحدّث عن شروط التعريف الجيّد⁽²⁾.

ومن الأمثلة على ذلك في "المعجم الكبير" ما يلي:

– «الجُبَاءَةُ مِنَ النِّسَاءِ: الجُبَّاءُ.

الجُبَّاءَةُ: الجُبَّاءُ.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (دأء)، 21/7-22.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، ص124.

المُجَبَّاءُ: الأرضُ التي كَثُرَتْ جَبَّاءُهَا⁽¹⁾.

فتعريف المعجم للفظه المُجَبَّاءُ والجَبَّاءُ تعريف مبهم يحتم على الباحث البحث مرّة أخرى عن معنى الجَبَّاء لفهم معنى الجَبَّاءُ والجَبَّاءُ، فالجَبَّاءُ تعني المرأة التي لا يروكك منظرها، وكذلك لفهم معنى الجَبَّاء يجب عليك البحث عن معنى الجَبَّاءُ والتي يعني بها جَبَّاءُ الأرض وهو فطرٌ ينمو في الأرض ويؤكل. وبالتالي هذا الدور في فهم معنى لفظه معيّنة يعدّ عيباً جسيماً في حق المعجمية العربية يجب التخلص منه.

02- خلل في ترتيب المركّبات: فنجد مثلاً مدخل "أرض مذابة" في مدخل ذأب (مذابة)، وهي المفروض أن تكون مرتّبة على حسب اللفظ الأوّل أي أرض⁽²⁾. وكذلك الأمر نفسه مع لفظ "وثنية أذاخر" فنجدها في مدخل ذخر⁽³⁾.

03- تكرار المداخل بدون داع: وذلك أن يذكر اللفظ عدّة مرّات وهو له نفس المعنى، والتّغيير فقط يكون في المصاحبات اللفظية والسياقية، ومثال على ذلك اللفظ "دِلْعَوْسٌ" نجده يتكرر عدّة مرّات، يقول:

- «جَمَلٌ دِلْعَوْسٌ: دُلَاعِسٌ.

نَاقَةٌ دِلْعَوْسٌ: دُلَاعِسٌ.

والدِّلْعَيْسُ مِنَ النَّوْقِ: الدُّلَاعِسُ⁽⁴⁾.

فألفاظ: "الجمل" و"النّاقة" و"الدِّلْعَيْسُ" لها نفس المعنى وهو "الدُّلَاعِسُ" أي الضخمة الذّلول، فكان الأجدر به الاكتفاء بمدخل واحد.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (جباء)، 23/4.

⁽²⁾ نفسه، مادة (ذأب)، 26/8.

⁽³⁾ نفسه، مادة (ذخر)، 71/8.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (دلعس)، 480/7.

04- عدم استقصاء كلّ الألفاظ: مثلاً لفظة "آجوري" لا نجدها ضمن مداخل المعجم، وهي لفظة معروفة لها معنى محدّد⁽¹⁾.

05- عدم استقصاء كلّ المعاني المحاطة باللفظ: من ذلك ما نجده في لفظة "خَوَان"، حيث نعلم أنّ هذه الكلمة تعني المائدة بدون طعام، فإذا كانت بها طعام سمّيت مائدة، ولكن المعنى غير موجود نهائياً في مادة (خ و ن)⁽²⁾، هذا إضافة إلى عدم وضوح التعريف أحياناً⁽³⁾، أو التعريف بكلمة معروف⁽⁴⁾ ممّا يؤدّي بنا إلى الوقوع فيما يسمّى بالدور.

هذه أهم المميزات وأهم الملاحظات التي يمكن جمعها عند مراجعة المادة المعجمية لـ "المعجم الكبير" في ضوء ركني "الجمع" و "الوضع"، وكخلاصة لما تقدم فإنّنا نقول إنّ النص المعجمي في "المعجم الكبير" قد تميّز بالتّحديد والتمرّد على القالب المعجمي القديم في بعض جوانبه، فأهمّ ما دعا إليه المعجميون القدامى من ضرورة الحفاظ على الفصحى والتّحديد الزماني والمكاني للجمع، نقضه "المعجم الكبير" ودعا إلى وجوب تحديث النّظرة في المعالجة المعجمية للغة العربيّة؛ فنجد عدم تقيّده بالفصحى وإدخاله كل ما جرى في الاستعمال صفة بارزة في المعجم.

هذا الثوران على المعيارية لم يكن دون منهج أو ثوران جعل المعجم يتخلّى عن صفة الصناعة المعجمية اللغوية ذات المبادئ الأساسية، وإنّما هو عبارة عن تجديد مع المحافظة على التّمط القديم، فالمدخل فصيح وطريقة الوضع تتماشى مع ما سطر سابقاً، ولكن هذه المعالجة فيها تجديد؛ تمثّل في إدخال الأمثلة العاميّة واللهجات العربيّة في جميع الأمصار، ومن هنا يكون قد حافظ على قالب الفصحى بطريقة معيارية، ولكنه حين بدأ في المعالجة تخلّى عن هذه المعيارية وعالج الألفاظ بمنهج وصفيّ محض.

(1) المعجم الكبير، مادة (آجر)، 110-109/1.

(2) نفسه، مادة (خون)، 935/6.

(3) ينظر مثلاً تعريفه للفظه الخَبْرَاقُ، «الخَبْرَاقُ: الضَّرَاطُ»، 43/6.

(4) ينظر مثلاً تعريف المعجم للفظه "الخَبْرَجُلُ": «الخَبْرَجُلُ: الكُرْكِيُّ (طائر معروف)»، 43/6.

وكذلك استنادا إلى المواد المثبتة في المعجم، يمكن عدّ "المعجم الكبير" مخضرمًا، لأنه يمزج بين الألفاظ القديمة والحديثة على السواء، فهو لم يبلغ أي لفظة بل أثبت كل الألفاظ التي صحّ استعمالها وثبتت في اللسان العربي، بغض النظر عن تاريخ ولادة هذه الألفاظ.

وأتبع في ذلك منهجا يقوم على تبيان نوع اللفظ من حيث القِدَم والحداثة وكذا النص على الألفاظ التي اجتهد المجمع اللغوي القاهري في صياغتها واشتقاقها واعتمادها، فـ"المعجم الكبير" لم يكن بمعزل عن حركة التطوّر الحاصلة في البيئة المعجمية الحديثة بل كان نتاج خطوات سابقة بدأها المجمع اللغوي مع معاجم أخرى، وبالتالي أصبحت ميزة "المعجم الكبير" أنّه جمع مدوّنته من مصادر متعدّدة حديثة وقديمة، فامتاز بميزتين: ميزة المحافظة على التراث وميزة التجديد والاستفادة من التجارب الجديدة.

الفصل الثاني

طرق التعريف المعجمي

في "المعجم الكبير"

الفصل الثاني: طرق التعريف المعجمي في "المعجم الكبير".

يعدّ الشّرح أو التّعريف من أساسيات النّصّ المعجمي ومن ضرورات اكتماله، ونقصد به التحليل الدّلالي للكلمة المدخل، ويتكوّن من عدّة شروح معنوية يختلف كلّ تفسير عن آخر ويشكّل معنى أو مصطلحا معجميّاً متداولاً⁽¹⁾. ويعدّ التعريف والشّرح أهمّ وظيفة معجمية تحدّد نجاح أو فشل المعجم في تقديم المعلومات المطلوبة حول اللفظ المراد شرحه.

ويحظى الشرح أو التّعريف بمساحة كبيرة من النّظر والتأمّل عند المنظرين المعجميين، فقد كثر الاهتمام بكيفية شرح المعنى والتعريف باللفظ المدخل ممّا أنتج نظريات ومقاربات لتحديد هذه النّماذج من التعاريف. ويختلف التّعريف باختلاف الوسائل المساعدة له، فهو إمّا بسيط يعرف اللفظ بمرادفه أو ضده، أو متخصصّ يقدم تعريفا بنيويّاً للفظ المراد شرحه، أو معقد يعرف الشّيء ببيان نوعه وخصائصه.

وفيما يلي نظرة على كل نوع من هذه الأنواع.

المبحث الأول: التّعريف الاسمي.

يعدّ التّعريف الاسمي أشهر أنواع التعاريف استخداماً في المعاجم العربية وذلك لبساطة هذا النوع في الشرح، إذ يكفي فيه الشّارح بتقديم معنى اسم الشّيء ولا يتجاوزه، فالدّلالة على معنى الاسم تعني أنّ المعرّف ليس في حاجة إلى ذكر حدّه وماهيته وخصائصه المميّزة، بل الوقوف على الطّريقة التي تستعمل بها هذه الكلمة أو تلك في اللّسان المستعمل بين النّاس⁽²⁾.

(1) المعاجم العربية قراءة في التأسيس النظري، حلام الجليلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، وهران-الجزائر، 1997م، ص26.

(2) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص105.

إنّ هذا التعريف ينطلق من فكرة أساسية تقوم على أنّ كلّ لفظ أو عبارة له مقابل، أيّ إنّهُ يفترض وجود دلالة كونيّة تعادل اللفظ أو العبارة المعنيّة، وتظهر تلك الدلالة زوجاً من المترادفات⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ التعريف الاسمي يقوم أساساً على البساطة في الشرح وتقديم المعلومات الضرورية فقط.

ويتجلى التعريف الاسمي في عدّة صُور وأنواع؛ أهمّها ما يلي:

أولاً) - التعريف بالكلمة المفردة: وفي هذا النوع من أنواع التعريف الاسمي تظهر الكلمة المفردة كمكافئ للمدخل، ويشتمل على الأنواع التالية:

1- التعريف بالمرادف: والمقصود بالتعريف بالمرادف المكافئ الاسمي له؛ إذ يوجد دائماً، على الأقل، زوجاً من المترادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذّة أو عبارة، أيّ إنّ المرادف المقصود هو المعادل كنوع من أنواع المساواة بين الدّال والمدلول وليس المعادل الموضوعي⁽²⁾.

فالترادف هنا؛ هو ما كان معناه واحد وأسماءه كثيرة وهو ضد المشترك، أخذاً من التّرادف الذي هو ركوب أحد خلف الآخر، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد⁽³⁾.

وباستقراء هذا التعريف سننقاد إلى مصنّفات كثيرة اهتمّت بإيراد المسمّيات المتعدّدة للمعنى الواحد، فإذا نظرنا إلى الترادف من الناحية التاريخية يمكننا القول إنّهُ قد حظي باهتمام الكثير من اللغويين، إذ نلاحظ في مصنّفاتهم العديد من الملاحظات اللغويّة التي تشير بوضوح إلى قضية

(1) من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، ص165.

(2) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص106.

(3) التعريفات، الجرجاني، ص256.

الترادف، فقد سجّلت هذه الآثار عدّة أسماء مختلفة للمعنى الواحد⁽¹⁾، إضافة إلى شهادة الأقدمين منهم بإمكانية تعدّد الأسماء للمسمّى الواحد، وبوقوع الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد⁽²⁾.

أمّا في علم اللغة الحديث فيُعرّف الترادف بأنه: «ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»⁽³⁾، وقد أشار المحدثون إلى أنّ الترادف ظاهرة موجودة في كل اللّغات الإنسانية، ولكن في ضوء شروط حدّدها كما يلي⁽⁴⁾:

- الاتفاق بين الكلمتين اتّفاقاً تامّاً في المعنى، فإذا تبين لنا بدليل قويّ أن العربي مثلاً كان حقّاً يفهم من كلمة "جلس" شيئاً لا يستفاد به من كلمة "قعد" قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف.

- الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى الترادف ينظرون إليه في عهد خاص وزمن معين لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة.

- أن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي للآخر، فحين نقارن بين "الجلّ" و"الجفل" بمعنى النمل، نلاحظ أنّ إحدى الكلمتين يمكن أن تعد أصلاً والأخرى تطورا لها.

(1) ينظر في هذه القضية كتاب سيبويه، باب اللفظ للمعنى حيث يقول: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد»، (الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة-مصر، 1983م، 24/1).

ولقد تناقل تقسيم "سيبويه" هذا الكثير من العلماء كالمبرد، والسيوطي، والأنباري، حيث يقول الأنباري: «وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين أحدهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك الرجل والمرأة والحبل، والآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك، البئر والخنطة، والعير، والحر والذئب»، (ينظر: الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري (328هـ)، طبعة ليدن، دط، 1881م، ص6-7).

ولكن على الرّغم من تأكيد وجوده في اللغة إلّا أنّنا نجد عدداً غير قليل من العلماء العرب القدامى يرفض فكرة وجود الترادف في اللغة وعلى رأسهم "أبو علي الفارسي"، و"أبو هلال العسكري" الذي ألف كتاباً اسمه "الفروق اللغوية" يبيّن فيه الفروق الدّقيقة بين ما يتوهم أنّه من المترادفات.

(2) الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الحرية للطباعة، دط، بغداد، 1980م، ص32.

(3) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، القاهرة-مصر، دت، ص119.

(4) ينظر: اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة-مصر، دت، ص142-145.

- أن تنتمي الكلمات المترادفة إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

وقد خلص علماء الدلالة إلا أن السياق هو الفيصل في تحديد كون الكلمتين مترادفتين أم لا، فإذا أمكن انتزاع كلمة من جملة وإحلال كلمة أخرى محلها دون تغيير المعنى، فالكلمتان مترادفتان، وهذا ممكن في حالات بعينها، ولكن ينبغي التحفظ في ذلك في محاولة التحديد اللغوي للمعنى، وهنا تختلف أكثر المترادفات، ولذلك يعدّ الترادف عند أكثر اللغويين المعاصرين تقارباً دلالياً، وليس مطابقة دلالية كاملة⁽¹⁾.

وقد اجتهد علماء الدلالة في تفسير ظاهرة الترادف بعدة وجوه، منها:

- أن للشيء المسمى وجوها وصفات كثيرة، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة، وتبعاً لتلك الوجوه والصفات، ينشأ الترادف، فللخمر في العربية ما يزيد على مائة اسم وكلها صفات لها⁽²⁾.

- قد ينشأ الترادف نتيجة استعارة اللفظ الأجنبي في إطار التطور الدلالي، فاللفظ الأجنبي يستعار رغم وجود نظير له أصيل في اللغة الأم، فإذا لم يندثر اللفظ الأصلي ولم تتغير نظرة المجتمع إليه عاش مع اللفظ الأجنبي، وتكون منهما ما يسمى بالترادف في اللغات، كلفظ "الحرير" العربي الذي يرادف لفظ "السندس" ولفظ "الديباج" المعربتين⁽³⁾.

- وقد يكون مرادف هذه الظاهرة في بعض الألفاظ إلى اختلاف اللهجات، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين وتضع الأخرى الاسم الآخر، للمسمى ذاته من غير أن تشعر إحدهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضاعان، ويختفي الوضاعان أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر⁽⁴⁾.

(1) مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة-مصر، 2007م، ص160.

(2) فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دط، دمشق-سوريا، دت، ص173.

(3) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963م، ص150.

(4) دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997م، ص31.

- قد يؤدي التطوّر الصوّتي إلى وجود ذلك النوع من الكلمات التي ظنّها بعض العلماء من المترادفات في حين أن اختلاف الصّورة بينهما ليس إلّا ظاهريّاً وهما ذات أصل واحد وتطوّرت صورتها لعامل من عوامل تطوّر الأصوات، وإنّما هي من باب التّرادف الوهمي، مثل (جدوة، جثوة)، (السرّاط، الصرّاط)، (الثوم، الفوم)⁽¹⁾.

وفكرة التّرادف الدّلالي ذات أهمية خاصّة في العمل المعجمي، ولقد استغلت المعاجم العربيّة⁽²⁾ منذ بداياتها هذا النوع من التعريف وكثّر في شرحهم للمفردات، ومن نماذج هذا النوع من التعريف بالمرادف مثلاً:

- شرح الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) لألفاظ متعدّدة بشبيهاً في المعنى ومرادفاتاً في أوّل معجم للغة العربيّة المسمّى بمعجم "العين"، من ذلك مثلاً لفظة الشّقاق، يقول: «الشّقاق: الخِلافُ»⁽³⁾.

والتعريف هنا كان بلفظ واحد، وهو تعريف نظّمه كاف في هذا الموضع، فإن قلنا الشّقاق أو قلنا الخِلاف فالمعنى واحد.

- ونجد "الجوهري" (394هـ) كذلك في القرن الرابع يستخدم هذا النوع من البساطة في الشرح فيقول في شرحه للفظ التّسديد: «التّسديدُ: التّوفيقُ»⁽⁴⁾.

فلو قلت في موضع "تسديد" "توفيق" فلا بأس في ذلك لأنّ معناهما واحد وما يفهم من الأولى تفيده كذلك الثانية.

⁽¹⁾ دراسات في الدلالة والمعجم، ص32.

⁽²⁾ لم تخل المعاجم العربيّة من هذا النوع من التعريف من ذلك مثلاً معجم لاروس الفرنسي الذي استخدم في بعض الأحيان هذه التقنية في الشرح، ينظر في ذلك مثلاً: Larousse; livre de bord grammaire, édition Larousse, 2001, p. 533, 801, 395.

⁽³⁾ العين، مادة (شقق)، 07/5.

⁽⁴⁾ تاج اللغة وصحاح العربيّة، مادة (سدّد)، ص233.

وغيره كثير في المعاجم العربية السابقة واللاحقة، والتي اتبعت نظام التقليد في تقنيات المعاجم. ولكن على الرغم من كثرة استخدام هذا النوع من التعريف إلا أنه يحمل عيوباً جمة، لذا لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده؛ بل لابد أن يكون ضميمة لطريقة أخرى، ويعيب الاعتماد على الشرح بالمرادف وحده ما يأتي⁽¹⁾:

- أنه يخدم غرض الفهم وحده ولا يصلح لغرض الاستعمال.
- أنه يعزل الكلمة عن سياقها ويقدمها جثة هامدة لا روح فيها ولا حياة.
- أنه يقوم على أساس فكرة وجود ظاهرة الترادف، وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى وهو أمر مشكوك فيه.

فكل لفظة تحمل شيئاً من الخصوصية في المعنى، من ذلك تعريف كلمة "وَلَجَ" بـ "دَخَلَ"، وهو ترادف غير حقيقي ذلك أن "وَلَجَ" معنى لا يتحقق ولا يوجد في "دَخَلَ"، لأن الدخول يستوجب وجود المنفذ كالباب أو الثقب، في حين أن الولوج يستوجب ضيق المنفذ أو عدم وجوده كولوج الإبرة في القماش أو التودد في الأرض، ومثل هذا يقال بالنسبة للقلب والجنان، وتهيج وثار وقعد وجلس، والقبح والسوء، حيث كل مفردة تمثل معنى أوسع من الثانية أو أخص منها⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك فإنه يوقع كثيراً الدور في التعريف بالمرادف، حيث إننا نجد المعجمي مثلاً يعرف كلمة ما بمرادفها وحين نعود للمدخل المرادف نجده يحيلنا على الكلمة الأولى، وهو أمر غير مقبول لأننا لا نستفيد من التعريف بشيء⁽³⁾.

(1) صناعة المعجم الحديث، ص 141.

(2) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 109. وللتوسع في هذه القضية ينظر: كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري.

(3) مدخل إلى علم اللغة، ص 160.

ولكن على الرغم من هذه العيوب فإنه لا يمكن إنكار التعريف بالمرادف كلياً لأنه يتضمن بعض المزايا منها سرعة الحصول على الألفاظ المتقاربة والمتشابهة، أو تلك المنتمية إلى الحقل الواحد، وهي ميزة تربوية تعليمية تثري الرّصيد المفرداتي⁽¹⁾.

وقد حدّد "أحمد مختار عمر" بعض الأماكن التي يصلح فيها التعريف بالمرادف وهي⁽²⁾:

- المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية التي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيراً.

- معاجم المصطلحات مثل الترادف بين "كلوريد الصوديوم" و"الملح" المعروف.

- عند شرح كلمة معرّبة بنظيرتها العربية كأن يقال: التليفون: الهاتف.

- إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقارنة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدّقيقة بين اللفظين.

- في المعاجم الثّائية التي تضع اللفظ الشارح من لغة مقابل اللفظ المشروح من لغة أخرى وتتحدد الدّقة في المعاجم العلميّة عادة.

- إذا لم يكن المعنى الدّقيق مطلوب إلى حدّ كبير.

وخلاصة ذلك إنّ التعريف بالمرادف لا يصلح إلا كوسيلة أولية للشرح، ولذلك يجب أن يستعين المعجمي بتقنيات أخرى من أجل بلوغ الهدف والمتمثل في الوصول إلى المعنى المطلوب.

وإذا جئنا إلى "المعجم الكبير" فإننا نجد عددا من المداخل عُرّفت بمكافئها اللغوي ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

⁽¹⁾ مدخل إلى علم اللغة، ص112.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، ص141-142.

- «الْحَالِقَةُ: الْمَنِيَّةُ»⁽¹⁾.

فالحالقة والمنيّة شيء واحد، وبالتالي فلا فرق في الكلمتين من ناحية المدلول.

- «الْحَرُّ: الشِدَّةُ»⁽²⁾. فالحرُّ هو مرادف الشدّة في سياقات معيّنة، والتبادل بينهما ممكن مادامت الثانية تفيد نفس ما تفيد الأولى في ذلك السياق.

- «الْأَذِنُ: الْحَاجِبُ»⁽³⁾.

- «الْحَارُّ: الشَّقَاءُ»⁽⁴⁾.

- «دَأْضَ: امْتَلَأَ»⁽⁵⁾.

- «الْأَذُوذُ: الْقَطَاعُ»⁽⁶⁾.

إنّ ما نلاحظه على هذه التعاريف أنّها تعاريف أو شروحات مبيّنة أي غير حيويّة، وهو ما يؤكّد ما ذهبنا إليه سابقاً من أنّ التعريف بالمرادف تعريف ناقص لا يجب أن يعوّل عليه المعجمي، لأنّه مقصّر في تأدية المعنى تأدية صحيحة، إضافة إلى أنّ "المعجم الكبير" وضع هذه الكلمات منعزلة عن سياقاتها، فكان الأولى أن يقول "الأذوذُ مِنَ الأشياءِ" أو "الأذوذُ مِنَ الأدواتِ الحادّةِ" هو القطّاع منها، ليقربّ الفهم أكثر لا أن يتركها هكذا مجردة من أي سياقات قبلية أو بعدية، والأمر نفسه مع لفظت دأض، فلو قلنا دأض الشخصُ والحيوان لكان الفهم أقرب بمعنى امتلاء

(1) المعجم الكبير، مادة (حلق)، 612/5.

(2) نفسه، مادة (حرر)، 221/5.

(3) نفسه، مادة (أذن)، 165/2.

(4) نفسه، مادة (حرر)، 221/5.

(5) نفسه، مادة (دأض)، 23/6.

(6) نفسه، مادة (أذذ)، 161/2.

وسمن، ولكن تركها هكذا يؤدّي بنا إلى تأويل معاني أخرى كأن نظنّ أنّه الدّلّو أو الشّيء أو ما شابه.

2- **التعريف بالضدّ**⁽¹⁾: يشيع التعريف بالضد في المعاجم العربية قديمها وحديثها، وذلك ليسره من جهة ولاعتقاد المعجمي بوجود مرادفات وأضداد تامة تصلح لأن تكون وسيلة وعونا على حلّ مصاعب التعريف في القاموس من جهة أخرى⁽²⁾.

إنّ هذا التعريف الذي يقوم على أساس قاعدة أنّ "الضد لا يتضح إلّا بالضد" قد أشار إليه كثير من الباحثين في العصر الحديث، من ذلك "واين ريتش Wein Ritch" في القرن العشرين (1960م)، بينما انتبه إليه اللغويون العرب منذ ما يقارب ثلاثة عشر قرناً، حين فسّروا به بعض ما يعتبره اللغويون المحدثون موضع إشكال في تفسيره، فقد أشار "بلومفيلد Bloomfield" مثلاً إلى صعوبة تفسير لفظ الحب، ولكننا نجد معجميونا القدامى يعرفونه ببساطة قائلين بأنّ الحبّ: هو نقيض البغض⁽³⁾.

ومن أمثلة ذلك في المعاجم العربية:

- «البُغْضُ: ضِدُّ الحُبِّ»⁽⁴⁾.

- «الحَقُّ: نَقِيضُ البَاطِلِ»⁽⁵⁾.

(1) لا نعني بالضدّ ما عناه القدماء في اللفظ المستعمل لمعنيين متضادّين وما سمّاه البعض التّضاد، وإنما نعني به وجود لفظين يختلفان نطقاً ويتضادّان معنى.

(2) التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص 166.

(3) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط1، 1966، ص 103.

(4) تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (بغض)، ص 1066.

(5) العين، مادة (حقق)، 6/3.

ويكثر استعمال هذا النوع من التعريف في الكلمات الدالة على السلب كالألوان والهيئات، ولكن على الرغم من استثماره في التعريف المعجمي العربي إلا أنه يعدّ محدود الفائدة لأنه لا تخضع له في المعجم سوى كلمات قليلة قابلة للسلب⁽¹⁾.

وفي "المعجم الكبير" لا نعدم هذا النوع من التعاريف إلا أننا حين نقارن التعريف بالضدّ مع التعريف بالمرادف فإننا نجده قليلاً جداً، وهذه الظاهرة ليست قصراً على "المعجم الكبير" فقط، وإنّما هي سمة المعاجم ككلّ، فالأشياء التي تفهم بضدّها تمثّل نسبة صغيرة جداً موازنة بما يفهم من مرادفه، ومن أمثلة الألفاظ التي اكتفى "المعجم الكبير" بتعريفها بالضدّ ما يلي:

- «الْحَرَارَةُ: ضِدُّ الْبَرْدِ»⁽²⁾.

- «الْحَرُّ: ضِدُّ الْبَرْدِ»⁽³⁾.

ففعلاً لا يمكن أن نعرّف لا الحرارة ولا الحرّ بعبارات أخرى، ففي هذا الموضع نكتفي بالضدّ الذي هو البرد ليتّضح المعنى من دون تأويلات أو فلسفات.

- «الدُّنْيَا: نَقِيضُ الْآخِرَةِ»⁽⁴⁾.

- «المُحَامِلُ: ...خِلَافُ الْمُجَامِلِ»⁽⁵⁾.

- «الْبَرْدُ: خِلَافُ الْحَرِّ»⁽⁶⁾.

فالبرد هنا لا يستوي تعريفه إلّا إذا جئنا بنقيضه وهو الحرّ، ليتّضح المعنى بكلّ سهولة وبساطة.

⁽¹⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص115.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (حرر)، 221/5.

⁽³⁾ نفسه، مادة (حرر)، 221/5.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (دنو)، 601/7. (هناك خطأ مطبعي في هذه النسخة فبدلاً من أن يكتب الجزء السابع كُتِبَ الجزء السادس).

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (حامل)، 718/5.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (برد)، 204/2.

- «البَغْيَةُ: نَقِيضُ الرِّشْدَةِ»⁽¹⁾.

ومن هنا نلاحظ أنَّ تعريف مجموعة من الألفاظ المعجمية كان استنادا إلى تبيان نقيضها، واتباع مبدأ تعريف النَّقِيضِ بِالنَّقِيضِ.

3- **التعريف بالمشتق:** وهو أن يعرف المدخل بأحد مشتقاته في شكل إحالة، على أساس أنَّ المشتق معروف، أو سبق تعريفه ضمن الأسرة الاشتقاقية كما في المعاجم ذات المداخل المفقرة⁽²⁾.

ويبدو هذا النوع من التعريف منتشرا بكثرة في المعاجم اللغوية العربية منها والأجنبية على حد سواء، وربما رجع ذلك إلى بساطته واقتصاديته وسهولته.

ومن أمثلة ذلك في المعاجم العربية ما يلي:

- «الْقِرَّةُ: مَا تُصَيِّهُ مِنَ الْقُرِّ»⁽³⁾.

- «بَغْضَ الرَّجُلِ: صَارَ بَغِيضًا»⁽⁴⁾.

- «الْأَحْمَرُ مِنَ الْأَشْيَاءِ: مَا لَوْنُهُ الْحُمْرَةُ»⁽⁵⁾.

إنَّ هذا النوع من التعريف يعتمد على السهولة في بسط الأشياء، غير أنَّ هذه السهولة ليست دائما مؤكدة، فالمعجمي في هذه الحالة يتكل على المحال عليه من المشتقات المعروفة، وكثيرا ما تكون مشتقات الجذر غير معرفة تعريفيا كافيا، ممَّا يؤدي إلى الغموض، كما أنَّ المستعمل في هذه

(1) المعجم الكبير، مادة (بغي)، 448/2.

(2) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص112.

(3) العين، مادة (قرر)، 21/5.

(4) تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (بغض)، ص1066.

(5) المعجم الوسيط، مادة (حمر)، ص196.

الحالة إمّا أن يقف على المعنى، إذا كان عارفاً بدلالة مشتقات الجذر، وإمّا أن يعود إلى الجذر أو المشتقّ المحال عليه دلاليًا⁽¹⁾.

وهذا ما يؤدّي إلى الوقوع في الدّور والذي يعدّ عيباً من عيوب الصناعة المعجميّة قديمها وحديثها، فالقاعدة تقول: لا يمكن أن نعرّف كلمة بنفسها، أو بكلمات من أسرتها. فلا يصحّ أن نعرّف مثلاً كلمة حَسْبَ بِصَارَ حَسِيْبًا، إذ لا يجوز أن تدخل الكلمة المعرفة ولا المشتقات منها في التعريف إلّا إذا كان مركّباً وقصد بشرحه المعنى الجديد الذي اكتسبه بالتركيب⁽²⁾.

ولقد لجأ "المعجم الكبير" في كثير من نصوصه بتعريف المداخل بمشتقاتها، ومن أمثلة ذلك:

- «الْأَبَاءُ: مُبَالَعَةٌ فِي الْآبِي... وَالْأَبِيُّ مُبَالَعَةٌ فِي الْآبِي...»⁽³⁾.

إذن من يريد معرفة "الأباء" ما عليه إلّا العودة إلى شرح الآبي، وهذا ما تحدّثنا عليه سابقاً من أنّ هذا النوع من الشرح قاصر يؤدّي إلى الوقوع في الدّور.

- «الْبُلْبُلَةُ: كَوْزٌ فِيهِ بُلْبُلٌ إِلَى جَنْبِ رَأْسِهِ يَنْصَبُ مِنْهُ الْمَاءُ»⁽⁴⁾.

- «الدَّاجَةُ: الدَّاجُ»⁽⁵⁾.

- «تَذَابَّتِ الرِّيحُ: تَذَاءَبَتْ فَهِيَ مُتَذَبِّبَةٌ»⁽⁶⁾.

- «الْحُبْثُ: الْاسْمُ مِنَ الْحَبَاثَةِ»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 112.

(2) صناعة المعجم الحديث، ص 124.

(3) المعجم الكبير، مادة (آبي)، 68/1.

(4) نفسه، مادة (بلبل)، 499/2.

(5) نفسه، مادة (دجج)، 95/7.

(6) نفسه، مادة (ذأب)، 16/8.

(7) نفسه، مادة (حبث)، 24/6.

- «تَذَارَفَ الدَّمْعُ: ذَرَفَ»⁽¹⁾.

- «جَمَّتِ الْمَرْأَةُ: جَعَلَتْ شَعْرَهَا جُمَّةً، تَشَبُّهُهَا بِالرَّجَالِ»⁽²⁾.

- «الْمُؤَبَّلَةُ — يُقَالُ: إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ، أَيُّ أَبَالُ»⁽³⁾.

- «الْمَأْبَلَةُ — أَرْضٌ مَأْبَلَةٌ: كَثِيرَةُ الْإِبِلِ»⁽⁴⁾.

- «حَدَقَ فُلَانٌ فُلَانًا حَدَقًا: أَصَابَ حَدَقَتُهُ»⁽⁵⁾. مع العلم أن المعجم هنا آخر شرح لفظه (حَدَقَة)

إلى آخر المادة، فقال: «الْحَدَقَةُ: سَوَادُ الْعَيْنِ، وَهُوَ الْمُسْتَدِيرُّ وَسَطَهَا...»⁽⁶⁾. فكان ينبغي أن يبدأ بتعريف الشيء نفسه ثم استعماله بعد ذلك في التعريفات الاشتقاقية.

فيتوجّب على المعجمي حين يضطرّ إلى التعريف بالمشتق أن يكون قد قدّم شرح للفظ المشتق منها.

و"المعجم الكبير" في معالجته المعجمية لبعض المداخل لجأ كثيرا إلى التعريف بالمشتق مثله في ذلك مثل المعاجم العربية القديمة والحديثة، وقد يكون هذه النوع قد فرضته طبيعة اللغة العربية الاشتقاقية، فلا مناص لأي معجمي من الاستعانة بها، لكن "المعجم الكبير" كان له منهجية في إيراد المعاني، فهو يبدأ بالفعل أولا ومشتقاته، ليتطرق في الأخير إلى الأسماء، وهي منهجية اعتمدها في جميع مواد المعجم.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (ذرف)، 108/8.

⁽²⁾ نفسه، مادة (جهم)، 550/4.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أبل)، 54/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أبل)، 54/1.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (حدق)، 156/5.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (حدق)، 157/5.

ولكنّ هذه المنهجية هي معيبة حين التوسّل بطريقة التعريف بالمشتق، لأن المشتقات عادة مشتقة من الأسماء، فإذا أحرنا تعريف الأسماء في آخر المادة، فإن كل ما تم شرحه فيما سبق يكون مبهما وغامضا. فمن خلال مراجعة مواد "المعجم الكبير" نراها قد وقعت جميعها في هذه السلبية. فكان ينبغي عليه أن يحتاط من الوقوع في الإحالة البعدية، فهي من عيوب الصناعة المعجمية اليوم.

4- **التعريف بالترجمة:** الأصل في هذا النوع من التعريف أن يكون مختصّا بالمعاجم الثنائية أو المتعدّدة الألسن، أما المعاجم الأحادية فيكون التعريف فيها بلغة واصفة من اللسان نفسه، فإذا كان من خصائص معجم الترجمة ألا يشرح اللفظة الأجنبية بتعريف أو تفسير وإنما يعطي الكلمة المعادلة تماما انطلاقا من كون الترجمة هي تحويل كلمة دالة في أحد الألسن إلى كلمة دالة في لسان آخر، فإنّ من خصائص المعجم أحادي اللسان أن يقدّم للمدخل تعريفا كافيا وتاما⁽¹⁾.

ولقد جارت المعاجم المعاصرة التطوّر الحضاري وأخذت تستعين بالترجمة في التعريف، وإن كانت هذه الظاهرة نادرة ومحدودة، ومن أمثلة ذلك:

- «المَجْهَرُ: المِكْرُوسُكُوبُ»⁽²⁾.

- «مَذْيَاغٌ: ج مَذَايِع جِهَازُ الرَّادِيُو»⁽³⁾.

فحين التأمل في المثالين السابقين يظهر لنا أن التعريف بالترجمة يشبه إلى حدّ كبير التعريف بالترادف، فالعربية تستعمل كلا اللفظين في متنها (المجهر والميكروسكوب)، فجعلت من أحدهما مدخلا والآخر تعريفا له، مع الملاحظ أن التعريف هو باللفظ الدخيل أو المعرّب.

(1) ينظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص118.

(2) المعجم الوسيط، مادة (جهر)، ص147.

(3) المعجم العربي الأساسي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار لاروس، تونس، 1989م، مادة (ذيع)، ص513.

ولكن في بعض الأحيان قد لا يتوفر هذا الحال، خاصة في المفردات العلمية فيلجأ المعجم إلى ذكر اللفظة بمقابلها في اللغة الأجنبية، وغالبا ما تكون من الإنجليزية، مستمدا إياها من المعاجم المتخصصة أو معاجم المصطلحات لفنّ من الفنون.

ولمزيد من التوضيح، فنحن هنا لا نتحدث عن التأصيل ضمن الأسرة اللغوية الواحدة، أو التأثيل للألفاظ من اللغات الأخرى، بل ليس الحديث كذلك، عن وضع نظائر للفظ في اللغات الحية الأخرى، كالفرنسية والإنجليزية التي كثيرا ما يستعان بها لتوضيح أسماء بعض المداخل في هذه اللغات⁽¹⁾.

وإنما الحديث هنا عن نوع من التعريف المعجمي حيث يكون اللفظ المشروح من اللغة العربية، بينما يكون اللفظ في الشرح يمثل المرادف في اللغات الأخرى وقد يكون دخيلا في العربية نتج بسبب التوليد والاقتراض المعجمي.

ولقد لجأ "المعجم الكبير" بهذا النوع من التعريف في بعض الأحيان، لتوضيح معاني الألفاظ ويكون بشكل خاص لألفاظ الحضارة والألفاظ العلمية والمخترعات الجديدة على الرغم من أنه معجم أحادي اللغة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

— «الْمَذْيَاغُ مِنَ النَّاسِ: الَّذِي لَا يَكْتُمُ السِّرَّ...»

و—: آلةُ الإِذَاعَةِ. وَهِيَ جِهَازُ الرَّادِّيو وَجِهَازُ تَكْبِيرِ الصَّوْتِ⁽²⁾.

فقوله في التعريف "جهاز الراديو"، فيكون هذا بمثابة ذكر مرادف اللفظة المعروفة وبما أنها لفظة دخيلة إلى العربية فهي من التعريف بالترجمة.

⁽¹⁾ سيكون موضوع حديثنا في الفصل الرابع من هذه الرسالة عن الموازنة بين المعجم التاريخي والمعجم الكبير، حيث ستكون هذه المسائل عبارة عن وظائف معجمية تتعلق بالمعجم التاريخي؛ كوظيفة التأثيل، ووظيفية ذكر النظائر والمقابلات.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (ذيع)، 663/8.

- «المِجْهَرُ-رَجُلٌ مِجْهَرٌ: مِجْهَارٌ.

و—: الميكروسكوب microscope. وَهِيَ جِهَازٌ لِتَكْبِيرِ صُورِ الْأَشْيَاءِ الدَّقِيقَةِ إِمَّا ضَوْئِيًّا وَإِمَّا إِلِكْتُرُونِيًّا»⁽¹⁾.

فقله في التعريف هنا "ميكروسكوب"، وهي لفظة دخيلة إلى العربية من اللغات الحية، فيكون هذا تعريف بالترجمة. وقد أكد هذه المسألة حين ذكر المقابل باللغة الأجنبية "microscope".

ولكن التعريف بالترجمة هو في "المعجم الكبير" وغيره قليل، ليس بالكثير بالنظر إلى أنواع التعريف الإسمية الأخرى، وهذا راجع إلى أن الألفاظ الدخيلة قليلة بالنظر إلى المتن اللغوي الفصيح.

ثانياً- **التعريف بالكلمة المخصصة:** إذا كان الشرح بالمرادف يعتمد على كلمة واحدة مفردة، فإن هذا النوع من الشرح يقوم على أساس تحديدي، فهو لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها، ويبدو أن هذه الطريقة أحسن حظاً من التعريف بالكلمة المفردة لأنه عن طريق التخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرف مما يجعل المدخل يتميز ولو نسبياً عن بقية الأشباه⁽²⁾.

ومن أمثلة هذا النوع من التعريف في المعاجم العربية:

- «النَّجْدُ: الْكَلَامُ الشَّدِيدُ»⁽³⁾، فلو اكتفى المعجمي بالمرادف الذي هو الكلام لكان التعريف ناقصاً غير دقيق، أو يمكننا القول إنه قد يميل إلى الخطأ، فالكلام الشديد ليس هو تماماً الكلام العادي، ذلك أنه يوحى على استياء وغضب من المتكلم.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (جهر)، 230/4.

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 120.

⁽³⁾ المعجم الوسيط، مادة (نجذ)، ص 902.

- «الْحَيْمُ: فِرْنَدُ السَّيْفِ»⁽¹⁾.

- «الْحِصَانُ: الذَّكَرُ مِنَ الْخَيْلِ»⁽²⁾.

- «شَاكُوسٌ: الْمَطْرَقَةُ الصَّغِيرَةُ»⁽³⁾.

- «السَّمَمُ: التَّمْلُ الْأَحْمَرُ الصَّغِيرُ»⁽⁴⁾.

- «السِّنَانُ: نَصْلُ الرُّمَحِ»⁽⁵⁾.

نلاحظ في هذه الأمثلة أن هناك تخصيصا للمعنى وتحديدًا له لكي لا يختلط الأمر، فلو اقتصر المعجمي على تعريف الحصان بأنه الخيل واكتفى، لدخل معه من بني جنسه من ذلك الفرس، ولذلك يعدّ هذا النوع ضروري جدًّا لجلاء المعنى وتوضيحه.

ومن أمثلة هذا النوع في مدوّنتنا ما يلي:

- «الْحَوْمَلُ: السَّحَابُ الْأَسْوَدُ»⁽⁶⁾.

فلو قلنا "الحوْمَلُ" هو السَّحَابُ لكان تعريفًا بالمرادف، ولكن نظرًا لأنّه نوع معين من السَّحَابِ خُصِّصَ التعريف فأصبح يقتصر "الحوْمَلُ" على السَّحَابِ الأسود لا غير.

- «الْحَلْقِدُ: السَّيِّئُ الْخُلُقِ»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ المعجم الوسيط، مادة (خيم)، ص 267.

⁽²⁾ نفسه، مادة (حصن)، ص 180.

⁽³⁾ المعجم العربي الأساسي، مادة (شكس)، ص 698.

⁽⁴⁾ المعجم الوسيط، مادة (سمم)، ص 272.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (سنن)، ص 272.

⁽⁶⁾ المعجم الكبير، مادة (حمل)، 719/5.

⁽⁷⁾ نفسه، مادة (حلقد)، 618/5.

- «تَنَقَّ الإِنَاءُ...: اشْتَدَّ امْتِلَاؤُهُ»⁽¹⁾.

- «الْمِتَأَقُّ: الحَادُّ الطَّبَعُ»⁽²⁾.

- «الْبَاحِرُ: دَمُ الرَّحِمِ»⁽³⁾.

- «الذَّأْوَةُ: الشَّاةُ الْمَهْزُولَةُ»⁽⁴⁾.

فهذه الأمثلة كلّها كان لا بدّ لها من تعريف تخصيصي نظرا لخصوصية الموصوف، فلو قلنا الذَّأْوَةُ هي الشَّاةُ لكان عيبا في التعريف ونقصا، فلا بدّ هنا تحديد الشاة من حيث السمن أو الهزال، والأمر نفسه مع المتأق والباحر، والتي تحتاج إلى تخصيص.

ثالثا)- **التعريف بالعبارة:** يعدّ هذا النوع من التعريف الصورة الثالثة من التعريف الاسمي، ويتميّز بأنّه يتجاوز الكلمة المفردة، كالمرادف أو الضدّ، والكلمة المخصّصة ليظهر في شكل عبارة أو جملة إلاّ أنّه لا يصل إلى التعريف التام منطقياً كان أم بنويّا، بحيث يضلّ قاصرا على تغطية كل خصائص المعرف أو اسمه كما هو مستعمل في اللغة بين الناس في كثير من المداخل التي تحتاج إلى تعاريف دقيقة⁽⁵⁾.

ومن أمثلة هذا النوع من الشرح في المعاجم العربية ما يلي:

- «الْمَطْعُ: ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْلِ بِأَدْنَى الْفَمِ، وَالتَّنَاوُلُ فِي الْأَكْلِ بِالشَّيْءِ وَمَا يَلِيهَا مِنْ مُقَدِّمَةِ الْأَسْنَانِ»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (تأق)، 18/3.

⁽²⁾ نفسه، مادة (تأق)، 19/3.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بحر)، 93/2.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (ذأو)، 36/8.

⁽⁵⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص121.

⁽⁶⁾ العين، مادة (مطع)، 27/2.

- «اللُّونُ: مَا فَصَلَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَغَيْرِهِ»⁽¹⁾.

- «رَافِعَةٌ: آلَةٌ تُرْفَعُ بِهَا الْأَشْيَاءُ»⁽²⁾.

وبهذه الأمثلة يتّضح لنا الفرق بين أنواع التعاريف الاسمية الثلاث، حيث إنّ التعريف بالكلمة المفردة يقوم على شرح معنى المدخل بكلمة واحدة فقط وكأنّه يقول إنّ معنى المدخل يكتفي بهذه المفردة، أمّا التعريف بالمخصصة فإنّه يضيف بعضاً من الوصف والتحديد للمدخل لكي يتبيّن أكثر معنى المدخل، أمّا التعريف بالعبارة فهو يقوم على كافّة أنواع الوصف والتحليل، في حدود التعريف الاسمي، ليصل إلى المعنى المطلوب.

ويعدّ التعريف بالعبارة أفضل التعريفات الاسمية لأنّه يفي بالمطلوب دون إطناب ودون تقصير، ولعلّ "المعجم الكبير" قد فطن لهذه الميزة في التعريف بالعبارة فأكثر منها وبني عدداً غير قليل من النصوص المعجمية استناداً إليه، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- «أَجَرَ الْعَظْمَ أَجْرًا: جَبَرَهُ عَلَى غَيْرِ اسْتِوَاءٍ، فَبَقِيَ لَهُ خُرُوجٌ عَنْ هَيْئَتِهِ»⁽³⁾.

- «الْبَرَادُ: الضَّعْفُ عَنْ هُزَالٍ أَوْ مَرَضٍ»⁽⁴⁾.

- «التَّرْقُوتُ: الْعَظِيمُ الَّذِي بَيْنَ ثُعْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَانِقِ، وَهُمَا تَرْقُوتَانِ»⁽⁵⁾.

- «التَّجْرِيدُ: التَّشْدِيدُ، وَهُوَ أَخَذُ مَا عَلَى الْعُودِ مِنْ أَغْصَانٍ حَتَّى يَبْدُوَ»⁽⁶⁾.

(1) المنجد في اللغة والأعلام، مادة (لون)، ص741.

(2) المعجم العربي الأساسي، مادة (رفع)، ص537.

(3) المعجم الكبير، مادة (أجر)، 109/1.

(4) نفسه، مادة (برد)، 204/2.

(5) نفسه، مادة (ترق)، 66/3.

(6) نفسه، مادة (جرد)، 201/4.

- «الْحَمَامُ: حُمَى الْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ، إِذَا أَكَلَتِ النَّدى يَأْخُذُهَا فِي جِلْدِهَا حَرٌّ فَتَدْعُ الرَّتَّةَ وَيَذْهَبُ طَرْفُهَا، أَيْ شَحْمُهَا وَقُوَّتُهَا، يَكُونُ بِهَا الشَّهْرُ ثُمَّ يَذْهَبُ»⁽¹⁾.

إذن فالناظر لهذه الأمثلة يتبين له مدى وضوح الشرح وجلائه، وكذلك عدم ملل الباحث من قراءة الشرح، لأنّ هذا النوع كاف لإيصال المعنى المطلوب بدون زيادة أو نقصان.

وبالتالي يمكن أن نستنتج أنّ كلّ أنواع التعريف الاسمي كانت حاضرة في المعجم الكبير وهي أعلى نسبة ممّا تبقى من أنواع التعاريف الأخرى، على الرّغم من تفاوت أنواعه بين المرادف والمخصص والعبارة.

المبحث الثاني: التعريف البنيوي.

التحليل البنيوي منهج وصفي يسعى إلى دراسة اللغة كنظام من العلاقات القائمة بين عناصرها، ويقوم في الدّرس المعجمي على أساس تحليل المفردات إلى مجموعة من البنى أو الأنظمة تتألف من عناصر تكتسب معانيها من خلال علاقاتها ببعضها البعض، فالمدخل المعجمي في إطار هذا المنهج يكتسب معناه من خلال مكوّناته البنيوية أو المفهومية التي ترتبط بغيره من المفردات⁽²⁾.

ويستثمر مجموعة من المناهج أهمّها: التعريف بالحقول الدلالي، والتّعريف السّيمي والتّوزيعي والتّعريف الإجرائي⁽³⁾.

وسمي هذا المنهج بالبنيوية لأنّ "سوسير Saussur" استطاع أن يوضّح لأوّل مرّة الأهمية الكبرى للبنية أو التركيب داخل اللغة⁽⁴⁾، وأوضح أنّ اللّغة تتكوّن من وحدات صغيرة هي الأصوات

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (حمم)، 729/5.

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص155.

⁽³⁾ المعاجم العربية قراءة في التأسيس النظري، ص28.

⁽⁴⁾ ينظر: علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، دط، بغداد-العراق، دت.

تتجمّع في التركيب طبقاً لنظام معين لتؤلّف المورفيمات التي توضع بدورها في تركيب معيّن لتكوّن الكلمات التي تنتظم في جمل مفهومة⁽¹⁾.

ونعثر في شرح المفردات في المعاجم العربية القديمة والحديثة على ملامح مجموعة من التعريفات التي تشبه كثيراً النظريات الدلالية من بينها:

- التعريف التوزيعي المقتبس من النظرية التوزيعية.

- التعريف المقوماتي⁽²⁾ المستمدّ من النظرية التحليلية.

- والتعريف السياقي المستمدّ من النظرية السياقية.

- والتعريف الإجرائي المستمدّ من الذرائعية.

- والتعريف بالحقل الدلالي المستمدّ من نظرية الحقول الدلالية.

أولاً) - التعريف التوزيعي: لقد تجسّدت النظرية التوزيعية في مجال المعجم خاصة في طرق التعريف، فتبنّى المعجميون عن معرفة أو عن غير معرفة طريقة التعريف التوزيعي، والذي يقوم على اعتبار مجموعة السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يستخدم فيها⁽³⁾، أي تفريق الكلمة المدخل على مجموعة من الأسىقة المختلفة مع المعاوضة للوقوف على دلالتها، وينبثق هذا التعريف من منهج التحليل التوزيعي الذي يعرف الوحدات المفرداتية من خلال الموقع الذي توزّع ضمنه الكلمة، وليس على أساس وظيفتها العامة ويتم ذلك بواسطة الإحلال والإبدال والمعاوضة، مع

⁽¹⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، ص 144.

⁽²⁾ يقوم التحليل المقوماتي في تعريف المداخل على أساس ترصد العناصر المكوّنة للمعنى. فيشير إلى المقومات المميزة الموجودة بالرمز (+) وإلى المقومات المفقودة بالرمز (-) في حضور الحقل الواحد، ولم تأخذ المعاجم العربية بهذا المنهج في التعريف وما زالت تستخدم التعريف الاسمي بنسبة كبيرة على الرغم من ظهور هذا المنهج زهاء تسعة قرون تقريباً. (للتوسّع ينظر في هذا الموضوع تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص 168-173).

⁽³⁾ معجم المصطلحات اللغوية، منير البعلبكي، دار العلم للملايين دط، بيروت لبنان، 1999م، ص 156.

ترصد المواضع التي تظهر فيها الكلمات الأخرى التي تشترك معها في النسق اللساني، حيث تستبدل كلمة مع أخرى أو كلمة في جملة لتظهر الصفات التي تربطها بها أو تفصلها عنها⁽¹⁾، ويتم ذلك عبر مراحل وهي⁽²⁾:

- حصر المفردات المراد تعريفها، سواء أكانت ضمن حقل دلالي متجانس أم من المترادفات، أم المشترك اللفظي، أم المتباينات.

- رصد الأسيقة التي يمكن أن ترد فيها أو لا ترد.

- توزيع المداخل المراد تعريفها على هذه الأسيقة أو الكلمات عن طريق المعاوضة والإحلال والإبدال.

- تحديد الدلالات الخاصة بكل مدخل حسب التوزيع الذي يميزها عن الدلالات الأخرى.

وبذلك يمكن القول إنّ التعريف التوزيعي هو الموقع الذي تحتله الكلمة من حيث تألفها أو تنافرها مع الأسيقة المقترحة لتظهر دلالاتها الحقيقية أو المجازية ومجالات استعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل التوزيعي يختلف كل الاختلاف عن النظرية السياقية، ويكمن هذا الاختلاف في⁽³⁾:

- التحليل التوزيعي منهج قائم بذاته، بينما النظرية السياقية وسيلة مساعدة.

- التعريف في المنهج التوزيعي يتم عن طريق توزيع الكلمة على أسيقة بعدية على أساس المعاوضة، أمّا في النظرية السياقية فيكتفي المعجمي بتجميع الأسيقة القبلية التي وردت فيها الكلمة لا تلك التي يمكن أن ترد فيها.

(1) تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص 175.

(2) الألسنية وعلم اللغة الحديث، ص 15.

(3) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 175.

- التحليل التوزيعي يتم خارج المعجم لضبط التعريف ولا يسجل تدعيما للتعريف مثل الأسيقة والشواهد.

ولقد ظهرت بعض بوادر هذا المنهج في الدرس المعجمي العربي، ومن أمثله في المعاجم القديمة ما يلي:

- «قَعَدَ: القافُ والعين والدَّال، أَصْلٌ مَطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ لَا يُخْلِفُ، وَهُوَ يُضَاهِي الْجُلُوسَ وَإِنْ كَانَ يُتَكَلَّمُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا بِالْجُلُوسِ»⁽¹⁾.

أمّا في المعاجم الحديثة فيقرّر "حلام الجليلي" بعد تحليله لمجموعة من الأمثلة أنّ التعريف التوزيعي في المعاجم العربية القديمة والمعاصرة قاصر جدّا وكثيرا ما نجد المعجميين يكتفون بالتعريف السياقي ولا يهتمون بالتوزيعي، وبذلك فإنّ هذا التعريف لا تزال تطبيقاته المعجمية بطيئة وحذرة وذلك لأنّ مسألة توزيع المداخل على سياقات بعدية تقنية صعبة ومعقّدة، كما أنّها غير مضمونة النتائج لأنّها تتطلّب العشرات من النماذج للمدخل الواحد، مع إخضاعه لمسألة المعاوضة، مما يتطلّب بنكا من الصيغ والتعابير المرصودة في الحواسيب والأجهزة المعلوماتية، أضف إلى ذلك أنّ المعنى في ظلّ هذا التوزيع يظلّ غالبا معطى حدسيا من معطيات التجربة ولا يمكن البثّ في دلالة ما إلّا بعد توزيع المدخل على كلّ الأسيقة المحتملة⁽²⁾.

⁽¹⁾ ينظر: مقاييس اللغة، ص108، ويفصل في هذه القضية في كتابه "الصاحي في فقه اللغة" حيث نجده يقول: «إنّ في "قعد" معنى ليس في "جلس"، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد، وأخذ المقيم والمقعد وقعدت المرأة عن الحيض، ونقول لناس من الخوارج قعد، ثم نقول: كان مضجعا فجلس، فيكون القعود من قيام، والجلوس من حالة هي دون الجلوس، لأنّ المجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه»، ينظر: الصاحي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، ابن فارس، تح مصطفى الشوملي، دط، مؤسسة بدارات للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1963م، ص97.

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص176.

ولم نحصل في "المعجم الكبير" إلا على عدد قليل لا يكاد يذكر من أتباع لهذا المنهج في التعريف حاله حال جميع المعالجات المعجمية في المعاجم العربية، ولعل الأمثلة الوحيدة التي وجدناها بعد البحث والتّحصيل هي:

- «البَغْيُ: الفَاجِرَةُ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً... وَلَا يُقَالُ رَجُلٌ بَغِيٌّ وَلَا امْرَأَةٌ بَغِيَّةٌ»⁽¹⁾.

- «...يُقَالُ جَسُورَةٌ وَلَا يُقَالُ جَسُورٌ»⁽²⁾.

- «...وَالرَّجُلُ أَدِرٌّ وَلَا يُقَالُ امْرَأَةٌ أَدْرَاءُ»⁽³⁾.

ثانياً- **التعريف السياقي**: يقصد بالسياق المثال السياقي في علوم اللغة كل ما يسبق العنصر أو يليه في كلام أو نص، سواء كان صوتاً أم كلمة أم جملة، ويهدف في المجال المعجمي إلى تحديد معنى الكلمة من خلال التركيب الذي تقع فيه، بتحليل العناصر اللغوية السابقة واللاحقة⁽⁴⁾.

وبذلك فإنّ السياق هو ذلك المحيط الذي يحيط أساساً بالكلمة أو المدخل المعجمي مستعملاً في نص معيّن، فيدعى سياقاً ضيقاً إذا سبق الكلمة المعيّنة أو لحق بها كلمة واحدة، وفي المقابل هناك سياق واسع وهو يتعلق بالكلمة أي المدخل المفرد أو المركّب أو المعقّد في نطاق ما يسبقها وما يلحقها، ممّا يمكن أن يكون جملة أو فقرة⁽⁵⁾.

فالسّياق يقوم بتحديد دلالات اللفظ على وجه الدقّة، وبواسطته تتجاوز كلمات اللّغة حدودها الدلّالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازية أو إضافية أو نفسية أو غيرها⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (بغى)، 499/2.

⁽²⁾ نفسه، مادة (جسر)، 330/4.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أدر)، 146/2.

⁽⁴⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 187.

⁽⁵⁾ المعجمية؛ مقارنة نظرية ومطبّقة، ص 244.

⁽⁶⁾ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 2007م، ص 236.

- ولأمثلة السياقية وظائف متعدّدة تساعد في بناء التعريف وتوضيحه، نحمل أهمها فيما يلي:
- تمييز الدلالة المركزية للمداخل عن الدلالات السياقية المختلفة في المجالات المتعدّدة، إذ لا يكفي العثور على الكلمة وتعريفها الدلالي المحض؛ بل يجب أن تكون متصلة بغيرها لكي يتضح معناها من فحوى الجملة ومغزاها⁽¹⁾.
 - ضبط الاستخدام الفعلي للكلمة ونوعيتها في النظام اللساني كالتبادلات الصوتية والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية مثل اللزوم والتعدّي.
 - إثراء منهج التعريف المستثمر كوسيلة لضبط دلالات الكلمات الأكثر تجريدا كالألفاظ البنائية، والمتعدّدة دلاليا لتقريب الفهم ومنع التداخل.
 - إدماج المدخل في الخطاب، وذلك بنقل المدخل من سكون الأفراد إلى حركة التسييق، لجعل القارئ يقف على نصّ حي يوضّح الخصائص الأسلوبية والدلالية للمداخل ضمن الخطاب.
 - إبراز الاستخدام الآني والتطوّري التعاقبي للدلالات.
 - تأكيد مرجعية المدخل في اللسان⁽²⁾.

وحسبنا في الأخير أن نذكر قول "ليونز Liyonz" الذي يؤكد فيه أنّ المعنى ككل يكمن بربط التعابير اللفظية باللموسات المادية؛ والذي يتأتّى عن طريق السّياق، يقول: «الدلالة هي العلاقة القائمة بين التعابير والكيانات المادية في العالم الخارجي»⁽³⁾، وبذلك فإنّ "ليونز" يرى أنّ المعنى لا يكتمل إلّا عن طريق ربط المجرد بالمادي أي ربط المقولات بالأسيقة الواردة فيه.

⁽¹⁾ علم اللغة وصناعة المعجم، ص173.

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص189.

⁽³⁾ اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوثيل عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1987م، ص63.

ولقد استثمرت المعاجم العربية التعريف بالسياق على وجه خاص على خلاف التعريف التوزيعي التي لم توله أي أهمية سواء قديماً أو حديثاً، وأهم من نراه استعمال السياق كوسيلة من وسائل التعريف المعجمي "معجم اللغة العربية المعاصرة"، فقد أعلن في مقدمته القيمة عن منهجيته في ذلك، فقال: «التزمنا عند وضع الأمثلة الإضافية أن تغطي كافة السياقات المختلفة التي تقع فيها الكلمة وهو ما يفسر الكثرة الملحوظة في هذه الأمثلة التي تنوعت ما بين شواهد قرآنية أو قرائية، أو حديثية، أو شعرية، أو مثلية، أو أمثلة عادية، حتى يتمكن المستخدم من الوقوف على جميع الاستعمالات، ولما في ذلك من الإفادة الكاملة، وقد بلغ عدد الأمثلة الإضافية في المعجم 43385 مثلاً، كما زادت أمثلة بعض المداخل على أكثر من ثلاثين مثلاً، كلها سياقات مختلفة، وجدنا أنه من الأفضل إيرادها جميعاً تعميماً للفائدة»⁽¹⁾.

ومن أمثلة التعريف بالسياق في المعاجم العربية ما يلي:

- «الْأَزْدِهَارُ: إِذَا أَمَرْتَ صَاحِبَكَ أَنْ يَجِدَ فِيمَا أَمَرْتَهُ، قُلْتَ لَهُ: أَزْدِهْرُ فِيمَا أَمَرْتُكَ بِهِ»⁽²⁾. فقد أدرج "ابن منظور" في معجمه في مادة (زهر) لفظة (ازدهر) في مثال من صنعه، ليكون دليلاً على حال استعمال الكلمة، وهذا المثال يحدد الألفاظ التي تصاحب اللفظ المشروح.

- «تَفَاعَلَ: تَفَاعَلَ الشَّخْصُ/تَفَاعَلَ الشَّيْءُ/تَفَاعَلَ الشَّخْصُ فِي الشَّيْءِ/تَفَاعَلَ الشَّخْصُ مِنْ الشَّيْءِ: اسْتَبَشَرَ خَيْرًا، عَكْسُهُ تَشَاءَمَ. "تَفَاعَلَ بِالْعَدُوِّ/بِالْمُسْتَقْبَلِ-كَانَ يَتَفَاعَلُ عِنْدَمَا يَرَى الْأَزْهَارَ تَتَفَتَّحُ-تَفَاعَلُوا بِالْخَيْرِ تَجِدُوهُ"»⁽³⁾.

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، القاهرة-مصر، 1429هـ-2008م، ص18.

(2) لسان العرب، ابن منظور، دار المعرف، دط، القاهرة-مصر، دت، مادة (زهر)، ص1848.

(3) معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة (فأل)، رقم المادة 3652، ص1660.

وهنا قدّم "أحمد مختار عمر" والفريق الذي يساعده في معجمه المعاصر مجموعة من الأمثلة الواقعية التي يستعمل فيها لفظ (تفأّل)، وكان الهدف من تعديد الأمثلة الإتيان بجميع مصاحبات اللفظ الممكنة في اللغة العربية.

- «عَطِبَ الشَّيْءُ يَعْطَبُ عَطْبًا، أَي: هَلَكَ... وَيُقَالُ: أَجَدَ رِيحَ عُطْبَةٍ، أَي: رِيحَ حَرِيقَةٍ، أَوْ قُطْنَةٍ مُحْتَرِقَةٍ»⁽¹⁾. فلفظ (عطبة) تستعمل في سياق الاحتراق والهلاك.

- «سَوَدَ يَسْوُدُ سَوْدًا: صَارَ لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْفَحْمِ، "وَضَعَ الْفَحْمَ فِي الْكَائُونِ فَسَوَدَتْ يَدَاهُ"»⁽²⁾.

- «كَرَجَ الشَّيْءُ — كَرْجًا: فَسَدَ وَعَلَاهُ خُضْرَةٌ. يُقَالُ: كَرَجَ الْخُبْزُ»⁽³⁾.

- «كَرَبَ الشَّيْءُ — كُرُوبًا: دَنَا. وَ- الشَّمْسُ لِلْمَغِيبِ: دَنَتْ. وَيُقَالُ: كَرَبَ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، وَكَرَبَ أَنْ يَفْعَلَهُ: قَارَبَ أَنْ يَفْعَلَهُ...»⁽⁴⁾.

فالمعاجم في المواد السابقة قامت بتسويق الألفاظ المشروحة ووضعها في التركيب اللساني الذي تستعمل فيه في اللغة.

أما فيما يخص "المعجم الكبير" فنلاحظ اهتمامه بالأسيقة اللغوية للفظ المدخل فهو لا يتجاهل المعنى الذي يحدده السياق اللغوي، ويؤكد أن المعنى لا يظهر ولا يتجلى بصورة واضحة إلا إذا أدخلنا المدخل في مجموعة من الأسيقة اللغوية، ومن أمثلة ذلك في "المعجم الكبير" نجد:

- «...وَالْأَثِيرُ: الْمَكِينُ الْمُكْرَمُ، يُقَالُ: هُوَ أَثِيرٌ عِنْدَ فُلَانٍ، وَيُقَالُ هُوَ أَثِيرِي: مِنْ خُلَصَائِي، وَهُوَ أَثِيرٌ بِكَذَا جَدِيرٌ بِهِ»⁽⁵⁾.

(1) العين، مادة (عطب)، 20/2.

(2) المحيط، معجم اللغة العربية، أديب اللحيمي، دار المحيط، باريس، 1993م، مادة (سود)، 722/3.

(3) المعجم الوسيط، مادة (كرج)، ص782.

(4) نفسه، مادة (كرب)، ص781.

(5) المعجم الكبير، مادة (أثر)، 90/1.

فالمعجم، في هذه اللفظة، لجأ إلى تسييق لفظة "الأثير"، حينما أدرجها في تركيب لغوي مستعمل أو يفترض استعماله، ويظهر السياق جليا حينما استعمل المعجمي عبارة: "ويقال"، فاتضح معنى اللفظ بشكل جلي، ولم يبق أي مجال لأي تأويل أو غموض في تفسير معنى اللفظة.

- «...وَبَعَتِ السَّمَاءُ: اشْتَدَّ مَطَرُهَا، وَيُقَالُ: دَفَعْنَا بَعْغِي السَّمَاءِ عَنَّا، أَيِ شِدَّتْهَا وَمُعْظَمَ مَطَرِهَا. وَبَعَتِ الْمَرْأَةُ بَعْغًا، وَبَعَاءً: عَهَرَتْ وَفَجَرَتْ»⁽¹⁾.

فـ"البغي" هنا يختلف معناه باختلاف السياقات التي يرد فيها، فهو إما للدلالة على تجاوز الحد، أو للعهر إذا تصاحب مع لفظ المرأة، أو اشتداد المطر إذا تجاوز في السياق مع السماء...وبالتالي ففهم معنى البغي لا يجوز إلا من خلال فهم السياق ككل.

- «ثَوَى بِالْمَكَانِ، وَفِيهِ ثَوَاءٌ، وَثَوِيًّا: أَقَامَ وَأَطَالَ الْإِقَامَةَ...وَيُقَالُ: ثَوَى فُلَانٌ فِي التُّرَابِ: قَبِرَ...»⁽²⁾.

- «تَبَّلَ الْحُبُّ فُلَانًا تَبَلًّا: أَسْقَمَهُ وَأَفْسَدَهُ.

وَتَبَّلَ: ذَهَبَ بِعَقْلِهِ.

وَتَبَّلَ فُلَانٌ فُلَانًا: أَصَابَهُ بِالتَّبَلِّ.

وَتَبَّلَ الدَّهْرُ الْقَوْمَ: رَمَاهُمْ بِصُرُوفِهِ وَأَفْنَاهُمْ، وَيُقَالُ: دَهَرُ خَابِلٌ تَابِلٌ.

وَتَبَّلَ فُلَانٌ الْقِدْرَ: فَحَّاهَا، أَيِ وَضَعَ فِيهَا التَّوَابِلَ

وَتَبَّلَ فُلَانٌ الشَّيْءَ: قَطَعَهُ»⁽³⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (بغي)، 445/2.

(2) نفسه، مادة (ثوي)، 370/3.

(3) نفسه، مادة (تبّل)، 34/3.

فلاحظ الاختلاف هنا في المعاني بين التقطيع وإضافة البهارات وذهاب العقل والإفساد، استنادا إلى السياق التي ورد فيه المدخل، فلكي نحدّد معنى اللفظ يجب أن نراعي الدلالة السياقية التي ورد فيها.

- «جَرَّتِ المَاشِيَةُ: جَرًّا رَعَتْ وَهِيَ تَسِيرُ.

وَجَرَّتِ الحَامِلُ: زَادَتْ عَلَى مُدَّةِ حَمْلِهَا وَقَتَ وَلَادَتِهَا.

وَجَرَّتِ الخَيْلُ: بَطُوتٌ فِي سَيْرِهَا مِنْ إِعْيَاءٍ أَوْ مِنْ تَقَارُبِ خَطْوٍ.

وَجَرَّتِ النَّوْءُ بِالْمَكَانِ: أَدَامَ المَطَرُ بِهِ.

وَيُقَالُ جَرَّ فُلَانٌ لِسَانَ خَصْمِهِ: مَنَعَهُ مِنَ الكَلَامِ»⁽¹⁾.

فمن خلال الأمثلة المقدّمة نلاحظ مدى اهتمام "المعجم الكبير" بالتعريف السياقي لما له أهمية قصوى في استجلاء المعنى ووضوحه.

ثالثا)- التعريف الإجرائي: التعريف الإجرائي هو تعريف ذرائعي ذو جذور سيميائية وبخاصة مع "تشارل ساندرس بيرس Charles Sanders Peirce" الذي عبّر عن هذا الاتجاه في البحث عن المعنى الذي يصل الرمز بموضوعه، أو المبدأ المفسّر لكلمة ما تفسيرا حسيّا، بقوله: «تدبّر الآثار التي يجوز أن يكون لها نتائج فعلية، على الموضوع الذي نفكر فيه، وعندئذ تكون فكرتنا عن هذه الآثار هي كل فكرتنا عن الموضوع»⁽²⁾.

فالتعريف الإجرائي إذن هو محصّلة الآثار العملية للشيء المعروف، أي أنّه ينطلق أساسا من التجربة الحسية، ليكون مجموع الآثار والوظائف الناتجة عن المعروف هي التعريف المطلوب، ويفهم أنّ هذا التعريف على ما له من أهمية في تعريف بعض المداخل الصعبة التحديد، إلّا أنّه يضلّ قليل الفائدة

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (جرر)، 214/4.

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 177.

في المجال المعجمي أو محدودا، لأن الآثار العملية لا تتوفر عليها كلّ المداخل المعجمية، وبخاصة عند تعريف الألفاظ المجردة، وتجدر الإشارة إلى أنّ تعريف الشيء بآثاره طريقة مألوفة في المعاجم، ولذلك نجد له نماذج متعدّدة على اختلاف عصورها، وإن كان ذلك غير ملتزم به في تعريف جميع المداخل التي لها آثار عملية، وإنّما أكّد عليه أصحاب المنطق الأرسطي في خضمّ الثورة الصناعية⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذا النوع من التعريف في المعاجم العربية ما يلي:

- «الْمِنْفَجَةُ: الْقَوْسُ الَّتِي يُنْدَفُ بِهَا الْقُطْنُ وَتَرُهَا كِسْلٌ»⁽²⁾.

فـ(المنفجة) هنا عُرِّفَتْ استنادا إلى وظيفتها التي تؤدّيها وهي ما يُندف بها القطن.

- «الْبَسْبَسُ: شَجَرٌ تُتَّخَذُ مِنْهَا الرَّحَالُ»⁽³⁾.

- «الْمَنَارَةُ: الَّتِي يُؤَذَّنُ عَلَيْهَا»⁽⁴⁾.

ومن هنا نلاحظ أنّ تعريف "المنارة" و"البسبس"، كان تعريفا إجرائيا يقوم على تبيان وظيفة المدخل المعرف لا على بيان صفاته أو غير ذلك.

ولقد حفل "المعجم الكبير" بهذا النوع من التعريف في مواده المعجمية، خاصة تلك الأشياء والأدوات والوسائل التي عرفها العصر الحديث، التي لا يمكن أن نعرفها إلا إجرائيا أي بذكر وظيفتها التي تؤدّيها في الحياة، ومما يمكن أن نمثل له في التعريف الإجرائي في "المعجم الكبير" ما يلي:

⁽¹⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص 179.

⁽²⁾ كتاب الجسيم، أبو عمرو الشيباني، تح عبد الكريم العزباوي وعد الحميد حسن، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1975م، مادة (نفج)، 259/3.

⁽³⁾ العين، مادة (بسبس)، 205/7.

⁽⁴⁾ تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (نور)، 839/2.

- «تَلْفِزِيُون: جِهَازٌ يَنْقُلُ الصُّوْرَ وَالْأَصْوَاتَ بِوَاسِطَةِ الْأَمْوَاجِ الْكَهْرَبَائِيَّةِ»⁽¹⁾.
- «تَلْفَرِيك: وَسِيلَةٌ لِنَقْلِ النَّاسِ فِي مَرْكَبَاتٍ هَوَائِيَّةٍ كَهْرَبِيَّةٍ مُعَلَّقَةٍ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا أَيْضًا مَعْبَرٌ هَوَائِيٌّ»⁽²⁾.
- «التَّلْفُون: جِهَازٌ كَهْرَبِيٌّ يَنْقُلُ الْأَصْوَاتَ وَالْأَحَادِيثَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ، عُرِفَ زَمَانًا بِاسْمِ الْمِسْرَةِ، ثُمَّ عُرِفَ بِاسْمِ الْهَاتِفِ، وَعُرِّبَ اللَّفْظُ الْأَجْنَبِيُّ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ»⁽³⁾.
- «الْثَلَاجَةُ: خِزَانَةٌ مُحْكَمَةٌ الْإِغْلَاقِ ذَاتُ جِهَازٍ مُبَرِّدٍ. تَحْفَظُ مَا يُوضَعُ فِيهَا مِنْ أَطْعَمَةٍ وَنَحْوِهَا»⁽⁴⁾.
- «الْحُرْمُ: الثُّقْبُ الَّذِي تُحْدِثُهُ آلَةُ الْحَفْرِ فِي الصُّخُورِ»⁽⁵⁾.
- «الْجَنْدَرَةُ: آلَةٌ خَشَبِيَّةٌ تُتَّخَذُ لِصَقْلِ الْمَلَابِسِ وَبَسْطِهَا»⁽⁶⁾. فالجندرة ذات وظيفة محددة هي صقل الملابس.
- «الْحُقَّةُ: الْوِعَاءُ الْمَنْحُوتُ مِنَ الْخَشَبِ وَالْعَاجِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يُنَحْتَ مِنْهُ، يَكُونُ لِلطَّبِيبِ وَنَحْوِهِ»⁽⁷⁾.
- «وَالْحُقَّةُ (في بعض البلاد العربية): مِثَالٌ يُوزَنُ بِهِ مِقْدَارُهُ: 1248 غراما، وَهُوَ الْأَقَّةُ فِي مِصْرَ»⁽⁸⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (تلفزيون)، 108/3.

(2) نفسه، مادة (تلفريك)، 108/3.

(3) نفسه، مادة (تلفون)، 108/3.

(4) نفسه، مادة (ثلج)، 312/3.

(5) نفسه، مادة (خرم)، 281/6.

(6) نفسه، مادة (جندر)، 589/4.

(7) نفسه، مادة (حقق)، 536/5.

(8) نفسه، مادة (حقق)، 536/5.

ومن هنا نلاحظ أنّ الحاجات الاستعمالية والمخترعات الحديثة اضطرّ فيها "المعجم الكبير" إلى تعريفها تعريفاً إجرائياً، ورأى أنّه هو المناسب للتعريف والأصلح لبيان المعنى الصحيح.

رابعاً- **التعريف بالحقل الدلالي:** نقصد بالحقل الدلالي أو المجال الدلالي مجموعة من الكلمات المتقاربة في معانيها يجمعها صنف عام مشترك بينها⁽¹⁾. ويعرفه "ستيفن أولمان Steven Ullmann" على أنّه: «قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معيّن من الخبرة»⁽²⁾، أما "جون ليونز John Lyons" فيرى أنّ الحقل الدلالي هو مجموعة جزئية لمفردات اللغة⁽³⁾.

ويذهب "جورج مونا Georges Mounin" إلى أنّه: «مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تدرج تحت مفهوم عام يحدّده الحقل»⁽⁴⁾.

إنّ هذه التعاريف تدلّ على أنّ الحقل هو قطاع عام ومفاهيم جزئية ترتبط دلالياً؛ وبذلك فإنّه يتكوّن من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة؛ إذ تكتسب الكلمة معناها في علاقاتها بالكلمات الأخرى؛ لأنّ الكلمة لا معنى لها بمفردها بل إنّ معناها يتحدّد ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة⁽⁵⁾.

وهذا ما عبّر عنه "جوزيف فندريس Joseph Vendryes" قائلاً: «إنّ الذّهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات، وإلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، فالكلمات تثبت دائماً بعائلة لغوية»⁽⁵⁾.

(1) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس، دار الكتب الجديدة، ط1، بيروت-لبنان، 2004م، ص33.

(2) علم الدلالة، ص79.

(3) نفسه، ص79.

(4) أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، أحمد عزوز، دط، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق-سوريا، 2002م، ص11.

(5) اللغة، جوزيف فندريس، تحقيق عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، القاهرة-مصر، دت، ص253.

فنظرية الحقول الدلالية تقوم على أساس مجموعة كلمات ترتبط دلالتها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، ويكون مبدأها التّقابل بين هذه الكلمات⁽¹⁾.

ولذلك فلكي نفهم معنى كلمة يجب أن نفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلالياً، ولذلك عرّف "جون ليونز John Lyons" معنى الكلمة بأنه: «محسّلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي»⁽²⁾. ويتفق أصحاب هذه النظرية على جملة من المبادئ منها⁽³⁾:

- إنّ وحدة المعجم المفردة لا تنتمي إلى أكثر من حقل.
- لا بدّ لكل وحدة معجميّة أن تسجّل انتماءً لحقل معيّن.
- لا بدّ من اعتماد السيّاق الذي يضمّ المفردة.
- لا بدّ من الارتكاز على معيارية القواعد (النحو).
- وقد وسّع بعضهم مفهوم الحقل الدلالي ليشتمل الأنواع الآتية⁽⁴⁾:
- الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة، وقد كان "جولز A. Jolles" أوّل من اعتبر ألفاظ المترادفات والتضاد من الحقول الدلالية.
- الأوزان الاشتقاقية، وأُطلق عليها اسم الحقول الدلالية الصرفية.
- أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية.

(1) التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، صافية زفندي، منشورات الثقافة، دط، دمشق-سوريا، 2007م، ص29.

(2) علم الدلالة، ص80.

(3) المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، ط1، 2000م، ص183.

(4) علم الدلالة، ص80-81.

- الحقول السنتغمية، وتشتمل مجموعات الكلمات التي تتربط عن طريق الاستعمال، ولكنها لا تقع أبدا في نفس الموقع النحوي.

ولهذه النظرية أهميتها في التحليل اللغوي عموما وفي الجانب المعجمي خصوصا كما في الآتي⁽¹⁾:

- الكشف عن العلاقات الدلالية وأوجه الشبه والخلاف بين الكلمات التي تنضوي تحت حقل معيّن، وبينها وبين المصطلح العام الذي يجمعها، وإذا كان أقصى ما يحققه معجم تقليدي هو أن يصنّف الكلمات في ترتيب هجائي، ويسرد كل معاني الكلمة؛ فإن معجم الحقول الدلالية يعالج المجموعات المترابطة من الكلمات التي تنتمي إلى مجال معيّن مثل الأسلحة عند العرب، أو الأواني أو الأشربة... الخ.

- إنّ جمع الكلمات داخل الحقل الدلالي وتوزيعها يكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل.

- إنّ هذا التحليل يزوّدنا بقائمة من الكلمات لكلّ موضوع على حدة، كما يمدّنا بالفروق اللغوية الدقيقة لكلّ لفظ، الأمر الذي يسهّل على المتكلّم أو الكاتب في موضوع معيّن اختيار ألفاظه بدقّة وانتقاء الملائم منها لغرضه.

- إنّ الرّابط الذي نجده متكرّرا بين مصطلحات علم الدلالة يؤكّد لنا أنّ هذا العلم متّين في علاقاته الداخلية المبنية على بنية اللغة المتكاملة من صوت وصرف ونحو وبلاغة، والتّشابه في أنواع الدلالات يؤكّد أيضا الدور الذي تلعبه تلك المصطلحات التي بني عليها علم الدلالة، ولهذا نجد أنواع الحقول الدلالية هي نفسها في أنواع الدلالة وهي:

- **الحقول الدلالية الصرفية:** وهي تضم الأوزان الصرفية تحت وزن واحد رئيس مثل: علّم هو فعل ماضي رأس الحقل الدلالي الذي يضم مشتقات تلك الكلمة أو الفعل مثل: يعلم، وأعلم،

(1) دراسات في الدلالة والمعجم، ص 26.

ومعلم، معلوم، علام، علم، علامة، وغيرها من الأوزان الاشتقاقية لهذه الكلمة لذلك لها تسمية أخرى وهي: الحقول الاشتقاقية والأوزان الاشتقاقية. نجد هذا النوع في التأليف العربية منها ما أُلّفه "قطرب" (ت206هـ) و"الزجاجي" (ت340هـ) بعنوان "فعلت وأفعلت".

– **الحقول الدلالية النحوية:** وتشتمل أجزاء الكلام وتصنيفاته النحوية مثل: الكلام، اسم وفعل وحرف والاسم يضم المشتق وغير المشتق أو الجامد. والفعل: ماض ومضارع، وأمر، والحرف عامل وغير عامل، وحرف رفع وحرف نصب وحرف جر وحرف جزم، وزائد وغير زائد... الخ.

– **الحقول المترادفة والمتضادة:** ويقصد بالحقول المترادفة هي: الألفاظ التي تنضوي تحت لفظ واحد، وتكون متشابهة الدلالة مختلفة اللفظ مثل أسماء مكة وهي⁽¹⁾: (أم القرى، وأم رحم...)، وفي المقام نفسه توجد لغات خاصة بأسماء الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومعانيها، أو أسماء المدينة المنورة.

وهذه الكلمات هي مرادفات لاسم مكة المكرمة، وأما الحقول الدلالية المتضادة، فهي تضم تحت كلمة واحدة كلمات أخرى وكلمة واحدة مضادة لرأس الحقل الدلالي مثل (حسن بسن)، (وشيطان، ليطان)، أو بما يسمى بالإتباع اللغوي... الخ.

– **حقول التوارد:** ويقصد بالتوارد أن يعرض الكلمات وما يرد مع بعضها الآخر وما لا يرد مع بعض ثالث. وسماها "تمام حسان" بـ "التضام" وخصّه «بالطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقدّما وتأخيراً وفصلاً ووصلاً ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح التوارد، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية»⁽²⁾.

(1) مصطلحات الدلالة العربية، جاسم محمد عبود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2007م، ص223.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دط، دار الثقافة، الرباط-المغرب، 1994م، ص216-217.

ومثال حقول التوارد: جلالة هي للملك وكلمة صديق تتوارد مع الوفي، والحميم والمخلص، ونهر "دجلة" يذكر مع "الفرات" أي أشبه بالمصاحبات اللغوية مثال: حسن بسن، شيطان ليطن، أو بما يسمى بالاتباع اللغوي⁽¹⁾.

وقد حاول علماء الدلالة أن يضعوا مجالات كبرى للمفاهيم والتصورات يمكن الاستفادة منها في وضع حقول دلالية متفق عليها، ولذا فقد وضع "أولمان Ullmann" تقسيما للحقول الدلالية بحسب التصورات والمفاهيم، حيث قسّمها إلى ثلاثة أنواع وهي⁽²⁾:

- الحقول المحسوسة المتصلة: ويمثلها نظام الألوان في اللغات، فمجموعة الألوان امتداد متصل يمكن تقسيمه بطرق مختلفة حيث تختلف هذه اللغات في هذا التقسيم.

- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة: ويمثلها نظام العلاقات الأسرية، فهو يحوي عناصر تنفصل واقعا في العالم غير اللغوي، وهذه الحقول كسابقتها يمكن أن تضاف بطرق متنوعة وبمعايير مختلفة.

- الحقول التجريدية: ويمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية، وهذا النوع من الحقول يعد أهم من الحقلين السابقين نظرا للأهمية الأساسية للغة في تشكيل التصورات التجريدية.

ويرى "تراير Trier" أن الحقول اللغوية ليست منفصلة، ولكنها منظمة معا لتشكيل بدورها حقولا أكبر، وهكذا حتى تنحصر المفردات كلّها، ومن الممكن تبعا لهذا أن نخصص حقلا للحرف أو المهن، وحقلا للرياضة، وحقلا للتعليم...، ثم تجمع هذه الحقول، تحت حقل واحد يشملها جميعها هو النشاطات الإنسانية⁽³⁾.

(1) مصطلحات الدلالة العربية، ص 224.

(2) نفسه، ص 224.

(3) علم الدلالة، ص 107.

وبذلك يمكننا القول إنّ نظرية الحقول الدلالية قد أسهمت بشكل بارز في إيجاد حلول لمشكلات لغوية كانت تعتبر إلى زمن لغوي قريب مستعصية وتتسم بالتعقيد، ومن جملة تلك الحلول الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل الدلالي، وتسمى هذه بالفجوة الوظيفية، أي عدم وجود الكلمات المناسبة لشرح فكرة معينة، أو التعبير عن شيء ما، كذلك إيجاد التقابلات وأوجه الشبه والاختلاف بين الأدلة اللغوية داخل الحقل الدلالي الواحد، وعلاقتها باللفظ الأعم الذي يجمعها ويمكن بناء على ذلك إيجاد تقارب بين عدة حقول معجمية، كما تتمثل أهمية الحقول الدلالية في تجميع المفردات اللغوية بحسب السمات التي تعيق المتكلم أو الكاتب في استعمال المفردات التي تبدوا مترادفة أو متقاربة في المعنى، وتوفر له معجماً من الألفاظ الدقيقة الدلالة التي تقوم بالدور الأساسي في أداء الرسالة الإبلابية أحسن الأداء⁽¹⁾.

وترتبط نظرية الحقول الدلالية في اللسان العربي بمعاجم المعاني ارتباطاً وثيقاً؛ لأنّ الفكرة الأساسية للحقل تتمثل في محاولة توزيع المداخل المعجمية إلى موضوعات ومعالجتها ضمن حقول مفهومية متواردة وظهرت بوادر استخدامهما في الرسائل الدلالية مع بداية التدوين خلال القرن الثاني للهجرة عند العرب، فكانت النواة الأولى لمعاجم المعاني فيما بعد، وتجسدت في أكمل صورها عند "الثعالبي" (ت429هـ) في كتاب "فقه اللغة وأسرار العربية"، ولدى "ابن سيده" (ت458هـ) في كتابه "المخصص في اللغة"⁽²⁾.

وهذا السبق للعرب في وضع معاجم الموضوعات، أقرّ به الغربيون أنفسهم، كما ذكره "هايووت Haywoot" الذي يقول: «إنّ العرب في مجال المعجم يحتلون مكان المركز، سواء في الزمان أو المكان، بالنسبة للعالم القديم أو الحديث، وبالنسبة للشرق أو الغرب»⁽³⁾.

⁽¹⁾ علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م، ص77.

⁽²⁾ نفسه، ص86، 88، 89.

⁽³⁾ الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، دار الهدى، دط، الجزائر، دت، ص141.

ولكن يجب الإقرار بأن هذه الموضوعات التي تناولها العرب في معجماتهم كانت تتسم بالعمومية وتحتاج إلى تنظيم أدق وأكثر منهجاً⁽¹⁾. فمعاجم المعاني، أو ما يعرف بمعاجم الموضوعات، لم تأت على أساس تطبيق النظرية، وإنما جاءت فطرة لما اقتضته حاجة العصر آن ذاك.

أما عن استعمال فكرة "الحقول الدلالية" بوصفها وسيلة من وسائل التعريف المعجمي في المعاجم العربية وفي كتب اللغة، فمن السهولة، ونحن نستشير المعاجم أو نطالع كتاباً لغوياً، أن نعثر على تعاريف معجمية تستعمل فيها الحقل الدلالي الذي ينضوي تحته اللفظة في اللغة، وفيما يلي بعض النماذج التمثيلية من المعاجم وكتب اللغة توضح طريقة التعريف بالحقل الدلالي:

- جاء في "المعجم الوجيز" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في مادة (حسس)، «الْحَاسَّةُ: قُوَّةٌ طَبِيعِيَّةٌ لَهَا اتِّصَالٌ بِأَجْزَاءِ جِسْمِيَّةٍ بِهَا يُدْرِكُ الْإِنْسَانُ وَالْحَيَوَانُ مَا يَطْرَأُ عَلَى جِسْمِهِ مِنَ التَّغْيِرَاتِ. (ج) حَوَاسٌ، وَالْحَوَاسُ خَمْسٌ، وَهِيَ: الْبَصَرُ، وَالسَّمْعُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ، وَاللَّمْسُ، وَتُسَمَّى الْحَوَاسُ الظَّاهِرَةُ»⁽²⁾.

فقد قام "المعجم الوجيز" مما لا بد منه من ذكر بعض المتعلقات باللفظة حين شرحها؛ فتطرق إلى ذكر ألفاظ الحقل المعجمي للحواس الخمس، بعد أن بادر لشرح معناها في الجزء الأول من النص المعجمي.

فمن حقول الاشتمال والتضمن، نذكر النماذج التالية:

- «الْوَرِيدُ: عِرْقٌ فِي الْعُنُقِ، وَالتَّابِجُ: عِرْقٌ يُطِيفُ بِالْبَدَنِ أَجْمَعٍ، فَمَا كَانَ مِنَ التَّابِجِ فِي الْوَجْهِ فَهُمَا التَّابِرَانِ، وَهُمَا يَكْتَنِفَانِ الْأَنْفَ مِنْ عَنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ، وَمَا كَانَ فِي أَسْفَلِ اللِّسَانِ، فَهُمَا الصُّرْدَانِ، وَمَا انْحَدَرَ إِلَى الْعُنُقِ فَهُمَا الْوَرِيدَانِ، وَمَا اسْتَبْطَنَ الْعُضْدَيْنِ فَهُمَا الْأَلْفَانِ، وَمَا صَارَ

⁽¹⁾ ينظر: العربية والبحث اللغوي المعاصر، رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، دط، بغداد-العراق، 2004م، ص202.

⁽²⁾ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة-مصر، 1989م، مادة (حسس)، ص150.

إِلَى الذَّرَاعَيْنِ فَهُمَا الْأَكْحَلَانِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْمَتْنِ، فَهُمَا الْأَبْهَرَانِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْفَخْذَيْنِ فَهُمَا التَّسْيَانِ، وَمَا انْحَدَرَ فِي السَّاقِ، فَهُمَا الصَّافِنَانِ»⁽¹⁾.

فباللغوي، هنا، لجأ إلى التعريف بحقل الأوردة في جسم الإنسان لكي يوضح معنى لفظ (الوريد). ولقد استفاد "ابن سيده" من هذا التعريف لـ "ابن جني" ووظفه في معجمه "المخصص" تحت حقل "اللسان"⁽²⁾.

- «الْفِتْرُ: مَا بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالسَّبَّابَةِ، وَيُقَالُ لِمَا بَيْنَ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى: الْعَتَبُ، وَلِمَا بَيْنَ الْوُسْطَى وَالْبِنْصَرِ: الرَّتَبُ، وَلِمَا بَيْنَ الْبِنْصَرِ وَالْخِنْصَرِ: الْبُصْنُمُ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلْفِتْرِ: الْإِلْبُ وَالْوَرْبُ وَالْفَوْتُ»⁽³⁾.

فباللغوي هنا لم يكن بإمكانه أن يعرف للقارئ معنى (الفترة) دون أن يتطرق إلى بقية الألفاظ في الحقل الذي يشملها، وهو حقل "الأصابع وما يتعلق بها".

ومن حقول التوارد، نمثل بما يلي:

- فقد جاء في "المعجم الوسيط"، في مادة (حزر): «حَزِيرَانُ: الشَّهْرُ التَّاسِعُ مِنَ الشُّهُورِ السُّرْيَانِيَّةِ، وَيُقَابِلُهُ شَهْرُ يُونِيَّةَ مِنَ الشُّهُورِ الرُّومِيَّةِ»⁽⁴⁾.

وهذا النوع من الحقول التي تم بها تعريف اللفظ في النص السابق هو حقل التوارد، فلقد اضطرَّ المعجمي إلى ذكر مقابل اللفظة ليتضح المعنى أكثر.

(1) الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، ط1، دمشق-سوريا، 2004، 925/1.

(2) ينظر: المخصص، 577/2.

(3) الفسر 457/2.

(4) المعجم الوسيط، مادة (حزر)، ص170.

ومن أنواع الحقول المعجمية حقل الألفاظ المترادفة، وهو نوع يستعمله المعجمي في التعريف رغبة منه في تثقيف القارئ وإعطائه معلومات لغوية أخرى زائدة عن الشرح الإسمي أو المنطقي ونحوه، وهو يفيد كثيرا في زيادة الثقافة اللغوية للقارئ، ويسهم في تعلم اللغة. ولذا فقد استعملتها كتب اللغة والمعاجم بشكل مستطرد، ومما يمكن أن مثل له النماذج التالية:

- «المَحْتَدُّ، والمَحْفَدُّ، والمَحْكَدُ جَمِيعًا: الْأَصْلُ، وَمِثْلُهَا السُّوسُ وَالتُّوسُ، وَالسِّنْخُ، وَالْقِنْسُ، وَالْمَرْكَبُ، وَالْعُنْصُرُ، وَالْبِنَجُ، وَالْعَيْصُ، وَالْإِصْ، وَالْأُسُ، وَالْبُؤْبُؤُ، وَالضُّنْضِيُّ، وَالضُّيْضِيُّ»⁽¹⁾.

- أسماء الذَّئْبِ وذكرها غير مرة وقد جاءت كالتالي: «السَّيْدُ: الذَّئْبُ، وَيُقَالُ هُوَ الذَّئْبُ وَالسَّيْدُ وَالسَّرْحَانُ وَذُوَالَةُ وَذَالَانُ وَالتَّهْشَلُ وَالتَّهْسَرُ وَالشَّيْدَمَانُ وَالشَّيْمَذَانُ وَالْأَطْلَسُ وَالْعَسَّالُ وَالْقَلْبُوبُ وَالْقَلِيبُ وَالْهَمْلَعُ وَالْعَمْلَسُ وَالْعَسْلَقُ وَالسَّمْلَعُ وَالْخَيْشُورُ وَالْهَذْلُولُ وَذُو الْأَخْمَاعِ وَأَبُو جَعْدَةَ وَأَبُو جَعَادَةَ وَأَبُو مُعْطَةَ، كُلُّهُ بِمَعْنَى»⁽²⁾.

- وجاء في نص آخر من أسماء الضَّبَاعِ ومثالها: «الْخَامِعَاتُ: الضَّبَاعُ، كَمَا قِيلَ لَهَا: الضَّبْعُ الْعَرَجَاءُ، وَمِنْ أَسْمَائِهَا الضَّبْعُ وَأُمُّ عَامِرٍ وَحَضَاجِرُ وَجَعَارٍ وَجِيَّالُ، وَقَالُوا جِيَّالَةً... وَيُقَالُ أُمُّ الْعَنْبَرِ»⁽³⁾.

- وفي نص معجمي آخر جاء فيه أسماء ذَكَرَ النَّعَامِ: «النَّقَانِقُ: جَمْعُ نَقْنَقٍ، وَهُوَ ذَكَرُ النَّعَامِ، وَيُقَالُ لَهُ: الظَّلِيمُ، وَالْهَبْقُ، وَالْهَقْلُ، وَالتُّعْنُصُ وَالتَّقْنِقُ وَالْهَزْفُ وَالْهَجْفُ... وَقَدْ قَالُوا لِلْأُنْثَى نَقْنَقَةً»⁽⁴⁾.

(1) الفسر، 390/3.

(2) نفسه، 779/1.

(3) نفسه، 457/2.

(4) نفسه، 523/2.

- وفي أسماء الغزال: «الْجَدَايَةُ بَفَتْحِ الْجِيمِ، وَيَجُوزُ بِكَسْرِهَا، وَالضَّبِّيُّ وَالرَّشَاءُ وَالرَّيْمُ وَالشَّصْرُ كُلُّهُ: الْغَزَالُ الصَّغِيرُ السِّنُّ»⁽¹⁾.

- وفي أسماء الضب: «التَّبْلُ وَالذَّحْلُ وَالتَّرَةُ وَالْحَسِيفَةُ وَالْحَسِيكَةُ وَالْوِثْرُ وَالْوَعْمُ وَالْحِقْدُ وَالضَّبُّ: كُلُّ شَيْءٍ وَاحِدٌ»⁽²⁾.

- ومما جاء في أسماء بيت الأسد: «الْحَيْسَ وَالْغَيْلُ وَالْأَجَمَةُ وَالزَّارَةُ وَالْخِذْرُ وَالْعَرِيسُ وَالْعَرِيسَةُ وَالْعَرِينُ كُلُّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيْتُ الْأَسَدِ، وَالرُّبَالُ الْأَسَدُ»⁽³⁾.

كذلك مما يدخل تحت التعريف المعجمي بالحقل الدلالي، ما وجدناه من وصف ضربات السهم: «حَبَضَ السَّهْمُ يَحْبِضُ حَبْضًا وَحَبْضًا، وَهُوَ حَابِضٌ: إِذَا وَقَعَ بَيْنَ يَدَيِ الرَّامِي لِضَعْفِهِ، وَصَرَدَ السَّهْمُ إِذَا نَفَذَ مِنَ الرَّمِيَةِ... وَالْحَابِي الَّذِي يَلْطَأُ مَعَ الْأَرْضِ ثُمَّ يُصِيبُ، وَالنَّاقِرُ الَّذِي يَنْقُرُ رَأْسَ الْمَدْفِ وَالطَّالِعُ الَّذِي يَصِيرُ إِلَى رَأْسِ الْمَدْفِ ثُمَّ يَسْقُطُ، وَالْعَادِلُ الَّذِي يَعْدِلُ عَنِ الْمَدْفِ، وَالْمُعْطِظُ الَّذِي يَأْخُذُ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا، وَالشَّائِخِصُ الَّذِي يَرْتَفِعُ وَيَطْلُعُ عَلَى رَأْسِ الْمَدْفِ»⁽⁴⁾.

أمّا عن "المعجم الكبير" ومدى استفادته من تقنيات هذه النظرية، فإننا نقرّ أنّ "المعجم الكبير" معجم لغوي مرتّبٌ بحسب الألفاظ لا بحسب المعاني، فلذا لا يمكننا أن نجد كمّا هائلا من الألفاظ التي تنضوي تحت حقلٍ واحدٍ، وإنّما هي إشارات فقط عارضة في ثنايا التعريف.

ومن أمثلة هذا النوع من التعريف بالحقل الدلالي والذي يمكن أن ندرجه تحت موضوع واحد وهو حقل المحسوسات، ما يلي:

(1) الفسر، 390/2.

(2) نفسه، 706/2.

(3) نفسه، 748/2.

(4) نفسه، 1194/1.

- «أَحَدٌ: وَاحِدٌ وَهُوَ أَوَّلُ الْعَدَدِ... تَقُولُ: أَحَدُ اثْنَانِ ثَلَاثَةٌ... وَتَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ وَأَحَدَ وَعِشْرُونَ...»⁽¹⁾. فنلاحظ هنا أنَّ المُعالج عالج مادة "أحد" ضمن حقلها الدلالي وهو حقل الأعداد، استناداً إلى أنَّ بعض الألفاظ لا يمكن فهمها إلّا من خلال حقلها الدلالي.

- «الْجَشِيشَةُ: فَسِيلَةُ النَّخْلِ، وَلَا تَزَالُ جَشِيشَةً حَتَّى تُطْعَمَ ثُمَّ هِيَ نَخْلَةٌ»⁽²⁾.

فهنا قام المعجم بتعريف لفظة "الفسيلة" من خلال تبيان مراحل نموّها، ويمكن أن ندرج هذا تحت حقل مراحل نمو النخلة.

- «الْأَمَدُ: الْعَايَةُ وَالنَّهَائَةُ وَالْمَدَى. يُقَالُ: ضَرَبَ لَهُ أَمَدًا. قَالَ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِي: الْأَمَدُ: مُدَّةٌ لَهَا حَجْمٌ مَجْهُولٌ إِذَا أُطْلِقَ، وَقَدْ يَنْحَصِرُ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: أَمَدٌ كَذَا. قَالَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْأَمَدِ وَالْعَايَةِ وَالْمَدَى. فَالْأَمَدُ: حَقِيقَةٌ (أَيُّ فِي الزَّمَانِ)، وَالْعَايَةُ مُسْتَعَارَةٌ، لِأَنَّ أَصْلَ الْعَايَةِ الرَّايَةِ، وَسُمِّيَتْ نِهَائَةَ الشَّيْءِ عَايَةً، لِأَنَّ كُلَّ قَوْمٍ يَنْتَهُونَ إِلَى غَايَتِهِمْ فِي الْحَرْبِ أَيْ رَايَتِهِمْ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ لِكُلِّ مَا يَنْتَهَى إِلَيْهِ: غَايَةٌ. وَلِكُلِّ غَايَةٍ نِهَائَةٌ. أَمَّا مَدَى الشَّيْءِ فَهُوَ: مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَايَتِهِ»⁽³⁾.

فنلاحظ هنا أنّه عرّف "الأمد" وبيّن فروقه ضمن حقل واحد وهو أسماء نهاية الشّيء.

- «تَابِعُ النَّجْمِ: اسْمٌ لِلدَّبْرَانِ، سُمِّيَ بِهِ تَفَاوُلًا، وَلِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الثُّرَيَّا وَهُوَ النَّجْمُ النَّيرُ فِي بُرْجِ الثَّوَرِ، وَيُقَالُ لَهُ التَّبَعُ وَالتَّوْبِيعُ وَالتَّالِي وَالحَادِي وَأحيانًا يَكْتَفُونَ بِلَفْظَةِ التَّابِعِ»⁽⁴⁾. هنا نجد المعجم عرّف المدخل ضمن حقل الترادف.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أحد)، 120/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (جشث)، 61/4.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أمد)، 459/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (تبع)، 29/3.

- «التَّبَاعَةُ: لَقَبُ مُلُوكِ الْيَمَنِ، كَالْأَكَاسِرَةِ لِمُلُوكِ الْفُرْسِ، وَالْقِيَاصِرَةِ لِمُلُوكِ الرُّومِ...»⁽¹⁾. فقد اضطرَّ المعجم للتعريف بحقل ألقاب الملوك ليتمكن من شرح اللفظة.

ومن خلال هذه الأمثلة نلاحظ استعمال "المعجم الكبير" التعريف بالحقل الدلالي في بعض المواد، ولكننا نستطيع أن نجزم بعدم الحفل به والتوسّع فيه والإكثار منه، وهذا طبعا بالمقارنة بينه وبين مختلف التعاريف الأخرى المتعرّض لها في هذا الفصل.

ويبدو من خلال الاطلاع على الجزء الأول التجريبي من "المعجم الكبير" الذي صدر سنة 1957م، في شكل تجريبي أنّ التعريف بالحقل الدلالي كان معتمدا له في بعض الأحيان، إلا أنه قد عدل عنه لما بلغته بعض الانتقادات من المعجميين.

فقد طلب من المتخصصين أن يفدوا له بملاحظاتهم حول هذه النسخة التجريبية وتعهّد لهم بالالتزام بما متى رأى وجاهتها، حيث جاء فيها: «...ثم لم يرض "الجمع" أن يستقل بهذا المعجم استقلالاً، ولا أن يستأثر به وحده من دون القادرين على فقه اللغة المتخصصين فيه، فهذا الذي يعرضه عليك الآن ليس إلا تجربة ينتظر الجمع منك أن تفرغ لقراءتها كما فرغ هو لإعدادها، وأن تسجّل ما يعرض لك من ملاحظات أثناء القراءة وترسلها إليه مشكوراً، ويعدّ بأنه سيدرس هذه الملاحظات درس المعنى بما الحريص على أن يتبين وجه الحق فيها، ويتزل عندما يرى أنه الحق منها، فيصلح من هذه التجربة ما يحتاج إلى الإصلاح، ويغير ما يحتاج إلى التغيير، ويظهر هذا الجزء في طبعته الأولى، وقد عرف رأي المختصين فيه، ورضي فقهاء اللغة عنه»⁽²⁾.

فمما وجهه "عبد الله درويش" من ملاحظات حول مواد المعجم المنشورة في الجزء الأول، كان فيما يخص التعريف بالحقل الدلالي، مع أنه لم يسمّه بهذه العبارة ولكنه رآه استطرادا عاب عليه المعجم، فقال: «...قد وجدنا بعض الاستطرادات التي ما كان ينبغي أن تذكر في المواضع التي

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (تبع)، 29/3.

⁽²⁾ نفسه، العدد التجريبي، 1957م، ص(د).

وردت فيها، فمثلاً عند ذكر كلمة (أبل) ص147 استطرده المعجم إلى ذكر تسمية الحمل في مراحل نموه المختلفة فقال: "فالسلي: ساعة يولد قبل أن يعرف أذكر هو أنثى، ثم السقب والحوار ما دام رضيعاً، ثم الفصيل إذا تم سنة وفصل، ثم ابن مخاض إذا حملت أمه بعد فصاله، ثم ابن لبون إذا ولدت في الثالثة، ثم حق في الرابعة، ثم جذع في الخامسة، ثم ثني في السادسة، ثم رباع في السابعة، ثم سدس وسديس في الثامنة، ثم بازل في التاسعة، ثم مخلف في العاشرة"..⁽¹⁾.

فالتعريف الذي أورده "المعجم الكبير" في نسخته التجريبية في مادة (حمل)، تعريف واضح بطريق الحقل الدلالي، فهو حين حديثه عن "الحمل" تعرّض فيه إلى مفردات حقل سن الحمل.

إن من شروط التعريف بالحقل الدلالي أن يعتمد حين التطرّق للفظه محل التعريف، وليس في أي مكان في المعجم، فالتعرض للسلي هنا ليس مكانها في مادة (أبل) بل محلها في مادة (سلي) وحينها يكون التطرّق إلى ألفاظ أسنان الحمل ضرورياً.

فـ"عبد الله درويش" كان محققاً فيما ذهب إليه من أن ذكر مراحل عمر الحمل في مادة (أبل) هو معلومات موسوعية لا فائدة منها، بينما لو ذكرت في مادة (سلي) يكون تعريفاً بالحقل الدلالي الذي لا مناص منه في تعريف اللفظة هنا.

ولقد أخذ "المعجم الكبير" بملاحظة "عبد الله درويش"، فيما يبدو، فاليوم لا نعثر على هذا التعريف في الجزء المخصص لحرف الهمزة في مادة (أبل) ولا في الجزء المخصص لحرف الجيم في مادة (حمل)⁽²⁾، فقد شطبه "المعجم الكبير" لأنه رآه استطراداً في ذكر المعلومات الموسوعية.

وهكذا يتبين لنا أن "المعجم الكبير" لم يحفل كثيراً بالتعريف بالحقل الدلالي، لأنه رآه استطراداً في المعلومات الموسوعية، مع أنه قد استطرده في ذكر المعلومات الموسوعية الأخرى في ثنايا مواد المعجم.

⁽¹⁾ المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، عبد الله درويش، ص154.

⁽²⁾ ينظر: المعجم الكبير، مادة (أبل)، 1/49-54، ومادة (حمل)، 4/537-547.

المبحث الثالث: التعريف المنطقي.

يطلق مصطلح التعريف المنطقي على كلّ تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوّناتها الدلالية، وهو تعريف يستمدّ بعض شروطه من المنطق الأرسطي المتمحور حول الكليات الخمس، والتي يقصد بها المعاني العامّة التي تصدق على كثير من الأشياء، وتسمّى المحمولات أيضاً، وهي المعاني المجردة⁽¹⁾. وقد سنّ هذا النوع من التعريف "ديوسقوريدس" في مقالاته الخمس، إلّا أنّ أوّل من أدخلها إلى الكتب العربية هو "إسحاق بن عمران" (ت295هـ)⁽²⁾.

ويختلف التعريف المنطقي عن كلّ من التعريف الاسمي الذي يهدف إلى تحديد اسم الكلمة كما هي مستعملة بين المتكلّمين، والتعريف البنيوي الذي يهدف إلى معرفة المعرفة العامّة مقوماتها أو إجرائها أو سياقها، وهذا يعني أنّه تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق فهو يصنّف الكلمات بحسب المحسوس والمجرد والحقيقة والمجاز، وكثيراً ما يفسّر المداخل بجمّل أو بنصّ أو يصنّف مضمونها دون أن يعرفها لغوياً أي إنّّه لا يحلّل عناصر المداخل دلاليّاً في النظام اللّساني، بقدر ما يعبر عن حقيقة الشيء الجوهرية⁽³⁾.

ومثال التعريف المنطقي في المعاجم العربية⁽⁴⁾ ما يلي:

- «الْكَلْبُ: حَيَوَانٌ أَهْلِيٌّ مِنْ الْفَصِيلَةِ الْكَلْبِيَّةِ، وَرُتْبَةُ اللَّوْحِمِ، فِيهِ سُلَالَاتٌ كَثِيرَةٌ، تُرَبَّى لِلْحِرَاسَةِ أَوْ لِلصَّيْدِ أَوْ لِلْجَرِّ»⁽⁵⁾.

(1) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص129.

(2) دراسات في المعجم العربي، ص20.

(3) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص129.

(4) تميزت المعاجم العربية كثيراً بهذا النوع من التعريف وعلى سبيل المثال ينظر: Larousse ; p683,946,947

(5) المعجم الوسيط، مادة (كلب)، ص794.

- «الْيَرُبُوعُ: حَيَوَانٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْيَرُبُوعِيَّةِ صَغِيرٌ، عَلَى هَيْئَةِ الْجَرَذِ الصَّغِيرِ، لَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ يَنْتَهِي بِخُصْلَةٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ»⁽¹⁾.

وقد حلل "حلام الجليلي" هذا المثال إلى المكونات التالية⁽²⁾:

- حيوان: ملمح يقابل الجنس.

- من الثدييات: ملمح يقابل النوع.

- من الفصيلة اليربوعية: ملمح يقابل الفصل.

- له ذنب طويل: ملمح يقابل الخاصية.

- قصير اليدين: ملمح يقابل العرض العام.

وبذلك فإنه يمكن القول إنَّ التعريف المنطقي يبنى على هذه الكليات الخمس، والتي تنقسم إلى قسمين: المحتوى الذي يعيّن المقولة العامة أو الجنس الذي يرجع إليه الشيء المعروف، والسمات الخصوصية التي تميّز الأجناس فيما بينها⁽³⁾. ويتحقق هذا التّهج على التّحو التّالي⁽⁴⁾:

- أن ينسب الشّيء المعروف إلى جنسه الذي ينتمي إليه (حيوان، نبات، معدن).

- أن يُفصل عن بقيّة الأشياء الأخرى التي تنتمي إلى الجنس نفسه، وذلك بذكر نوعه أو فصله (ثديي، عشبي، صلب...).

- أن يميّزه عمّا يشاركه في بعض الصّفات والملامح الأخرى الخاصّة أو العامّة والأغراض المفارقة كاللون والشكل والحجم والوزن والطول والوظيفة وهكذا كلّما أضفنا عنصرا من عناصر

⁽¹⁾ المعجم الوسيط، مادّة (يربوع)، ص325.

⁽²⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص131.

⁽³⁾ التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص110.

⁽⁴⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص130.

المعرّف ازداد تمييزاً عن غيره من الأشباه والنظائر. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الأركان جميعاً لا تعتمد مجتمعة مع كل مدخل معجمي؛ بل إنّها قلّما تجتمع كلّها في المادّة الواحدة، ثمّ إنّ المؤلّف قد لا يتبع في إيرادها التّرتيب نفسه في كلّ الموادّ فقد يتقدّم ركن عن ركن⁽¹⁾.

ويعترض التعريف المنطقي عدّة مشاكل أهمّها:

- صعوبة تحديد الجنس في جميع الحالات (أسماء الأجناس والأدوات)، وبالفعل فإنّ التعريف المنطقي لنفس المعرّف يظهر تنوّعاً كبيراً في المحتوى، وهذا راجع إلى مصاعب اختيار المحتوى والمكوّنات المميّزة⁽²⁾.

كذلك عدّ ما تحت التّصنيف الأعلى (أو الجنس) نوعاً منه مثل الطائر بالنسبة للعصفور، ومثل الزّهرة بالنسبة للورد... وهذا يعني أنّ أي تعريف للمستوى الأدنى يجب أن يبدأ كالتالي: الصّقر نوع من الطيور، و الورد نوع من الزهور... ولكن كثيراً ما تختفي هذه العلاقة النوعية وتحل محلّها علاقة وظيفية كعلاقة البندقية بالسلاح وعلاقة السيارة بأدوات النّقل، فليست البندقية نوعاً من السلاح، ولا السيارة نوعاً من أدوات النّقل. وقد تكون العلاقة غير الاشتمالية أو الوظيفية، كأن تكون علاقة الجزء بالكل، فالقم ليس نوعاً من الوجه ولكن جزء منه، كما أنّ العلاقة قد تكون التجاور في المكان مثل أدوات المائدة التي تضم الملعقة والشوكة والسكين، وهي أشياء متنوّعة ليس هناك ما يجمعها سوى الوظيفة واتّحاد المكان⁽³⁾.

- عدم ضبط حدود للسمات الخصوصية، فهي تختلف من قاموس إلى آخر ومن تعريف إلى آخر، وهو ما يؤوّل بالتعريف إلى عدم الالتزام بشرط التعبير عن المعرّف ولا شيء غير المعرّف

(1) دراسات في المعجم العربي، ص21.

(2) التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص111.

(3) ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص121-122، (الهامش).

المجرب بالسؤال المزدوج «هل جميع ما يطلق عليه "أ" هو "ب"؟ وهل كل "ب" يطلق عليه "أ"؟»⁽¹⁾.

ولذلك كثيرا ما نجد القاموسي يزواج في التعريف بين ثلاث حالات مختلفة⁽²⁾:

أ- تعريف ضعيف الخصائص، إذا أجاب عن السؤال الأول فقط، ومثاله:

- «الدَّخْنَانُ: ضَرْبٌ مِنَ الْعَصَافِيرِ»⁽³⁾. فالإقتصار على أنَّ الدَّخْنَان هو ضرب من العصافير يعد تعريفا ناقصا جدا ذلك أنه لم يستوف شروط التعريف.

ب- تعريف كاف إذا أجاب عن السؤال المزدوج، ومثاله:

- «الْكُرَّاثُ: عُشْبٌ مُعَمَّرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الرَّبْقِيَّةِ، ذُو بَصَلَةٍ أَرْضِيَّةٍ تَخْرُجُ مِنْهَا أَوْراقٌ مُفْلَطَحَةٌ لَيْسَتْ جَوْفَاءً، وَفِي وَسْطِهَا شِمْرَاخٌ يَحْمِلُ أَزْهَارًا كَثِيرَةً، وَلَهُ رَائِحَةٌ قَوِيَّةٌ، وَمِنْهُ الْكُرَّاثُ الْمِصْرِيُّ وَهُوَ كُرَّاثُ الْمَائِدَةِ، وَالْكُرَّاثُ الشَّامِيُّ، وَهُوَ أَبُو شَوْشَةَ»⁽⁴⁾.

ج- تعريف مبالغ في خصائصه، وذلك إذا ذكر عددا كبيرا من المكونات يفوق الوصف الضروري، وهذا التعريف يطلق عليه عادة التعريف الموسوعي ويكثر في مجالات المعارف العامة، ومثاله:

- «الرَّخْمُ: طَائِرٌ غَزِيرُ الرَّيشِ، أَيْبُضُ اللَّوْنِ مُبَقَّعٌ بِسَوَادٍ، لَهُ مَنَقَارٌ طَوِيلٌ، قَلِيلُ التَّقَوُّسِ، رَمَادِيُّ اللَّوْنِ إِلَى الْحُمْرَةِ، وَأَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهِ مُعْطَى بِجِلْدٍ رَقِيقٍ، وَفَتْحَةُ الْأَنْفِ مُسْتَطِيلَةٌ عَارِيَّةٌ مِنَ الرَّيشِ،

⁽¹⁾ التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص111.

⁽²⁾ نفسه، ص112.

⁽³⁾ المعجم الوسيط، مادة (دخن)، ص276.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (كراث)، ص782.

وَلَهُ جَنَاحٌ طَوِيلٌ مُدْبَذَبٌ يَبْلُغُ طُولُهُ نَحْوَ نِصْفِ مِثْرٍ، وَالذَّنْبُ طَوِيلٌ بِهِ أَرْبَعُ عَشَرَ رِيشَةً، وَالْقَدَمُ ضَعِيفَةٌ وَالْمَخَالِبُ مُتَوَسِّطَةُ الطُّولِ سَوْدَاءُ اللَّوْنِ»⁽¹⁾.

إنّ هذا المثال يوضح مدى المبالغة في ذكر خصائص الشيء المعروف، فمعلومات مثل الأنف المستطيل والمخالب المتوسطة، بل حتى عدد الريشات التي تتواجد في ذنبه، ليس لها أي قيمة في مثل هذا المعجم، والذي من المفروض أن يترك مثل هذه المعلومات للمعاجم الموسوعية.

وعن التعريف المنطقي في "المعجم الكبير"؛ فنعتقد أن التعريف المنطقي أكثر التعاريف التي انتهجها هذا المعجم في شرح مداخله، ولم يستغن عنه كلّما دعا الأمر، وذلك راجع إلى منهج المعجم الذي يقترب إلى الموسوعية فهو لم يتجاوز أي كلمات سواء من الأشياء أو الذوات وهو ما استدعى ذلك، ومن بين الأمثلة نجد ما يلي:

- «الذَّئْبُ: كَلْبُ الْبَرِّ، يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى»⁽²⁾.

- «الْبُجْمُ: نَوْعٌ مِنَ الْعَفْصِ يَتَكَوَّنُ فِي شَجَرِ الطَّرْفَاءِ»⁽³⁾.

نلاحظ في هذين المثالين أنّه تعريف ناقص حيث لم يبيّن الفصيحة ولا النوع ولا الخصائص، فهو تعريف منطقي غير كاف.

- «خُرْمٌ: سَمَكٌ بَحْرِيٌّ، جِسْمُهُ طَوِيلٌ رَشِيقٌ، وَمِنْقَارُهُ طَوِيلٌ مُدْبَذَبٌ، وَبِهِ أَسْنَانٌ، يُوجَدُ بِمُعْظَمِ الْبَحَارِ الْمُعْتَدِلَةِ وَالْدَّافِقَةِ، وَأَحْيَانًا الْأَنْهَارِ، يَكْثُرُ بِالْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، سَرِيعٌ مُفْتَرَسٌ، يَسْبَحُ قَرِيبًا مِنَ السَّطْحِ فِي مَجْمُوعَاتٍ صَغِيرَةٍ، وَيَمِيلُ لَوْنُهُ إِلَى الزُّرْقَةِ... مِنَ الْفَصِيلَةِ الْخُرْمِيَّةِ...»⁽⁴⁾.

(1) المعجم الوسيط، مادة (رخم)، ص336.

(2) المعجم الكبير، مادة (ذأب)، 20/8.

(3) نفسه، مادة (بجم)، 82/2.

(4) نفسه، مادة (خرم)، 281/6.

- «ذُوْتُونُ الْأَرْضِ: طُفْلِيٌّ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْجَعْفِيَّةِ، يَعِيشُ عَلَى جُذُورِ بَعْضِ الشَّجَرِ، وَهُوَ أَرْضِيٌّ رُبَّمَا أَزْهَرَ وَأَثْمَرَ فِي التُّرَابِ...»⁽¹⁾.

نلاحظ في هذين المثالين أنه التعريف جاء كافياً؛ حيث بين الفصيلة والتنوع والخصائص بشكل ضروري ومفيد للشرح، فهو تعريف غير مبالغ فيه ولا ناقص.

- «الدُّبَّاءُ... اسْمٌ يُطْلَقُ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ وَالْأَصْنَافِ الْمُنْزَرَعَةِ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْقَرَعِيَّةِ... وَهُوَ نَبَاتٌ لَهُ سُوقٌ طَوَالٌ زَاحِفَةٌ أَوْ شَجِيرِيَّةٌ، وَأَوْرَاقٌ قَلْبِيَّةُ الشَّكْلِ مُفَصَّصَةٌ، وَأَزْهَارٌ صُفْرٌ، وَسَوْفُهُ وَأَوْرَاقُهُ حَشْنَةٌ الْمَلَمَسِ. وَالثَّمَارُ كِبَارٌ أُسْطُوَانِيَّةُ الشَّكْلِ، قِشْرُهَا أَخْضَرٌ أَوْ قِشْدِي أَوْ أَصْفَرٌ، وَلِبْهَا لَحْمِيٌّ، يَحْوِي كَثِيراً مِنَ الْمَاءِ، وَقَلِيلاً مِنَ النَّشَا وَالسُّكَّرِ وَالْبُرُوتَيْنِ وَالذُّهْنِ، وَشَيْئاً مِنَ فَيْتَامِينِ "ب" الْمُرْكَبِ وَ"ج"، وَهِيَ تُؤْكَلُ مَسْلُوقَةً أَوْ مَطْبُوخَةً أَوْ مَقْلِيَّةً أَوْ مَحْشِيَّةً»⁽²⁾.

- «الْخُزْزُ: حَيَوَانٌ ثَدْيِيٌّ مِنْ جِنْسِ Lepus، مِنَ الْفَصِيلَةِ الْخَزَزِيَّةِ الَّتِي تَضُمُّ الْأَرَانِبَ أَيْضاً، مِنْ رَتَبَةِ الْخَزَزِيَّاتِ، وَكَانَتْ تُصَنَّفُ خَطَأً بَيْنَ الْقَوَارِضِ، وَهُوَ حَيَوَانٌ سَرِيعُ الْعَدْوِ، رِجْلَاهُ الْخَلْفِيَّتَانِ طَوِيلَتَانِ قَوِيَّتَانِ مُهَيَّأَتَانِ لِلْقَفْزِ، وَأُذُنَاهُ طَوِيلَتَانِ وَضَيْقَتَانِ، وَلَهُ ذَنْبٌ قَصِيرٌ، وَوَبْرٌ طَوِيلٌ وَنَاعِمٌ وَيُعِيدُ ابْتِلَاعَ بَعْضِ بُرَاذِهِ، وَتَخْتَلِفُ الْخَزَزَانُ عَنِ الْأَرَانِبِ فِي أُمُورٍ أَهْمُهَا: أَنَّهَا أَكْبَرُ أَحْجَاماً، وَلَا تَحْفِرُ جُحُوراً، وَتَضَعُ صِغَارَهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَفْتُوحَةً الْعَيْنَيْنِ مَكْسُوءَةً بِالْوَبْرِ»⁽³⁾.

نلاحظ في هذين المثالين أن تعريف المداخل جاء مبالغاً فيه، حيث بين الفصيلة والتنوع وأفاض في تحديد خصائصه، من ذكر المكونات والفيتامينات (الدباء) وأشياء أخرى كوصف الرجل والأذن (الخرز)، ومن الأمور التي ليس لها داع في هذا المقام.

(1) المعجم الكبير ، مادة (ذأن)، 35/8.

(2) نفسه، مادة (دبأ)، 31/7.

(3) نفسه، مادة (خرز)، 304/6.

في نهاية هذا الفصل يمكن القول، إنّ "المعجم الكبير" في مسألة التعريف والشرح أعطى الأولوية للتعريف الاسمي خاصّة التعريف بالعبارة والتعريف بالمخصّص وكذا المترادفات، ثمّ أجاد كذلك في نوع وحيد من التعريف البنيوي وهو التعريف بالسياق، حيث أكثر من الأسىقة التي تفيد المداخل وتقرّب الشرح، ونجده كذلك حاول تبني المنهج المنطقي في تعريف الألفاظ التي تستدعي ذلك، ولكنّه كثيراً ما أفاظ في الشرح المنطقي وتجاوز الحدّ في التعريف حتّى أصبحنا نتساءل ما الدّاعي لمثل هذه الأمور وهل هو معجم أم موسوعة.

الفصل الثالث

الوظائف المعجمية في

”المعجم الكبير”

الفصل الثالث: الوظائف المعجمية في "المعجم الكبير".

يعد التعريف المعجمي أهم ما يجب أن يحويه المعجم اللغوي وأكثر ما يهتمّ الباحث في معجم من المعاجم، ولكن هذا الأمر لا يعني الاستغناء عن معلومات أخرى ضرورية في المعجم، فهي لا تقل أهمية عن التعريف في تبيان دلالات اللفظ من جميع نواحيه، وهذا ما سّمّاه المعجميون الوظائف المعجمية في المعجم اللغوي، وهم يقصدون بذلك كلّ ما تلا التعريف من معلومات.

والوظائف المعجمية هي كلّ ما يؤدّيه المعجم لتوضيح معنى اللفظ؛ سواء من ناحية الشّكل أو المضمون، وقد حدّد المتخصّصون مجموعة من هذه الوظائف دعوا بعضها بـ"الوظائف الأساسية" والأخرى "المساعدة" أو "الثانوية".

وقد حصر الباحثون أهم الوظائف المعجمية التي تدخل في صناعة المعجم الحديث فيما يلي:

1- ذكر المعلومات الصّرفية والنّحوية.

2- بيان النطق.

3- بيان الهجاء.

4- التأصيل الاشتقاقي.

5- ذكر معلومات الاستعمال.

6- ذكر المعلومات الموسوعية.

7- الصور والرسوم التوضيحية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص115.

ويجدر بالذكر أن هناك وظائف أخرى جاءت في "المعجم الكبير"، لم يرد ذكرها في القائمة السابقة، مثل الوظيفة التقابلية والوظيفة التاريخية، والتأثيلية، حيث نرى أنها تدخل في بناء المعجم التاريخي.

وبالتأمل في الوظائف المذكورة، يمكننا أن نصنّفها إلى نوعين:

1- وظائف أساسية وضرورية: وتشتمل على؛ وظيفة المعلومات الصرفية، ووظيفة تحديد طريقة نطق اللفظ، ووظيفة ذكر أصل الكلمة اشتقاقياً. وصنّفناها وظائف أساسية لأنّ أكثر المعاجم، ومنها "المعجم الكبير"، توليها أهميّة كبيرة، إضافة إلى أنّ الصرف والأصوات (طريقة نطق الألفاظ) والاشتقاق من أهمّ ما يتضمّن أي معجم لغوي عام أو حتّى تلك المعاجم الطلابية⁽¹⁾.

2- وظائف مساعدة: وهي وظيفة تحديد الرّسم الإملائي والهجائي للفظ، ووظيفة تقديم المعلومات النحوية، وكذلك وظيفة ذكر بعض من المعلومات الموسوعية والاستعمالية التي تتعلق باللفظ، إضافة إلى الشّرح بالصّورة.

المبحث الأول: الوظائف الأساسية في "المعجم الكبير".

أولاً- وظيفة بيان التّطق: من الوظائف الهامّة التي يجب أن لا يخلو منها أي معجم هي بيان صور نطق الكلمة، وقد نادى معظم الدّارسين للمعجمات العربية بضرورة تمثيل النطق للألفاظ وضرورة تهجئتها (أي تمثيل كتابة التّطق) على غرار المعجمات الغربية التي تلحق ذكر المادّة مباشرة بتمثيل صوتي يرمز إلى كيفية نطق الكلمة⁽²⁾.

فالمعاجم الإنجليزية مثلاً، والتي كثيراً ما تختلف طريقة كتابتها عن طريقة نطقها، تتبع طريقة معيّنة في تحديد التّطق، وهي إعادة كتابة الكلمة الأولى في المدخل برموز صوتية أو بنظام ترميزي دقيق

(1) للاطلاع على حقيقة العلاقة الحاكمة بين المعجم والصرف والأصوات والدّلالة، ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص38، 40، 45.

(2) التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، ص235.

ليان أدق التفصيلات النطقية. وقد شاع منذ النصف الأوّل من القرن التاسع عشر تأليف معاجم متخصصة لبيان النطق، ثمّ تطوّرت هذه المعاجم مع تطوّر علم الأصوات وانتشار أعمال "دانيال جونز" أستاذ الأصوات في جامعة لندن، وأصبحت تهتم بوصف الحالة التي تنطق بها الكلمة لا الحالة التي ينبغي أن تنطق بها⁽¹⁾.

وللإشارة فإنّ هذه الجهود لم تكن الأولى والوحيدة بل سبقت ذلك جهود أخرى، حيث كان أوّل من تنبّه إلى هذه الناحية المعجمية الإنجليزي "بيلي belly"؛ الذي يعدّ رائدا في الإشارة إلى النطق، وفي توضيح المقاطع النّبرية في معجمه الإيتيمولوجي عام 1721م، كما استعار هذا الأسلوب "صموئيل جونسون Samoil Janson" في معجمه عام 1755م، وفي عام 1773م قدّم "كنرك kenrek" قاموسه الإنجليزي ميّنا فيه طريقة تلفّظ الكلمة والأصوات اللينة مردفة بأرقام تشير إليها⁽²⁾.

أمّا المعجميون العرب فقد اختلفوا قديما في الاهتمام بهذا الجانب، "فالعين" للخليل (ت175هـ) و"الجمهرة" لابن دريد (ت321هـ) و"تهذيب اللغة" للأزهري (ت370هـ) لم يعن أصحابها بضبط الكلمة ولم يجعلوها سمة بارزة في معاجمهم، ربّما لاعتقادهم أنه لا حاجة لضبط نطق الكلمة في ذلك العصر، في حين اهتمّ به المتأخرون ورأوا ضرورته والحاجة إليه.

وأوّل من نبّده يهتمّ به من القدماء "أبو علي القالي" (ت356هـ) في معجمه "البارع في اللغة"، ثمّ "الجوهري" (ت395هـ) في معجمه "الصّحاح"، ثمّ "الفيروز أبادي" (ت817هـ) في "القاموس المحيط"⁽³⁾.

(1) ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص150.

(2) ينظر: التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، ص235.

(3) ينظر في ذلك: البارع في اللغة لأبي علي القالي، وكذا القاموس المحيط للفيروز أبادي.

ولقد أدى غياب وظيفة بيان النطق في بعض المعاجم العربية القديمة إلى حدوث التصحيف في المعاجم العربية القديمة، وهو ما يعتبر عيباً من العيوب، بل مشكلة من المشاكل في النص العربي⁽¹⁾، ذلك أن كثيراً من الألفاظ تحتاج إلى ضبط نطقي، ومثال ذلك ما جاء في معجم "العين" في مادة "أ ط ر"، حيث يقول "الخليل":

- «أطر: الأَطْرُ عَوَّجُكَ الشَّيْءِ تَقْبِضُهُ عَلَى أَحَدِ طَرَفَيْهِ ثُمَّ تَأْطِرُهُ فَيَتَأَطَّرُ»⁽²⁾.

فهنا القارئ لا يعرف كيف ينطق الكلمة أهـي الأَطْرُ أم "الأَطْرُ"، أم "الأُطْرُ"، أو "الأَطْرُ"...، والصحيح هو "الأَطْرُ"، بفتح الفاء وتسكين العين على وزن الفعل⁽³⁾.

كذلك مادة (أطم)، «الأُطْمُ، حِصْنٌ بَنَاهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ حِجَارَةٍ»⁽⁴⁾، ولفظ "الأُطْمُ" في هذه المادة تضبط بضم الفاء والعين، أي "الأُطْمُ"⁽⁵⁾.

ومما جاء في معجم "القاموس المحيط" في ضبطه للمواد:

- «أُقْرُ: بِضَمَّتَيْنِ، وَادٍ وَاسِعٌ...»⁽⁶⁾، فلو لم ينص المعجم على طريقة ضبط الكلمة لظننا أنها مثلاً الأَقْرُ أو بفتحتين.

- «الأُكْرَةُ: بِالضَمِّ لُغِيَّةٌ فِي الْكُرَةِ...»⁽⁷⁾.

(1) للاطلاع على عيوب المعاجم العربية القديمة والحديثة ينظر: كتاب المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، ط2، القاهرة-مصر، 1968، 747/2-759.

(2) العين، مادة (أطر)، 448/7. مع العلم أن شكل النص ليس من عمل الخليل أو الليث، ولا حتى عمل المحققين، بل هو عملنا.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة (أطر)، 91/2.

(4) العين، مادة (أطم)، 463/7.

(5) ينظر: لسان العرب، مادة (أطم)، 93/2.

(6) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، القاهرة مصر، دت، مادة (أقر)، 362/1.

(7) نفسه، مادة (أكر)، 362/1.

كذلك الأمر نفسه مع هذا المدخل، فلو تفادى المعجم الضبط لصعب على المستعمل كيفية نطق الكلمة.

وتتبع المعاجم العربية عدّة طرق في ضبط بيان النطق، وهي⁽¹⁾:

1- ضبط الكلمة بالشكل، وعيب هذه الطريقة كثرة وقوع الأخطاء المطبعية فيها، وإمكانية انزلاق الحركة من مكانها إلى مكان مجاور.

2- النص على ضبط الكلمة بالكلمات كأن يقال بضمّ الأوّل أو بفتح الثاني، وهكذا، ومثاله:

- «الرُّجُ: بِالضَّمِّ طَرَفُ الْمِرْفَقِ، وَالْحَدِيدَةُ فِي أَسْفَلِ الرُّمَحِ»⁽²⁾.

فقوله بالضمّ هو تحديد لحركة الحرف الأوّل من الكلمة، فنقول الرُّج لا غير ذلك.

- «جَازُ: الْجَازُ، بِالتَّسْكِينِ الْعَصَصُ فِي الصَّدْرِ، وَقِيلَ هُوَ الْعَصَصُ بِالمَاءِ»⁽³⁾.

فيتضح من خلال الأمثلة السابقة أنّ صاحب المعجم قام بضبط نطق الكلمة انطلاقاً من ذكره لحركات الأصوات، فقال بالضمّ وبالتسكين، وينبغي الإشارة إلى أنّه متى قيل بالضمّ أو بالفتح أو غيره من دون ذكر الحرف المقصود، فإنّ المعالج يعني به الحرف الأوّل لا غير، على حين أنّه إذا قال بالتسكين فهو يعني الحرف الثاني، ذلك أنّ العربية لا تبتدئ بساكن أبداً.

3- النص على ضبط الكلمة بذكر وزنها، ومثال ذلك:

- «الْهُمَّقَاقُ وَاحِدُهَا هُمَّقَاقَةٌ بوزن فعلاّلة... وَهِيَ حَبَّةٌ تُشْبِهُ حَبَّ الْقُطْنِ فِي جُمَاحَةٍ»⁽⁴⁾.

(1) صناعة المعجم الحديث، ص 150-151 .

(2) القاموس المحيط: مادة (جزز)، 190/1.

(3) لسان العرب ، مادة (جأز)، 529/5.

(4) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت، مادة (همق)، 6/6.

- «الرَّشَأُ: عَلَى فَعَلٍ بِالتَّحْرِيكِ، وَلَدُ الضَّبِّيَّةِ الَّذِي قَدْ تَحَرَّكَ وَمَشَى»⁽¹⁾.

4- النص على ضبط الكلمة بذكر مثالها، ومثال ذلك:

- «الْبُرْقُوعُ: كَقُنْفُذٍ وَجُنْدَبٍ وَعُصْفُورٍ يَكُونُ لِلنِّسَاءِ وَالذَّوَابِ...»⁽²⁾.

فالْبُرْقُوعُ هي على صيغة الْقُنْفُذِ وهي كلمة مشهورة لذلك استعان بها المعجم.

- «الْإِمْعُ: كَهْلَعٌ وَهَلْعَةٌ وَيُفْتَحَانِ، الرَّجُلُ يُتَابِعُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى رَأْيِهِ لَا يَثْبُتُ عَلَى شَيْءٍ»⁽³⁾.

ويدخل في بيان النطق تحديد مكان النبر في الكلمة بالنسبة للغات النبرية التي تستخدم النبر كفونيم للتمييز بين المعاني، ولم يهتم المعجميون العرب ببيان موضع النبر لأنه في اللغة الفصحى غير فونيمي، أمّا بالنسبة لمعاجم اللهجات فإنه يعد ضروريا لأن موضعه يختلف من منطقة إلى منطقة⁽⁴⁾.

وأما عن "المعجم الكبير" فإننا نجد يهتم ببعض طرق بيان النطق ويهمش البقية، وأكثر ما استخدمه المعجم هي طريقة بيان نطق الكلمة بالشكل، وربما ذلك راجع إلى عصر التطور العلمي الذي جعل من الاختصار ميزة علمية دون الخوض كثيرا في ذكر الوزن أو النص على الشكل بالكتابة...، وفيما يلي بيان بعض هذه الأنواع التي حواها المعجم:

1- ضبط الكلمة بالشكل: ومما جاء في المعجم وهو كثير نجد؛

- «الْأُلُويُّ: عُودُ الطَّيِّبِ...»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (رشأ)، ص53.

⁽²⁾ القاموس المحيط، مادة (برقع)، 04/3.

⁽³⁾ نفسه: مادة (إمّع)، 02/3.

⁽⁴⁾ صناعة المعجم الحديث، ص150-151.

⁽⁵⁾ المعجم الكبير، مادة (ألو)، 449/1.

- «التُّؤَانُ: التُّؤَامُ...»⁽¹⁾.

- «الْحَذْمَاءُ مِنَ الشَّاءِ: الَّتِي شُقَّتْ أُذُنُهَا عَرْضًا وَلَمْ تَبْنِ»⁽²⁾.

ومما نلاحظه من خلال هذه الأمثلة أنّ تشكيل الكلمة وضبطها بالحركات كان ضروريا في هذه المداخل لأنّ الاستغناء عن الشكل يخل بالمعنى ويؤدي إلى التصحيف.

وفي أحيان كثيرة كان يتجاوز هذه التقنية في الضبط مع أنّ بعض الألفاظ كانت تستدعي ذلك مثل:

- «أَمَارِنُطُون: يُونَانِي مُعَرَّبٌ وَهُوَ كَمَوْنِ هِنْدِي»⁽³⁾.

فهذا المدخل كان من الضروري شكله، لأنّ القارئ لا يستطيع أن يتلفظه بشكل صحيح، خاصّة وأنها كلمة معرّبة وليست أصيلة في اللغة العربية ممّا يؤدي به إلى التصحيف.

ومما يحتاج إلى ضبطه في العربية عين الفعل المضارع، ولذلك تحرص بعض المعاجم على العناية بضبطه، حيث نجد أمام المداخل المعجمية إشارة إلى أنّ الكلمة في المضارعة يمكن أن تنطق بعدّة أشكال ومثاله:

- «أَبْنِ الطَّعَامُ: — أَبْنَا يَبْسُ»⁽⁴⁾. فهو يشير هنا بأنّ عين الفعل في المضارع تأتي بالضمّة والكسرة.

2- النصّ على ضبط الكلمة بالكلمات: ومما جاء فيه ما يلي:

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (تأن)، 22/3.

⁽²⁾ نفسه، مادة (حذم)، 153/6.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أمارنطون)، 456/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أبن)، 55/1.

- «الأساوة (بالضم): الطُبُّ. وقياسُهُ بالكسرِ كالنَّجَارَةِ والكَتَابَةِ»⁽¹⁾. هنا أشار المعجم إلى ضبط أوّل الكلم بأنّه الضمّ، متجاوزاً بذلك الشكل التام للفظّة.

- «أَخْبَابُ الْفَحْتِ (بكسرِ الفاءِ وَفَتْحِهَا): الْحَوَايَا»⁽²⁾.

- «أَضْوٍ إِضِيًّا أَوْ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ: حَوْضُ الزَّهْرِ...»⁽³⁾.

- «الْيَسَعُ: نَبِيٌّ جَاءَ بَعْدَ إِيَّاسٍ... بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمُفْتُوحَةِ الْيَسَعِ وَبِتَخْفِيفِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْيَاءِ الْيَسَعِ»⁽⁴⁾.

فتمديد صفة اللّام بالتشديد والفتح، جاء بسبب اتجاهات بعض القراءات القرآنية في نطق اللفظة.

- «الْحَثْرَمَةُ، وَالْحَثْرَمَةُ: طَرَفُ أَرْبَعَةِ الْأَنْفِ إِذَا غُلِظَتْ وَرُويَتْ بِالْحَاءِ»⁽⁵⁾.

3- النص على ضبط الكلمة بذكر وزنها أو مثالها: ومّا جاء في ذلك، نجد:

- «الدُّبَّاءُ: الْيَقْطِينُ. وَقِيلَ ثَمَرُهُ، الْوَاحِدَةُ دُبَّاءٌ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَزَنُ الدُّبَّاءِ فُعَالٌ وَلَامُهُ هَمْزَةٌ لِأَنَّهُ لَامٌ يُعْرَفُ انْقِلَابُ لَامِهِ عَن وَاوٍ أَوْ يَاءٍ»⁽⁶⁾.

- «الْمَلَمُ: فَعْلَعْلٌ...»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أسو)، 305/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (خبب)، 15/6.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أضو)، 342/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (يسع)، 454/1.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (حثر)، 86/6.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (دبأ)، 30/7.

⁽⁷⁾ نفسه، مادة (الملم)، 440/1.

نلاحظ من خلال هذين المثالين أنَّ ضبط المداخل وتفرعاتها في "المعجم الكبير" كان بالاستناد إلى وزنها، فنجده يقول على وزن كذا وكذا، وهذا الضبط ذو فائدة عظيمة إذ يستحيل التصحيف معه.

- «خَبَّ فُلَانٌ — خَبًّا كَعَلِمَ: خَبَثٌ»⁽¹⁾.

- «الخَبْرَاءُ... ج خَبْرَاوَاتٌ وَخَبَارٌ وَخَبَارِي وَخَبَارِي كَصَحَارِي وَصَحَارِي...»⁽²⁾.

- «خَبِنَ فُلَانٌ: خَبِنًا وَخَبَانًا... وَيُقَالُ خَبِنَتْهُ خَبُونٌ كَشَعَبَتْهُ شُعُوبٌ، إِذَا مَاتَ»⁽³⁾.

من الأمثلة السابقة نلاحظ أنَّ ضبط الألفاظ كان بالاستعانة بالتشبيه بألفاظ معروفة ليسهل الفهم مثل صحاري وما شابهه أو بذكر الوزن لتسهيل القياس.

ولكن أحيانا أخرى نجده يذكر المثال دون توضيح كثير، فمثلا نجده يقول:

- «دَبَّ كَفَرِحَ الْجَمَلُ وَنَحْوَهُ: كَثُرَ وَبُرُهُ»⁽⁴⁾.

وكان الأولى أن يقول المعجم: دَبَّ كَفَرِحَ لا أن يترك الأمور مبهمة.

ثانياً- وظيفة بيان المعلومات الصرفية: إنَّ الناظر في المعاجم اللغوية، يدرك بوضوح أنَّها تتطرق كثيرا لبعض المسائل الضرورية الصرفية، بل إنَّ كلَّ ما فيها من الكلمات وتحديد صيغها بالضبط يدخل في دائرة الصِّرف⁽⁵⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (خبب)، 14/6.

(2) نفسه، مادة (خير)، 38/6.

(3) نفسه، مادة (خبِن)، 64/6.

(4) نفسه، مادة (دب)، 35/7.

(5) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص 75.

ذلك أنّ علم الصّرف⁽¹⁾ يبحث في بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنية صرف، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكون من جذر فجذع قد تتفرّع منه جذوع، سواء بحسب نظام التحويل الخارجي كما يحدث في اللّغات ذات البنية الصّرفية السلسلية، مثل اللّغات الهندية الأوروبية، أو بحسب نظام التحويل الداخلي، كما يحدث في اللّغات ذات البنية الصّرفية غير السلسلية، مثل اللّغات السّامية ومنها العربية⁽²⁾.

وبذلك فإنّ علم الصّرف يقوم على تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها⁽³⁾، وبه تعرف كيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناءً⁽⁴⁾.

ومن هنا نستشف علاقة الصّرف بالمعجم؛ حيث إنّ هذا الأخير يقوم على عرض الكلمات ومشتقاتها المتنوعة والمعاني المترتبة على الزيادات التي تحصل لأبنية الكلمة إثر تدخّل الميزان الصّرفي من خلال تصريف الفعل واشتقاق اسم الفاعل والاسم منه، والجمع، وجمع الجمع...، ومن هنا يتدخّل الصّرف كواحد من الوظائف المعجمية الأساسية في صناعة المعجم.

ومن المعلومات الصرفية التي يهتم بها المعجم⁽⁵⁾:

1- بيان التنوّعات الشكلية للكلمة: وبخاصّة في لغة اشتقاقية كالعربية مع بيان معاني الصيغ حين يكون لوزن الكلمة تأثير في تحديد معناها.

(1) لقد عرّف "ابن جني" علم الصّرف قائلاً: «والتّصريف أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصّرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير، فذلك هو التّصرف فيها والتّصريف لها»، (ينظر: التّصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق عرفان مطرجي، دار الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 2005، ص09).

(2) ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص41.

(3) شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان للطباعة والنّشر، دط، ص49.

(4) دروس في التصريف، محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، 1995، ص05.

(5) صناعة المعجم الحديث، ص154.

وقد حدّد علماء الصرف العديدَ من معاني الصيغ الصرفية والتي تؤدّي إلى تعداد المعاني وتباينها⁽¹⁾.

ومثال ذلك في المعاجم العربية، ما يلي:

- «عَلَقَ يَلْقُ الصَّبِيَّ، أَي يَمُصُّ أَصَابِعَهُ... وَعَلَقَتِ الْمَرْأَةُ، حَبَلَتْ، وَأَعْلَقَ أَظْفَرُهُ فِي الشَّيْءِ، أَنْشَبَهَا، وَتَعَلَّقَ بِهَا أَحَبَّهَا...»⁽²⁾.

وبذلك فإنّ المادّة واحدة، ولكن التّنوّعات الصرفية ما بين الفعل الثلاثي المجرّد على صيغتي فَعَلَ وَفَعِلَ، والفعل المزيد بحرف على صيغة أَفْعَلَ، والمزيد بحرفين تَفَعَّلَ، كلّ هذه الأوزان أدّت إلى تنوّع في المعنى بين مصّ للأصابع وحبل للمرأة وحب الرجل للمرأة، ويورد المعجم معاني كثيرة وعديدة سواء لهذه المادّة أو لغيرها، وذلك راجع في معظمه إلى الميزان الصّرفي الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد المعنى وتعدّده.

- ومنه كذلك: «عَثَّتِ الْعُتَّةُ الصُّوفَ عَثًّا: أَكَلَتْهُ، عَاثَ فِي الْغِنَاءِ مُعَاثَةً، وَعِثَاثًا، رَفَعَ بِهِ صَوْتَهُ وَتَرْتَمَ... وَاعْتَثَّهُ عِرْقٌ سُوءٌ: حَبَسَهُ عَنْ بُلُوغِ الْخَيْرِ، وَالْعَثَاءُ: الْحَيَّةُ، وَالْعُتَّةُ: حَشْرَةٌ تَلْحَسُ بِيرْقَانَاتِهَا الْجُلُودَ وَالْفِرَاءَ وَالْأَلْبَسَةَ وَالْبُسْطَ»⁽³⁾، وبهذا المثال يتّضح كذلك أنّ التّباين الصّرفي يؤدّي إلى التّباين المعنوي للفظ الواحد.

2- ذكر تصريف الفعل الثلاثي المجرّد مع ضبط عينه في كلّ من الماضي والمضارع: نظرا لعدم قياسية هذا النوع من الأفعال من ناحية وصعوبة ضبطه من ناحية أخرى، من ذلك صيغة "فَعَلَ"

⁽¹⁾ ينظر في هذا الموضوع: الحقول الدلالية الصرفية للأفعال في العربيّة، سليمان فيّاض، دار الريبة، المملكة السعودية، دط، 1990، ص22.

⁽²⁾ لسان العرب، مادة (علق)، 3071-3072.

⁽³⁾ المعجم الوسيط، مادة (عثث)، ص613.

مفتوحة الفاء والعين، يجيء مضارعها على ثلاثة أوجه وبشروط حددها المشتغلون في الصِّرف⁽¹⁾، ومثال ذلك، ما يلي:

- «فَطَرَ الشَّيْءَ يَفْطُرُهُ فَطْرًا فَانْفَطَرَ وَفَطَرُهُ: شَقُّهُ»⁽²⁾.

- «سَأَلَ يَسْأَلُ سُؤلاً وَسْأَلَةً وَمَسْأَلَةً»⁽³⁾.

- «حَشَرَ: حَشَرَهُمْ يَحْشُرُهُمْ وَيَحْشِرُهُمْ حَشْرًا جَمْعُهُمْ»⁽⁴⁾.

إنَّ هذه الأمثلة الثلاثة توضح الاختلاف في بناء المضارع ليس للألفاظ المتعددة بل حتّى للفظ الواحد، ودليل ذلك لفظ "الحشر" الذي جاء مضارعه على وجهين مضموم العين وكذلك مجرورها.

3- ذكر الجنس الذي ينتمي إليه اللفظ، ومثال ذلك:

- «العِرْسُ: الزَّوْجُ، يُقَالُ هُوَ عِرْسُهَا وَهِيَ عِرْسُهُ، وَهُمَا عِرْسَانِ، (ج) أَعْرَاسٌ، وابن عِرْسٍ: دُوبِيَّةٌ كَالْفَأْرَةِ تَفْتَكُ بِالْذَّجَاجِ وَنَحْوِهَا، (ج) بَنَاتُ عِرْسٍ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى»⁽⁵⁾.

فهنا بيّن أنّ الجمع يكون بصيغة عرسٍ وهي تقع للذكر كما تقع للأُنْثَى.

- «السَّبِيلُ: الطَّرِيقُ وَمَا وَضَحَ مِنْهُ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ»⁽⁶⁾.

4- النص على الصّور غير المستعملة، أو ما يسمّى بالفجوات الصرفية: ومثال ذلك في العربية:

أ- عدم استعمال الماضي من الأفعال: "ينبغي"، "يدع" و"يذر".

⁽¹⁾ ينظر: العمدة في كتاب التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدرائي زهران، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط3، 1995، ص100.

⁽²⁾ لسان العرب، مادة (فطر)، ص3432.

⁽³⁾ نفسه، مادة (سأل)، ص1906.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (حشر)، ص882.

⁽⁵⁾ المعجم الوسيط، مادة (عرس)، ص592.

⁽⁶⁾ لسان العرب، مادة (سبل)، ص1930.

يقول "ابن منظور": «وَقَوْلُهُمْ دَعُ لَهَذَا، أَيِ اثْرُكُهُ، وَوَدَعَهُ يَدْعُهُ: تَرَكَهُ، وَهِيَ شَاذَّةٌ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ دَعْنِي وَذَرْنِي، وَيَدْعُ وَيَذَرُ، وَلَا يَقُولُونَ وَدَعْتُكَ وَلَا وَذَرْتُكَ، اسْتَغْنَوْا عَنْهَا بِتَرَكَتْكَ وَالْمَصْدَرُ فِيهَا تَرَكَاءٌ»⁽¹⁾.

ب- ملازمة بعض الأفعال لصيغة المبني للمجهول وعدم وجود المبني للمعلوم منها: مثل "زُهِيَ عَلَيْهِ" و"هُرِعَ إِلَيْهِ" و"زُكِمَ الرَّجُلُ".

وأحسن ما نختتم به هذا العنصر هو قول "ابن جني" في فضل علم الصِّرف ليس على المعجمية وفقط بل على كل اللغة العربية، حيث يقول: «وهذا القليل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة وبهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلية عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير ولا يوصل إلى ذلك إلّا عن طريق التصريف»⁽²⁾.

وبهذا نفهم أنّ المعلومات الصرفية لها أهميتها في المعاجم السابقة واللاحقة، ومن ذلك ما نص عليه "ابن سيده" في معجمه "المحكم والمحيط الأعظم"، حيث نجده في مقدّمة كتابه يشرح منهجه الذي اعتمد فيه على كثير من إيراد المعلومات الصرفية، ويقرّ بأنّه ضمّنه: «تميّز أسماء الجموع من الجموع، والنسبة على الجمع المركّب، والتنبيه على شاذ النسب، والجمع والتصغير، والمصادر، والأفعال، والإمالة، والأبنية، والتصاريح والإدغام...»⁽³⁾، وبذلك فإنّ كلّ القضايا الصرفية كانت معتنى بها في هذا المعجم.

ولم يغفل "المعجم الكبير" عن بيان المعلومات الصرفية، فقد اعتنى بها ونوّع في تقديمها، وفيما يلي عينات من هذه الوظيفة في "المعجم الكبير":

(1) لسان العرب، مادة (ودع)، ص 4797.

(2) المنصف، شرح الإمام أبو الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق لجنة من الأساتذة: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط 1، دار الحياة للتراث، 1954، 02/1.

(3) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت-لبنان، 2000، 39/1 (المقدمة).

1- بيان التنوعات الشكلية للكلمة: ومن أمثلة ذلك:

- «تَبَلَّ الحُبُّ فُلَانًا: أَسْقَمَهُ وَأَفْسَدَهُ... وَأَتَبَلَّ الدَّهْرُ القَوْمَ تَبَلُّهْمُ... وَتَابَلَ فُلَانٌ القِدْرَ: تَابَلَهَا...، وَتَوَبَّلَ فُلَانٌ القِدْرَ: تَبَلَّهَا...، وَتَوَابَلَ القِدْرُ: مَا يُوضَعُ فِيهَا مِنْ أَبْزَارٍ...، تَبَالَةٌ: بَلْدَةٌ...»⁽¹⁾.

نلاحظ مدى اهتمام المعجم بحصر جميع الصيغ الصرفية للمادة المدخل حتى وإن كانت تصب في نفس المعنى مثل "تابل" و"توبل".

- «أَبَّ للسَّيْرِ أَبًّا... وَأَبَّيًّا وَأَبَابًا وَأَبَابَةً وَإِبَابَةً: تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ وَتَجَهَّزَ»⁽²⁾.

- «الْحَرْقَةُ: الْبَقْلَةُ الْحَمَقَاءُ. وَهِيَ الرَّجْلَةُ...، الْحَرْقَةُ: الْحُمُقُ...، حَرْقَةُ: عَلَمٌ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ...، الْحَرْقَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْجَرَادِ دُونَ الرَّجْلِ»⁽³⁾.

وَمِنْ هُنَا نلاحظ مدى دقة المعجم بالاهتمام بتنوعات المداخل مما يفضي إلى تنوعات المعاني فالصوامت واحدة ولكن ما إن تغيّرت الصوائت الأولى حتى تغيّر المعنى.

2- ذكر تصريف الفعل الثلاثي المجرد مع ضبط عينه في كل من الماضي والمضارع، ومثاله:

- «أَثَّاهُ بِسَهْمٍ يَأْتُوهُ إِثَاءَةٌ كَقِرَاءَةٍ: رَمَاهُ بِهِ، وَقِيلَ هُوَ ثَلَاثِي مَزِيدٍ مِنْ ثَأَوٍ، فَأَثَّاهُ كَأَقَمْتُهُ، وَيُقَالُ: أَثَّيْتُهُ تَخْفِيفًا»⁽⁴⁾.

فالمدخل "أثَّأ" قام المعجم بإحاطته بجميع المعلومات الصرفية وذلك بذكر حركة عين الفعل في المضارع وتمثيله بـ"قرأ"، ثم أضاف نوع الفعل من حيث إنه مزيد لا مجرد.

(1) المعجم الكبير، مادة (تبل)، 34/3-35.

(2) نفسه، مادة (أبب)، 19/1.

(3) نفسه، مادة (خرق)، 269/6.

(4) نفسه، مادة (أثأ)، 83/1.

- «حَسَبَ الشَّيْءَ — حَسَبًا....: عَدَّهُ...، حَسِبَ الْبَعِيرُ حَسَبًا احْمَرَّتْ جِلْدُهُ أَوْ أَبْيَضَتْ...، حَسِبَ فُلَانٌ حَسَبًا كَرُمًا...»⁽¹⁾.

فاختلاف حركة عين الفعل أدت إلى اختلاف المعنى، وهذا ما يجب على المعجم أن يعتني به ويبيّنه في مواده.

- «حَشَّ وَلَدَ النَّاقَةِ يَحْشُ حُشُوشًا: خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا حَشِيشًا»⁽²⁾.

فهنا الفعل المضارع من "حشَّ" يكون بضمّ الأوّل لا بالفتح.

- «بَقَّتِ الطَّعَامَ: — خَلَّطَهُ»⁽³⁾.

فالفعل "بقت" في المضارع يكون على شكلين هما يَبْقُثُ وَيَبْقُثُ، وكان المعجم قد نصّ على هذا الرّمز (—) في مقدّمته، بأنّه رمز يختصر حركة عين الفعل في المضارع.

من خلال هذه الأمثلة نلاحظ ضرورة ضبط عين الفعل في الماضي والمضارع لأنّ الحركة إذا تغيّرت تغيّر المعنى.

3- ملازمة معاني بعض الأفعال لصيغة المبني للمجهول ومثاله:

- «حُشِرَتِ الْوُحُوشُ: جُمِعَتْ وَأُهْلِكَتْ... وَحُشِرَ الْوَسَخُ عَنِ الْوَطْبِ: كَثُرَ فَقُشِرَ عَنْهُ... حُشِرَ النَّاسُ: نُدِبُوا لِلْعَزْوِ... وَحُشِرَ النَّاسُ: بُعِثُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ...»⁽⁴⁾.

فالفعل حشر هنا في هذه المعاني لازم البناء للمجهول.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (حسب)، 315/5.

⁽²⁾ نفسه، مادة (حشش)، 364/5.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بقت)، 450/2.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (حشر)، 359/5.

4- النص على الصّور غير المستعملة، أو ما يسمّى بالفجوات الصرفية:

- «انْبَغَى الشَّيْءُ: تَيْسَرَ وَسَهَلَ...وَعَدَّ بَعْضُهُمْ (يَنْبَغِي) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا تَامًّا، فَلَا يُقَالُ انْبَغَى...»⁽¹⁾.

وهذا النوع من النص قليل ونادر في "المعجم الكبير"، كون هذه الظاهرة قليلة في اللغة العربيّة من جهة، وكون هذا المعجم لم يستوف جميع أجزائه من جهة أخرى.

5- ذكر الجنس الذي ينتمي إليه اللفظ، ومثاله:

- «الذَّنْبُ: كَلْبُ الْبَرِّ، يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى...»⁽²⁾.

- «أَهْلَ الْمَكَانِ أَهُولًا: عَمَرَ بِأَهْلِهِ...وَالْمَكَانُ مَأْهُولٌ وَالْأُنْثَى بِنَاءً...»⁽³⁾.

6- ذكر بعض المعلومات الصرفية الأخرى، كجموع التكسير والاسم المنسوب واسم الفاعل وغير ذلك، مثل:

- ففي تبيان الجمع، وأحكامه:

- «التَّبَعُ: التَّابِعُ، يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا»⁽⁴⁾.

- «التَّبِيعُ: التَّابِعُ...ج تَبَاعٌ وَتَبَائِعٌ وَأَتْبَعَةٌ وَأَتَابِعٌ وَأَتَابِيعٌ»⁽⁵⁾.

- وفي النسبة:

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (بغى)، 447/2.

⁽²⁾ نفسه، مادة (ذأب)، 20/8.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أهل)، 578/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (تبع)، 32/3.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (تبع)، 33/3.

البَغَوِيُّ: اسْمٌ مَنْسُوبٌ إِلَى بَغٍّ...»⁽¹⁾.

- وفي تبيان مشتقات اللفظ:

- «أَمَّتِ الْمَرْأَةُ أُمُومَةً: صَارَتْ أُمًّا...، وَالْفَاعِلُ آمٌّ وَ(ج) إِمَامٌ، وَالْمَفْعُولُ مَأْمُومٌ وَأَمِيمٌ، جَمْعُ أَمِيمٍ: أَمَائِمٌ»⁽²⁾.

نستنتج من الأمثلة السابقة مدى اعتناء "المعجم الكبير" بوظيفة ذكر المعلومات الصرفية، فقد كان موقنا أشدّ اليقين أنه لا يمكن معالجة الألفاظ دون الإشارة إلى المعطيات الصرفية الضرورية إذ إنّ الصرف يلتقي بشكل اللفظ مما يسهم في توجيه معانيها.

ثالثاً- وظيفة التأسيس الاشتقاقي للفظ: نقصد بوظيفة التأسيس الاشتقاقي، ما يقوم به المعجمي من البحث في العلاقة المعنوية بين ألفاظ اللغة المتقاربة في البنية الشكلية، ويدعى كذلك بالتفسير الاشتقاقي، عند بعض الباحثين؛ فقد ذكر "حسين نصار"، وهو يتحدث عن معجم العين: «ومن الأمور التي وجّه الخليل إليها عنايته التفسير الاشتقاقي للمواد التي يعالجها، ثم يمثّل على هذه الظاهرة بأمثلة يسيرة ختمها بقوله؛ وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة في استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ»⁽³⁾.

ومن أشكال التأسيس الاشتقاقي:

1- بيان الدلالة الأصلية للكلمات مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي أو دلالي، ومثال ذلك مادّة "غفر" و"كفر"، اللتان تعدّ إحداهما أصل للأخرى، فهما لهما أصل معنوي واحد هو التغطية والستر، ودليل ذلك ما يلي:

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (بغ)، 445/2.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أمت)، 484/1.

⁽³⁾ المعجم العربي نشأته وتطوره، 260/1.

- جاء في أساس البلاغة: «لَيْسَتْ فِيهِمْ غَفِيرَةٌ أَيْ لَا يَعْفِرُونَ ذَنْبَ أَحَدٍ، وَيُقَالُ: اصْبِغْ ثَوْبَكَ بِالسَّوَادِ فَإِنَّهُ أَغْفَرُ لِلْوَسَخِ أَيْ أَحْمَلُ وَأَسْتُرُ»⁽¹⁾.

وورد المعنى نفسه في "اللسان": «وَأَصْلُ الْغَفْرِ التَّغْطِيَةُ وَالسُّتْرُ، وَغَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ أَيْ سَتَرَهَا،... وَالْغَفَارَةُ: حِرْقَةٌ تَلْبَسُهَا الْمَرْأَةُ فَتُغَطِّي رَأْسَهَا»⁽²⁾.

أما "كفر" فقد وردت هي كذلك بنفس المعنى وهو التغطية، يقول صاحب اللسان: «وَأَصْلُ الْكُفْرِ تَغْطِيَةُ الشَّيْءِ تَغْطِيَةً تَسْتَهْلِكُهُ، وَقَالَ اللَّيْثُ: يُقَالُ إِنَّمَا سُمِّيَ الْكَافِرُ كَافِرًا لِأَنَّ الْكُفْرَ غَطَّى قَلْبَهُ كُلَّهُ»⁽³⁾. وبذلك فإن المعنى الأصلي للكفر هو التغطية.

«كَفَرَ الشَّيْءُ وَكَفَّرَهُ غَطَّاهُ، وَيُقَالُ كَفَرَ السَّحَابُ السَّمَاءَ، وَكَفَرَ الْمَتَاعُ فِي الْوِعَاءِ، وَكَفَرَ اللَّيْلُ بِظُلَامِهِ، وَلَيْلٌ كَافِرٌ... وَيُقَالُ أَكْفَرَهُ وَكَفَّرَهُ، نِسْبَةً إِلَى الْكُفْرِ، وَكَفَرَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ»⁽⁴⁾.

وبذلك تكون "غفر" و"كفر" ذات معنى واحد ودلالة عامة تجمعهما وهو؛ معنى التغطية والستر، إلا أن رحلة الزمن فرقت تفريقا طفيفا في معنيهما، فاختصت (غفر) بستر الذنوب ومحوها، بينما آل معنى (كفر) إلى ستر نعم الله وتغطية الإيمان في القلوب.

وتسعفنا الدراسات المقارنة في تحديد العلاقة المعنوية الغامضة فيما بين اللفظتين المذكورتين. فيرى "إسماعيل عمايرة" أن أصل المادتين من اشتقاق واحد؛ وقد تنوع نطق الكاف، إذ نطقها قوم غينا، ثم استقلت فأصبحت المادة الواحدة ذات أصلين كفر وغفر، ويستدل على ذلك بورود

(1) أساس البلاغة، مادة (غفر) ص 481.

(2) لسان العرب، مادة (غفر)، ص 3273.

(3) نفسه، مادة (كفر)، ص 3898.

(4) أساس البلاغة، مادة (كفر)، ص 583.

المادتين في السبئية بالكاف فدلّت على الكفر والغفر، كما وردت في العبرية كذلك بالكاف: כפר (كفر) وتعني الصفح والمغفرة⁽¹⁾.

وبذلك يمكننا تلخيص ما سبق ونقول إنّ أصل "غفر" هي "كفر"؛ والمعنى الأصلي لكليهما هو الستر والتغطية. وبذلك فإنّه عن طريق التّأصيل الاشتقاقي للمدخلين تبين المعنى الأصلي لكليهما.

2- بيان العلاقات الاشتقاقية بين الألفاظ ذات البنى الصرفية المتقاربة، ومثال ذلك مادّي (ثكل وعثكل)، حيث جاء في "لسان العرب" أنّ:

«تَكَلَّ: الْإِثْكَالُ وَالْأَثْكُولُ لُغَةٌ فِي الْعُثْكَوْلِ، وَهُوَ الْعِذْقُ الَّتِي تَكُونُ فِيهِ الشَّمَارِيخُ»⁽²⁾.

«وَيُقَالُ هُنَّ تَكَالَى، وَأَتَكَلَّهَا اللَّهُ وَلَدَهَا»⁽³⁾، أي يأخذه منها.

أما «الْعُثْكَوْلُ: فَهُوَ كُلُّ مَا عَلِقَ مِنْ عِهْنٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ زِينَةٍ فَتَدَبَّدَبَ فِي الْهَوَاءِ»⁽⁴⁾.

وقد قابلت هذه المادة (ثكل) في العبرية مادة כבא (شكل) حيث قلبت الثاء شيئا؛ وقد دلّت على معنى القطف⁽⁵⁾.

وبذلك يمكن الربط بين ما وصلت إليه اليوم مادة (ثكل)، والتي اختصّت بالموت، وما هي عليه في اللغات السامية، والتي يحتمل أن تكون الأصل، قطف، ذلك أن الموت ما هو إلا قطف للحياة، فالأم التي أتكّلها الله ولدها هي كتلك الشجرة التي قطفت ثمارها (وهو ما يعرف بالعثكول)، وبذلك ومن خلال المقارنة يمكن أن نطمئن إلى حد ما بأن المادتين ثكل وعثكل

⁽¹⁾ تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمارة، الجامعة الأردنية عمان، ط1، الأردن، 2000، ص59.

⁽²⁾ لسان العرب، مادة (ثكل)، ص495.

⁽³⁾ أساس البلاغة، مادة (عثكول)، ص71.

⁽⁴⁾ لسان العرب، مادة (عثكول)، ص2807.

⁽⁵⁾ في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التّأصيل، إسماعيل أحمد عمارة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء الثالث، ص765.

ذات معنى أصيل واحد وهو القطف، إلا أن الأول (ثكل) يعني القطف عموماً (مادياً أو معنوياً)، بينما الثاني (عثكل) يختص بما يعلق فيقطف (يختص بالمادّي)⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ علاقة العربية بالعبرية هي التي جعلتنا نعرف المعنى الأصلي للكلمتين.

وتزداد قيمة التأصيل الاشتقاقي في المعاجم التاريخية والتأيلية، أو حين يتناول فترة ماضية من فترات لغة ما.

وفيد التأصيل الاشتقاقي المعجم العام فيما يأتي⁽²⁾:

- تحديد المداخل، لأنّه سيؤدّي إمّا إلى ضم لفظين في مدخل واحد أو في فصلهما في مدخلين اثنين، من ذلك كلمة "بعل" التي ينبغي أن تضعها المعاجم العربية في مدخلين مميزة بين "البعل" بمعنى "الزوج" و"بعل" اسم صنم من أصنام الجاهلية العربية.

- أنّه بدون التأصيل الاشتقاقي سوف تبدو الكلمة وكأنّها منقطعة الصلة بأخواتها وبلا علاقة بأيّ لغة أخرى، وبلا ماض.

- أنّ التأصيل الاشتقاقي يفيد في معرفة التطوّر الصوتي والدلالي، وفي اشتقاق الكلمات بعضها من بعض ويفيد في تحديد الدلالة الرابطة لمجموعة من الألفاظ تتشابه فيما بينها في الأصوات.

ووظيفة التأصيل الاشتقاقي لا يكاد يخلو منها أي معجم من المعاجم العربية، القديمة منها والحديثة، بشكل قليل أو كثير، والمعاجم العربية القديمة هي الأكثر احتفالاً بها، وخاصة منها "مقاييس اللغة" لـ"ابن فارس"، فقد كان هذا المعجمي مولعاً بالربط بين المعاني المختلفة للألفاظ التي تنضوي تحت أصل واحد، وكان يجتهد ما في وسعه ليردها إلى معنى أو معنيين أو ثلاث،

⁽¹⁾ في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، ص 765.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، ص 153.

وقد سماها أصولاً ومقاييس، وهذا حين قال: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع»⁽¹⁾.

ومما ورد في "المعجم الكبير" في وظيفة التأصيل الاشتقاقي:

- التأصيل للمعنى الأوّل، ومثاله ما يلي:

- «التَّبَعُ: الظِّلُّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ حَيْثُمَا زَالَتْ...والتَّبَعُ: تَابَعَ النَّجْمُ؛ وَهُوَ الدَّبْرَانُ...وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ: إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِاتِّبَاعِهِ الثُّرَيَّا، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَمَا أَشْبَهَ مَا قَالَهُ بِالصَّوَابِ، لِأَنَّ الْقَطَا تَرُدُّ الْمِيَاهَ لَيْلًا وَقَلَمًا تَرُدُّ نَهَارًا، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: أَدَلُّ مِنْ قَطَاةٍ»⁽²⁾. فهنا بين المعجم سبب تسمية "الظل" بـ "تبع"، ووضّح ذلك استناداً إلى معاجم متقدمة.

- بيان العلاقات الاشتقاقية بين اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، ومثاله ما يلي:

- «دَبَسَ: فِي الْعِبْرِيَّةِ dabas داقش، جذر غير مستخدم، ومنه debas، دقش، عسل النحل، عسل العنب. وفي الآرامية dubesa، دويشا: عسل. وفي السريانية debsa، دقشا: عسل. وقد اشتق منه الفعل المضعّف dabbes، دَبَشَ: أَصْبَحَ كَالْعَسَلِ، وفي الحبشية debs دِيس: عسل، وفي الأكديّة dispu، دِشْبُو: عسل»⁽³⁾.

- «حَمَمَ: فِي الْعِبْرِيَّةِ hamam حامم سَخُنَ، وفي الآرامية hamam حَمَم، وفي السريانية ham سَخُنَ، وفي الحبشية hamama أُصِيبَ بِالْحَمَى، وفي الأكديّة ememu إِمِيمُو سَخُنَ»⁽⁴⁾.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ المعجم قام بمقارنة لفظة "الحمم" في مجموعة من اللغات السامية مقارنة من ناحية المبنى والمعنى.

⁽¹⁾ مقاييس اللغة، 1/1.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (تبع)، 31/3.

⁽³⁾ نفسه، مادة (دبس)، 69/7.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (حمم)، 721/5.

المبحث الثاني: الوظائف المساعدة في "المعجم الكبير".

أولاً- بيان المعلومات النحوية⁽¹⁾: استفاد المعجميون الأوائل من الدراسات النحوية التي كانت متوافرة في زمانهم، فقد عكف نحويو مدرسة البصرة والكوفة، ثم بغداد على صياغة نظريات لغوية وإعداد دراسات نحوية قائمة على مبادئ مفهومية وأسس منهجية لا تختلف كثيراً عن المفاهيم والمناهج الحديثة في علم اللغة⁽²⁾.

وقد تقاطع العمل المعجمي مع الدرس النحوي وأصبح من الممكن تضمين المعلومات النحوية منذ بداية العمل في تصنيف المعجم، ونعني بذلك مسألة اختيار المداخل، فمن ناحية تقليدية تتألف مداخل المعجم أساساً من الكلمات أولاً ومن التعبيرات الاصطلاحية ثانياً، ولكن إذا أردنا أن نتبنى تعريف "بلومفيلد Bloomfield" للمعجم باعتباره قائمة بالاستثناءات الرئيسية، فإنّ مورفيم الكلمة هي التي يجب اتخاذها وحدة يقوم على أساسها اختيار مداخل المعجم، لأنّ كلّ مورفيم في اللغة كما يقول "بلومفيلد" هي استثناء مادام المتكلم لا يستطيع استعمالها إلاّ بعد سماعها، وأنّ من يقرأ الوصف اللغوي لا يستطيع العلم بوجودها إلاّ إذا أُدرجت له⁽³⁾.

وفي الواقع إنّ مسألة علاقة النحو بالمعجم تشهد اضطراباً في تناولها بين المعجميين المعاصرين، فإذا كانت العلاقة بين علوم اللغة والمعجم كعلم الصرف والأصوات والدلالة وعلوم أخرى كالحاسوب واضحة ومحددة فإنّ علاقة النحو بالمعجم مسألة شائكة وصعب البث فيها، وفي ذلك رأيان مشهوران لمعجميين معروفين هما: "إبراهيم بن مراد" و"علي القاسمي".

(1) لقد عرّف "ابن جني" النحو بقوله: «والنحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها ردّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك قصدت قصداً، ثمّ خصّ به انتحاء القبيل من العلم»، (ينظر: الخصائص، ابن جني، 34/1).

(2) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 71.

(3) علم اللغة وصناعة المعجم، ص 79.

حيث يرى "إبراهيم بن مراد"⁽¹⁾ فرقا بين النظرية النحوية والنظرية المعجمية، ذلك أن الأولى هي نظرية تركيبية قوامها الجمل التي تكوّن المفردات من حيث هي ذرّات تركيبية لها محلاّتها وظائفها وحالاتها الإعرابية، أما الثانية فهي نظرية للمفردات من حيث هي وحدات معجمية ذات خصائص ذاتية وعلاقية مستقلة عن المحلات التي تشغلها في الجمل. ولذلك قام التصور العربي على مبدأ التفريق بين النحو والمعجم فقد صاحبت عناية العرب بالنحو عنايتهم بالمعجم، وليس أدلّ على ذلك من عمل "الخليل بن أحمد الفراهيدي" المؤسس الحقيقي للدرس اللساني العربي، فقد كان "الخليل" ذا رؤية لسانية شاملة لنظم اللغة العربية أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما، ويستفاد من مقدمة كتاب العين والكتاب "السيوي" والذي ضمّنه آراء "الخليل"، أنه كان يميز بين المفردة إذا كانت مكونا معجميا والمفردة إذا كانت مكونا نحويا.

فاللفظة إذا كانت مكونا معجميا كان الصوت والبنية الصرفية والدلالة من توابعها، وإذا كانت مكونا نحويا كانت مكونا تركيبيا له محل ووظيفة وحالة إعرابية.

وقد نتج عن هذا الاهتمام المبكر بالمعجم عند العرب عدم دمجهم بين علوم اللسان، ففرقوا بين علم اللغة وهو المعجم وعلم النحو الذي اختص عندهم بمفهوم التركيب الذي يكونه علم الإعراب وعلم التصريف، وبذلك فإن المعجم ليس جزءاً من النحو وليس النحو فيها بالعلم الشامل لعلوم اللسان.

في حين يذهب "علي القاسمي"⁽²⁾ إلى عكس ذلك، ويرى أن مقولة "بلومفيلد" الشهيرة "المعجم فهرس للنحو" كانت متبعة بأمانة في المعاجم العربية فالمعجميون العرب أخذوا هذه القاعدة وطبقوها قبل اثني عشرة قرناً من ميلاد "بلومفيلد"، واشتمل أول معجم عربي متكامل "كتاب العين" على مقدمة لخصت نحو اللغة العربية، وتضمنت مواد المعجم إحالات على هذه المقدمة،

(1) ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، ص 51، 52، 53.

(2) ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص 40-41.

واتبعت معظم المعاجم اللاحقة هذا التقليد، حتى تلك المعاجم الوجيزة مثل "مختار الصحاح للرازي" (ت1268هـ)، ففي مقدمة المعجم نجد أنماط الأفعال العربية الكبرى بتصريفاتها وشروحها، وفي مداخل المعجم لا نجد تصريفاً للفعل، وإنما نمط ذلك الفعل فقط، وتحقق تلك الطريقة الاقتصاد.

ويمكن الخروج برأي وسطي بين من يغالي ويرفض أي علاقة تجمع بين النحو والمعجم، وبين من يسرف في ربط النحو بالمعجم حتى جعل الأساس الذي يقوم عليه المعجم هو النحو.

ومفاد هذه الخلاصة أن العلاقة بين النحو والمعجم لا تكون إلا من خلال تلك المعلومات النحوية التي يوردها المعجمي في النص المعجمي كوظيفة من الوظائف التي يؤديها المعجم، ومن هذه المعلومات، والتي قد حددها "أحمد مختار عمر" نجد⁽¹⁾:

- بيان نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم، ومثال ذلك، ما يلي:

- «عَلِمَ: عَلِمَ بِالشَّيْءِ شَعَرَ... وَعَلِمْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِذَلِكَ أَجَازُوا عَلِمْتَنِي، كَمَا قَالُوا: ظَنَنْتَنِي وَرَأَيْتَنِي وَحَسِبْتَنِي»⁽²⁾.

- النص على الحرف الذي يتصل بالفعل ونوع المفعول، ومثاله:

- «عَلَا: عَلُوُّ كُلِّ شَيْءٍ وَعِلْوُهُ وَعِلَاوَتُهُ وَعَالِيَتُهُ: أَرْفَعُهُ، يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِحَرْفٍ أَوْ بِغَيْرِ حَرْفٍ، كَقَوْلِكَ قَعَدْتُ عَلُوَّهُ وَفِي عَلُوِّهِ»⁽³⁾.

- كذلك تحتل الكلمات الوظيفية (ذات الوظائف النحوية) مكاناً بارزاً في المعاجم باعتبارها جزءاً أساسياً من الرصيد اللغوي كغيرها من الكلمات ومهمة المعجمي بالنسبة لهذا النوع من

(1) صناعة المعجم الحديث، ص154.

(2) لسان العرب، مادة (علم)، ص3084.

(3) نفسه، مادة (علو)، ص3088.

الكلمات أن يسجلها ويحدد معانيها ووظائفها النحوية، ولكن بصورة مختصرة بالنسبة لما يفعله النحاة، ومن أمثلة هذا النوع من الكلمات الضمائر وأسماء الإشارة، والاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وحروف الجر وأدوات النصب والجزم، ومثاله في المعجم العربية، ما يلي:

- «ذَا: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: ذَا يَكُونُ بِمَعْنَى هَذَا... وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ ذَا اسْمُ كُلِّ مُشَارٍ إِلَيْهِ مُعَايِنٌ يَرَاهُ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ، قَالَ: وَالْإِسْمُ فِيهَا الذَّالُّ مَفْتُوحَةٌ...»⁽¹⁾.

- وقد ظهر مؤخرًا ما يسمّى بالتجديد في تناول الأحكام النحوية وتحديد المفاهيم، من ذلك "المعجم العربي الأساسي" الذي عالجها مستندًا إلى عدّة أمور وهي تحديد المصطلح وبيان الحكم وضرب الأمثلة.

ومثال ذلك حديثه عن لفظ "أب" يذكر أنّه من الأسماء الخمسة التي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجرّ بالياء⁽²⁾.

أمّا ورود "المعلومات النحوية" في "المعجم الكبير"، فقد حفل بكثير من المعطيات النحوية حين يكون الموقف يتطلب ذكرها، ومن أمثلة ما جاء فيه منها:

1- النص على الحرف الذي يتّصل بالفعل ونوع المفعول، ومثاله:

- «جَرَدَ فُلَانٌ الشَّيْءَ: أَفْرَدَهُ. وَجَرَدَ فُلَانًا إِلَى الشَّيْءِ: أَجْرَدَهُ إِلَيْهِ»⁽³⁾.

- «أَبْغَى فُلَانٌ الشَّيْءَ وَلَهُ وَعَلَيْهِ: أَعَانَهُ عَلَى طَلَبِهِ، يُقَالُ: أَبْغَيْتَنِي ضَالَّتِي»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ لسان العرب، مادة (ذا)، ص 1471.

⁽²⁾ المعجم العربي الأساسي، مادة (أب)، ص 67.

⁽³⁾ المعجم الكبير، مادة (جرذ)، 212/4.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (بغى)، 446/2.

- «حَبَّ الْإِنْسَانُ حُبًّا: صَارَ مَحْبُوبًا. وَيُقَالُ حَبَّتْ إِلَيَّ وَيُقَالُ أَيْضًا حَبَّ بِهِ: مَا أَحَبَّهُ إِلَيَّ»⁽¹⁾.
- فهنا نلاحظ أن المعجم يبين أن الفعل يتعدى بنفسه أو بحرف الجرّ ويبيّن كذلك نوع الحرف الذي يتصل به للتعدية.
- 2- النص على الكلمات ذات الوظائف النحوية، ومثاله:
- «آ: حَرْفٌ نِدَاءٌ لِلْبَعِيدِ وَمَا يُنْزَلُ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَجَعَلَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ لِلْقَرِيبِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ هِيَ لِلْقَرِيبِ وَلِلْبَعِيدِ»⁽²⁾.
- «ذَا: اسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ، عَاقِلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ دَائِمًا، فِي مَحَلٍّ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ»⁽³⁾. فهنا يبين المعجم إعراب هذه الأدوات داخل الجملة.
- 3- التجديد في تناول الأحكام النحوية وتحديد المفاهيم: ومثاله في "المعجم الكبير" ما يلي:
- «أَخ...اللغة المشهورة: هَذَا أَخَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ، عَلَى الْإِتِمَامِ وَأَعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ. وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ هَذَا أَخُكَ...عَلَى النِّقْصِ وَإِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ»⁽⁴⁾.
- «إِذَا: ...ظَرْفٌ لِلزَّمَانِ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ فَتَلِيهِ جُمْلَتَا الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ...»⁽⁵⁾.
- «أَم: حَرْفٌ يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً...أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً...أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً...»⁽⁶⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (حب)، 09/5.

(2) نفسه، مادة (آ)، 04/1.

(3) نفسه، مادة (ذا)، 07/8.

(4) نفسه، مادة (أخ)، 135/2.

(5) نفسه، مادة (إذا)، 160/2.

(6) نفسه، مادة (أم)، 455-454/1.

ومن هنا نلاحظ أنّ للمعلومات النحوية بعض النصيب في تعريف المداخل التي تستدعي ذلك.

(ثانياً) - **وظيفة بيان الهجاء:** ربّما كان بيان الهجاء أو طريقة الرسم الإملائي للكلمة أكثر أهمية في لغة مثل الإنجليزية عنه في لغة مثل العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ كثيراً من الكلمات الإنجليزية يختلف رسمها في الهجاء الأمريكي عنه في الهجاء الإنجليزي، وأنّ كثيراً منها يختلف رسمها كذلك داخل النوع الواحد⁽¹⁾.

أمّا على صعيد التهجئة العربية، فلم ير بعضهم ضرورة إلى إعادة التهجئة الصوتية للمداخل أو المواد، لأنّ التهجئة العربية قد تجمع لها الكمال والاتساق إذا ما أضيف الشكل (الحركات)، فرأوا أنّ مطابقة الهجاء للنطق تغلب في الكتابة العربية وأنّ المرء قد لا يحتاج إلى استشارة المعجم إلاّ في أنواع من الكلمات⁽²⁾.

وقد حدّدها "أحمد مختار عمر" فيما يلي⁽³⁾:

- الكلمات التي يزداد فيها حرف مثل "مائة" و"أولو"، وإن كانت مائة تكتب الآن بالألف وبدونها.

- الكلمات التي ينقص فيها حرف مثل "هذا" و"ذلك" و"السموات" و"الرحمن"، وإن كانت توجد دعوات الآن لكتابتها كما تنطق.

- الكلمات المنتهية بألف مقصورة ثلاثة مثل "الصدى" و"الربّا" ونحوهما، مما يقتضي رد الألف إلى الياء أو الواو لمعرفة كتابتها، ويتميّز القاموس المحيط على غيره من المعاجم في ذلك حيث يحرص في باب الواو والياء على أن يبدأ المادة ببيان أصلها الواوي أو اليائي.

(1) صناعة المعجم الحديث، ص151.

(2) التطوّرات المعجمية والمعاجم العربية، ص237.

(3) صناعة المعجم الحديث، ص151-152.

- الكلمات التي تشتمل على همزة متوسطة أو متطرفة.

ورأى "تمام حسّان" أنّه من مشكلات الكتابة العربية أيضا أنّها تعني برموز الحروف الصّحيحة عناية كلية تصرفها عن تمثيل الحركات في الكتابة، حتى رأى بعضهم أنّه من الممكن أن تسمّى الكتابة العربية بأنّها تتسم بالأبجدية، ذلك أنّه قد جعل الألوان من الحركات علامات إضافية على الحروف الصّحيحة⁽¹⁾.

وبذلك فإنّ بيان الهجاء من ضروريات صناعة المعاجم وإن لم يكن من أساسياته، فهو من مزاياه، وبه يكون المعجم مكتمل المعلومات من النّاحية اللّغوية ومن النّاحية المعرفية.

أمّا عن "المعجم الكبير" فإنّه لا يختلف كثيرا عن باقي المعاجم الأخرى والتي همّشت تحديد الرّسم الإملائي للألفاظ، ومع ذلك لا نعدم بعض الإشارات والتي استدعتها طبيعة اللّفظ العربي، ومن بين ذلك نجد له ذكرا للكلمات التي تشتمل على همزة متوسطة أو متطرفة ومثاله:

- «أَوْلَاءُ: اسْمٌ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْجَمْعِ مُطْلَقًا... يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، فَإِنْ قُصِرَ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ وَإِنْ مُدِّ بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ...»⁽²⁾.

فهنا بيّن المعجم طريقة كتابة لفظة أولاء في المدّ والقصر، وهذا راجع إلى أنّ حالات كتابتها تختلف من وضع إلى آخر.

- «الْأَلَاءُ: الْأَلَا بِالْقَصْرِ: شَجَرٌ...»⁽³⁾.

فـ"الألا" هنا بالهمز وبدونه كما بيّن المعجم وهي تعني نوعا من الشجر.

⁽¹⁾ ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسّان، دار الثقافة، الدّار البيضاء-المغرب، 1980، ص145.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (أولاء)، 627/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (ألاء)، 448/1.

- «حَمَوُ الرَّجُلِ: أَبُو امْرَأَتِهِ أَوْ أَخُوهَا أَوْ عَمُّهَا، وَفِي الْحَمَوِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ... حَمٌّ سَاكِنَةُ الْمِيمِ مَهْمُوزَةٌ»⁽¹⁾.

من خلال تتبعنا لوظيفة بيان الهجاء في "المعجم الكبير"، يتضح لنا انه وظيفة مُقَلَّةٌ في هذا المعجم، وهذا يعني أن "المعجم الكبير" لم يهتمَّ نهائياً بهذه الوظيفة إلا ما جاء عرضاً كما جاء في المثال السابق عن المقصور والممدود.

ثالثاً- وظيفة معلومات الاستعمال: يمكن تعريف هذه الوظيفة، بأنها دراسة للمفردات المتفاوتة اجتماعياً، فلفظة "سيادتكم" أو "حضرتكم" أو "أنتم" أو "أنت"، مثلاً لها المعنى نفسه، ولكنها ذات قيمة اجتماعية متباينة، والطريقة التي يتكلم بها الفرد تنمَّ عنَّ يكون هذا الفرد وعنَّ يرغب أن يكون، والعامية هي لغة البسطاء وكلما استخدم المثقفون كلمة عامية في كتاباتهم ومحادثاتهم لم تعد تلك الكلمة عامية بل تكون قد اكتسبت مكانة اجتماعية جديدة، ولا يقتصر الاستعمال على المفردات فحسب؛ بل يتعدى كذلك إلى التلفظ والقواعد، وحتى الإملاء في بعض اللغات كالإنجليزية، وكالخط العربي المغربي والتي ترسم فيه كل فاء بنقطة من أسفل، وكل قاف بنقطة من أعلى، فكلمة (الفقار) مثلاً ترسم بنقطة تحت الفاء ونقطة واحدة فوق القاف⁽²⁾.

ولعلَّ من الوظائف التي لها قيمتها في بناء المعجم هو تحديد مستوى اللفظ ودرجته في الاستعمال ضمن إطار معيَّن يصف التنوع اللغوي ويحدّد مستواه، والسياق الذي يؤثر فيه، ولا يخلو معجم، مهما كان حجمه، من قدر من التصنيف للكلمات وإن جاء ذلك في نسب متفاوتة حسب نوع المستعمل الذي يضعه مؤلف المعجم في ذهنه⁽³⁾، ذلك أن اللسان القومي يتشكل من مجموعة من

(1) المعجم الكبير، مادة (حمو)، 748/5.

(2) علم اللغة وصناعة المعجم، ص131.

(3) صناعة المعجم الحديث، ص155.

اللّهجات المتفاوتة اجتماعيا تعود في النهاية إليه لتبرز وجوده وتعطيه خاصية من تلك التنوعات المتعددة، ويبقى لمنتج المعجم الحرّية في اختيار الإقليم الذي يستقي منه مادّته⁽¹⁾.

ومن أهمّ المعلومات عن الاستعمال والتي تقدّمها المعاجم ما يلي⁽²⁾:

- معلومات تتعلّق بقدّم اللفظ أو حدّثه، وغالبا ما يوصف اللفظ بواحد من الأوصاف التالية:

مّمات، مهجور (كإطلاق لفظة الجارية على الفتاة، الذي هجر بعد أن شاع لفظه في معنى الأمة)، قديم، تاريخي (وعادة ما يستعمل في حالة غياب المسمّى في المجتمع وقلة استخدامه)، تقليدي، حديث، مستحدث (ويقتصر على الكلمات المبتكرة أو التي وضعت حديثا في اللغة)، جاري في الاستعمال.

ومن المعروف بالنسبة للمعاجم العامة أحادية اللغة التي تقوم بعملية انتقاء لمداخلها أن لا تشمل إلّا على كلمات قليلة من المّمات والمهجور والقديم، ولكن معجما شاملا أو تاريخيا لا بدّ أن يعطي اهتمام لهذه الأنواع، واقترح "سيدني Sidney" معيارا للحكم على الكلمة بأنّها من المّمات أو المهجور يتلخّص في التّظر إلى نصوص السّنوات الخمسين الأخيرة، فإذا لم يرد اللفظ أو الاستعمال فيها فإنّنا ينبغي أن نشك في استعماله أو جريانه، ونحكم بتلاشيه في الاستخدام واستحقاقه بأن يوصف أنّه مهمل أو مّمات أو مهجور.

- معلومات تتعلّق بتكرار الاستعمال ودرجة شيوعه، وعادة ما يشار إلى قلة الاستعمال بأنّ اللفظ نادر، ويشيع النّادر من الكلمات على المعاجم الشّاملة والتّاريخية ومعاجم المصطلحات، أمّا المعاجم العاديّة فلا تذكر إلّا أقل من القليل من هذا النوع.

⁽¹⁾ ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص 315-316.

⁽²⁾ ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص 156-159.

- معلومات تتعلق بخطر الاستخدام، أو تقييده أو إباحته، وغالبا ما يوصف اللفظ بواحد من الأوصاف الآتية: محذور، مبتذل، مقبول، تلطفًا في التعبير.
- معلومات تتعلق بالمستويين الثقافي والاجتماعي، وتحت كل مستوى درجة متفاوتة وفي هذا المجال يفرّق بين: لغة المثقفين، واللغة العامية، ولغة الطبقة الدنيا.
- معلومات تتعلق بحقل التخصص فيما يسمّى باللغات المهنية ويشمل ذلك، لغة علمية، لغة شعرية، لغة الفلك، الكيمياء، وغيرها.
- معلومات تتعلق بمعية اللفظ أو عدم معياريته، وبمقتضى هذه المعلومات يوصف اللفظ بأنّه ينتمي إلى اللغة المعيارية، اللغة الأدبية، اللغة (اللهجة) العامية، الكلام الشعبي.
- معلومات تتعلق برسمية اللفظ أو عدم رسميته، اللغة الرسمية، اللغة غير الرسمية، اللغة الدعائية أو المرحّة، اللغة الحميمة.
- معلومات تتعلق بمكان اللفظ أو منطقة استخدامه فيما يسمّى باللغة الإقليمية أو التنوّع الجغرافي.

ولقد اهتمّت المعاجم العربية الحديثة والقديمة ببيان معلومات الاستعمال، إلّا أنّها تخلّت عن بعض المعلومات المتعلقة بقدّم اللفظ أو درجة استعماله بسبب حرصها على الظهور بمظهر الحداثة، وظهرت مقابل ذلك معلومات تتعلق بالمستوى اللغوي للفظ منها؛ معرّب دخيل، أعجمي، وتحديد اللغة المقترض منها⁽¹⁾.

أمّا عن "المعجم الكبير" فإنّ توظيفه لمعلومات حول استعمال اللفظ كان ناجحا بكلّ المقاييس، فالألفاظ في هذا المعجم محاطة بكلّ ما يخصّها فتجده يشير إلى اللفظ إن كان مستحدثا أو كان

(1) التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص 121.

قديمًا وكذا إن كان نادرا أو مهجورا أو غير ذلك ممّا وقفنا عليه سابقا، وفيما يلي بعض الأمثلة عمّا جاء في المعجم:

1- معلومات تتعلق بقدّم اللفظ أو حدثته، فنجدّه يعرف اللفظ ثمّ يحكم عليه بأنّه محدث أو مستعمل أو غير ذلك، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- «الدُّبُوسُ: أَدَاةٌ مِنْ مَعْدِنٍ تُسْتَعْمَلُ لِشَبْكِ الْأَوْرَاقِ وَالْأَقْمِشَةِ وَنَحْوِهَا. (محدثه)»⁽¹⁾.

- «حَبٌّ فُلَانٌ: أَحَبَّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَكَثُرَ فِي الاسْتِعْمَالِ أَحَبٌّ...»⁽²⁾.

- «الدُّبْلَةُ: حَلَقَةٌ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ مِنْ غَيْرِ فَصٍّ تَوْضَعُ فِي الْأَصْبُعِ. (محدثه)»⁽³⁾.

فتعريفه لهذه المداخل كان تعريفا اسميا ثمّ بعد ذلك بيّن حدثا اللفظ والصيغة التي كثرت في الاستعمال (حبّ).

2- معلومات تتعلق بدرجة شيوع المدخل، ومثاله:

- «الْإِخَاذُ: الْأَرْضُ يَحُوزُهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ... وَمُجْتَمَعُ الْمَاءِ يُشَبُّهُ الْعَدِيرُ (ج) أَخَذَ وَقَدْ يُجْمَعُ آخَاذٌ نَادِرًا...»⁽⁴⁾.

- «حَبَلَتِ الْعَيْنُ الْقَذَى: لَزِمَتْهُ وَلَمْ تَرْمِ بِهِ... فَهِيَ حَابِلَةٌ (ج) حَبَلَةٌ نَادِرٌ»⁽⁵⁾.

- «الدَّائِنَاءُ...: نَادِرُ الْأَمَةِ الْحَمَقَاءُ»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (دبس)، 70/7.

⁽²⁾ نفسه، مادة (حب)، 09/5.

⁽³⁾ نفسه، مادة (دبل)، 80/7.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أخذ)، 127/1.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (حبل)، 46/5.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (دأثء)، 20/7.

فهنا اقتصر المعجم على تبيان الصيغ النادرة للمداخل المعجمية، حيث عرّف اللفظ ثم بين أنّه يأتي في بعض الصيغ ولكن يكون ذلك نادرا.

3- معلومات تتعلق بالمستوى اللغوي للفظ، ونعني هنا قضية الاقتراض من اللغات الأجنبية والنصّ على ذلك، ومن أمثلته ما يلي:

- «الحُبُّ: في الفارسية خُبٌّ وعاءٌ توضع فيه الخُمور وما أشبه: الخايية، وقال أبو حاتم: أصلُه خُبٌّ مُعَرَّبٌ وهو الذي يُجعلُ فيه الماء»⁽¹⁾.

- «الدَّارِشُ: الجِلْدُ الْأَسْوَدُ. (فارسي معرَّب)»⁽²⁾.

- «الْبِغَاءُ: (بِسُكُونِ الْبَاءِ الثَّانِيَةِ أَوْ بِفَتْحِهَا دُونَ تَشْدِيدِ)... دَخِيلٌ مِنَ الْهِنْدِيَّةِ»⁽³⁾.

فنلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ المعجم قام بتعريف المداخل تعريفا مقتضيا ثم بين أعجمية هذا اللفظ ومصدر دخوله إلى اللغة العربية.

4- معلومات تتعلق بالمستويين الثقافي والاجتماعي كأن يقول لهجي أو فصيح أو لغة العامّة:

- «الدَّبَكَةُ: رَقْصَةٌ شَامِيَّةٌ. (لج)»⁽⁴⁾.

- «الدَّجَاجَةُ والدُّجَاجَةُ والدَّجَاجَةُ والْفَتْحُ أَفْصَحُ...»⁽⁵⁾.

- «بَائِي بَائِيَا: فخر وتكبر (هذا الباب أنكره جماعة وفي المحكم أنّه لغة ليست بجيدة)...»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (حب)، 13/5.

⁽²⁾ نفسه، مادة (درش)، 09/7.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بيغاء)، 43/2.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (دبك)، 78/7.

⁽⁵⁾ نفسه، مادة (دجج)، 96/7.

⁽⁶⁾ نفسه، مادة (بأي)، 40/2.

5- معلومات تتعلق بحقل التخصص، وهو مما حفل به "المعجم الكبير"، بما أنه يواكب اللغة في تطورها، ومن أمثلة ذلك:

- «الدَّبْرَان: في علم الفلك نجمٌ عِمالقٌ أحمر، يبلغ قُطرُهُ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ ضِعْفَ قُطْرِ الشَّمْسِ، وهو أَلَمَعٌ نُجُومٍ كَوَكَبَةِ الثَّوْرِ، وَيَقَعُ فِي مَوْضِعٍ عَيْنِ الْهَيْئَةِ الْمُتَخَيَّلَةِ لِلثَّوْرِ»⁽¹⁾.

- «الاسْتِثْنَاءُ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ: أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمَقْدَمُ بِحَسَبِ الْفَحْوَى مُورِداً لِسُؤَالٍ...، وعند النّحويين... وفي القانون...»⁽²⁾.

فهنا ذكر تخصص اللفظ ومجاله بأن قال فلكي بلاغي، وهي قضية شائعة في "المعجم الكبير".

6- معلومات تتعلق بمكان اللفظ أو منطقة استخدامه فيما يسمّى باللغة الإقليمية أو التنوّع الجغرافي:

- «الْحَبَاقِي: الْحَنْدُقُوقِي (لغة حميرية)، وهي بالعربية الدُرْقُ»⁽³⁾.

- «الْحَبَاةُ لغة في الحَمَاءَةِ: الطَّيْنَةُ السَّودَاءُ»⁽⁴⁾.

فهنا بيّن المعجم أنّ اللفظ مقيّد في استخدام بعض الأقاليم الجغرافية وينص "على ذلك بذكره منطقة الاستخدام".

رابعاً- وظيفة ذكر المعلومات الموسوعية: وهذه الوظيفة المعجمية هي التي تتحدّث عن الأشياء لا عن الألفاظ، وتعطي معلومات عن العالم الخارجي⁽⁵⁾.

(1) المعجم الكبير، مادة (دبر)، 64/7.

(2) نفسه، مادة (أنف)، 556/1.

(3) نفسه، مادة (حبق)، 40/5.

(4) نفسه، مادة (حبأ)، 09/5.

(5) التعريف القاموسي، ص120.

وأهمّ ما تشتمل عليه المعلومات الموسوعية ما يأتي⁽¹⁾:

- معلومات عن بعض الأعلام سواء أكانت أشخاصا أم أماكن أو حيوانات، نبات أو غيرها.
- معلومات عن بعض الأحداث التاريخية، والظواهر الموجودة خارج اللغة.
- معلومات عن بعض المصطلحات العلمية.
- على أنّ المعالجة الموسوعية صنفان⁽²⁾:
- صنف مختصر يمثّل مجرد تكملة لتعريف المدخل، يسمح بالمرور من الوحدة المعجمية إلى الشيء.
- وصنف موسّع يقوم على تحليل مطوّل، ويأخذ حيّزا مهمّا من نصّ التعريف.
- على أنّ الصّنف الأوّل لا يعدّ حشوا أو تزايدا، ذلك أنّ كثيرا ما يكون من الضّروري إثارة معلومات القارئ من العالم الخارجي من أجل توضيح المعلومة اللّغويّة؛ بل إنّ كثيرا ما يتضمّن التفسير اللّغوي وصفا للعالم الخارجي⁽³⁾.
- أمّا عن المعلومات الموسوعية في "المعجم الكبير"، فنجدّها متجلّية في كلّ مداخله تقريبا، وقد أشار هو إلى قضية المعلومات الموسوعية في مقدّمته بالجزء الأوّل موضّحا لأهمّ ما سيتناوله منها⁽⁴⁾، وفيما يلي بعض الإشارات لما جاء في المعجم:

⁽¹⁾ صناعة المعجم الحديث، ص160.

⁽²⁾ التعريف القاموسي، ص120.

⁽³⁾ صناعة المعجم الحديث، ص161.

⁽⁴⁾ المعجم الكبير، 1/ (المقدمة).

- 1- تقديم معلومات عن بعض الأعلام، ومن أمثلته:
 - «أرسطو» (322ق.م): المُعَلِّمُ الأوَّل وأكْبَرُ فَيَلْسُوفِ يُونَانِي أثر في الشَّرْق والغَرْب، وامتدَّ أثره إلى اليَوْم، تلميذ أفلاطون ومُعَلِّم الإسكَنْدَر، ووَاضِعُ دَعَائِمِ البَحْثِ الفَلَسَفِي بِكُتُبِهِ المُنْهَجِيَّةِ الَّتِي نَالَتْ مِنَ الشَّرْحِ والتَّلْخِيصِ ما لم تنله كتب فلسفيَّة أخرى...»⁽¹⁾.
 - «أَمْرِيكََا: يَرْجِعُ هَذَا الاسم إلى البَحَّارَةِ الإيطالي "أمريجو فسبوتشي"، وهي القَارَةُ الكُبْرَى في نِصْفِ الكُرَّةِ العَرَبِيَّةِ، اكْتُشِفَهَا كُولُومْبُسُ في القرن الخامس عَشَرَ، وأُطْلِقَ عَلَيْهَا اسمُ العالم الجديد، وتُطْلَقُ الآن بِخَاصَّةِ عَلَى الولايات المتحدة الأمريكية»⁽²⁾.
 - «ذُوئُونُ الأَرْضِ: ...طُفَيْلِيٌّ مِنَ الفَصِيلَةِ الجَعْفِيَّةِ، يَعِيشُ عَلَى بَعْضِ جُذُورِ الشَّجَرِ، وَهُوَ أَرْضِيٌّ رُبَّمَا أَزْهَرَ وَأَثْمَرَ فِي التُّرابِ...»⁽³⁾.
 فنلاحظ أنَّ المعجم اهتمَّ بتعريف الأعلام كيفما كانت، سواء أعلام الأشخاص أم الحيوانات أو النبات أو حتَّى الأماكن.

2- تقديم معلومات عن بعض الأحداث التاريخية:

- «أُحُد: غَزْوَةٌ أُحِدٍ: إِحْدَى العَزَوَاتِ الكُبْرَى وَقَعَتْ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الهِجْرَةِ (624م)، بِالْقُرْبِ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ، خَرَجَ فِيهَا المُشِيرِكُونَ بِأَنْفُسِهِمْ لِيُثَارُوا مِنْ غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَفِيهَا اسْتُشْهِدَ حَمْزَةُ عَمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا اسْتُشْهِدَ عِدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ المُسْلِمِينَ»⁽⁴⁾.
 3- تقديم معلومات عن بعض المصطلحات العلمية: سواء أكانت مصطلحات للعلوم الانسانية أو التكنولوجيا أ والطبيعية، ومنها:

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أرسطو)، 198/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أمريكا)، 474/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (ذأئن)، 35/8.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أحد)، 120/1.

- «البلاغة: عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ: مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ، مَعَ فَصَاحَةٍ مُفْرَدَاتِهِ، وَيُوصَفُ بِهَا الْكَلَامُ وَالْمُتَكَلِّمُ»⁽¹⁾.

ومن هنا نلاحظ أن المعلومات الموسوعية كانت حاضرة وبقوة في ثنايا التعريف اللفظ المدخل واعتنى بها المعجم أيما عناية.

خامساً- وظيفة استخدام الصور والرسوم: وتلجأ إليه بعض المعاجم لتحسيم المعنى والإشارة إليه كأنه شيء موجود حاضر بذاته، أو بنموذجه. ويعتبر استخدام هذا النوع في الشرح أكثر دقة في تحديد المفهوم للألفاظ المتشابهة كالتفريق بين أشكال الآلات الموسيقية وغيرها⁽²⁾.

ويمكن أن يقدم الرسم التوضيحي دعماً للوصف اللفظي فيما يأتي⁽³⁾:

- أنه في كثير من الأحيان يكون أكثر وصفية من العبارة أو التعريف.

- أنه إذا استعمل بحكمة يمكن أن يوفر حيزاً في حالات كثيرة تقتضي توسعاً في التعريف.

- أنها ذات مظهر نفسي وتربوي أوضح خاصة بالنسبة للصغار.

- أنها تسهم في تمييز بين الأشكال المتعددة لنفس النوع أكثر مما تستطيع العبارة.

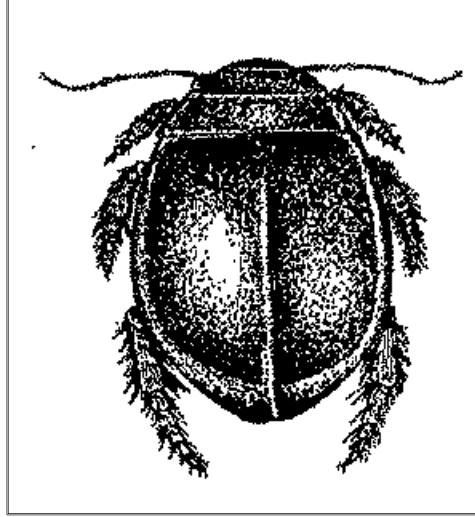
وقد اهتم "المعجم الكبير" بالصور والرسوم وبنى عدداً من تعريفاته على أساس التعريف الإشاري أي التعريف بالصورة.

(1) المعجم الكبير، مادة (بلغ)، 539/2.

(2) ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص148، وتقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص232.

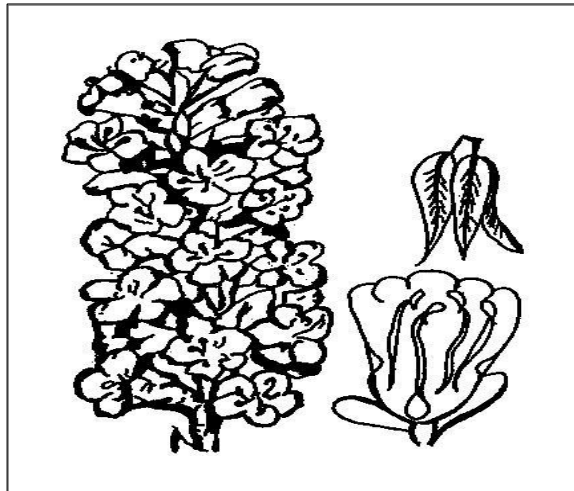
(3) صناعة المعجم الحديث، ص49.

- «الْحُبَابَةُ: نَوْعٌ مِنَ الْخَنَافِسِ الْمَائِيَّةِ، كَبِيرُ الْحَجْمِ نَسَبًا مِنْ جِنْسِ Cybister من فصيلة Dytiscidae، وَيَتَغَدَّى بَعْضُ الْكَائِنَاتِ وَالْحَشَرَاتِ الدَّقِيقَةِ وَالسَّابِحَةِ فِي الْمَاءِ»⁽¹⁾.



الْحُبَابَةُ

- «الذُّؤْنُونُ: نَبْتُ يَنْبْتُ فِي أُصُولِ الْأَرْضَى وَالرُّمَثِ وَالْأَلَاءِ، تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ فَيَخْرُجُ مِثْلَ سَوَاعِدِ الرِّجَالِ، لَا وَرَقَ لَهُ، وَهُوَ أَسْحَمُ (أَغْبَرُ)، وَطَرَفُهُ مُحَدَّدٌ، وَلَهُ أَكْمَامٌ مِثْلَ أَكْمَامِ الْبَاقِلِيِّ، وَثَمَرُهُ صَفْرَاءُ فِي أَعْلَاهُ»⁽²⁾.

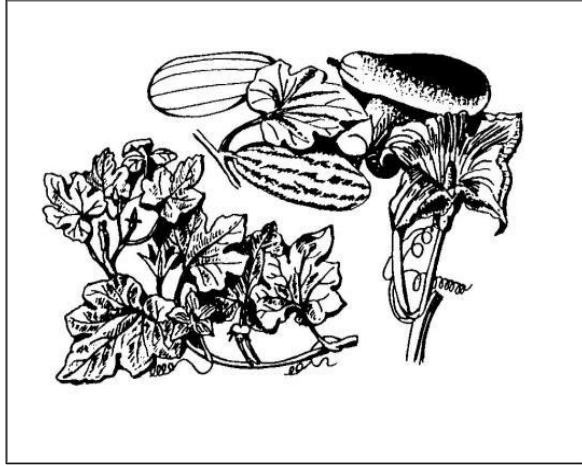


الذُّؤْنُونُ

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (حب)، 12/5.

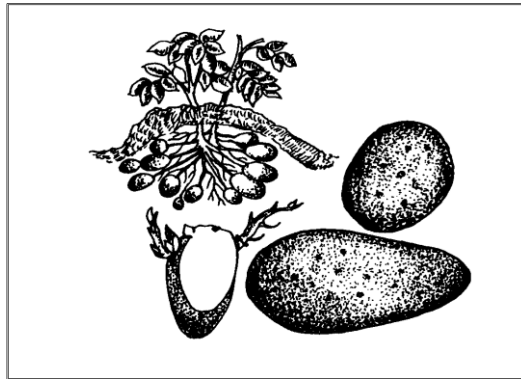
⁽²⁾ نفسه، المادة (ذأذن)، 35/8.

- «الدُّبَّاءُ: اليَقُطِينُ، وَقِيلَ ثَمْرُهُ، الْوَاحِدَةُ دُبَّاءَةٌ...»⁽¹⁾.



الدُّبَّاءُ

- «الدَّرَنَاتُ (فِي عِلْمِ النَّبَاتِ) Tubercles، أَجْزَاءٌ لَحْمِيَّةٌ مُتَفَحِّخَةٌ، مِنْ سُوقِ أَرْضِيَّةٍ، أَيْ مَطْمُورَةٍ فِي التُّرْبَةِ، تَخْتَزِنُ مَقَادِيرَ كَبِيرَةٍ مِنَ النَّشَاءِ، وَمِنْ أَشْهَرِ أَمْثَلَتِهَا دَرَنَاتُ الْبَطَاطِسِ، الَّتِي تَتَكَوَّنُ فِي أَطْرَافِ السُّوقِ الْأَرْضِيَّةِ، وَيُظْهَرُ عَلَيْهَا مَا يُسَمَّى الْعُيُونِ، وَهِيَ بَرَاعِمُ تَنْمُو، مِنْهَا نَبَاتَاتٌ جَدِيدَةٌ، إِذَا زُرِعَتْ قِطْعٌ مِنَ الدَّرَنَاتِ فِي التُّرْبَةِ»⁽²⁾.

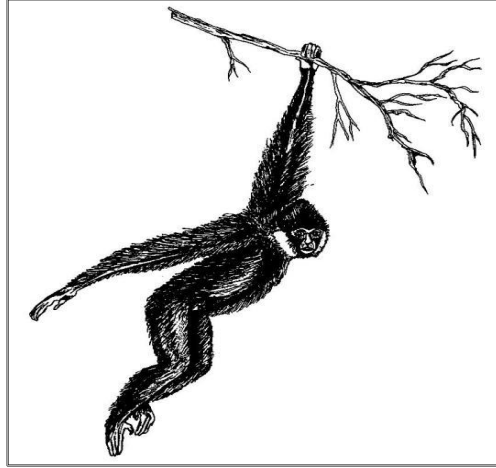


درنات البطاطس

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (دبأ)، 31-30/7.

⁽²⁾ نفسه، مادة (درن)، 275/7.

- «التَّذْرِيعُ: (في علوم الأحياء) Brachiation، طَرِيقَةُ انْتِقَالِ بَعْضِ الْقِرَدَةِ الْعُلْيَا ذَوَاتِ الذَّرَاعَيْنِ الْمُفْرِطَتِي الطُّولِ، تُطَوِّحُهُمَا ذِرَاعًا بَعْدَ الْأُخْرَى، مُتَنَقِّلَةً مِنْ غُصْنٍ إِلَى غُصْنٍ فِي دِقَّةٍ وَرَشَاقَةٍ بِالْعَيْنَيْنِ، وَمِثَالُهَا حَرَكَةُ الْجَيُّونِ (الجنس Hylobates) فِي جَنُوبِ شَرْقِيَّ آسِيَا»⁽¹⁾.



التذريع

ولكن ما يلاحظ على الرسوم المستعملة في "المعجم الكبير" أنها عبارة عن أشكال ومخططات للأشياء المعرف بها في "المعجم الكبير" ولا ترقى إلى وظيفة حقيقية جاءت لتحقيق الهدف منها وهو التوضيح والإبانة. فهي عبارة عن رسوم تقريبية، لا تجسّد فعلاً الشيء المرسوم. ولو كانت هذه الرسوم صوراً فوتوغرافية ملونة لحققت هدفها في ذلك.

فعلى الرغم من أنّ "المعجم الكبير" صدر ولا يزال يصدر في عصر التطور التكنولوجي، حيث أضحت الصور تنجز بدقة عالية تُبين أدق التفاصيل، فإن هذا المعجم لم يواكب هذه التطور الحادث في هذه التقنية، هذا على عكس المعاجم الغربية التي أصبحت تصدر في شكل أنيق وجذاب، وتدرج فيها الصور وهي مفعمة بالألوان والحركة والتفاعلية.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (ذرع)، 99/8.

وفي نهاية هذا الفصل، الذي خصّصناه للحديث عن الوظائف المعجمية في "المعجم الكبير"، تبين لنا مدى تنوعه لاستعمال الوظائف المعجمية، التي تقرّها الصناعة المعجمية الحديثة.

ولقد أدركت الصناعة المعجمية أهمية الوظائف المعجمية لكونها تفيد في الإحاطة بالمعنى المعجمي وتجويده، ولقد شعر "المعجم الكبير" بدور وأهمية الوظائف المعجمية فحفل بها، وهذا مما يسهم في جودته، وتمثله لكلّ مقوّمات الصناعة المعجمية في ذلك، مستفيدا من الصناعة المعجمية العربية القديمة، وما تمخّض عن مستجدات الصناعة المعجمية الحديثة، التي باتت تستلهم كثيرا من نظيرها من نتائج اللسانيات الحديثة.

الفصل الرابع

الموازنة بين المعجم التاريخي

و"المعجم الكبير"

الفصل الرابع: الموازنة بين "المعجم الكبير" والمعجم التاريخي.

لقد أطلق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا المعجم اسم "المعجم الكبير"، ويحقّ للقارئ والباحث أن يتساءل عن الهدف من هذه التسمية، وطبيعة هذا العنوان، وهل وفّى "المعجم الكبير" في مضمونه ومنهجه وشكله بحمولات هذا العنوان؟ وهل كان يرمي من وراء هذه التسمية أن يضمّن شيئاً من وظائف المعجم التاريخي للغة العربية، هادفاً من ذلك أن يكون خطوة في سبيل تحقيق هذا الإنجاز، وإن لم يطلق عليه عنوان "المعجم التاريخي"، تحوطاً واحترازاً؟

ففي هذا الفصل نسعى لأن نعقد موازنة بين "المعجم الكبير" والمعجم التاريخي الذي لم يصدر في اللغة العربية إلى لحظة كتابة هذه السطور، بهدف التحقق من طبيعة "المعجم الكبير" ضمن أنواع المعاجم التي أقرتها الصناعة المعجمية الحديثة.

المبحث الأول: مفهوم المعجم التاريخي وواقعه في الصناعة المعجمية العربية.

لقد أصبح مستقراً في الصناعة المعجمية الحديثة أن المعاجم أنواع وأصناف، ولكل نوع منها مقوماته ومنهجه في البناء، وعلى المعجمي أن يعلن عن هدفه من صناعة معجمه في المقدمة، بل إنّ طبيعة المعجم ونوعه تتجلى بداية في العنوان.

ولقد أصبحت الصناعة المعجمية اليوم، قائمة على أساس الهدف؛ فقد يكون الهدف الهوية اللغوية والثقافية للأمة، فيترع المعجمي إلى تأليف المعجم التاريخي للغة، ليجمع فيه شتات المعاني والمباني من أقدم نص إلى أحدث نصّ لغوي يبرز مراحل التطور والتغير اللغوي. وقد يكون هدفه حفظ اللغة ومفرداتها، فيكون تصوره للمعجم على أنه دستور اللغة والمقرّ لاستعمالاتها فيكون المعجم بذلك وصفيّاً محضاً، وقد يكون عند البعض الآخر هدفاً تربوياً أو تعليمياً، يتوجه به إلى جمهور الطلاب، فيصدر معاجم مدرسية تهمّ فئة الطلاب والأطفال⁽¹⁾.

(1) للتفصيل في أنواع المعاجم، ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص 35-62.

ومهما اختلف منظور الدارسين والباحثين للمعجم، فإنّ المتفق عليه هو أن المعاجم بأشكالها المختلفة أصبحت ضرورية في مختلف جوانب حياتنا اللغوية والعلمية والثقافية، ولا سيما في هذا العصر الذي غدا يتميز بالتفجر العلمي والانفتاح العالمي، ويتهدد بمخاطر العوالة.

أولاً)- مفهوم المعجم التاريخي: إنّ مفهوم المعجم التاريخي اللغوي، مهما كانت اللغة التي ينتسب إليها، هو وليد العصر الحديث وخاصة اللسانيات المعاصرة ابتداء من القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

ويمثّل المعجم التاريخي الجانب التطبيقي لعلم اللغة التاريخي الذي يدرس المفردات وقواعد التنظيم فيها، واتجاهات أساليبها في مراحلها التاريخية المختلفة، فيتتبع اللغة منذ عصرها الطفولي، كيف كانت المفردات فيه، ومعانيها وكيف كانت القواعد التي تنظم الكلمات، ثمّ فيما تلا ذلك من عصور، ملاحظاً أن يتناول البحث الدقيق الوصف لكلّ مرحلة من المراحل والتطوّرات التي اعترت المواد اللغوية والتغيرات التي مرّت بها، والعوامل التي أثّرت فيها، ونتائج ذلك كلّ⁽²⁾.

ومن هنا يمكن أن نعرّف المعجم التاريخي ونخصه بذلك الحدّ الذي يحاول الإحاطة بكل جوانبه وبكل وظائفه وملاحمه التي تميزه عن غيره من المعاجم الأخرى، كالمعجم العام الوصفي، والمعجم الاشتقاقي أو حتّى المتخصّص.

ومن التعريفات التي تقوم على أساس النقاط المشار إليها سلفاً، التعريف الذي يرى بأن المعجم التاريخي هو: «كل قاموس يصنّف ألفاظ اللغة ويؤرخ لها، فيحتوي على كل العناصر الأساس المكونة للقاموس اللغوي العام، مع إضافة عنصر جديد هو التأريخ لكل الألفاظ المدونة فيتناول

⁽¹⁾ تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية: المبادرات الرائدة: محمد رشاد الحمزاوي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد 5-6، 1989-1990م، ص16.

⁽²⁾ علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار عطار، القاهرة، ط4، 2002م، ص77.

الشكل والمضمون، أي الدال والمدلول، ويرصد كل أوجه التطور أو التغير في المعاني والألفاظ، ويتابعها في كل أبعادها الزمانية والمكانية وفي كل مجالات الاستعمال ومستوياته»⁽¹⁾.

فالمعجم التاريخي من هذا المنطلق عليه أن يؤرّخ لكل لفظة منذ أوّل استعمال إلى آخر استعمال بالتّباع التدرّج المرحلي للألفاظ وتغيّرها وتطوّرها من حالة إلى أخرى سواء من ناحية المعنى أو المبنى.

وهذا ما يؤكّد عليه معظم الباحثين في علم المعاجم، فالمعجمي يجب أن يحدّد منهجه في التصنيف ليخرج النّوع المحدّد الذي يريد إن كان وصفيًا أو تاريخيًا أو غير ذلك.

فهو إن اتّبع مجال التّاريخ في التصنيف كان عليه أن يساير كل لفظ من لحظة مولده إلى موته؛ فيبحث بذلك في أصل الكلمة، وتتبع حياتها واستعمالها عبر العصور، وما يطرأ على بنيتها من تغيير على مرّ العصور سواء كان من جانب لفظها أو معناها، أو طريقة كتابتها، فيسجّل بداية دخول اللغة إن كانت منقرضة ويبيّن أصولها الاشتقاقية، ويتتبع تطوّرها حتى نهاية مرحلة الدراسة، أو نهاية وجود الكلمة، اعتمادًا على النصوص التي وردت بها⁽²⁾.

وزيادة على التّاريخ لجميع مراحل حياة اللفظ نجد بعض الباحثين⁽³⁾ يؤكّد على ضرورة احتوائه على كلّ كلمة من كلمات اللغة الواحدة ويؤرّخ لها دون إقصاء لأيّ كلمة من الكلمات بعيدا عن أيّ نظرة معيارية.

ويعدّ ظهور المعجم التاريخي نتيجة حتمية لتطوّر المعجمات التّأصيلية التّأثيلية والتي تهمّ أوّلا وقبل كل شيء بأصل الكلمات أو الوحدات المعجمية، حيث نجد كثيرا من الكلمات التي لا نعرف لها

(1) التّاريخ لمعجم اللغة العربية أسئلة وإشكالات، عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي؛ مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 65، سنة 2010م، ص12.

(2) التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العربية العامة، ص78.

(3) ينظر: مدخل إلى علم اللغة المجالات والاتجاهات، ص28.

أصلاً نتيجة لأنها دخلت ووجدت قبل مرحلة الكتابة، فمثل هذه الكلمات تدخل في دائرة اهتمام المعاجم التأصيلية التأيلية بالإضافة إلى تحديد أصول الكلمات الأكثر حداثة⁽¹⁾.

وإذا قمنا بالبحث عن مهام المعجم التأصيلي وجدناه لا يختلف كثيراً عن مهام المعجم التاريخي فلهم روابط مشتركة واختصاصات محدّدة يجب أن يُعَوَّنوا بها.

فالمعجم التأصيلي يعني بدراسة أصول الكلمات ومعناها في اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وتاريخها، مع بيان اللغة أو الأسرة المصدر، وشكل الكلمات أثناء دخولها اللغة، مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي ودلالي وإيضاح مشتقاتها لمعرفة ما يمكن أن يشتق منها، ومعاني هذه الصيغ، مع بيان العلاقات الاشتقاقية بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة⁽²⁾.

وهذا ما يوحي بأنّ هناك نوعاً من التداخل بينهما ولكن الجانب الذي يطغى هو الذي يحدّد النوع، فالمعجم التأصيلي ينصرف أصلاً إلى بنية الوحدات المعجمية ويجعل المعنى في مرتبة تالية، بينما يهتمّ المعجم التاريخي بالمبنى والمعنى معاً، مع إعطاء للمعنى وتطوّر أهميته خالصة⁽³⁾.

ومعنى هذا أن المعجم التاريخي يقوم بسرد تاريخ الكلمات أو الوحدات اللغوية في إطار حياة اللغة، كما يوضّح ميلاد المفردات والمعاني الجديدة واختفاء بعض المفردات من الاستعمال وزمان كل منها، كما يقارن بين المفردات من حيث أصلها داخل عائلة لغوية واحدة مثل مقارنة اللغة العربية بلغات العائلة السامية مثل الآرامية والسريانية والعبرية والحبشية وغيرها من لغات هذه العائلة، أو مقارنة اللغات الأوربية الحديثة بلغات العائلة الهندو أوروبية وذلك من خلال اللغة أو في فترة زمنية معينة من مراحل حياتها⁽⁴⁾.

(1) دراسات في اللغة والمعاجم، ص 419.

(2) التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية، ص 75.

(3) دراسات في اللغة والمعاجم، ص 419.

(4) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 18.

كما إنّه إذا كان المعجم العام يقوم أساساً على المادة اللغوية في مبنائها ومعناها، ويقوم بحصرها بمجموعة من الإجراءات الصوتية والصرفية ليهتدي إلى اللفظ المراد معالجته؛ فإنّ المعجم التاريخي زيادة على ذلك يضيف عنصر الزمن الذي بواسطته يفسر ما يطرأ على المادة اللغوية من ألوان التغيير، فالتحليل في المعجم التاريخي ينصبّ على المادة اللغوية من خلال محورين:

- محور تزامني: وتتخذ له منهجاً وصفيّاً استقصائياً ما أمكن.

- محور تعاقبي: ويعتمد المنهج التاريخي الذي يغوص في التجربة الإنسانية التي تحملها اللغة المعنية عبر العصور والأزمان، وما لقيته هذه المادة اللغوية من تحولات في المبنى وفي المعنى⁽¹⁾.

فالمعجم التاريخي إذن يقوم على تقصّي معاني اللفظ في مختلف العصور والبيئات ولكل الطبقات الاجتماعية سواء كان اللفظ عربياً أصيلاً فصيحاً، أو كان معرباً أو دخيلاً أو مولّداً، حيث يذكر معانيه كلها دون إهمال معنى منها مع مقارنة هذه المعاني في لغتها الأصلية في المعرب والدخيل بمعانيها في العربية⁽²⁾.

وخلاصة ما سبق فإنّ المعجم التاريخي هو معجم لغوي عام يضاف إليه التتبع التاريخي والتغير والتطور الذي حصل للفظ مع ضرورة مقارنة هذا اللفظ ومعانيه في اللغات الأخرى التي ضمن العائلة اللغوية الواحدة، فالمعجم التاريخي لا يعني إلغاء ما يتضمّن المعجم العام وإنّما يعني إضافة عنصر الزمن والتتبع الدلالي للفظ المعرّف.

ثانياً- الجهود المبذولة في صناعة المعجم التاريخي: كان الاهتمام بالمعجم التاريخي على وجه الخصوص أمراً يثير الانتباه لما له من قيمة حضارية فهو يعد ذخيرة الأمة، يستقصي جميع مفرداتها،

(1) اللغة المصطلحية في المعجم التاريخي، عباس الصوري، مقال بمجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 60، 2007، ص 25.

(2) المعجم العربي التاريخي، محمد الطيّب، تونس، دط، 1989م، ص 98.

ويسجل تطوّرها وتغيّرها وما طرأ عليها، فهو مرآة تعكس كل التحولات الفكرية التي شهدتها أمة من الأمم عبر تاريخها الطويل.

ولذلك فإنّ الشعوب كلّها تجتهد في إنجازه، وبذل الجهود في إخراجه على نحو ينسجم مع مكانة الأمة ودورها الحضاري الذي لعبته في التاريخ أو ما ينتظر منها القيام به في حياتها المعاصرة وفي مستقبل حياتها.

1- صناعة المعجم التاريخي عند الغربيين: إذا عدنا للبدايات الأولى للاهتمام بالمعجم التاريخي عند الغرب، نجد أنها بدأت على يد مجموعة من العلماء واللغويين في أوروبا مع نهاية القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، حيث كانت الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة هي شغلهم الشاغل حتى أجمع مؤرخو الفكر اللغوي على أنّ القرن التاسع عشر هو قرن الدراسات اللغوية المقارنة، ونتيجة لهذه الدراسات التاريخية المقارنة للغات أخذت صورة المعجم اللغوي التاريخي تتضح وتكتمل على أسس وأصول علمية، وثبتت هذه الأصول واستقرت بعد أن فرّق "دي سوسير" بين نوعين من الدراسات اللغوية؛ الدراسات اللغوية التاريخية والدراسة الآنيّة الوصفية، وبناء على هذه التفرقة في الدراسات اللغوية فرّق علماء المعاجم أيضاً بين نوعين من المعاجم الأوّل هو المعجم الوصفي، والثاني المعجم التاريخي⁽¹⁾.

وتتضارب الآراء حول ظهور أوّل معجم تاريخي؛ إذ نجد من الباحثين من يعزو فكرة ظهور هذا النوع من المعاجم إلى العالم الإنجليزي "شارلز رتشاردسون" وذلك بين عامي 1836م و1837م⁽²⁾.

بينما نجد باحثين آخرين يرون في عمل "رتشاردسون" خطوة فقط نحو المعجم تمثّلت في تفسير وتوضيح الألفاظ تاريخياً، أمّا البدايات الأولى لهذا الصّنيع كانت مع جمعية فقه اللغة في إنجلترا

⁽¹⁾ دراسات في اللغة والمعاجم، ص416.

⁽²⁾ صناعة المعجم الحديث، ص78.

سنة 1857م، حيث قامت بالحثّ على إصدار معجم إنجليزي يهدف إلى وضع الكلمات التي شكّلت المفردات الإنجليزّية، من أقدم العصور حتّى الوقت الحاضر في الترتيب الألف بائي مع ذكر جميع الحقائق المتصلة بكل كلمة، فيما يخصّ شكلها ولفظها وأصلها وتاريخها...، مع ضرورة أن يحتوي على كلّ كلمة وردت في أدبيّات اللغة مدعومة بالشرح والتّوضيح ويكون المبدأ التّاريخي هو الأساس في معالجة الكلمات⁽¹⁾.

وإذا كان تحديد أوّل معجم تاريخي ظهر إلى الوجود صعب المنال، فإنّ تحديد أفضل وأحسن تأليف في هذا النّوع من المعاجم سهل ومتّفق عليه لذا الباحثين، حيث يؤكّد الخبراء أنّ تجربة معجم أكسفورد (The Oxford English Dictionary) تعدّ حدثاً تاريخياً، إذ اشترك عدد كبير من العلماء في إنجازها منذ سنة 1855م، واستغرق طبعه من سنة 1884م إلى سنة 1928م⁽²⁾.

ولقد هدف المعجم إلى بعض الأمور أهمّها⁽³⁾:

- الوصف الدّقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها.

- تبيان كلّ كلمة على أيّ أساس صارت إنجليزية؟ وكيف؟ وفي أيّ صورة؟ وفي أيّ مدلول؟ وأيّ تطوّر من الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين؟ وأي استعمالاتها هجر على مرّ الزّمن؟ وأيّها ما يزال باقياً؟ وفي أيّ استعمالات جديدة وبأيّ كنيّة ومتى؟

- أن يصرّ هذه الحقائق بمجموعة من الشّواهد يمتدّ زمنها منذ استخدامها الأوّل الذي ظهرت فيه الكلمة إلى ما وصلت إليه.

- معالجة أصل الكلمة على أساس الحقيقة التاريخيّة وحدها، وفقاً لمناهج فقه اللغة الحديث ونتائجه، كما يجب أن يقتصر هذا المعجم على ميدان معيّن لا يتخطّاه فحدوده تشتمل جميع

(1) نحو المعجم التاريخي للغة العربية، عبد الكريم خليفة، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد 99، سنة 2003م، القاهرة، ص15.

(2) المعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره، عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، ط1، الرباط، 2006، ص54.

(3) المعجمات العربية دراسة منهجيّة، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، 2006م، ص205.

الألفاظ التي وجدت في اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبهها ولا يحذف من ذلك شيئاً لا مشتركاً ولا مترادفاً ولا غير ذلك.

وبالتالي فإنّ معجم أكسفورد "هو المعجم المثل الذي يحتذى به في إنشاء الأمم لمعجمها التاريخي، خاصة مع تقنية التّحيين الذي يحظى بها؛ فهو إلى حدّ الآن ما يزال يَحِين وتَحِين موادّه إمّا بالزيادة أو التّقصان.

وأنشأ الفرنسيون كذلك معاجمهم التاريخية، ومن أهمها معجم "روبير التاريخي" Le Rebert Dictionnaire Historique، بإشراف المعجمي "ألان ري" Alain Rey سنة 1992م⁽¹⁾.

على أنّنا نجدهم قد فكّروا في إنجاز هذا النوع من المعاجم منذ سنة 1835م مع الأكاديمية الفرنسية التي دعت إلى تأليف قاموس تاريخي للغة الفرنسيّة، ليأتي معجم "ليطري" ويوطّن العنصر التاريخي بعد المحاولة غير المكتملة للأكاديمية الفرنسية، حيث وضع لكلّ مدخل من مداخله تاريخاً لظهوره واستعماله، فكان سبّاقاً لكلّ القواميس التاريخيّة الأخرى في أوروبا، لتتوالى الجهود في هذا المجال فنجد قاموس "ديبوا" والقاموس "التأثيلي التاريخي" للغة الفرنسيّة، وتكتمل مع روبير التاريخي⁽²⁾.

ومهما يكن فإنّ الصّناعة المعجمية الغربيّة جعلت صناعة المعجم التاريخي من بين أولوياتها رغم معرفتهم بصعوبة العمل، إلّا أنّهم أبوا إلّا أن يجسّدوا تاريخ ثقافتهم وعلمهم وحضارتهم في معجم شامل جامع لألفاظ لغتهم.

(2) - صناعة المعجم التاريخي عند العرب: لا يمكننا أن نتحدّث عن المعجمية العربيّة دون أن ننوّه بعملها في هذا المجال فالعرب قد كانوا من الأمم ذات المكانة العظيمة في هذا الصّنيع يقول فيشر: «إذا استثنينا الصين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته وبشعوره

(1) المعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره، ص17.

(2) التأريخ لمعجم اللغة العربية للتأريخ لمعجم اللغة العربية أسئلة وإشكالات، عبد العلي الودغيري، (مقال سابق)، ص27.

المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب»⁽¹⁾، و«العرب في وضع المعاجم قد تبوؤوا مركزاً رئيسياً في الزمان والمكان بين العالم القديم والحديث، وكذلك بين الشرق والغرب»⁽²⁾.

وتؤكد مقولات أخرى واعترافات كثيرة غيرها من علماء عرب وغرب، صدارة الصناعة المعجمية العربية سواء من ناحية الكم أو الكيف، فلم يعود الفضل في ازدهار المعجمية من ناحية التطبيق والصناعة.

ولكن على الرغم من هذا الكم إلا أننا نجد في مجال التأريخ للألفاظ من الناحية المعجمية التاريخية منعدمة، عدا بعض الإشارات التي لا ترقى حتى للذكر في هذا المجال، منها محاولة الرازي (ت322هـ) في كتابه "الزينة في الكلمات الإسلامية"⁽³⁾.

1- جهود المستشرق "أوغست فيشر August Fischer": لقد كان للمستشرقين جهود معتبرة في دراسة اللغة العربية والتأليف فيها وإثراء المكتبة بكتب قيمة على اختلاف أغراضهم ومبتغاهم من هذا الصنيع، وكانت للمعجمية حظاً وافراً من اهتمام للمستشرقين بها خاصة صناعة معجم تاريخي، ولعل أول مبادرة نشير إليها هي تلك التي قام بها "رينهارت دوزي Reinhart Dozy" في معجمه "تكملة المعاجم العربية" في منتصف القرن التاسع عشر⁽⁴⁾.

حيث نجده يتصور أن هذا المعجم يعرفنا بوضوح ودقة المعنى لأي لفظ مع ذكر أصل استعماله، ومختلف الدلالات التي طرأت عليه في جزيرة العرب وبلاد فارس والشام وغيرها؛ أي في كل الأمصار التي كوّنت تلك الامبراطورية الشاسعة التي امتدت ما بين بلاد الهند والحدود

(1) المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، ص40.

(2) المعجمية العربية، جون آ. هيود، ترجمة عناد غزوان، مطبعة الجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، 2004، ص16.

(3) ينظر: كتاب الزينة، إرهابات أولية في العمل المعجمي العربي، عبد العزيز صالح المقالح، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 99، سنة 2003، ص57.

(4) ينظر: تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية، المبادرات الرائدة، محمد رشاد الحمزاوي (مقال سابق)، ص18.

الفرنسية... فهو معجم في رأيه يرسم حدود التاريخ لكل لفظة وكل عبارة ويميّز بين المعاني الخاصة بكل لفظ في مصر عربي، والمعاني التي كان يفيدها في مصر آخر، بين مدلول كل لفظ عند الشعراء ومدلوله عند النثرين⁽¹⁾.

ولكن من يرجع له الفضل حقاً في تجسيد هذه الفكرة ومحاولة إخراج الحلم إلى الواقع هو المستشرق الألماني "أوجست فيشر"، أحد كبار اللغويين في القرن العشرين، عُني بالمعجم العربي منذ أحرىات القرن الماضي، وعاش معه نحو خمسين سنة، وكان معجم "أكسفورد التاريخي" مثله الأعلى، فحاول أن يطبّق منهجه على اللغة العربية، وقضى زمناً طويلاً يجمع النصوص ليستخلص منها دلالات الألفاظ والتراكيب متتبّعاً إياها في مختلف العصور والبيئات، وانتهى بها إلى آخر القرن الثالث هجري⁽²⁾.

وقد طرح "فيشر" فكرته على الأكاديميات الأوروبية التي رحّبت بها في اجتماع للغويين والمدرّسين الألمان، ثم عرضها في المؤتمرين الأميين للمستشرقين الذين عقدا في كوبنهاغن سنة 1908م، وفي أثينا سنة 1912م، وذهبت كل محاولاته سدى ما بين 1912م و1924م، إلى أن استقر به الترحال بمصر سنة 1936م، عندما وافقت الحكومة المصرية على تبني مشروع فكرته⁽³⁾.

وقد تعهّد بجمع اللغة العربية بالقاهرة بإمكانية إنجاز معجم لغوي تاريخي وبتوفير كلّ لوازمه من متطلّبات ماديّة أو معنويّة باعتباره أداة علمية لأيّ تأليف معجمي لاحقاً، وقد حدد "فيشر" منهجه في العمل في هذا المعجم، وبدأ العمل فعلاً في المعجم منذ عام 1935م، أي بعد قرار الجمع في وضع هذا المعجم بعام واحد، وظل يعمل طوال أربع سنوات تقريباً، ولكن اشتعال الحرب العالمية الثانية باعد بين "فيشر" والجمع وعمله في المعجم ولكنه استمر في العمل وهو في ألمانيا،

(1) نحو المعجم التاريخي للغة العربية، عبد الكريم خليفة، مجلة مجمع اللغة العربية العدد 99، سنة 2003، ص11.

(2) المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، ص03 (تصدير إبراهيم مذكور).

(3) مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، 1934-1984، شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية، ط1، 1984 ص151-153.

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى قعد به المرض عن العودة إلى مصر وما لبث أن توفي عام 1949م قبل أن يخرج المعجم إلى النور⁽¹⁾.

وحاول المجمع أن يلم شعث ما تفرّق من أصول المعجم بين مصر وألمانيا، ولكنه لم يظفر، بعد جهود أربعين عاما كاملة في العمل في هذا المعجم، إلا بجذاذات غير مستوفاة حرص على أن يرتبها ويضعها تحت تصرف الباحثين، ولم يستطع المجمع أن ينشر من جهد "فيشر" في وضع المعجم التاريخي للغة العربية إلا مقدمة ونموذجا صغيرا من حرف الهمزة إلى "أبد"، سبق لـ"فيشر" أن أعدهما في صورة تقرير عن المعاجم العربية القديمة والدعوة إلى وضع معجم تاريخي⁽²⁾.

وقد كانت مقدّمة معجم "فيشر" نبراسا يهتدي به الباحثون والدارسون، والداعون لمعجم تاريخي للغة العربية، حيث دعا الكثير من الباحثين إلى إنشاء معجم تاريخي عربي على هدي تلك المبادئ والأسس التي حددها "فيشر" في مقدمته والتي تنص على أنّ المعجم التاريخي يجب أن يشتمل على كل كلمة في اللغة وأن تعرض على حسب وجهات النظر السبع هي؛ التاريخية، الاشتقاقية، التصريفية، التعبيرية، النحوية، البيانية، والأسلوبية⁽³⁾.

ولايزال المعجم اللغوي التاريخي لـ"فيشر" محطّ أنظار الباحثين والدارسين العرب الذين يطمحون في كلّ زمان ومكان أن يتمموا أجزاءه ومواده.

وفي صدد الحديث عن جهود "فيشر" في صنع المعجم التاريخي للغة العربية، يأتي ذكر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقترنا به، فلقد كانت فكرة إنجاز معجم تاريخي للغة العربية راسخة عند اللغويين العرب في بداية القرن العشرين، ولعل ذلك كان مجارة للمعاجم التاريخية الأخرى التي بدأت في الظهور متزامنة مع إنشاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ولذلك فإن مجمع اللغة العربية بالقاهرة كان قد

(1) المعجم الوسيط، ص22 (مقدمة الطبعة الأولى).

(2) التطورات المعجمية، ص79.

(3) ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص20، 22.

قرر حين إنشائه⁽¹⁾ عام 1932م أن يكون أول أعماله وضع معجم تاريخي للغة العربية، وذكر هذا في مرسوم إنشاء الجمع، وقد ألفت لجنة من أعضاء الجمع سميت بلجنة المعجم، مهمتها وضع معاجم للغة العربية، وأولها المعجم التاريخي، وقد تعاقد مع المستشرق الألماني "فيشر" لإنجاز هذه المهمة، ولكن لم يتح للمجمع أن ينهض بهذه المهمة حتى اليوم.

إلا أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة حوّل وجهته نحو معجم سماه "المعجم الكبير"، وقد ذكر هذا "إبراهيم مذكور"، بقوله: «منذ ربع قرن تقريباً، أخذ المجمع نفسه بوضع معجم كبير يساير الزمن، ويتمشى مع فن التأليف المعجمي الحديث، أخذ نفسه بذلك يوم يئس من إخراج "معجم فيشر التاريخي" الذي تعاقد عليه قبل هذا ببضع سنين...»⁽²⁾.

وبالتالي فهو جهد يحسب ضمن جهود المعجميين في إنشاء المعجم التاريخي للغة العربية.

2- جهود الجمعية المعجمية بتونس: لقد خصّصت الجمعية المعجمية العربية بتونس، التي كان يرأسها المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي"، موضوع المعجم التاريخي بندوتها العلمية الدولية الثانية في تونس في الفترة الممتدة بين 14-17 من شهر نوفمبر من سنة 1989م، والتي شارك فيها عدد من الباحثين العرب وغيرهم، وقد أسفرت الندوة على إصدار توصيات، من أهمها: ضرورة البدء في وضع معجم تاريخي عربي لأهميته العلمية والحضارية، وضرورة وضع منهجية علمية دقيقة محكمة لمادته وترتيبها وتعريفها بالاعتماد على التقنيات الحديثة ولاسيما المعلوماتية المتبعة اليوم، وضرورة الشروع في إنجازه حسب مراحل تتعهد بالمتابعة والمراجعة، على أن يحدد لكل مرحلة مدة زمنية تقريبية ممكنة⁽³⁾.

(1) المعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج، محمد حسن عبد العزيز، ص 27.

(2) ينظر: المجمع في خمسين عاماً، ص 156.

(3) ينظر: وقائع ندوة المعجم العربي التاريخي، قضايا ووسائل إنجازه، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، العددان 5-6، 1989-1990، ص 511 (التوصيات).

وانطلق المشروع بتمويل من الحكومة التونسية في فبراير 1990م، ووضعت خطة علمية حديثة لتنفيذ المشروع، وشرع بجمع الشواهد والسياقات من النصوص الشعرية العربية الجاهلية في جذاذات بوصفها مرحلة أولى في سبيل إنجاز المعجم التاريخي المنشود⁽¹⁾، ولكن هذا العمل لم يستمر ولم يكتمل إلى حدّ الآن.

3- اتحاد الجامعات اللغوية: وقد بادر مجلس اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية إلى التمكين لإنجاز معجم تاريخي للغة العربية، حيث إنه في سنة 2004م أسس هيئة تدعى "مؤسسة المعجم التاريخي للغة العربية"، وشكل لجنة من أعضائه، وقد ترأسها الدكتور "كمال بشر"⁽²⁾. ولكن جهود هذا الاتحاد لم يطلع عليها أحد، ولم يصدر الاتحاد أي تقرير عن نتائج جهوده تلك.

4- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية: يعدّ معجم الدوحة التاريخي آخر المبادرات ظهوراً إلى اليوم، وقد انطلق معجم الدوحة التاريخي للغة العربية من خلال المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، يوم 19 ماي 2013م، حيث إنّه انطلقاً من مهام المركز كمشروع نهضوي بقضايا الأمة، ومنها قضية اللغة العربية، فقد تقرر فيه تأسيس معجم الدوحة التاريخي للغة العربية كمؤسسة لغوية علمية ذات شخصية اعتبارية، ومن أهدافها إنجاز معجم تاريخي للغة العربية وبناء مدونة لغوية عربية شاملة⁽³⁾. ويعلّق المعجميون وكل المثقفين العرب، أملاً كبيراً على جهود معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، نظراً للإصرار والحزم الذي أبداه القائمون عليه في ذلك.

وعلى الرغم من كلّ هذه المحاولات إلّا أنّ تجسيد المعجم التاريخي للغة العربية ما يزال إلى الآن حلماً لم يتجسّد بعد.

(1) صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، علي القاسمي، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2014، ص99.

(2) ينظر: المعجم التاريخي للغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ص166-173.

(3) ينظر: موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.dohainstitute.org/dohadictionar>

ثالثاً- بناء المعجم التاريخي: الصناعة المعجمية التاريخية، هي صناعة معجمية عريقة ولها قواعد تبنى عليها، ومن أهم خصائصها الاعتداد بالجانب التاريخي الزمني للغة، فإذا سقط هذا الشرط لا يمكن وصف معجم ما بأنه تاريخي وفيما يلي جملة من القواعد الواجب تحققها في المعجم التاريخي:

1- الترتيب والتبويب: تعددت طرائق الترتيب وتنوّعت في تراثنا المعجمي، وهو ما وقفنا عليه سابقاً وحددنا أنواعه في ثنايا حديثنا عن النص المعجمي، الأمر الذي يشهد بأهميته في ميدان الصناعة المعجمية من جانب، ويومئ إلى مظهر من مظاهر تطوّر الفكر المعجمي عبر العصور من جانب آخر. وهذه الحقيقة تثبت النظم والمناهج المعجمية الموروثة والتي نسبت إلى معالم الترتيب التي قامت عليها، ومن ذلك قولهم: نظام التقليلات الصوتية، أو مدرسة القافية، أو منهج الأبجدية العادية، وهكذا لعب ترتيب المادة اللغوية بين دفعتي المعجم دوراً رائداً في تثبيت أركان المعجمية، واعتباره عملاً رائداً يشار إليه، ناهيك عن أثرها في تطويره، وتذليل جامعته⁽¹⁾.

أما المعجم التاريخي المتخصّص في التأريخ للألفاظ وتتبع أصلها ونشأتها وتطوّرها فله أصول ومبادئ حدّدها أهل الاختصاص، وهي:

1- الترتيب الخارجي: لقد حدّد "علي القاسمي" خطوات صناعة هذا النوع من المعاجم وطرق ضبطه وضبط قضاياه، ومن ذلك نجده يتحدّث عن مسألة الترتيب في المعجم وقد سطر بعض الأساسيات منها⁽²⁾:

- ينبغي أن يكون ترتيب مواد المعجم التاريخي للغة العربيّة حسب الجذور، لا حسب المشتقات، كما تفعل بعض المعاجم لأجل تيسير البحث على الطّالِب الذي قد لا يستطيع استخلاص جذر

⁽¹⁾ ينظر: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ص 453.

الكلمة التي يبحث عنها. فمستعمل المعجم لابد أن يكون على قدر من المعرفة اللغوية تؤهله لاستخلاص جذر الكلمة المطلوبة.

- إنَّ الترتيب الهجائيّ الذي استقرّ في التقاليد المعجميّة الحديثة واعتمدته معظم البرامج الحاسوبية، هو الترتيب الألف بائي، هو ما ينبغي أن يستعمله المعجم التاريخي للغة العربيّة.

2- الترتيب الداخلي: ترتّب المعاني الكليّة للجذر متدرّجة من الأصلي إلى الفرعي، ومن الحسي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي، ومن المألوف إلى الغريب. وهذا الترتيب يتّفق عادة مع التطوّر التاريخي للمعاني. أمّا إذا ثبت من النصوص والشواهد أن الترتيب التاريخي يخالف ذلك في مادّة من الموادّ، فينبغي الالتزام بها بالترتيب التاريخي للمعاني. فترتّب الأفعال قبل الأسماء والثلاثي قبل الرباعي والمجرّد قبل المزيد وتذكر المصادر بعد الفعل مباشرة والثلاثي منها قبل غيره. ولكن كلّ هذا إذا وافق شرط التسلسل الزمني، فالترتيب ينبغي أن يلتزم بالتاريخ الزمني لظهور الصيغ، في ضوء الشواهد التي توفرها مدوّنّة المعجم التاريخي. فإذا كانت الشواهد الكافية قد أثبتت أنّ فعلاً من الأفعال، مثلاً، ظهر بصيغة (فَعَلَ يَفْعُلُ) قبل ظهوره بصيغة (فَعَلَ يَفْعَلُ) أو أنّه استعمل بصيغة المبني للمجهول قبل استعماله بصيغة المبني للمعلوم، وجب الأخذ بهذه الشواهد وترتيب صيغ ذلك الفعل طبقاً لتسلسلها الزمني في الاستعمال. أمّا إذا لم تدلّنا الشواهد على السبق الزمني لصيغة من الصيغ، فإنّنا نأخذ بهذا الترتيب المنطقي المعتاد⁽¹⁾.

ومن هنا فإنّ المعيار الأساسي للترتيب في المعجم التاريخي هو معيار الزمن لا غير.

2- الوظائف المعجميّة: يمكن لنا أن نحدّد أهم الوظائف والخصائص للمعجم التاريخي للغة العربية، ونراها تتمثل في الآتي:

1- الوظيفة المعجمية الأساسية: ويقصد بها وظيفة التعريف المعجمي، وهي وظيفة عامة تضطلع بها كل المعاجم اللغوية، ولذلك وصفناها بأنّها وظيفة أساسية، وشرح المداخل المعجمية في

⁽¹⁾ صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ص 459-465.

المعجم يكون بالطرق المتعارف عليها في الصناعة المعجمية، سواء كانت بطرق الشرح الأساسية، وتتمثل في الشرح بالتعريف بكل أنواعه وتقديم معلومات صرفية واشتقاقية، ومعلومات عن استعمال اللفظ، ومعلومات موسوعية وغيرها. أو يكون بطرق الشرح المساعدة، ومنها: استخدام الأمثلة التوضيحية، واستخدام الصور والرسوم وغيرها⁽¹⁾.

وتختلف هذه الوظائف من حيث الأهمية باختلاف نوع المعجم، فإذا كنّا أمام معجم وصفي فلا فائدة من تقديم المعلومات الاشتقاقية والتأيلية للمدخل، أمّا إذا كنّا أمام صناعة معجمية تاريخية فينبغي أن نعطي اهتماماً بالغاً لقضية الاشتقاق والتأيل إضافة إلى شرح اللفظة المراد شرحها بالطرق الأخرى، وهذا يعني أن المعجم التاريخي مطلوب منه أن يضطلع ببعض المهام الأخرى في الشرح قد لا تتوفر كلها في المعجم اللغوي، وهذه الوظيفة هي ما نجدها عند "فيشر" في مقدمته حين قدم لنا الأسس السبعة المهمة التي ينبغي أن يتوفر عليها النص في المعجم التاريخي⁽²⁾ وقد تمثلت في الأساس الاشتقائي، والتصريفي، والتعبيري، والنحوي، والبياني، والأسلوبي، وأضاف إليها غيره الأساس القياسي⁽³⁾.

2- الوظيفة التاريخية: وهي أهم وظيفة في المعجم التاريخي، وبها صُيغَ بتلك الصفة، ويقصد بها التأريخ للوحدة المعجمية "المدخل" من جهتي الشكل والمضمون أو المبنى والمعنى، وليس الاختصار على الواحد منهما فقط، وهذا يقتضي⁽⁴⁾:

- رصد أول ظهور للكلمة المراد التأريخ لها، وإعطاء تاريخ صحيح أو مرجح لميلادها ودخولها في الخدمة والاستعمال بناء على وثيقة أو شاهد أو نص يثبت ذلك.

⁽¹⁾ ينظر في هذا الموضوع الفصل الثاني وكذلك صناعة المعجم الحديث، 115-116، والمعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، ص 380-381.

⁽²⁾ ينظر: مقدّمة فيشر، ص 22-25.

⁽³⁾ ويقصد بها ضرورة اعتبار كل المفردات التي نشأت وظهرت في تاريخ العربية على قياس لغة العرب، وهذا حسب ما دعا إليه "ابن جني" في كتابه الخصائص. (ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره، عبد الغني أبو العزم، ص 18).

⁽⁴⁾ التأريخ لمعجم اللغة العربيّة، أسئلة وإشكالات، عبد العلي الودغيري (مقال سابق)، ص 19-21.

- تقديم الصورة أو الصيغة الأولى التي ظهرت بها تلك الكلمة من الناحية الشكلية التلغرافية والكتابية، ثم المعنى الأول أو الأصلي الذي كان لها في مرحلة الظهور الأول.

- رصد كل أوجه التطور والتغير التي طرأت على المفردة وجميع مشتقاتها في جانبي المفردة؛ البنية والمعنى معاً، ومتابعة أشكال هذا التغير عبر الامتداد الزمني والجغرافي معاً؛ أي عبر كل المراحل التاريخية التي عاشتها الكلمة وكل المعاني المختلفة التي اكتسبتها خلال الحقب المختلفة، وإعطاء تواريخ صحيحة عن كل مرحلة وعن كل تغير في الشكل أو المعنى، ويجب تتبع حالات التطور والتغير التي تطرأ على الألفاظ والمعاني في البيئات المختلفة التي تستعمل فيها.

- متابعة التطور في المجالات والحقول والموضوعات المختلفة التي استعمل فيها اللفظ الذي يؤرخ له، فهناك الكثير من الألفاظ التي تكون لها استعمالات مختلفة باختلاف المجالات، فتأتي على معناها اللغوي العام، ومعانيها في كل مجال على حدة، وانتقال الكلمة من معنى إلى آخر، ومن حقل دلالي إلى حقول أخرى، هو في حد ذاته دليل على التغير والتطور في المجال الدلالي الذي لا بد للمؤرخ اللغوي أن يرصده، ويبحث عن الزمن الذي حدث فيه هذا التغير، والأمثلة التي تؤيد استعماله في هذا المعنى أو ذاك.

- متابعة اللفظ في كل مستويات استعماله، حيث إنّه لكل لغة مستويات عدة لاستعمال الألفاظ، فهناك المستوى الأدبي أو الفني الرفيع عند الأدباء والكتاب، ومستوى الاستعمال الصحفي المكتوب أو المنطوق الذي يجري على ألسنة المذيعين، وهناك المستوى العامي والدّارج على ألسنة العامة من الناس.

ولقد انشغل "فيشر" بالجانب التاريخي للمفردات في معجمه، حيث رصد تطور معاني الكلمة في جميع الأطوار التي مرت بها، وذكر شواهدا مرتبة ترتيباً تاريخياً، ولكن ترتيب المعاني لا يكون مضطرباً في كل كلمة ذكرها بسبب عدم تعدد المعاني لكل كلمة، فمن الكلمات ما يكون لها

معنى واحد، ومنها ما يكون لها أكثر من معنى، وليس بينها أي رابط معنوي، وهو ما يعطينا دلالة على أنَّهما معنيان مستقلان وليس أحدهما تطورا عن الآخر⁽¹⁾.

3- الوظيفة التأثيلية: علم التأثيل⁽²⁾ أو الإيتيمولوجيا، ويدخل فيه ما يلي⁽³⁾:

- بيان أصل الكلمة سواء أكان عربيا أو دخيلا، مع بيان اللغة أو العائلة اللغوية المصدر: ومثال ذلك ما يلي:

- جاء في اللسان: «الْبَزْرُ والبِزْرُ: التَّابِلُ، قَالَ يَعْقُوبُ، وَلَا يَقُولُهُ الْفُصَحَاءُ إِلَّا بِالْكَسْرِ، وَجَمَعُهُ أَبْزَارٌ»⁽⁴⁾. ويقول الجواليقي: «الْأَبْزَارُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَيُقَالُ إِبْزَارٌ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ التَّابِلُ»⁽⁵⁾.

ويذهب "يعقوب بكر" إلى أن الأصل الفارسي هو إفزار بمعنى التابل، وقد أبدلوا الفاء الفارسية باء، وقد أخذت الآرامية اليهودية عن الفهلوية كلمة أفزار بمعنى الآلة فقلبت فاءها باء، (أبزارا)، واستعملتها بمعنى ما يتعلق بالشيء ويكون من لوازمه وقد أخذت العربية أبزار من الآرامية لفظا، ومن الفارسية معنى (التابل)⁽⁶⁾.

من المعروف أن اللغة العربية، كغيرها من اللغات الأخرى، قد احتوى متنها على ألفاظ ليست أصيلة، بل هي دخيلة ومعربة من لغات أخرى؛ قد تكون من أخواتها في الأسرة السامية أو من

(1) ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، (المقدمة).

(2) التأثيل لغة مشتقة من "أَثَل"، وقد ورد في لسان العرب: «أَثَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ أَصْلَهُ، وَأَثَلَ يَأْثِلُ أَثُولًا، وَتَأَثَلَ: تَأَصَّلَ... وَكُلُّ شَيْءٍ قَدِيمٌ مُؤَصَّلٌ، أَثِيلٌ وَمُؤَثَّلٌ... وَالتَّأْثِيلُ: التَّأْصِيلُ، وَتَأْثِيلُ الْمَجْدِ: بِنَاؤُهُ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "أَثَل"، ص28)، أما اصطلاحا، فإن التأثيل يُعرَّف على أنه: «دراسة أصل الألفاظ وتاريخ تطورها ويسمى كذلك إيتيمولوجيا، وحسب هذا المعجم أيضا، فإن كلمة "تأثيل" ترادف مصطلح "تأصيل"، المشتقة من الفعل "أَصَلَ"، ومعناه: جَعَلَ لَهُ أَصْلًا ثابتا يُبنى عليه، وفي علم اللغة، "أَصَلَ الكلمة: تَبَعَ تَارِيخِيًّا أَصْلَهَا اللُّغَوِيَّ»، (ينظر: المعجم العربي الأساسي، مادة "أَثَل").

(3) صناعة المعجم الحديث، ص152.

(4) لسان العرب، مادة (بزر)، 274/4.

(5) المعرَّب، الجواليقي، دط، القاهرة-مصر، دت، ص19.

(6) ينظر: دراسات مقارنة في المعجم العربي، يعقوب بكر، جامعة بيروت العربية، دط، بيروت-لبنان، 1970، ص10.

اللغات الأوروبية، أو من الفارسية أو غيرها، وقد يستعصي علينا تحديد هذا الأصل، وقد تعود الألفاظ بعد رحلتها إلى موطنها الأصلي وقد تغيرت بنيتها ولبست معنى غير المعنى الذي انطلقت به في بداية رحلتها⁽¹⁾.

ولهذا فإن المعجم التاريخي للغة العربية عليه أن يضطلع بالوظيفة التأثيلية، وذلك بتقديم كل ما هو ضروري من المعلومات التأثيلية حول الكلمة التي يؤرخ لها، أي صيغة الكلمة في لغتها الأصلية إن كانت منحدره من أصل أجنبي وما آلت إليه في اللغة المستقبلية مبنى ومعنى، وإعطاء نبذة مختصرة عن الرحلة التي قطعتها الكلمة قبل وصولها إلى العربية.

وهناك من يعتقد أن التأثيل غير مطلوب أو ليس مهما في المعجم التاريخي، إلا أنه في الحقيقة من العناصر المهمة في العملية التأريخية، لا تكتمل صورتها إلا بوجوده، فكل معجم تاريخي ينبغي أن يتوفر على الوظيفة التأثيلية.

فحين نؤرخ للفظ "تَرْسَانَةٌ" التي هي من ضمن متن اللغة العربية اليوم، فلا يكفي أن نورد تاريخ ظهورها في العربية بالمعنى الذي ظهرت به وهو: «مستودع الذخائر والأسلحة وأدوات الحرب»⁽²⁾ وحسب، بل لابد أن نأتي بمعلومات أخرى تكمل عناصر قصة الكلمة، وهي⁽³⁾:

(1) في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، إسماعيل أحمد عمارة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 78، الجزء 3، تموز 2003، ص 757.

(2) تختلف المعاجم العربية الحديثة في التأصيل لهذه المفردة، بين من يعدها دخيلة، ومن يعدها مفردة ذات أصول عربية، فقد ظهرت في "محيط المحيط" بلفظ التَّرْسَانَةُ والتَّرْسَخَانَةُ، ومعنى «المكان في جوار الميناء تعمل فيه المراكب، ومستودع فيه ما يلزم لذلك من المواد والأدوات والذخائر»، وقال عنها إنها كلمة إيطالية، (ينظر: محيط المحيط، مادة "ترسانة"، باب التاء، ص 69). وأوردها معجم "المنجد" بالصيغتين التاليتين: التَّرْسَانَةُ، والتَّرْسَخَانَةُ، وذكر أن معناها «مستودع الذخائر وأدوات الحرب، ومعمل المراكب»، وقال عنها إنها تركية، (ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف اليسوعي، مادة "ترسانة"، ص 60)، ولا وجود للكلمة في المعجم الوسيط، وقد أثبتت في المعجم العربي الأساسي بصيغتي تَرْسَانَةُ وتَّرْسَانَةُ (بكسر التاء وفتحها)، وقد نص هذا المعجم على أن أصلها عربي وعرفها بقوله: «أصلها عربي: دار الصناعة، ومستودع الأسلحة، ومكان بناء السفن»، (ينظر: المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مادة "ترسانة"، ص 197).

(3) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة-مصر، 1997، ص 152.

- أنها مأخوذة من اللغات الأوروبية الحديثة (في الفرنسية الحديثة: arsenal، وفي الفرنسية القديمة: tarsenal، وفي الإيطالية: arzenale، وفي الإسبانية: darsena).

- أن اللغات الأوروبية نفسها قد أخذتها عن العربية بصيغة "دَارُ الصَّنْعَةِ" أو "دَارُ الصَّنَاعَةِ"، التي كانت تطلق على ورشة لتعلم الصنائع ثم قُيِّد استعمال الكلمة بالدلالة على مكان صناعة السفن والسفن الحربية خاصة، وقد أخذتها التركية ونطقوها: tersané، وغيروا معناها القديم، وتنص بعض معاجم هذه اللغات الأوروبية على الأصل العربي للكلمة.

- أن رحلة الكلمة انتهت بعودتها إلى موطنها الأصلي في اللغة العربية بعد أن تغيرت ملامحها، فظهرت في صيغة "تَرْسَانَةٌ" حيناً، و"تَرْسَخَانَةٌ" حيناً آخر.

- أن استعمالها استقر أخيراً على الصيغة الأولى مع إضافة إمكانية كسر التاء.

- أن معناها أصبح منصرفاً في النهاية إلى الدلالة على الذخيرة أو الكمية الهائلة من الأسلحة.

فلفظة "تَرْسَانَةٌ" قد سافرت في رحلة طويلة بين اللغات، وتغيرت في هذه الرحلة بنيتها ومعناها، وعادت إلى موطنها الأصلي بغير الصيغة التي انطلقت بها وبغير المعنى الذي لبسته اللفظة.

ووحدها الوظيفة التأثيلية هي التي تقوم بتحديد معنى الكلمة وبنيتها، فهي وظيفة مكّمة للوظيفة التاريخية. وتتطلب هذه الوظيفة البحث في المصادر الأجنبية عن الألفاظ التي يعتقد أنها ليست عربية الأصل، بل هي دخيلة ومعربة، فيلزم البحث في مصادر اللغات التي يعتقد أن لها علاقة ما بالبلدان العربية في فترة من فترات التاريخ، بسبب الحروب أو التعاملات الاقتصادية والسياسية، أو بسبب ترجمة العلوم المختلفة والمصطلحات المتخصصة، وهنا لا بد من توظيف المنهج المقارن بين اللغة العربية وأخواتها السامية لما له من دور في الكشف عن كثير من ظلال المعنى وتحديد الأصل الأول في بناء اللفظ⁽¹⁾.

(1) في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، ص 757.

فهذه ثلاث وظائف معجمية أساسية لابد للمعجم التاريخي للغة العربية أن يقوم بها حتى يقدم كل المعطيات الهامة عن المفردات، ولا شك فإن هذه الوظائف تطلب جهوداً مضنية وإمكانات جبارة ووقتها طويلاً في سبيل القيام بها من أجل إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية.

3- خصائص المعجم التاريخي للغة العربية: من خصائص المعجم التاريخي للغة العربية أنه يحتاج لمدونة شاملة لكل ما قيل باللغة العربية، وأنه شامل لكل مفرداتها.

1- شمولية المدونة في المعجم التاريخي: المعجم التاريخي للغة العربية يؤرّخ لمفردات لغة تعد أطول اللغات عمراً وأوسعها ساحة، وأكثرها ثراءً، فلا بد من ذلك من توفر مدونة عظيمة تغطي جوانب الحياة المختلفة، فعلى القائمين على إنجازها أن يقصدوا كل ما قيل بهذه اللغة من مفردات، قديماً وحديثاً وفي كل الرقعة الجغرافية التي شملتها وهي تعد ثلث الكرة الأرضية من الهند شرقاً، إلى جنوب فرنسا غرباً، من المحيط إلى المحيط، في إفريقيا وآسيا وأوروبا.

ولذلك يؤرّخ للمفردات في ضوء كل المصادر المتوفرة، وهذا ما يدعو إلى استقصاء عدة مصادر أساسية، وتتبع مواضيعها المختلفة، وحسب تدرج تواريخها وفي مقدمتها النقوش واللغات العربية القديمة، وأهم الوثائق التي تسجل نصوص ودواوين الشعر الجاهلي، وألفاظ القرآن وبلاغته، وإعجازه، وتفسيره، وما كتب عن الحديث ومصنفاته، والخطب وقصائد العصور الإسلامية، وكل المؤلفات الفقهية والدينية والأدبية، واللغوية والنحوية، وما تعلق منها بكتب اللحن وتصحيح الأخطاء، والفلسفية والصوفية والفكرية، والتاريخية والسياسية، والجغرافية، وأدب الرحلات، بالإضافة إلى الأمثال العربية، ورسائل الموضوعات، وكتب العلوم، مثل الكيمياء والفيزياء والرياضيات، والنبات والتغذية، والطب والفلك، والمعاجم اللغوية غير العصور، وفي مختلف الأقطار، مما يشكل مادة أساسية للمعجم التاريخي للغة العربية⁽¹⁾.

(1) ينظر: المدارس المعجمية، ص 96-97. والمعجم التاريخي للغة العربية، وثائق ونماذج، ص 206.

والغرض من هذه المدونة الكبيرة هو إحصاء كل مفردات اللغة العربية ثم ترتيب تواترها في الاستعمال حتى يمكن تتبع تطور دلالتها، ثم إن هذه المصادر ستكون وثائق علمية لأنها ستزودنا بالشواهد والنصوص التي تؤكد على حقيقة دلالة هذه الألفاظ بشكل لا يتطرق إليه الشك، ويكون العمل المعجمي بذلك موثقاً ومحققاً، ويتطلب لاستعمال هذه المدونة أن ترتب ترتيباً زمنياً، من القديم إلى الحديث حتى يمكن تحديد التطور الحادث في المعاني.

وجمع هذه المدونة وترتيبها يتطلب تضافر كل الجهود العلمية في إطار عمل جماعي وفق خطة منهجية، مما يستدعي مؤسسة ضخمة لها إمكانيات مالية واسعة، ويمكن الاستفادة من التسهيلات التي يوفرها الحاسوب وتقنيات معالجة المدونات المعجمية، وعمليات تصوير الوثائق ومعالجتها، فهي تختصر الزمن وتوفر الجهد⁽¹⁾.

وهذه المدونة بالشكل الموصوف سابقاً لا يختص بها إلا المعجم التاريخي نظراً لوظيفته في تأريخ دلالة الألفاظ وتعقب تطوراتها عبر الزمن.

2- شموله لكل مفردات اللغة: المعجم التاريخي للغة العربية هو معجم شامل لكل ألفاظ هذه اللغة في كل مراحلها التاريخية منذ نشأتها الأولى إلى مرحلتنا المعاصرة، فهو لا يغادر كلمة من كلماتها في القديم والحديث، ما بقي جارياً منها في الاستعمال وما سقط وأهمل بفعل التطور وسنة التراجع والتدافع بين الألفاظ، إلا ووقف عندها وأرّخ لها منذ نشأتها إلى اليوم.

وخاصية الشمول في المادة لا يختص بها إلا المعجم التاريخي، لأن المعاجم الأخرى مهما كان نوعها أو حجمها فإنها لا تضم إليها إلا عدداً محدوداً من ألفاظ اللغة انتقتها لأسباب علمية أو تربوية أو معيارية، أو غير ذلك، ولكن المعجم التاريخي هدفه هو أن يكون ديواناً للغة ويسجل كل مفرداتها، يقول "فيشر": «إنّ منتهى الكمال لمعجم عصري أن يكون معجماً تاريخياً، ولذلك

(1) المعجم التاريخي، وثائق ونماذج، ص 206.

يجب أن يحوي المعجم التاريخي كل كلمة تداولت في اللغة، وجميع الكلمات المتداولة في لغة ما لها حقوق متساوية فيها، وأن تعرض وتستوضح أطوارها التاريخية في معجماتها⁽¹⁾.

وهذا ما تحقق مع معجم "أكسفورد" الإنجليزي التاريخي، حيث اهتم بجميع ألفاظ اللغة الإنجليزية وحاول ألا يغادر منها شيئا قديما أو حديثا، حيا أو ميتا، مستعملا أو مهملًا، ومن المعاجم التي تتبّع في هذه الخاصية معجم "لي تري للغة الفرنسية" الذي عُنِيَ بجميع ألفاظ اللغة الفرنسية منذ أقدم عصورها إلى منتصف القرن التاسع عشر⁽²⁾.

ولا شك أن هذا العمل يحتاج إلى زمن طويل لإنجازه وإلى طاقات مادية وبشرية، وسيخرج المعجم في أجزاء عديدة، ولكن يمكن التغلب على كثير من متاعبه باستغلال تقنيات الحاسوب ومعالجة المدونات، لأنه سيكون ذخيرة حقيقية لمفردات اللغة العربية، وسيكون سجلا كاملا لها.

المبحث الثاني: بين المعجم التاريخي و"المعجم الكبير".

نحاول في هذا المبحث أن نسقط تقنيات الصناعة المعجمية للمعجم التاريخي على "المعجم الكبير"، لتعرف على حقيقته ونوعه، بين كونه معجما عاما أو معجما موسوعيا أو تاريخيا، وهذا من خلال ثلاث نقط مهمة؛ المقدمة، المادة المعجمية، ومنهجية الترتيب.

أولاً)- مقدمة المعجمين: أصبح من المقرر في الصناعة المعجمية، أن يبادر صانع المعجم حين إنشاء معجمه، إلى وضع افتتاحية تبين دواعي تأليفه وهدفه من وراء تصنيفه، وتوضيح المناهج العامة والأسس الخاصة التي اعتمد عليها العمل إلى غير ذلك مما يراه واجب الذكر في المقدمة تيسيرا لاستخدام المعجم، وتحقيقا لما يصبو إليه من رواج وشيوع بين المثقفين والمتخصصين، وهذه سنة سنّها معجميون العرب مع أول معجم ظهر إلى الوجود هو معجم العين وتبعه في ذلك كل من دأب على صناعة معجمية عبر العصور حتى وقتنا الحالي.

(1) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص 07.

(2) ينظر: التأريخ لمعجم اللغة العربية، العربية أسئلة وإشكالات، عبد العلي الودغيري، (مقال سابق)، ص 55.

1- مقدمة المعجم التاريخي: والمعجم التاريخي لا يختلف عن المعاجم الأخرى فهو معجم كذلك لا بدّ له من افتتاحية تسير على خطى مقدّمات المعاجم الأخرى من تحديد الهدف وملامح المنهج وتوضيح ما تعارف عليه القائمون بتنفيذه؛ من رموز وإشارات في المعالجة اللغوية ترتيباً وضبطاً وشرحاً.

ولكن ما يجب أن تضيفه مقدّمة المعجم التاريخي هو تلك الدراسة الوصفية عن الدلالة وتطورها نظيراً وتطبيقاً من دائرة مادّته، مع التركيز على عرض التغيّرات التي تعترى المعنى، والإشارة إلى أسباب التغيّر وصوره والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ أو موتها مع مراعاة التطبيق العملي في ضوء التمثيل بنماذج من مادّته⁽¹⁾.

وقد نبّه "فيشر"⁽²⁾ إلى هذه القضية في ثانياً مقدّمته فنجدّه يدعو إلى «إثبات الشواهد ذات الطّابع الخاص أي تلك التي تدلّ بحال من الأحوال على الأطوار التاريخية للكلمة... وكما يجب أن نعني ببدء تطوّر الكلمة يجب كذلك على اللّغوي أن يعتني بآخر تطوّرها... ويجب أن تقيّد على حسب الترتيب التاريخي بين أقدم الشّواهد وأحدثها...»⁽³⁾.

كما ينبغي أن يشار في مقدّمة المعجم التاريخي إلى طبيعة مادّته، أو ثروته اللغوية من حيث المستوى، والبيئة، والزمن، وموقفه من الأنماط المتنوّعة للّفظ العربي، ونظرته إلى المولّد والمعرّب والدّخيل، وكذلك رؤيته للقياس والسماع ومنظوره للصّواب اللغوي، ودوائر الاستشهاد⁽⁴⁾.

وقد أشار "فيشر" من خلال مقدّمته إلى هذه القضايا المتعلّقة بالمادّة اللغوية والأنماط المتنوعة للمداخل وغيرها حين تحدّث عن ضرورة اشتغال المعجم على كلّ الكلمات بلا استثناء، وأن

(1) المعجم العربي التاريخي (مفهومه-وظيفته-محتواه)، عبد المنعم عبد الله محمد، (مقال سابق)، ص172-173.

(2) سنحاول الموازنة بين المعجم الكبير ومعجم فيشر باعتباره التّموذج الوحيد للمعجم التاريخي للغة العربيّة إلى حدّ الآن.

(3) المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص23.

(4) المعجم العربي التاريخي (مفهومه-وظيفته-محتواه)، 173.

تعرض حسب وجهات سبع هي (التاريخية الاشتقاقية التصريفية، التعبيرية، النحوية، البيانية، الأسلوبية)⁽¹⁾.

وبالتالي فإنّ مقدّمة المعجم التاريخي يجب أن تركز على:

1- معلومات عامّة عن الهدف من تأليف المعجم والمنهج المتّبع.

2- معلومات تتعلّق بقضيّة التأصيل والتأثيل.

3- معلومات عن المادّة العلمية من جميع نواحيها.

فإذا توفّرت في مقدّمة المعجم هذه الشروط أمكننا أن نقول عنها مقدّمة توحى بأنّ المعجم هو عبارة عن صناعة معجمية تاريخية.

2- مقدّمة "المعجم الكبير": لقد بدأ "المعجم الكبير" معظم أجزائه بذكر الرّموز والمختصرات والتعريف بنظام كتابة الكلمات السامية بحروف لاتينية، ثمّ قدّم لكلّ جزء بمقدّمة، (إلاّ الجزء الثالث والسابع فقد خلا من المقدّمة)، جمع فيها جملة من القضايا التي تخصّ ذلك الجزء.

ويبدو أن مقدّمة الجزء الأوّل والجزء الثاني والخامس هي من المقدّمات التي احتوت على مواضيع قيّمة أمّا ما عدا ذلك فهي عبارة عن مقدّمات ذكر فيها المعجم من ساهم في بناء الجزء والترحم على من فارق الحياة وكانت لهم بصمة في بناء "المعجم الكبير" من تحرير أو مراجعة.

وقد احتوت هذه المقدّمات (الجزء الأوّل والثاني والخامس) على:

1- الهدف من المعجم وصورة عامّة عن المنهج المتّبع، حيث نجد "المعجم الكبير" يقول: «ففي هذا المعجم جوانب ثلاثة أساسيّة: جانب منهجي هدفه الأوّل دقّة الترتيب ووضوح التّوبيخ، وجانب لغوي عني بتصوّر اللّغة تصويراً كاملاً، فيجد فيه طلاب القديم حاجتهم، ويقف عشاق

(1) ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ص22-23.

الحديث على ضالتهم، وجانب موسوعي يقدم ألوانا من العلوم والمعارف تحت أسماء المصطلحات أو الأعلام»⁽¹⁾.

ثم نجد أنه يذكر في مكان آخر مدوّنته المعجميّة وحرصه على جمع الألفاظ العربيّة من مظانّ متعدّدة، فيقول: «ويجمع هؤلاء المحرّرون المادّة المعجميّة من مظانّ ومراجع متعدّدة، وبقدر تأييدهم في جمعها وحرصهم على استيفائها تكتمل هذه المادّة وتصبح صالحة للعرض على اللّجان المتخصّصة»⁽²⁾.

فمن خلال هذه النصوص وأخرى نلاحظ أنّ المعجم يبسط الحديث في توضيح صورة المعجم عامّة وطريقة العرض والصناعة المعجميّة فيه، وهذا ملمح نلاحظه في جميع المعجمات العربيّة التي تستهلّ صنيعها بمقدّمات تمهيدية للموضوع.

2- إشارات إلى الخاصية التاريخية لـ "المعجم الكبير": إنّ مجمع اللغة العربية حينما عكف على صناعة معجمه الكبير كان واضحا منذ البداية وإن لم يصرّح بذلك صراحة بأنّه تبني مشروع إعداد معجم تاريخي، ولعلّ سوء فهم العبارات الأولى في التصدير وعدم التصريح الكامل بمبتغاه أدّى إلى التّأويلات، ولا نعلم ما هو الدّافع من عدم الإشارة إلى المنهج التاريخي أو التّأكيد في المقدّمة أنّها محاولة لإنتاج معجم تاريخي، هل هو عدم الثقة بالصّنيع أم التّشاؤم من كلمة التاريخ التي رغم كلّ الجهود المبذولة إلّا أنّ الوصول إلى تحقيق معجم فيشر التاريخي باء بالفشل، أم التخوّف من المسؤولية الكبيرة.

نقول هذه العبارة بعدما وجدنا في المقدّمة نصوصا تستدعي الفهم بأنّ الهدف من "المعجم الكبير" هو هدف تاريخي أو نواة لبناء معجم تاريخي، فأوّل كلمة قالها في مقدّمة الفصل توحى بذلك، يقول: «منذ ربع قرن تقريبا أخذ المجمع نفسه بوضع معجم كبير يساير الزّمن، ويتماشى مع فن

⁽¹⁾ المعجم الكبير، 1/ز (المقدمة).

⁽²⁾ نفسه، 04/2 (المقدمة).

التأليف المعجمي الحديث، أخذ نفسه بذلك يوم أن يئس من إخراج معجم "فيشر التاريخي" الذي تعاقد عليه قبل هذا ببضع سنين، وحاول جاهدا أن يقف على أصوله دون جدوى، فلم يكن بدّ من أن يتولى الأمر بنفسه، وأن يعد له عدته. فرسم منهج التأليف، وتخير المحررين الأكفاء... ومضى في سبيله وهو يقدر ثقل العبء وخطر المهمة، مضى وهو يعلم أن مهمة هذا النوع من التأليف، وإن استعجله الناس، طويل النفس، لا يقاس بمقياس الزمن ولا يحسب للوقت فيه حساب»⁽¹⁾.

فهو لم ينف صناعة معجم تاريخي كما أنه لم يصرح بكونه تاريخيا بكل وضوح، ولكن ما بين السطور يوحي بذلك، فتأكيده أن الدافع وراء عمل معجم هو اليأس من معجم "فيشر" التاريخي، وكذلك أن مهمة تأليف هذا المعجم صعبة وطويلة المدى يوحي بتبني المشروع.

كذلك في خاتمة مقدّمته قال ذلك صراحة حين أشار إلى أن المعجم هو عبارة عن أرضية لصناعة معجم تاريخي، يقول: «إذا تواردت الشواهد على دلالة واحدة سيقّت مرتبة ترتيبا زمنيا بحسب أصحابه... واستشهد على المفرد بالجمع وعلى الفعل بما اشتقّ منه واستشهد بالشعر القديم والحديث، تأكيدا لوحدة اللغة وتكاملها وغرسا لنواة في سبيل المعجم التاريخي»⁽²⁾.

ليس هذا فقط وإنما إلحاحه على مقارنة "المعجم الكبير" بالمعجم التاريخي فأحيانا نجده يقارن بينه وبين معجم "أكسفورد التاريخي" وأحيانا أخرى يشير إلى عمل الأكاديمية الفرنسية في إنتاج معاجمها التاريخية؛ يقول: «وكثيرا ما سئلنا: أين أنتم من "المعجم الكبير"؟ ولهذا السؤال دلالاته... ولسنا في حاجة إلى أن نذكر بأن الأكاديمية الفرنسية قضت في القرن السابع عشر ما

(1) المعجم الكبير، مقدّمة الجزء الأول.

(2) نفسه، 1/ (المقدمة).

يزيد عن ثمانين عاما في إخراج معجمها الذي لا يقارن بالمعجمات الموسوعية المعاصرة، وتطلب إعداد "معجم أكسفورد" في القرن التاسع عشر ما لا يقل كثيرا عن هذه المدة»⁽¹⁾.

4- كما نجد قضية مهمة من القضايا التاريخية، وهي مسألة الحديث عن حياة الألفاظ ونموها وتطورها، وهو ما يوحى ببحث تاريخي للألفاظ، وقد تنبه المعجم إلى ذلك وجعل مقدمة الجزء الخامس تدور في فلك الحديث عن التأريخ للألفاظ، حيث يقول: «اللغة العربية أقدم اللغات الحية المعاصرة زمنًا وأطولها عمرا ولا تزال فتية متجددة في حيوية غزيرة... والمعاجم اللغوية ترافق حياة الأمم في تطورها وحركتها المستمرة، والعربية -مثل سائر اللغات- تنمو وتتجدد وتتطور من عصر إلى عصر...»⁽²⁾.

فنظرة "المعجم الكبير" للألفاظ هي نظرة دياكرونية لا سانكرونية آنية، مما يوحى بأن الصنيع سيكون تتبعيا تطوريا، لا وصفيا ساكنا، وهذا هو أساس بناء المعجم التاريخي.

وقد أشار في مقدمة الجزء الخامس إلى أن هذا المعجم هو معجم الأمة، حيث يقول: «لما تأسس مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع معجما نفيسا لألفاظ القرآن الكريم... ووضع معجما لطلاب الجامعات أسماه المعجم الوسيط... وفي أثناء طبع المعجم لمعاجمه السابقة ونشرها رأى أن يضع للأمة العربية معجما كبيرا، وقد أنفق في رسم منهجه سنوات طوال...»⁽³⁾، ولا يمكننا أن نطلق هذا الوصف إلّا على المعجم التاريخي فهو الوحيد الذي يحقّ له أن نصفه بمعجم الأمة العربية.

(1) المعجم الكبير، 03/2 (المقدمة).

(2) نفسه، مقدمة الجزء الخامس.

(3) نفسه، ج 5 (المقدمة).

وفي مكان آخر، نجد المجمع يشير إلى الخاصية التاريخية لـ "المعجم الكبير"، ففي ثنايا "المعجم الوجيز" يذكر هذا الأمر ويؤكد عليه؛ حيث يقول: «...وقدّر للمعجم الكبير أن تكون له الصّدارة، وأريد به أن يكون تاريخيا يتتبع اللغة في عصورها المختلفة»⁽¹⁾.

3- كذلك نجده يشير إلى قضية التأصيل والتي هي قضية من قضايا المعجم التاريخي في ثنايا مقدّمته للجزء الأوّل يقول: «إنّ هذا المعجم لون جديد في عالم المعجمات العربيّة، فيه تأصيل وتحقيق وجمع واستيعاب...»⁽²⁾. فهنا نلاحظ أنّ التأصيل الذي هو عماد المعجم التاريخي قد تبناه المعجم وذكر هذا التبنّي منذ البداية، كما أنّه أكّد أنّ هذا الصّنيع هو مولود جديد بلون جديد، ولو كان هذا المعجم مثله مثل المعاجم الوصفية الأخرى لما ادّعى المعجم روح التّجديد فيه والتفرد في البناء، وبالتالي أراد أن يلمّح إلى أنّه يوازي في الصّنيع صناعة المعاجم التاريخية.

4- قضايا متعلّقة بالمادّة اللغوية والأنماط المتنوعة للمداخل وغيرها: فنجد المعجم من خلال مقدّماته قد تحدّث عن ضرورة اشتمال المعجم على كلّ الكلمات بلا استثناء، وعدم اقضاء أي لفظة وردت في الاستعمال، يقول: «من الخطأ أن يرفض لفظ لا لسبب اللّهم إلّا أنّه لم يرد في معجم لغوي... اللغة كلّ متّصل الأجزاء يرتبط ماضيه بحاضره... ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنيّة معيّنة... وينبغي أن يعبر المعجم عن عصور اللغة جميعها، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على السواء»⁽³⁾.

فالمادّة اللغوية واضحة وزمن الجمع واضح فلا مجال لإقصاء أي لفظ أو ردّ أي كلمة، فكلّ الألفاظ واجبة التّدوين في "المعجم الكبير".

(1) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التحرير، القاهرة-مصر، 1989م، ص5 (المقدمة).

(2) المعجم الكبير، 1/و (المقدمة).

(3) نفسه، مقدّمة الجزء الأوّل.

وهذا ما يؤكّده كذلك في مكان آخر يقول: «والجانب الأساسي الثاني: لغوي يقوم على جمع ألفاظ اللغة جمعا مستقصيا من معاجمها القديمة ومن مظائنها اللغوية الكثيرة... وذكّرت ألفاظ الحضارة التي أقرّها المجمع كما ذكّرت الألفاظ المعربة قديما وحديثا»⁽¹⁾.

كما نجد المعجم من خلال المقدمة بسط القول في مسألة التعريب والقياس وغير ذلك، وبيّن موقفه منهم بالتأييد وعدم الرّفّض، يقول: «من حقنا أن نقيس كما قاس القدماء، وأن نشقّق كما اشتقّوا، وأن نعربّ كما عربّوا، فقال بقياسية أمور كثيرة كانت مقصورة على السّماع، وقرّر تكملة المادّة اللغوية كلما دعت إليها الحاجة، وأخذ بالتعريب عند الضّرورة»⁽²⁾.

فمما تقدّم يتبين لنا أن مقدّمة "المعجم الكبير" تقترب كثيرا من مقدمات المعاجم التاريخية، لأنها تضمنت كثيرا من خصائص ومقومات مقدمة المعجم التاريخي.

ثانياً- المادّة المعجمية: نقصد بالمادّة المعجمية الثروة اللفظية المتجسّدة في النص المعجمي خاصّة من حيث الجمع؛ وسنعرّض لها من حيث:

- المدوّنة بين ما ينبغي أن تكون عليه في المعجم التاريخي وما هو مجسّد في "المعجم الكبير".

- الشموليّة وهي خاصية المادّة اللغوية للمعجم التاريخي، وما إذا احتواها "المعجم الكبير".

- الوظيفتين؛ التاريخية والتأثيلية بين المعجمين.

1- المدوّنة: إنّ مدونة المعجم التاريخي، كما مرّ بنا، تقوم على تغطية جميع المؤلفات للغة ما، وقد لمسنا تحقق هذا الشرط في مدوّنة "المعجم الكبير"، حيث تعتبر مدوّنة ثريّة جامعة لكلّ كتب اللغة ومصادرها، قديما وحديثا بدءاً بكتاب الله تعالى، القرآن الكريم وتفسيراته وعلومه وقراءاته، وغريبه وإعرابه ومشكله، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومسانيده وعلومه، ومصطلحه،

(1) المعجم الكبير، مقدّمة الجزء الخامس.

(2) نفسه، مقدّمة الجزء الأوّل.

وغريبه، وكتب الفقه، وكتب التاريخ، والجغرافية، ودواوين الشعر قديمه وحديثه دون إلغاء لأيّ عصر من العصور، وكتب مصطلحات العلوم كالكيمياء والطب والصيدلة والفيزياء والرياضيات والفلك، وغيرها، وكتب أمثال العرب ونوادرهم، وأخبارهم، وكتب المعاجم اللغوية، وكتب النحو والصرف والعروض، وكتب الفلسفة، وكتب التخصصات الإنسانية والاجتماعية واللغوية الحديثة والمعاصرة.

وقد أشار "المعجم الكبير" في بعض مقدّماته إلى أهمّ الكتب التي تناولها مثل ما جاء في مقدّمة الجزء الخامس⁽¹⁾، وأحيانا أخرى لم يشر إلى مصادره التي استقى منها مادّته واستشهاداته وإنّما وجدنا ذلك في ثنايا المعجم، وربّما ذلك راجع لضخامة مدوّنته ممّا يستحيل حصرها في مقدّمة من مقدّمات المعجم⁽²⁾.

- ترتيب مفردات اللغة وتواترها في الاستعمال وتتبع تطور دلالتها؛ ونعني بذلك أنّ هذه المصادر والتي ستكون وثائق علمية تزودنا بالشواهد والنصوص التي تؤكد على حقيقة دلالة هذه الألفاظ بشكل لا يتطرق إليه الشك، ويكون العمل المعجمي بذلك موثقاً ومحققاً، تتطلّب لاستعمال هذه المدونة أن ترتب ترتيباً زمنياً، من القديم إلى الحديث حتى يمكن تحديد التطور الحادث في المعاني.

وبعد التأمل والدراسة يتبين لنا أنّ "المعجم الكبير" لم يلتزم بالترتيب الزماني لاستعمال المفردات، بل إن إirاده للمصادر والألفاظ كان بشكل عشوائي، فلا مجال للتسلسل التاريخي للألفاظ وهي مأخوذة من مصادرها الأصلية، وإنّما الجذر وأسبقية الفعل عن الاسم والثلاثي عن الرباعي والمجرّد عن المزيد هي التي تتحكّم في ترتيب المصادر اللغويّة.

ولئن كان التنوّع في المدوّنة اللغويّة مجسداً في "المعجم الكبير"، فنجدّه قد حوى ما لا يمكن عدّه من كتب اللغة وكتب التخصصات الأخرى لإثراء المعجم بكلّ أشكال الاستعمال اللغوي

(1) المعجم الكبير، الجزء 5، (المقدمة).

(2) تحدّثنا بالتفصيل عن مصادر "المعجم الكبير" في الفصل الأوّل.

للألفاظ، إلا أنه غاب فيه ترتيب هذه المدونة من الأقدم إلى الأحدث، فلا مكان لهذه الخاصية في "المعجم الكبير".

ونورد مثال عن ذلك ما جاء في مقدمة الجزء الثاني من المعجم حين حديثه عن مظانّ المادة المعجمية ومصادرها المعول عليها في جمعها؛ يقول: «ويجمع هؤلاء المحرّرون المادة المعجمية من مظانّ ومراجع متعدّدة... وفي مقدّمته كتاب التّكملة والذّيل والصّلة للصّاغاني في أجزاء الست، وديوان الأدب للفراي، في أجزاء الأربعة، وكتاب الجيم للشيباني في أجزاء الثلاثة، وكتاب الأفعال للسّرقسطي في أجزاء الأربعة، وكتاب الإبدال لابن السّكيت، وكتاب التّنبية والإيضاح في جزأيه...»⁽¹⁾.

فلاحظ هنا عدم ترتيب المصادر ترتيباً زمنياً استناداً إلى الأقدم فالأحدث، وبالنّظر لوفاة مؤلّفها، ففي حين كان من الأجدر أن يستشهد بـ "ابن السكيت" الأقدم والمتوفى سنة 244هـ، كان هو آخر شخص، حيث بدأ بالصاغاني المتوفى سنة 650هـ، ثم ذكر "الفراي" المتوفى سنة 339هـ، ثمّ الشيباني المتوفى سنة 205هـ، فـ "السرقسطي" المتوفى بعد سنة 400هـ، ولذلك فإنّ عامل التسلسل الزمني غير موجود في هذا الصدد.

فذكر المصادر المستقاة منها المادة المعجمية جاء عشوائياً لا يستند لأيّ ضابط أو مسوّغ تاريخي زمني.

2- **شموليته لمفردات اللغة:** أصبح مقرراً لدينا أنّ المادة اللفظية للمعجم العربي التاريخي ينبغي أن تكون شاملة، حتى لا نقع فيما وقع فيه بعض المعجميين السابقين من اقتصار معاجمهم على لون بعينه من الألفاظ كان وراء ضياع جزء من ثروتنا اللغوية، لو أتيح له أن يكون موضع استعمال لحلّ كثيراً من مشكلات القضايا الدلالية، ولساعدنا على تتبّع مراحل التطوّر للفظ عبر مسيرته اللغوية.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، 04/2.

ونجد من معجميينا القدامى من تباهى بهذا الإهمال للألفاظ إمّا على سبيل أنّه تهذيب للألفاظ كما فعل "الأزهري" حين صرّح بذلك في مقدّمته قائلاً: «وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة لأنّي قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل من لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيرها الغتم عن سننها، فهدّبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب... ولقليل لا يخزي صاحبه، خير من كثير يفضحه...»⁽¹⁾.

أو على سبيل إيداع الصّحيح من الألفاظ لا غير كما فعل "الجوهري" حين أقرّ أنّه أودع في هذا الكتاب ما صحّ عنده من هذه اللغة⁽²⁾.

ولا يعني هذا أنّ كلّ مؤلّف المعاجم العربية القدامى اعتمدوا هذا الشرط، حيث نجد "ابن منظور" قد ألف موسوعة معجمية حوت معظم ألفاظ اللغة العربية وشواهداها، ونلّف "الفيروزبادي" كذلك ممّن عكف على جمع جميع ألفاظ اللّغة معقّباً على صحاح "الجوهري" قائلاً: «ولما رأيت إقبال الناس على الصحاح "الجوهري"، وهو جدير بذلك، غير أنه فاتته نصف اللغة أو أكثر إمّا بإهمال المادة، أو بترك المعاني الغريبة النادرة، أردت أن يظهر للناظر بادئ بدء فضل كتابي هذا عليه، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه»⁽³⁾.

إنّ هذا الشمول والحرص للألفاظ قد يؤدّي إلى تضخّم المعجم وسعته بالنسبة إلى المعاجم العامّة، وهو الأمر الذي نفرت منه بعض المعاجم السابقة، ولكن مع المعجم التاريخي فتبقى قضية الشمول قضية أساسية ينبغي على هذا المعجم أن يعتمدها.

⁽¹⁾ تهذيب اللغة، الأزهري، تح عبد السلام هارون ومحمد النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة-مصر، دط، دت، الجزء 1، (المقدمة).

⁽²⁾ ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، المقدّمة.

⁽³⁾ القاموس المحيط، (المقدّمة).

ولكن هذه الشمولية في استقصاء الألفاظ يجب أن تنبني على منهجية معينة في الإسقاط والزيادة، وذلك بإسقاط ما لا ينتمي إلى وظيفته التاريخية من سرد للأعلام على اختلاف أنماطها، واستطراد في باب التراجم، واحتفاء بما هو من قبيل الحشو الذي يمكن الاستغناء عنه من تعلق بالأمور الطبية والنباتات، وكذلك الدخيل الذي لا علاقة له بالمداخل العربية، أمّا الزيادة فينبغي أن تبدو واضحة في تنوع السياقات المختلفة للفظ على امتداد العصور لتبيان ما اعترى اللفظ من تطور وتغير عبر التاريخ أي إنها زيادة لتحقيق غاية المعجم وهدفه، تلك المنهجية في الإسقاط والزيادة ستكبح جماح التضخم الذي لن يكون معييا إذا ما حقق هدفا هو بيت القصيد من تصنيف هذا المعجم⁽¹⁾.

إنّ المعجم التاريخي بالوصف السابق يعتبر ذخيرة الأمة يسجل ثروتها اللفظية مشفوعة بتطورها الدلالي عبر التاريخ متجاوزا بذلك حاجز البيئة والزمان، متوخيا السلامة اللغوية مع إضافة المولّد والمعرّب والمحدث، معتدا بالنادر والغريب والمهمّل، قدر إفادته في توضيح التطور المادي أو المعنوي للفظ أي المسيرة الحياتية لألفاظ اللغة عبر التاريخ.

وإذا أردنا التحقق من مدى توفر هذه الخاصية في "المعجم الكبير" لمعرفة ما إذا كان شاملا أم لا؟ فيمكننا أن نستنتج من خلال دراستنا له في الفصلين السابقين جملة من الاستنتاجات هي:

1- من ناحية القدرة على التحكم في منهجية الإسقاط والزيادة؛ حيث قلنا سابقا إنه لا حاجة للمعجم التاريخي بالمعلومات الموسوعية الطبية والنباتية، وسرد سير الأعلام والمواقع، ولكن من خلال قراءتنا لـ "المعجم الكبير" فإننا نقرّ بأنّه قد حوى من المعلومات ما لا حاجة للقارئ به سواء في المعجم العام أو التاريخي، حيث نجده يذكر الصفحات للتعريف بعلم من الأعلام أو مكان من الأمكنة ممّا يعتبر حشوا لا فائدة منه فهي معلومات تثقل كاهل المعجم وتضخمه، ومن أمثلة ذلك مدخل (أبو)، يقول:

(1) ينظر: المعجم العربي التاريخي، عبد المنعم عبد الله (المقال السابق)، ص 174-175.

- «أَبِي: تَصْغِيرُ أَبٍ، وهو اسم لغير واحد، منهم:

أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ...

أَبِيُّ بْنُ مُعَاذٍ بْنُ أَنَسٍ...»⁽¹⁾.

فنجده يقوم بتعريف لفظة "أبي" من خلال التعريف بجميع الأعلام الذين تسمّوا بها، وكذلك الحال مع الأماكن والنباتات والمصطلحات الطبيّة وغيرها ممّا لا شأن للمعجم اللغوي بتعريفه والتعريف بجميع جوانبه، فمثلا كلمة الجزائر في هذا المعجم عُرِّفَتْ في عمودين⁽²⁾؛ حيث ذكر المساحة والموقع والتضاريس وأهم أعلامها، وتعرضها للاحتلال الفرنسي، وأشهر من نُسِبَ إليها وآثار هؤلاء الأعلام وغيرها من المعلومات التي لا نستفيد منها في هذا المقام، والأمثلة على هذا النحو كثيرة ممّا جعل ميزت الحشو لصيقة به.

2- تنويع السياقات المختلفة للفظ على امتداد العصور لتبيان ما اعترى اللفظ من تطور وتغير عبر التاريخ؛ وقد لعبت الأسيقة اللغوية دورا هاما في توضيح المعاني داخل "المعجم الكبير" واعتنى بها كثيرا، ولكن الأسيقة التي تهمّنا في هذا المقام هي تلك التي انبنت على معيار التسلسل الزمني من أقدم شاهد إلى أحدث شاهد، وهذا ما لا نجده مجسّدا في المعجم، فالمعجم التاريخي يهتمّ تطوّر معاني الألفاظ عبر الزمن والذي تترجمه الأسيقة المتسلسلة زمنيا، و"المعجم الكبير" قد تجاوز هذه المسألة في كثير من موادّه رغم أنّه نصّ على ضرورة ترتيب الشواهد زمنيا في مقدّمة الجزء الأوّل، يقول: «...وإذا تواردت الشواهد على دلالة واحدة سيقّت مرتّبة ترتيبا زمنيا بحسب أصحابها...»⁽³⁾.

ومن أمثلة عدم احترام عامل الزمن في الاستشهاد ما يلي:

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أبي)، 64/1-65.

⁽²⁾ نفسه، مادة (جزائر)، 296/4.

⁽³⁾ نفسه، 1/ص.

- «بَجَحَ: بَجَحًا، عَظُمَ، فَهُوَ بَاجِحٌ (ج) بُجِحٌ وَبُجِحَ، قَالَ رُؤْبَةُ:

عَلَيْكَ سَيِّبُ الْخُلَفَاءِ الْبُجِحِ

و— تَكَبَّرَ وَتَعَاظَمَ...

و— الشَّيْءُ: فَرِحَ بِهِ.

و— افْتَخَرَ وَبَاهَى. قَالَ الرَّاعِي:

وما الْفَقْرُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ سَاقْنَا ❖❖❖ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّا بِقُرْبِكَ نَبْجَحُ

...وفي كلام أم زَرْعٍ وَبَجَحَنِي فَبَجَحَتْ نَفْسِي»⁽¹⁾.

نلاحظ من خلال هذا المثال أن الترتيب الزمني للشواهد غير معمول به، حيث استشهد برؤية المتوفي سنة 145هـ ثم بعد ذلك استشهد بالرّاعي التّميري المتوفي سنة 90هـ، وفي الأخير ذكر حديث أم زرع المتوفية قبل سنة 11هـ، وهذا الإخلال في ترتيب الأسيقة أدى إلى الإخلال بترتيب معاني المدخل.

3- تجاوز حاجز المكان والزمان، وهو عنصر مكمل للعنصر السابق فقد ذكرنا أن المعجم التاريخي لا يقف عند حدود معينة بل يأخذ الألفاظ في أي مكان ظهر أو زمان وفي أي مستوى لغوي، وقد تجسّد هذا الشرط في "المعجم الكبير" فلم يقف عند عصر الاحتجاج ولم يبلغ أي استعمال فنجدّه يحتجّ باللغة الحجازية واليمانية والتميمية كما يحتجّ باللهجات المصرية مثلاً والعامية وغيرها، أي لم يقف عند مستوى لغوي بعينه⁽²⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (بجح)، 71/2.

⁽²⁾ نفسه، 165/1، 172، 643، وما بعدها.

4- الاعتداد بالمولد والمغرب والمحدث والنادر والغريب والمهمّل: كذلك فإنّ التّنوّيع في المداخل المعجمية وإيراد موادّ اللّغة كاملة دون إهمال أي لفظ؛ لأنّه نادر أو غريب، تعدّ سمة أساسية من سمات "المعجم الكبير" فما تركه أسلافنا لأنّه نادر في الاستعمال أو محدث بعد عصر الاحتجاج تبناه المعجم وعامله معاملة اللفظ الفصيح.

مثال ذلك:

- «المُبْرُ: إِبْرَةٌ غَلِيظَةٌ يُخَاطُ بِهَا الْخَيْشُ وَنَحْوُهُ. (مو)»⁽¹⁾.

- «الْأَبَارَةُ: صُنْدُوقُ الْإِبْرِ. (مو)»⁽²⁾.

- «اسْتَأَبَّ أَبًا: اتَّخَذَهُ وَادَّعَاهُ. (نادر)»⁽³⁾.

5- استقصاء جميع صيغ الجذر مادامت ظهرت في الاستعمال وعدم إسقاط أي معنى من معاني الصيغ؛ هذه السّمة لا يمكن أن نقول أنّها تجسّدت في جميع مواد المعجم، لأننا من خلال قراءتنا له وجدنا بعض الصيغ الصرفية لبعض المداخل أسقطت مع أنّها شائعة الاستخدام. ومثال ذلك لفظة الآجوري التي لم نجد لها مكانا في المعجم⁽⁴⁾.

ولم يقف الأمر عند الصيغ بل تعدّى إلى المعاني فاستقصاء جميع معاني الصيغة واجب المعجم من أقدم معنى إلى الأحدث، ولكن "المعجم الكبير" تجاوز ذلك في بعض الأحيان من ذلك (خوان)⁽⁵⁾، والتي تعني المائدة بدون طعام ولكن هذا المعنى تجاوزه المعجم.

(1) المعجم الكبير، مادة (أبر)، 34/1.

(2) نفسه، مادة (أبر)، 33/1.

(3) نفسه، مادة (أبب)، 20/1.

(4) نفسه مادة (أجر).

(5) نفسه، مادة (خون)، 935/6.

وبالتالي فإنّ الشمولية في جمع الألفاظ لم تتجسّد في المعجم، إلى الحدّ المثالي، وتجاوز حاجزي الزّمان والمكان كان عامل مهمّ في بناء "المعجم الكبير"، ولكن شرط التّرتيب الزّماني للألفاظ والمعاني تجاوزه المعجم وغضّ الطرف عنه.

3- الوظيفة التاريخية في "المعجم الكبير": تعد وظيفة التأريخ في المعجم التاريخي، أهمّ وظيفة معجمية وبها صُبغ بتلك الصفة، وفيما يلي محاولة استقصاء التأريخ في "المعجم الكبير" أي التأريخ للوحدة المعجمية "المدخل" من جهتي المبنى والمعنى، وليس الاختصار على الواحد منهما فقط.

- رصد أول ظهور للكلمة المراد التأريخ لها، وإعطاء تاريخ صحيح أو مرجّح لميلادها ودخولها في الخدمة والاستعمال بناء على وثيقة أو شاهد أو نص يثبت ذلك: إذ إنّ قضية الرّصد لأوّل استعمال للكلمة في المعجم الكبير غير موجودة ولا ترجيح في القضية لكون هذا الاستعمال هو أوّل استعمال أولاً، فنجد المعجم يسرد معاني الألفاظ بدون الالتفات إلى قضية التأريخ للمعنى الأوّل، ومثال ذلك يقول في مادّة (أبد):

- «تَأَبَّدَتِ الْبَهِيمَةُ أَبَدَتْ، وَيُقَالُ تَأَبَّدَ فُلَانٌ...»⁽¹⁾.

وأحيانا أخرى، وهو قليل، يلتفت إلى ذكر المعنى الأوّل الذي ورد في النّقوش، ومثاله:

- «أ س د: في العربية الجنوبية القديمة أسد المحارب، الجندي، وفي النّقوش السبئية، الرّجل عامّة»⁽²⁾.

بينما يؤرّخ معجم "فيشر" التاريخي لهذه اللفظة بالتقريب، وأوّل ظهور لها قائلاً:

- «تَأَبَّدَ الْمَنْزِلُ: أَقْفَرَ وَرَعَتْهُ الْأَوَابِدُ، أَيِ الْوُحُوشِ، قَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ غَالِباً فِي النَّسَبِ فِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ»⁽³⁾.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (أبد) 25/1.

⁽²⁾ نفسه، مادة (أسد)، 270/1.

⁽³⁾ المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، مادة (أبد)، ص 35.

فهنا نلاحظ أن "فيشر" وضّح المصدر الأوّل لهذه العبارة على عكس "المعجم الكبير" الذي ذهب مباشرة إلى معناها.

- تقديم الصورة أو الصيغة الأولى التي ظهرت بها تلك الكلمة من الناحية الشكلية التلفظية والكتابية، ثم المعنى الأول أو الأصلي الذي كان لها في مرحلة الظهور الأول، ومثاله في معجم "فيشر":

- «أَبَدَ: قد يكون أصل الكلمة ساميا عامّة، ومن المؤكّد أنّ لها قرابة من أَبَدَ ظَلَّ وسار على غير هدى بالآثيوبيّة، ولكن قد تكون لها قرابة أيضا من أَبَات تضييع هروب بالأكادية، ومن أَبَدَ هلك بالعبريّة، ومن أَبَدَ ضاع هلك بالآرامية...، ويظهر أنّ المعنى الأصلي لهذه المادّة هو: الدّخول في غير المحدود من الزمان أو المكان»⁽¹⁾.

ونلمح بعضا من هذا الالتفات إلى المعنى الأوّل للفظ في "المعجم الكبير"، ومن أمثله:

- «أَثَرَ: فِي الْعَرَبِيَّةِ الْجَنُوبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ بَأَثَرَ»⁽²⁾.

فهنا بيّن معنى اللفظ في اللغة العربية القديمة.

- «أَبَأَ: فِي عِبْرِيَّةِ التَّوْرَةِ أُثُوبَ...إِبِي: الْقَصَبُ، وَفِي الْآرَامِيَّةِ الْيَهُودِيَّةِ: أَبَا أَجْمَةً...، وفي الآكاديّة أُبُو: أَجْمَةً... (في العربية) الرمي بالسّهم»⁽³⁾.

وكأنّه يقول أنّ المعنى الأصلي لهذه اللفظة هو القصب وانتقل المعنى في اللغة العربية إلى الرمي بالسهم.

- متابعة التطور في المجالات والحقول والموضوعات المختلفة التي استعمل فيها اللفظ الذي يؤرّخ له، وقد أجاد فيه "المعجم الكبير" أيما إجادة، حيث نجده يقوم بالإحاطة بمعاني اللفظ في جميع تخصصاته، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

⁽¹⁾ المعجم اللغوي التاريخي، مادة (أبد)، ص32.

⁽²⁾ المعجم الكبير، مادة (أثر)، 85/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أبأ)، 18/1.

- «الذرة»: .. في الفلسفة؛ أصغر جزء لا يتجزأ من المادة وهو ما لا ينقسم. وبها قال ديمقريطس.

وفي الفيزياء؛ أصغر جزء من عنصر يدخل في التفاعلات الكيميائية⁽¹⁾.

نلاحظ هنا أن المعجم انتقل من تخصص إلى آخر فبين المعنى العام، ثم ذكر المصطلح في الفلسفة ثم معناه في علم الفيزياء، ولم يقتصر على معنى واحد وإنما تتبع التطور الحاصل في المعنى من تخصص إلى آخر.

- «الأجير: المستأجر.

و- في الفقه: المُسْتَأْجَرُ الذي يعمل بأجرٍ.

و- في القانون المدني: من يتعاقد على عمله في مقابل أجرٍ بموجب عقد عمل أو مقاوله⁽²⁾.

والشيء نفسه مع هذا المثال، حيث طاف المعجم بين المعنى العام للفظ الأجير، والمعنى الفقهي والقانوني.

- متابعة اللفظ في كل مستويات استعماله، حيث إنه لكل لغة مستويات عدة لاستعمال الألفاظ، فهناك المستوى الأدبي أو الفني الرفيع عند الأدباء والكتاب، ومستوى الاستعمال الصحفي المكتوب أو المنطوق الذي يجري على ألسنة المذيعين، وهناك المستوى العامي والدارج على ألسنة العامة من الناس.

ومثاله كذلك في "المعجم الكبير":

- «باناس: من فروع نهر بردى في دمشق، وتسميه العامة البانياسي»⁽³⁾.

- «الجيم: الحرف الخامس من الحروف الهجائية العربية. وتُنطق الجيم في العربية ولهجاتها بست صور:

(1) المعجم الكبير، مادة (ذرة)، 91/8.

(2) نفسه، مادة (أجر)، 110/1-111.

(3) نفسه، مادة (باناس)، 30/2.

الأولى: هي المسمّاة بالجيم الفصيحة وهي التي أخذ بها مجيدو القراءات.

الثانية: هي المسمّاة حالياً بالجيم القاهرية.

الثالثة: هي المسمّاة بالجيم الشامية، وهي نطق محلي للصورة الأولى.

الرابعة: هي التي تنطق فيها الجيم ياءً في لهجات بعض بلاد الخليج.

الخامسة: هي التي تنطق فيه الجيم دالا في بعض ألسنة العوام في جمهورية مصر وبخاصة في الصعيد.

السادسة: هي التي تنطق فيه الجيم زايا إذا تلتها زاي في بعض اللهجات التونسية والفلسطينية...»⁽¹⁾.

فلاحظ من خلال هذه الأمثلة اهتمام المعجم باللهجات العربية المتعددة، من لهجة تونسية ومصرية وفلسطينية، وغيرها كما اعتدّ بالعامي في كيفية نطق هذه الألفاظ.

وبالتالي فإنّ الوظيفة التاريخية في "المعجم الكبير" إذا عينا بها تتبّع بعضاً من معاني الألفاظ في المستويات اللغوية المتعددة، والتخصّصات المختلفة وكذا الإشارة الخفيفة إلى الصّور الأولى في اللغات القديمة، قلنا إذا عينا بها ذلك، فهي موجودة ومحسّدة في ثنايا النص المعجمي في "المعجم الكبير".

ولكن قضية التأريخ أو الظهور الأوّل للمادّة اللغوية وتحديد تاريخ تقريبي لأوّل ظهور لها في الاستعمال وتتبع التطوّر اللغوي نصّاً نصّاً مع كلّ مدخل، فهو مفقود تماماً في هذا المعجم ولا تعدو قضية تتبّع المعاني عبر المراحل إشارات لا تكفي لأن نقول عنها أدّت وظيفة تاريخية في "المعجم الكبير".

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (الجيم)، 07/4.

4- وظيفة التأثيل في "المعجم الكبير": يقول "المعجم الكبير" في مقدّمته: «إنّ هذا المعجم لون جديد في عالم المعجمات العربيّة، فيه تأصيل وتحقيق وجمع واستيعاب...»⁽¹⁾.

هذه المقولة تؤكد أنّ هذا التّمسك من الوظائف المعجمية موجود في هذا المعجم، وهو من مجالات اهتمام معالجي مداخل "المعجم الكبير"، ولكن هل اتّبع المعجم ضوابط التأثيل أم لا؟ هو ما يهمّنا في هذا المبحث، إذ إنّ للتأثيل ضوابط كثيرة ومناهج علميّة دقيقة لمعرفة ما إذا كانت اللفظة مقترضة من لغة أخرى، فلا يكفي تماثل الأصوات وتشابه المعنى بين لفظتين في لغتين للقول إنّ إحداها جاءت من الأخرى.

ويختلف حجم الاهتمام بالتأثيل الاشتقاقي للكلمة حسب نوع المعجم، فهناك نوع من المعاجم وظيفته الأساسية هي التأصيل، وهذا المعجم هو المعجم التأثيلي⁽²⁾.

وقد ظهر هذا المعجم إثر شيوع الدّراسات المقارنة في حقل الأبحاث التاريخيّة، وهذه المعاجم تمثّل الجانب التّطبيقي لعلم اللغة المقارن، والتي تركّز على دراسة أصول الكلمات ومعناها في اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وتاريخها مع بيان اللّغة أو الأسرة المصدر، وشكل الكلمات أوّل دخولها اللّغة، مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي ودلالي، وإيضاح مشتقّاتها لمعرفة ما يمكن أن يشتق منها، ومعاني هذه الصيغ، وبيان العلاقات الاشتقاقية بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، ويعدّ "معجم بيلي" أقدم معجم تأثيلي للغة الإنجليزيّة ظهر سنة 1721م⁽³⁾.

(1) المعجم الكبير، 1/و، (المقدمة).

(2) المعجم التأثيلي نوعان: النوع الأوّل هو؛ المعاجم التأصيلية الدّلالية، وتبحث في الأصول المعنوية للألفاظ، والمعاني التي تشعبت عنها وتحاول الرّبط بينها، ومن أمثلتها في اللسان العربي معجم "مقاييس اللّغة" لـ"ابن فارس"، أمّا النوع الثاني فهو المعاجم التّأثيلية، وهي معاجم تردّ الألفاظ إلى أصولها، وتصعد باللّغة إلى منابعها الأولى من حيث اللفظ لا من المعنى لمعرفة تأسيسها في الألسن الأخرى (ينظر: المعاجم العربيّة قراءة في التأسيس التّظري، ص14).

(3) التطوّرات المعجمية والمعجمات العربيّة، ص74-75.

أمّا على الصّعيد العربي، فيرى "حلام الجليلي" أنّ هناك قلة اهتمام بهذا النوع من المعاجم، ولكن هذا لا يعني انعدام محاولات تأثيلية في الدراسات اللغوية العربية، حيث يقول: «لا نعدم وجود محاولات تأسيسية لهذا النوع من الدراسات المعجمية منذ وقت مبكر، كما لا نكاد نفقد وجود بعض الإشارات والتلميحات الجادة... فبالإضافة إلى المؤلفات الخاصة مثل كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (ت322هـ)، والمعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي (ت550هـ)، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل للخفاجي (ت1069هـ) وغيرها، فإنّ المعاجم العربية القديمة عامّة، لا تكاد تخلو من الإشارات التأثيلية»⁽¹⁾.

وحقيقة ما ذكره المؤلّف، ذلك أنّنا نجد "الخليل" يشير في مقدّمة كتابه إلى الألفاظ العربية والألفاظ المولّدة، كما أنّه يذكر فيها كيفية معرفة اللفظ العربي من غيره، فيقول: «فإنّ وَرَدَتْ عَلَيْكَ كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ أَوْ خُمَاسِيَّةٌ مُعَرَّاةٌ مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ أَوْ الشَّفَوِيَّةِ وَلَا يَكُونُ فِي تِلْكَ الْكَلِمَةِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ تِلْكَ الْكَلِمَةَ مُحَدَّثَةٌ مُبَدَّعَةٌ، لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لِأَنَّكَ لَسْتَ وَاحِدًا مَنْ يَسْمَعُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةً وَاحِدَةً رُبَاعِيَّةً أَوْ خُمَاسِيَّةً إِلَّا وَفِيهَا مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ وَالشَّفَوِيَّةِ وَاحِدًا أَوْ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ»⁽²⁾.

إنّ هذا التّحديد لنوع الألفاظ وتبيان المحدث منها والعربي الفصيح لهو من أهم ما يهتم به المنهج التأثيلي في المعجم الاشتقاقي.

كذلك لا نعدم في المعاجم اللاحقة بعد "الخليل" مثل هذه الإشارات، من ذلك ما ورد في "معجم الجمهرة" لـ"ابن دريد" تحت باب "ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتّى صار

⁽¹⁾ تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص330.

⁽²⁾ العين، 52/1 (المقدمة).

كاللغة⁽¹⁾، وما ورد في معجم "المخصص" لـ"ابن سيده" بعنوان "ما أعرب من الأسماء الأعجمية"⁽²⁾.

أمّا في العصر الحديث حيث التفجر العلمي والتقني والحضاري، وشيوع الاتجاه التأثيلي، فقد خرج العرب بمجموعة من المعجمات والأبحاث عني بعضها بالتأصيل اللغوي مثل الألفاظ الفارسية المعربة للأسقف "آد يشير الكلداني"، وكتاب "غرائب اللغة العربية" للأب "روفائيل نخلة اليسوعي"، وأبحاث "البطريك مار أغناطوس أفرام الأوّل" في "الألفاظ السريانية في المعاجم العربية"، و"معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية" لـ"محمد ألتونجي"⁽³⁾.

ولعلّ من المتطلّبات الأساسية للتأثيل النّظر إلى الأصول اللغوية القديمة في اللغات السامية، فقدم المعنى في نصوص تعود إلى آماذ عتيقة في هذه اللغات قد يسعفنا في تأصيل الظاهرة تأصيلاً تاريخياً يقف بنا على أزمان من عمر الألفاظ توفرها لنا النصوص القديمة من هذه اللغات التي لا تضاهيها في القدم النصوص العربية المعروفة، وعلى هذا يمكن مراقبة أصالة الاستعمال العربي، والحكم على قدمه أو حدّته، برّدّه إلى تلك الاستعمالات القديمة التي وردت في النقوش الأكاديمية التي قد يعود بعضها إلى 2450 ق.م أو الأوغاريتية التي يرجع بعضها إلى 1300 ق.م أو الآرامية التي قد تعود إلى 700 ق.م⁽⁴⁾.

ويوصي علماء التأثيل لتركيز الانتباه إلى أمور عديدة أهمّها⁽⁵⁾:

(1) ينظر: جمهرة اللغة، ص1322.

(2) ينظر: المخصص، 221/4.

(3) ينظر: التطورات المعجمية والمعجمات العربية، ص76-77.

(4) تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل عمارة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ط1، 2000م، ص15.

(5) ينظر: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ص486.

- لما كانت الكلمات تتغير بمرور الزمان، وجب على المؤثر تتبع تطور الكلمة المقترضة في لغاتها الأصلية حتى يعرف الصيغة التي دخلت بها تلك الكلمة إلى اللغة العربية. فكلية "دياج" دخلت إلى العربية من اللغة الفارسية الفهلوية "دياك" وليس من اللغة الفارسية الحديثة "ديا".

- كما أن أصوات الكلمات تتعرض إلى إبدال وتقديم وتأخير وحذف وتغير عند دخولها في العربية، ولذلك وجب الانتباه إلى ما يطرأ من تغير في بناء الكلمات المقترضة عند انتقالها من اللغة الأجنبية إلى العربية. فكلية "ياقوت" أصلها اليوناني "هياكنثوس" وتعرضت لتغيرات صوتية عند دخولها إلى العربية لتصبح "ياقوت".

وبالتالي من واجب المؤثر أن يبين التغيرات التي لحقت الكلمة بعد الاقتراض وكذا إيضاح الصيغة الأصلية للكلمة قبل حدوث التغير بعد ما تبنتها اللغة المقترضة.

فالدراستات التأصيلية للألفاظ التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة تسعى للوصول إلى قناعة مؤداها أن كثيرا من هذه الألفاظ تعود إلى أصل واحد، وقد أدت رحلة التطور إلى تفاقم الاختلاف بينها لفظا ومعنى، أما تباينها اللفظي فقد كان متفاوتا، إذ كان واسعا في بعضها، طفيفا في آخر، وكذلك كان تباينها في المعنى، وهنا يأتي دور المنهج المقارن في الكشف عن المعنى الأصلي المشترك، فما التقت عليه اللغات الشقيقات مؤشر إلى أنه الأصل أو الأصل، أي الأقدم، من بين المعاني المتعددة التي تكون للمادة الواحدة، كما أن استعمال القوانين الصوتية التي تحكم الظواهر المشتركة بين اللغات الشقيقات قد يسعف في معرفة ذلك الأصل الذي كانت عليه المادة، ومثال ذلك، إن كانت كلمة عربية تنطق بالسين وبالشين، فإنه في مقدورنا أن نرجح أصالة السين، وإذا كانت مقابلتها العبرية والآرامية بالشين وكانت الكلمة في العربية تنطق بالضاد وبالصاد فإن مقابلتها في العبرية صادًا وفي الآرامية عينا وفي هذا يرجح أصالة الضاد لا الصاد⁽¹⁾.

(1) في سبيل معجم تاريخي محاولة التأصيل، ص 757.

وإذا ذهبنا إلى التأثيل في "المعجم الكبير"، فإننا سنجد المعجم مبني في عمومته على هذا الأساس من حيث البحث عن أصل الألفاظ وكذا قضية الدلالة الأصلية والاشتقاقية للألفاظ. وفيما يلي بعض النماذج التي تدلّ على ذلك:

1- بيان أصل الكلمة سواء أكان عربياً أو دخيلاً، مع بيان اللغة أو العائلة اللغوية المصدر، ومثال ذلك ما يلي:

- «بَابَا: (pappa) لفظة يونانية الأصل من pappos أو papaps، معناها أب...»⁽¹⁾.

فهنا تحديد معنا الكلمة كان انطلاقاً من تحديد أصلها اليوناني والتي تعني عندهم الأب.

- «آذَارَ مَعْرَبٌ adar في السريانية، adar في عبرية التوراة... والأصل في هَذَا كَلَهُ addaru أَدَرُ في الأكديّة...»⁽²⁾. فهنا بين المعجم أنّ هذه اللفظة غير فصيحة بل هي معربة ووضّح أوجه الشبه لهذه اللفظة في الكتابة بين أخواتها الساميات العبرية والسريانية والأكديّة.

2- بيان شكل الكلمة أوّل دخولها اللغة مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي، ومثاله ما يلي:

- «بَادِهَنْج: مُعْرَبٌ بَادِكِير: مَنْفَذٌ لِلتَّهْوِيَةِ فِي أَعْلَى الْبُيُوتِ...»⁽³⁾. فهنا أشار المعجم إلى أنّ اللفظ معرّب وأصل بنيته "بادكير" ثمّ تحوّلت إلى "بادهنجر".

- «الْبَاذِنْجَان: مُعْرَبٌ عَنِ الْفَارِسِيَّةِ الْبَاتِنَكَان، ضَرَبٌ مِنَ الْخُضِرِ تُؤْكَلُ ثِمَارُهُ...»⁽⁴⁾.

وبالتالي فإنّ هذه الكلمة هي معربة عن الفارسية وأصلها "الباتنكان" وقلبت التاء ذالا والكاف جيما فأصبحت "باذنجان".

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (بابا)، 08/2.

⁽²⁾ نفسه، مادة (آذر)، 09/1.

⁽³⁾ نفسه، مادة (بادهنج)، 16/2.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (باذنجان)، 18/2.

- «الدُّبُوسُ: فِي الْفَارِسِيَّةِ دُبُوسٌ بِلَا تَشْدِيدٍ وَقِيلَ تُبُوزٌ وَتَبَز: الْمَقْمَعَةُ وَالْعُمُودُ، أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ الْحَرْبِ...»⁽¹⁾.

فالدُّبُوس بالتشديد هي لفظة مختصة في النطق العربي أما الأصل الفارسي فهو بدون تشديد، مع وجود احتمال أن الدال منقلبة عن التاء والسين عن الزاي فيكون الأصل تُبُوز لا دبوس فحصل تطور صوتي أدّى إلى ذلك.

- «دبل: فِي الْعَبْرِيَّةِ dabel جَمَعَ ضَعَطَ، وَفِي السُّرْيَانِيَّةِ dbeltha (دقـلثا): دُبْلَةٌ كُتْلَةٌ، وَفِي الْحَبَشِيَّةِ dabala دَبَل: جَمَعَ»⁽²⁾.

هنا يقارن المعجم بين معاني ألفاظ كلمة دبل في اللغات السامية ويبيّن الاختلافات والتطوّرات الدلالية التي حصلت من معنى الضغط إلى الجمع إلى معنى الكتلة.

- «أبر (في الْعَبْرِيَّةِ abbir أَبِير: قَوِي. وَفِي الْأَوْجَارِيَّةِ ibr إب ر: ثور-إشارة إلى قوّته-. وَفِي الْبَابِلِيَّةِ abaru أبارو: قُوَّة. وَفِي الْعَبْرِيَّةِ eber إبر أو ebra، إبراً جناح ebra، إبراً فِي الْآرَامِيَّةِ الْيَهُودِيَّةِ و ebra، إبراً فِي السُّرْيَانِيَّةِ abru أبرُ فِي الْبَابِلِيَّةِ»⁽³⁾.

- «أتى (فِي الْعَرَبِيَّةِ الْجَنُوبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ أ ت و: أَتَى، جَاءَ= فِي الْحَبَشِيَّةِ atawa= فِي عِبْرِيَّةِ التَّوْرَةِ) فِي النُّصُوصِ الشَّعْرِيَّةِ فَقَطْ ata= أَتَا= اتاو ataw فِي الْأَوْجَارِيَّةِ. وَتَرَدَّدَ الْمَادَّةُ فِي الْآرَامِيَّةِ عَامَّةً»⁽⁴⁾.

- «الْبُرْطُلَّةُ (مَعْرَبٌ bartulla) كَلِمَةٌ آرَامِيَّةٌ مَرَكَّبَةٌ مِنْ bar بر "ابن" tulla (طلا) tulla الظلّ: الْمِظْلَةُ الصَّيْفِيَّةُ.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (دبس)، 70/7.

⁽²⁾ نفسه، مادة (دبل)، 78/7.

⁽³⁾ نفسه، مادة (أبر)، 30/1.

⁽⁴⁾ نفسه، مادة (أتى)، 79/1.

البُرْطُلَّةُ: البُرْطُلَّةُ وهي كَلِمَة نبطيَّة»⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّأصيل أو المقارنة بين اللّغات السامية هو دأب "المعجم الكبير" في الجزء الأوّل والثاني فقط أمّا ما تبقى من الأجزاء فلا نكاد نجد هذا التّوع من التّأصيل للمعنى واللفظ إلّا قليلاً، ويعوّض ذلك بترجمة المداخل إلى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية.

ويرى بعضهم أنّ سرد التّظائر بهذه الطّريقة لا يمتّ إلى التّأثيل وأهدافه بصلة وثيقة، بل يقع في باب "علم اللغة المقارن" أو "الصواتة المقارنة"، فهو لا يبيّن لنا كيف انتقل اللفظ من لغة أخرى إلى اللغة العربية ولا يوضّح مسيرة تطوّره فيها.

في حين يرى آخرون أنّ هذه الطّريقة مفيدة للباحث، فهي تعطيه فكرة عن مبنى اللفظ ومعناه في اللّغات الأخرى ما يُعمّق فهمه لللفظ في اللغة العربيّة، وهذا ما يفعله المؤثّلون الفرنسيون المعاصرون، إذ يسردون في معاجمهم التاريخيّة نظائر اللفظ الفرنسي في اللّغات اللاتينية الأخرى كالإيطالية والإسبانيّة والبرتغاليّة والرومانيّة⁽²⁾.

ومهما يكن فإنّ طريقة سرد المعلومات عن اللفظ المدخل وبيان المناظرات اللغوية في اللّغات الساميّة هي قضيّة وطريقة جديدة تحسب لـ"المعجم الكبير"، وتفيد في توضيح المعاني وأصول الكلمات ومعرفة ما اجتمعت عليه الأسرة السامية وما اختلفت عنه، ولكن القول بأنّ هذه الطّريقة هي طريقة معجمية تاريخية مناف للحقيقة، لأنّ المعجم التاريخي وإن كان يعنى بأصول الكلمات فهو يعنى بتلك الأصول التي تبين سير الألفاظ في معانيها ومبانيها عبر الزّمن وما طرأ عليها في هذه الرّحلة وهذا الاندماج اللّغوي من تغيّرات، لا سرد معلومات عن ألفاظ في لغات مختلفة وكأنّا أمام معجم ثنائي أو ثلاثي للمقابلات اللفظيّة.

⁽¹⁾ المعجم الكبير، مادة (برطل)، 234/2.

⁽²⁾ صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ص 489.

ثالثاً- منهجية الترتيب: في ضوء ما تقدّم أصبح من المعروف لدينا أنّ أسلم طريقة لترتيب المعجم التاريخي هي طريقة الترتيب الأبجدي بعد الاعتماد على أصول الكلمة، وترتّب على ذلك ما يلي:

أولها: جمع مشتقات المادة الواحدة في معقل واحد، وهذا أدعى إلى ملاحظة التطوّر الدلالي، ووضوحه في جل مشتقاتها، وهو هدف أصيل لتأليف هذا المعجم.

وثانيها: عدم التضخّم المعجمي الذي أصاب بعض معاجمنا، والمعجم التاريخي سيحوي ثروة لفظية هائلة مما سيؤدّي إلى التكرار مع استحضار الأصل لكل منطوق.

وثالثها: تيسير الأمر على الباحث ومطالعه كما هائلا من مشتقات المادة ووقوفه على تنوع الدلالات وتنوع السياق وفي ذلك صقل لموهبته وتنمية لوعيه اللغوي، وتحقيق لهدف المعجم⁽¹⁾.

أمّا عن مقارنة "المعجم الكبير" بمنهجية ترتيب المعجم التاريخي المأمول، فإنّنا نلاحظ جملة من القضايا نقسّمها إلى:

- من ناحية الترتيب الخارجي للمداخل: إنّ الترتيب الخارجي للمداخل المعجمية، كما أوردنا سابقاً، هو ترتيب يتّبع الأبسط والأيسر التي استقرّت عليه صناعة المعجم العربي الحديث، حيث اتّبع الترتيب الأبجدي باعتبار أوائل الأصول للمدخل مع مراعاة الحرف الثاني والثالث، وهكذا، وهي طريقة المعجم التاريخي المنشود والتي تدعو لتبني المدرسة الألف بائية باعتبار سهولتها وتيسيرها للباحث.

- من ناحية الترتيب الداخلي للمداخل: إنّ الترتيب الداخلي للمداخل إضافة إلى تنوّعه بين الترتيب بالاشتراك أو التّجنيس، وتنوّعه من حيث تقديم الأفعال عن الأسماء والمجرّد عن المزيد والثلاثي عن غيره، فإنّ هذا كلّ لا يهّمّ بناء المعجم التاريخي بقدر ما يهّمّ قضية ترتيب المداخل

(1) ينظر: المعجم العربي التاريخ (مفهومه وظيفته ومحتواه)، ص 180.

داخليا ترتيبا زمنيا، فالفاصل فيه هو الزمن والتدرج من الأقدم إلى الأحدث حتى لو استدعى ذلك البدء بالمعنوي عن الحسي والمجازي عن الحقيقي.

أمّا "المعجم الكبير" فلم ينتبه إلى شرط الزمن في تحديد أولويات البدء وإنّما أشار في بداية مقدّمته إلى أنّ الترتيب المتّبع هو الترتيب الذي ينتقل من الحسي إلى المعنوي ومن المجرد إلى المزيد ومن الثلاثي إلى الرباعي فقط أمّا قضية الزمن فلا وجود لها في هذا الباب.

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذا المسير الطويل في جوانب هذه الرسالة، أعتقد أنني استوفيت عناصر الرسالة بحثاً ودراسة، وبلغت فيها الغاية، وفي هذه الخاتمة يجدر بي أن أدرج أهم النتائج المتوصل إليها:

01- يجدر بنا أولاً وقبل كل شيء، من خلال هذه الخاتمة، أن نشيد وننوّه بمجمع اللغة العربية بالقاهرة لما قام به من مبادرات وأعمال من أجل التّهوض باللّغة العربية لغة القرآن الكريم. فقد عمل جاهداً منذ إنشائه في بداية القرن العشرين وعلى مدار عشرات السنين، على النهوض بالعربية وإمداد المهتمين بأمرها بالفتاوى العلمية التي تعالج قضاياها، كما أنه عمل على إنجاز عدد من المعاجم بمختلف الأحجام والأشكال يركن إليها الطلاب والباحثون بمختلف أعمارهم ومستوياتهم الدراسية.

02- يعدّ "المعجم الكبير" معجماً لغوياً ضخماً جمع بين المتن اللّغوي القديم والألفاظ الحديثة، حيث يجد فيه عشاق القديم مطلبهم، ويقف فيه دعاة التجديد على غايتهم.

03- ارتكز "المعجم الكبير" في صناعته على كثير من مقوّمات الصناعة المعجمية الحديثة، والتي تتأسّس على المزاوجة بين حسن الجمع وبراعة الوضع.

04- إذا كان النص المعجمي في العصر الحديث يدعو إلى ضرورة التجديد في الصناعة المعجمية، فإنّ هذا النص في "المعجم الكبير" قد تجلّت فيه الكثير من مظاهر التّجديد والتمرّد على النموذج المعجمي القديم في بعض جوانبه، ودعا ضمناً إلى وجوب تحديث النّظرة في المعالجة المعجمية للغة العربية.

05- لقد كان المعجميون العرب في قضية الجمع يحصرون المادّة اللغوية في إطار زماني ومكاني محدّد، ويتشدّدون في مصادر المادّة اللغوية ويضعون شروطاً لصحّة اللفظ المدخل، ولكن مع

ظهور "المعجم الكبير"، ومعاجم أخرى سبقته، أُسقط معيارا الزمن والمكان في الأخذ باللغة وبقيت الوصفية لقضايا اللغة هي السائدة في صناعة المعاجم اللغوية.

06- إنّ التجديد في "المعجم الكبير" لا يعني أنّه تخلّى عن صفة الصناعة المعجمية اللغوية ذات المبادئ الأساسية، وإنّما تجديده كان مع المحافظة على النمط القديم، فالمداخل فصيحة وطريقة الوضع تتماشى مع ما سَطَّر سابقا ولكن المعالجة جديدة تمثّلت في إدخال الأمثلة العامية واللهجات العربية لجميع الأمصار.

07- بالاستناد إلى المواد المثبتة في المعجم، يمكن عدّ "المعجم الكبير" معجما يمزج بين الألفاظ القديمة والحديثة على السواء متّبعاً في ذلك منهجا مسطّرا مسبقا.

08- إنّ "المعجم الكبير" لم يكن بمعزل عن حركة التطوّر الحاصلة في البيئة المعجمية الحديثة بل كان نتاج خطوات سابقة بدأها الجمع اللغوي مع معاجم أخرى، وبالتالي أصبحت ميزة "المعجم الكبير" أنّه جمع مدوّنته من مصادر متعدّدة حديثة وقديمة، فامتاز بميزتين: ميزة المحافظة على التراث وميزة التجديد والاستفادة من التجارب الجديدة.

09- إذا كانت ميزة "المعجم الكبير" في مجال الجمع تقوم على المزاوجة بين التجديد والتقليد، فإنّ قضية الوضع كذلك لا تختلف عن هذه المزاوجة. فقضية الترتيب والتبويب في "المعجم الكبير" تسير أساسا على نمط المعاجم العربية الحديثة.

10- إنّ أهمّ ما يميّز "المعجم الكبير" هو اعتماده على التنويع في طرق الشرح والتعريف للمدخل المعجمي، وما هذا التنوّع إلّا دليل على جودة المعجم واستثماره لكلّ مقومات الصناعة المعجمية سواء ما جادت به قرائح معجميونا القدامى ودّبجوه في معاجمهم أو ما تمخّضت عنه النظريّات المعجمية الحديثة التي تبنت القديم وطوّرتّه وغربلته لإخراج معاجم بروح العصر الحديث، وكلّ ذلك تجلّى في هذا المعجم العربيّ الحديث الذي لا يزال في حدود الثمانية أجزاء.

11- تتفاوت التعاريف المعجمية في فاعليتها وجودتها من نصّ إلى آخر في "المعجم الكبير"، ففي حين نجده يتبنّى في بعض نصوصه الدقّة في وضع التعريف المناسب للفظ، نجده في أحيان أخرى لا يتجاوز الترجمة للفظ خاصة في تعريفه للمصطلحات العلمية والتي يحكمه نظام كامل من المعرفة المتخصصة.

12- إنّ الاعتماد على التنوع في طرق التعريف لا يعني أنّ هذه الطرق قد تم اعتمادها بشكل متساو في جميع نصوصه، وإنّما كان للتعريف السياقي، والتعريف الاسمي والمنطقي، النصيب الأكبر ضمن طرق التعريف المعجمي.

13- إنّ مما تميز به "المعجم الكبير" تفرّده بذكر الساميات بجانب الكلمة المدخل، وقد كان هدفه من ذلك ذكر نظائر اللغة العربية ضمن عائلتها اللغوية، ولا شك فإنّ لذلك فائدة تاريخية وتأصيلية، ومحاولة لربط المعاني والألفاظ في اللغة العربية مع أخواتها الساميات لتبقى ذات صلة وثيقة تربطها فيما بينها. ويمكن أن تستثمر هذه الوظيفة مستقبلا لتكون مدخلا للدراسات السامية.

14- استعان "المعجم الكبير"، في بعض الأحيان، بالترجمة لتوضيح معاني الألفاظ، وخاصة المصطلحات العلمية، على الرّغم من أنّه معجم أحادي اللغة، ولكنّه تميّز عن غيره من المعاجم الأحادية بالمزاوجة بين اللغة العربية وبين اللغات الأخرى في التعريف كالفرنسية والإنجليزية التي كثيرا ما استعان بها لتوضيح أسماء بعض المداخل في هذه اللغات. ولكن هذا لا يعني أنّ "المعجم الكبير" اعتمد على الترجمة اعتمادا كليّا وإنّما هي وسيلة مساعدة فقط، حيث نجده يترجم اللفظ ثمّ يقوم بتعريفه تعريفا دقيقا بمختلف الوسائل الأخرى.

15- إضافة إلى التعريف المعجمي، فإنّنا نجد "المعجم الكبير" يهتمّ بكلّ ما يوضّح المعنى ويجليه، فاستعمل جميع الوظائف المعجمية مع تفاوت في الاهتمام بها، لتكون قضية العناية بالمعلومات الصرفية، وتطبيقه لكل ما جادت به النظريات المعجمية العربية، والتي أوصت بضرورة استثمار

المعجم لهذه المعلومات وجعلها وظيفة أساسية يقدّمها المعجم خدمة للباحث، وكذا قضية التأصيل الاشتقاقي والبحث عن أصل الألفاظ والدلالة الأصلية والاشتقاقية للألفاظ هما أهم ما يميّز "المعجم الكبير" في نصوصه المعجمية.

16- إنّ تأليف المعجم العربي في العصر الحديث يحتاج إلى الاهتمام بالجانب الثقافي للأمة العربية، وهو أمر تداركه "المعجم الكبير" وبني نصه المعجمي استناداً إلى كشف الغطاء عن حضارة العرب ومدى مواكبتهم للتطوّر العلمي والمعرفي، وبالتالي كان بوابة للتعريف بثقافة العرب وحضارتهم عبر العصور.

17- وقد أولى "المعجم الكبير" أهمية خاصة للمعلومات الاستعمالية للفظ والمعلومات الموسوعية والتي تدخل في التعريف بحضارة العرب، ونجح في الإحاطة بكلّ ما يخصّهما فوجدناه يشير إلى تلك القضايا مما أثرى المعجم وأغنائه.

18- اتجه مجمع اللغة العربية في "المعجم الكبير" إلى التجديد في بناء المعجم العربي، حيث أدخل تغييرات شكلية احتذاء بالمعاجم الحديثة التي أنشأها، وذلك عن طريق التطوير الحاصل في بعض الجوانب الشكلية، كاستخدام الرسوم التوضيحية واللوحات، وإدخاله للمصطلحات الحديثة التي ظهرت في مختلف العلوم والفنون في هذا العصر ممّا أعطاه روحاً جديدة ميّزته عن باقي المعاجم اللغوية.

19- ومما ميّز "المعجم الكبير"، كذلك، اقترابه في بنائه للمعجم التاريخي المأمول، حتّى عدّ في بعض جوانبه لبنة أولى نحو المعجم المنشود.

20- المعجم التاريخي معجم يقوم على أساس تصنيف ألفاظ اللغة والتأريخ لها، فيرصد كل أوجه التطور أو التغير في المعاني والألفاظ، ويتابعها في كل أبعادها الزمانية والمكانية وفي كل مجالات الاستعمال ومستوياته، ومن هذا المنطلق على المعجم أن يؤرّخ لكلّ لفظة منذ أوّل استعمال إلى آخر استعمال بالتّباع التدرّج المرحلي للألفاظ وتغيّرها وتطوّرهما من حالة إلى أخرى سواء من

ناحية المعنى أو المبنى، وقد وافق "المعجم الكبير" على بعض هذه الشروط وأُخِلَّ بالباقي، ففي حين نجده يرصد كلَّ المعاني في جميع المستويات والأماكن، ويشفع كل الألفاظ بمقارنتها في اللغات السامية ومعانيها والأصول الأولى لتلك الدلالات، نجده في مقابل ذلك لا يلتفت إلى زمان القائل والمقول.

21- إنَّ اتباع منهج محدّد لإنشاء المعاجم اللغوية أصبح ضرورة عصرية، فالمعجمي يجب أن يحدّد منهجه في التّصنيف ليخرج النّوع المحدّد الذي يريد إن كان وصفياً أو تاريخياً أو غير ذلك، وهذا ما لم ينص عليه "المعجم الكبير" في جميع مقدّماته في طبعاته المختلفة، ممّا جعله يستعصي على التصنيف بين الأنواع المعجمية.

22- إنَّ المقدّمة المعجمية لـ "المعجم الكبير" مقدّمة تاريخية، ونظّرت للألفاظ هي نظرة دياكرونية لا سانكرونية آنية ممّا يوحي بأنّ الصنيع سيكون تتبّعي تطوّري لا وصفي ساكن وهذا هو أساس بناء المعجم التاريخي، ولكن المعالجة المعجمية في "المعجم الكبير" تنقصها الأسس الضرورية في الصناعة المعجمية التاريخية، وذلك مثل قضية التّأريخ وتحديد تاريخ تقريبي لأوّل ظهور للفظ في الاستعمال وتتبع التطوّر اللغوي نصّاً نصّاً مع كلّ مدخل، فهذه المسألة مفقودة تماماً في هذا المعجم، فليس التّتبّع اليسير للمعاني عبر مراحل تاريخية معينة كافياً لأن نقول عن المعجم إنّه تاريخي.

23- إنَّ سرد المعلومات عن اللفظ المدخل وبيان المناظرات اللغوية في اللّغات الساميّة هي قضية وطريقة جديدة تحسب لـ "المعجم الكبير" وتفيد في توضيح المعاني وأصول الكلمات ومعرفة ما اجتمعت عليه الأسرة السامية وما اختلفت فيه، ولكن هذه الوظيفة، على أهميتها، ليست كافية هي الأخرى للحكم بها على تاريخية "المعجم الكبير"، لأنّ المعجم التاريخي وإن كان يعنى بأصول الكلمات فهو يعنى بتلك الأصول التي تبيّن سير الألفاظ في معانيها ومبانيها عبر الزّمن وما طرأ عليها وعلى هذا الاندماج اللغوي من تغيّرات، لأن إدراج المعلومات المتعلقة باللفظ دون

توظيفها تاريخياً، يظهر أنها مجرد سرد معلومات عن ألفاظ في لغات مختلفة وكأنا أمام معجم ثنائي أو ثلاثي للمقابلات اللفظية.

24- إنَّ الشرط الزماني هو الأساس في بناء المعجم التاريخي، ولكن "المعجم الكبير" لم يكن همه التأريخ للألفاظ، وهذا ما أخرج المعجم من دائرة المعاجم التاريخية، ولو أضاف "المعجم الكبير" هذا الشرط فقط، لأمكننا أن نقول إنه معجم تاريخي للغة العربية.

25- إنَّ "المعجم الكبير" هو معجم لغوي وصفي لا هو بالمعجم التاريخي ولا بالموسوعي، تجاوز فيه أصحابه الحدَّ في التأليف حتَّى شكَّ المختصّون في نوعه، وهذا قد يسمح لنا بالحكم على أنه معجم عام جديد في طريقة التّأليف في الصناعة المعجمية العربية.

وفي الأخير ندعو الباحثين المعجميين إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد في دراسة "المعجم الكبير"، بهدف الوصول إلى القضايا المعجمية التي قد تكون فاتتنا في هذه الرسالة، خاصة وأن هذا المعجم لم تكتمل جميع أجزائه بعد.

كما ندعو مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى شحذ همته من أجل إصدار الأجزاء المتبقية من "المعجم الكبير" التي لم تصدر بعد، فلا يعقل أن يستغرق صدور معجم اليوم عقوداً طويلة، خاصة ونحن في عصر تكنولوجيا المعلومات التي تدلّل الصعاب وتيسّر العقبات، من أجل النهوض باللغة العربية عموماً والصناعة المعجمية الحديثة التي صارت تلازمها صفة الرّكود.

فهذه هي أهمّ النتائج التي توصلت إليها في بحثي، فإن وفّقت فذلك من فضل الله وتوفيقه وحده، وإن أخفقت فمن نفسي ومن الشيطان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص.

1- المؤلفات بالعربية:

- 01- أساس البلاغة، الزمخشري، مراجعة إبراهيم قيلاني، دار الهدى، دط، ميلة-الجزائر، دت.
- 02- الأصمعيات، اختيارات الأصمعي، تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط3، دار المعارف، مصر، دت.
- 03- أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، أحمد عزوز، دط، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق-سوريا، 2002م.
- 04- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، طبعة ليدن، دط، 1881م.
- 05- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، رشاد الحمزاوي، دار الغرب الاسلامي تونس، دط، 1986م.
- 06- الأمالي، أبو علي القالي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان.
- 07- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1990م.
- 08- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيي، دار الحرية للطباعة، دط، بغداد، دت.
- 09- التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق عرفان مطرجي، دار الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 2005م.
- 10- تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمارة، الجامعة الأردنية عمان، ط1، الأردن، 2000م.
- 11- التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، صافية زفندي، منشورات الثقافة، دط، دمشق-سوريا، 2007م.
- 12- التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة-مصر، 1997م.

- 13- تطوّر المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950م، (دراسة تحليل ونقد)؛ حكمت كشلي، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، ط1، 2002م.
- 14- التعريفات الشريفة الجرجاني، تح محمد صديق المنشاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت.
- 15- التعريف القاموسي بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية ، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009م.
- 16- تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلام الجيلالي، دط، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999م.
- 17- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت.
- 18- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، تح رمزي منير بعلبكي، دار العلم، ط1، بيروت لبنان، 1987م.
- 19- الجيم: أبو عمرو الشيباني، تح عبد الكريم العزباوي وعد الحميد حسن، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1975م.
- 20- حركة التأليف عند العرب، أجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954م.
- 21- الحقول الدلالية الصرفية للأفعال في العربية، سليمان فيّاض، دار الرية، المملكة السعودية، دط، 1990م.
- 22- لخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت.
- 23- دراسات في الدلالة والمعجم، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997م.
- 24- دراسات في اللغة والمعاجم، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1998م.
- 25- دراسات مقارنة في المعجم العربي، يعقوب بكر، جامعة بيروت العربية، دط، بيروت-لبنان، 1970م.
- 26- دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، 1995م.
- 27- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963م.

- 28- الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي أبو زيد، دار الهدى، دط، الجزائر، دت.
- 29- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، القاهرة-مصر، دت.
- 30- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
- 31- شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان للطباعة والنّشر، دط، دت
- 32- الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط1، 1993م.
- 33- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009م.
- 34- صناعة المعجم التاريخي للغة العربية: علي القاسمي، مكتبة لبنان ، بيروت، ط1، 2014م.
- 35- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة مصر، 1973م.
- 36- العربية والبحث اللغوي المعاصر، رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، دط، بغداد-العراق، 2004م.
- 37- العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية،-مصر، 1996م.
- 38- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988م.
- 39- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.
- 40- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 2007م.
- 41- علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار عطار ، القاهرة، ط4، 2002م.
- 42- علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، دط، بغداد-العراق، دت.
- 43- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004م.

- 44- العمدة في كتاب التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدرائي زهران، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط3، 1995م.
- 45- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دط، دت.
- 46- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط2، دت.
- 47- الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تحقيق رضا رجب، دار الينايع، ط1، دمشق-سوريا، 2004م.
- 48- فقه اللغة، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دط، دمشق-سوريا، دت.
- 49- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر العربي، دط، دمشق 1963م.
- 50- القاموس المحيط: الفيروزبادي، تصحيح نصر الهوري، مطبعة الكستكية، القاهرة، 1281هـ.
- 51- القراءات القرآنية، نشأتها، أقسامها حجيتها، خير الدين سيب، دار الخلدونية، الجزائر، دط، سنة 2005م.
- 52- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989م.
- 53- الكتاب (كتاب سيويه): أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
- 54- اللغة، جوزيف فندريس، تحقيق عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 55- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دط، دار الثقافة، الرباط-المغرب، 1994م.
- 56- اللغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوثيل عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1987م.
- 57- اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 58- المجموع في ثلاثين عاما-ماضيه وحاضره، 1932-1962م، إبراهيم مذكور، القاهرة، 1964م.

- 59- المحتسب في تبيان وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، ط2، دت.
- 60- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2000م.
- 61- المحيط في اللغة، صاحب بن عباد، تح محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط1، بيروت-لبنان، 1414هـ- 1994م.
- 62- المحيط، معجم اللغة العربية، أديب اللجيمي، دار المحيط، باريس، 1993م.
- 63- المخصص، ابن سيده الأندلسي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت.
- 64- المدارس المعجمية، دراسة في البنية التركيبية؛ عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، عمان، ط1، 1999م.
- 65- مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق-سوريا، 1985م.
- 66- مدخل إلى علم اللغة المجالات والاتجاهات، محمود فهمي حجازي، دار قباء الحديثة، ط4، القاهرة-مصر، 2007م.
- 67- المصباح المنير، الفيومي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، دط، دت، القاهرة.
- 68- مصطلحات الدلالة العربية، جاسم محمد عبود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2007م.
- 69- المصنف لابن أبي شيبه، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1425هـ-2004م.
- 70- المعاجم العربية دراسة تحليلية؛ عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، ط2، 1974م.
- 71- المعاجم العربية قراءة في التأسيس النظري، حلام الجليلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، وهران-الجزائر، 1997م.
- 72- المعاجم العربية المجتسة، محمد عبد الحفيظ العريان؛ دار المسلم، بور سعيد، دط، دت.
- 73- المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، عبد الحميد محمد أبو سكين، جامعة الأزهر، ط2، 1981م.

- 74- المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، عبد الله درويش، مكتبة الشباب، دط، دت.
- 75- المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، فوزي يوسف الهابط، دار الولاء، القاهرة، 1996م.
- 76- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط1، 1966م.
- 77- المعاجم اللغوية العربية بدأها وتطورها، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، دط، 1981م.
- 78- معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية-مصر، 1994م.
- 79- معاني القرآن، الفراء، تحقيق يوسف نجاتي وعلي النجّار، الهيئة المصرية، ط1، 1980م.
- 80- المعجم التاريخي للغة العربية، وثائق ونماذج، محمد حسن عبد العزيز، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
- 81- المعجمات العربية دراسة منهجية، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، 2006م.
- 82- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار لاروس، تونس، 1989م.
- 83- المعجم العربي بالأندلس، عبد العلي الودغيري، مكتبة المعارف، ط1، الرباط، 1984م.
- 84- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، دط، 1967م.
- 85- المعجم العربي التاريخي، محمد الطيّب، تونس، دط، 1989م.
- 86- المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، ط2، القاهرة-مصر، 1968م.
- 87- المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري: إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت لبنان، 1993م.
- 88- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، ط1، مطبعة روزاليوسف الجديدة، القاهرة-مصر، 1992م.

- 89- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، القاهرة-مصر، 1429هـ-2008م.
- 90- المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، منشورات مجمع اللغة العربية، ط1، القاهرة.
- 91- المعجم اللغوي التاريخي، منهجه ومصادره، عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، ط1، الرباط-المغرب، 2006م.
- 92- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي-عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب، الدار البيضاء، ط1، 2002م.
- 93- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة-مصر، 1411هـ-1992م.
- 94- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004م.
- 95- المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، ط1، 2000م.
- 96- المعجمية التفسيرية التأليفية، محمد الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000م.
- 97- المعجمية العربية، جون آ. هيود، ترجمة عناد غزوان، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، 2004م.
- 98- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003م.
- 99- المعجمية مقارنة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.
- 100- المغرب، الجواليقي، دط، القاهرة-مصر، دت.
- 101- مقاييس اللغة، ابن فارس، تح عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
- 102- مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1984م.
- 103- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس، دار الكتب الجديدة، ط1، دت.
- 104- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997م.
- 105- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

- 106- من قضايا المعجم العربي، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986م.
- 107- المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لبنان، دت.
- 108- المنصف، شرح الإمام أبو الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق لجنة من الأساتذة: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، دار الحياة للتراث، 1954م.
- 109- نبذة تاريخية عن المعاجم العربية، محمد بن عبد القادر الدبّاغ، صنعاء اليمن، دط، 2012م.
- 110- النظريات اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدائم، دار السلام، ط1، مصر-القاهرة، 2006م.
- 111- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، ط1، الرياض-السعودية، 1421هـ.
- 112- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: محمد محي الدين، القاهرة، مطبعة النهضة المصرية، 1949م.

2- الرسائل العلمية:

- 113- الجهود المعجمية لابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة، بوشيبة عبد القادر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014م، رسالة دكتوراه.
- 114- الصناعة المعجمية في كتاب الفسر لابن جني، غياط حنان، جامعة أحمد بن بلة2، 2014م-2015م، مذكرة ماجستير.

3- المقالات في المجلات والدوريات العلمية المحكمة:

- 115- التأريخ لمعجم اللغة العربية أسئلة وإشكالات، عبد العلي الودغيري، مقال ضمن مجلة اللسان العربي؛ مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد65، سنة 2010م.
- 116- تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية: المبادرات الرائدة: محمد رشاد الحمزاوي، مجلة المعجمية، العدد5-6، جمعية المعجمية العربية، تونس، 1989-1990م.

- 117- التوزيع الخارجي والداخلي للمادة المعجمية في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس دراسة تحليلية: بكر عبد الله خورشيد: مقال ضمن مجلة سر من رأى، المجلد 7، العدد 35، جوان 2011م.
- 118- خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، محمد زكي خضر، مقال ضمن مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد 66، الرباط-المغرب، 2009م.
- 119- الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد التاسع والعاشر، الرباط-المغرب، يناير 2014م.
- 120- الزينة، إرهاصات أولية في العمل المعجمي العربي، عبد العزيز صالح المقالح، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 99، سنة 2003م.
- 121- طبعة الحد المعجمي ودوره في تخصيص المعلومة القاموسية في المنظومة التراثية العربية، بوشعيب راغين، مقال ضمن مجلة المعاجم العربية الواقع والآفاق، العدد السادس، المغرب-الرباط يناير 2007م.
- 122- في بنية النص المعجمي، فرحات الدريسي، مقال ضمن مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد 7، 1411هـ/1991م.
- 123- في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، إسماعيل أحمد عمايرة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 78، الجزء الثالث.
- 124- قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، المجلد 78، الجزء 1.
- 125- اللغة المصطلحية في المعجم التاريخي: عباس الصوري، مقال ضمن مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 60، 2007م.
- 126- مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، 1934-1984، شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية، ط1، 1984.
- 127- مجلة مجمع اللغة العربية، أكتوبر 1934م، طبعة بالمطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1935م.
- 128- المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مقال ضمن سلسلة المحاضرات التي يراها كرسى مارغريت وايرهاوزر، جامعة منوبا-تونس، 2009م.
- 129- المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج53.

- 130- المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الرابع، المجلد 78.
- 131- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة المعجمية، العددان 9 و 10، الجمعية العربية التونسية، تونس، 1993م و 1994م.
- 132- مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد 6، الرباط-المغرب، يناير 2007م.
- 133- المعجم التاريخي العربي، مفهومه وظيفته و محتواه، علي توفيق الحمد، مقال ضمن مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العدد 5 و 6، تونس 1989م، 1990م.
- 134- المعجم العربي التاريخي (مفهومه وظيفته و محتواه): عبد المنعم عبد الله محمد: مقال ضمن مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العدد 5 و 6، تونس 1989م، 1990م.
- 135- نحو المعجم التاريخي للغة العربية: عبد الكريم خليفة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، العدد 99، القاهرة، سنة 2003م.

4/ المراجع الأجنبية:

- 136- Larousse; livre de bord grammaire, édition Larousse.
- 137- Sevensen Bo, Practical Lexicography, English translation, Oxford University Press, 1993.
- 138- Lexicography: principles practice, ed. by R.R.K Hartman, academic press, 1983.
- 139- The encyclopedia of language linguistics, ed. by R.E. asher, pergoman press, 1994.
- 140- International Encyclopedia of Linguistics.

5/ المواقع على الشبكة:

- 141- موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
<http://www.dohainstitute.org/dohadictionary>

الفهارس العامة

1- فهرس الآيات القرآنية: (وهو مرتب بحسب ترتيب الصفحات).

الرقم	نص الآية	رقمها واسم السورة	رقم الصفحة الواردة فيها
01	﴿لِيُؤْسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	الآية رقم 08 من سورة يوسف	93
02	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	الآية رقم 56 من سورة القصص	93
03	﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾	الآية رقم 71 من سورة الإسراء	94
04	﴿فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾	الآية رقم 05 من سورة المائدة	94
05	﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾	الآية رقم 62 من سورة يس	94
06	﴿وَلَا تَأْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾	الآية رقم 87 من سورة يوسف	94

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة: (وهو مرتب بحسب ورودها في الرسالة).

الرقم	نص الحديث الشريف	رقم الصفحة الوارد فيها
01	"إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فَلَا أَمْتَ فِيهَا، وَأَنَا أُلْهِى عَنِ السَّكْرِ وَالْمُسْكَرِ"	95
02	"أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا لِي أَرَى أَمْرَكَ يَأْمُرُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَيَأْمُرَنَّ"	96
03	"أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا هَذَا الشَّرْكَ، فَإِنَّهُ أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ"	96
04	احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَدْرَ.	113

3- فهرس أقوال فصحاء العرب: (وهو مرتب بحسب ورودها في الرسالة).

الرقم	نص القول	قائله	الصفحة الوارد فيها
01	"بَعَجَ الْأَرْضَ وَبَخَعَهَا فَقَاءَتْ أَكُلَهَا وَلَفْظَتْ حَبِيبَهَا"	أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها	97
02	"طَرَبَتْ بَعْبابَهَا وَفُرَّتْ بِحَبَابِهَا"	علي رضي الله عنه	97
03	"لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُ لِقِرَاءَتِي لَجَبَرْتُهَا لَكَ تَحْبِيرًا"	أبو موسى الأشعري	97

4- فهرس الأبيات الشعرية: (وهو مرتب بحسب ورودها في الرسالة).

الصفحة الوارد فيها	قائله	النص الشعري
65	بكر بن حماد	مَا أَحْشَنَ الْبَرْدَ وَرَيْعَانُهُ ♦ ♦ ♦ وَأَطْرَفَ الشَّمْسَ بِتَاهَرْتِ تَبْدُو مِنَ الْغَيْمِ إِذَا مَا بَدَتْ ♦ ♦ ♦ كَأَنَّهَا تُنْثَرُ مِنْ تَخْتِ
85	موهوب بن رشيد	مُقِيمٌ مَا أَقَامَ ذُرًّا سَوَاجٍ ♦ ♦ ♦ وَمَا بَقِيَ الْأَخَارِجُ وَالْبَيْلُ
85	مجهول النسب (معجم البلدان)	سَقَى اللَّهُ ذَاكَ الدَّيْرَ غَيْثًا وَخَصَّهُ ♦ ♦ ♦ وَمَا قَدْ حَوَاهُ مِنْ قِلَالٍ وَرُهْبَانٍ
98	امرؤ القيس	فَقَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ ♦ ♦ ♦ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ
99	جرير	شَهِدْتُ عَشِيَّةَ رَحْرَحَانَ مُجَاشِعٍ ♦ ♦ ♦ بِمَجَارِفِ جُحْفَ الْخَزِيرِ بَطَانِ
99	المتني	كَمْ زَوْرَةٍ لَكَ فِي الْأَعْرَابِ خَافِيَةٍ ♦ ♦ ♦ أَذْهَى وَقَدْ رَقَدُوا مِنْ زَوْرَةِ الدَّيْبِ
99	أبو العلاء المعري	يَعْدُو عَلَى خِلِّهِ الْإِنْسَانُ يَظْلِمُهُ ♦ ♦ ♦ كَالدَّيْبِ يَأْكُلُ عِنْدَ الْغَرَّةِ الدُّيَا
100	محمود سامي البارودي	لَمْ يَبْقَ لِي أَمَلٌ إِلَّا إِلَيْكَ فَلَا ♦ ♦ ♦ تَقْطَعُ رَجَائِي فَقَدْ أَشْفَقْتُ مِنْ حَرَجِي
100	أحمد شوقي	وَرَأَى الْمَارِقُونَ مِنْ شَرِّكَ الْأَر ♦ ♦ ♦ ضِ شَيْكَا تَمُدُّهَا الدَّامَاءُ
243	الراعي النميري	وَمَا الْفَقْرُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ سَاقِنَا ♦ ♦ ♦ إِلَيْكَ، وَلَكِنَّا بِقُرْبِكَ نَبْجَحُ

5- فهرس الأمثال: (وهو مرتب بحسب ورودها في الرسالة).

الرقم	نص المثل	الصفحة التي ورد فيها
01	أَحْيَا مِنْ مُخَبَّاتٍ	101
02	أَهْلَكْتَ مِنْ عَشْرِ ثَمَانِيَا وَجِئْتَ بِسَائِرِهَا حَبِيبَةً	101

6- فهرس الأعلام:

الرقم	العَلَم	الصفحة الوارد فيها
01	أحمد فارس الشدياق	4-36
02	إدوارد وليام	5

5-216	رينهارت دوزي	03
5-8-16-215-216-217-218-219-223-224- 229-231-233-234-245-246	أوغست فيشر	04
9-13-35-59-75-83-88-103	الزمنشري	05
12-242	أبيّ بن أبي كعب	06
13	ابن الأثير	07
13-94	أحمد بن حنبل	08
15	محمد عبد القادر الدبّاغ	09
15	الطبراني	10
15-35-40-43-59-77-78-79-185	ابن فارس	11
16-19-20-36-46-50-52-219.	محمد رشاد الحمزاوي	12
16-157-158.	عبد الله درويش	13
16-35-40-43-57-59-75-93-118-168-169- 188-250.	الخليل بن أحمد الفراهيدي	14
16-182	حسين نصار	15
16-98	حسان بن ثابت	16
17	محمد عبد الحفيظ العريان	17
18	هارتمان	18
19	سفنسن	19
19-21-22	حلمي خليل	20
20	مهند الركيك	21
21-22	عبد العلي الودغيري	22
21-22-36-109-120-140-189-192.	أحمد مختار عمر	23
22	أحمد العايد	24
22	رمزي البعلبكي	25
22	عبد السلام المسدي	26
22	محمد علي الخولي	27
23-36-187-188-221.	علي القاسمي	28
25-215.	ألان ري	29

26	إيغور ميلتشوك	30
27	لي كوف	31
28	منسون	32
28-35	ماركورت	33
29-31	روبرت هال	34
29	أردنك	35
29-133-213.	فيرديناند دي سوسير	36
30-31-122-187-188	بلومفيلد	37
31	فيرث	38
31-33-34-35	هيل	39
31-35	غليسون	40
31-33	تشومسكي	41
33-34-35	سلد	42
33	أبيت	43
33	كاتس	44
33	فودور	45
33	ريتش	46
33	شارل فيلمور	47
33	جيمس ماكولي	48
34-35	هوغن	49
34	ليمان	50
35	بولنجر	51
35	هاليداي	52
35	جوز	53
35	كوراث	54
35	ليكوف	55
35	ماكولي	56
35	مكديفد	57

35	ماكنتوس	58
35	بايك	59
35-43-75-83-168-250	ابن دريد	60
35-43-57-59-75-79-80-81-118-168-240.	الجوهري	61
36-59-75-81-82-168-240.	الفيروز أبادي	62
36	ابن الطيب الفاسي	63
36	إبراهيم اليازجي	64
36	أنستاس ماري الكرمللي	65
36-187-188	إبراهيم بن مراد	66
41-92-152-178	ابن جني	67
42-56	أحمد عبد الغفور عطار	68
43-48-59-75-80-81-178-240.	ابن منظور	69
43-44	البخاري	70
44	القاسم بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز	71
44	أبو يعلى بن المثنى	72
53	الشريف الجرجاني	73
54-136-159-250.	حلام الجليلي	74
57-59	أبو عبيد القاسم بن سلام	75
57	البرمكي	76
57-83-239.	أبو عمر الشيباني	77
59-83-85-149-152-178-250.	ابن سيده	78
59-82-93-168-186-240	الأزهري	79
59-239.	الفراحي	80
59	نشوان بن سعيد الحميري	81
59-83	الفيومي	82
59	الزبيدي	83
65	بكر بن حماد	84

70	أبو حنيفة الدّونوري	85
70	التّضر بن شمّيل	86
71	زيته	87
75-189-216-254.	الرازي	88
83-89-239.	الصّاغاني	89
85	موهوب بن رشيد	90
84-85	ياقوت الحموي	91
86-168	أبو علي القالي	92
87-92-188	سيبويه	93
88	المهروزي	94
88	أبو الطيّب عبد الواحد بن علي	95
88-255.	الخفاجي	96
88	الأخفش	97
88	يونس بن حبيب	98
88-92	الفراء	99
88-239.	ابن السكّيت	100
88	ثعلب	101
88	كراع التّمل	102
88	اللحياني	103
89	الصولي	104
89-168	أبو علي الفارسي	105
89	الخطّابي	106
89-90-91	الأصمعي	107
89-90	ابن الأعرابي	108
89-90	ابن عباد	109
93	أبو زيد الأنصاري	110
94	ابن كثير	111
94	الكسائي	112

94	البزّي	113
94	ابن وردان	114
94	حمزة	115
95-103-243.	أم زرع	116
95	أبو سَعِيدِ الْخُدْرِيّ	117
96	علي بن أبي طالب	118
97	عمر بن الخطّاب	119
97	عثمان بن عفّان	120
97	عائشة أم المؤمنين	121
97	أبو موسى الأشعري	122
97	الزّبرقان	123
97	معاوية بن أبي سفيان	124
97	الحجّاج بن يوسف الثقفي	125
97	الحسن البصري	126
97	الشافعي	127
98	امرؤ القيس	128
98	زهير بن أبي سلمى	129
98	عترة بن شدّاد	130
98	الأعشى	131
98	النابعة الديباني	132
98	الخازرنجي	133
98	كعب بن زهير	134
98	الأخطل	135
98	جرير	136
98	قيس بن الملوّح	137
98	الفرزدق	138
99	أبو تمام	139
99	ابن الرومي	140

99	البحثري	141
99	المتني	142
99	أبو العلاء المعري	143
100	محمود سامي البارودي	144
100	أحمد شوقي	145
100	عبد الملك العصامي المكي	146
100	جعفر بن محمد البيتي السقاء	147
100	حافظ إبراهيم	148
102	رؤبة العجاج	149
102-243	الراعي النميري	150
106-107-108	الليث بن المظفر	151
108	أبو عبيدة	152
109	أبو مالك	153
122	واين ريتش	154
138-145-146	ليونز	155
142	بيرس	156
145-149	أولمان	157
145	جورج موان	158
145	فاندريس	159
146	جولز	160
148	قطرب	161
148	الزجاجي	162
148-193	تمام حسان	163
149	تراير	164
150	الثعالي	165
150	هايووت	166
158	ديوسقوريدس	167
158	إسحاق بن عمران	168

168	دانيال جونز	169
168	بيلي	170
168	صاموئيل جونسون	171
183	إسماعيل عمايرة	172
186	أبو سعيد الضير	173
190	أبو العباس أحمد بن يحيى	174
190	أبو الهيثم	175
195	سيدني	176
200	أرسطو	177
213	رتشاردسون	178
215	ليطري	179
215	روبير	180
219	إبراهيم مذكور	181
220	كمال بشر	182
225	يعقوب بكر	183
225-255	الجواليقي	184
239	السرقسطي	185
250	الكلداني	186
250	روفائيل نخلة	187
250	أغناطوس أفرام	188
250	محمد ألتونجي	189

7- فهرس المواد المفسرة في الرسالة، وهو مرتب حسب ورودها في الرسالة:

الرقم	المادة	الصفحة التي وردت فيها
01	آب	11
02	لجم	11
03	جص	11
04	استبرق	11

12	إبرسيم	05
13	أبي	06
41-40	عجم	07
62-61-60	عين	08
60	عقل	09
60	الكرىك	10
62	قب	11
65	تاهرت	12
65	التخت	13
66	الأثر	14
66	المؤزر	15
66	المبسط	16
66	غسان	17
66	الدباغ	18
66	الدخذخان	19
67	بساقفة القمر	20
67	ابتسم القمر	21
67	إيا الشمس	22
67	إيا النبات	23
67	ذباب أسنان الإبل	24
67	شطء الزرع	25
68	ذبحه لذقيج	26
68	ذراع الأسد	27
70	ذفراء	28
70	جعدة	29
71	أرجوان	30
71	إردب	31
71	داتورة	32

71	دارش	33
71	دارُ فلفل	34
72	أن	35
72	أَمْشِير	36
72	أما	37
72	أم سَكَعَكَع	38
73	الأمنُ العام	39
73	مَجْلِسُ الأَمْنِ	40
73	أَدَبِي	41
74	تَأْشِيرَة	42
74	المَوْشَر	43
78	أَرْض	44
78	بأو	45
79	بأس	46
80	بَلْسَن	47
80	تَبَّاط	48
81	بُؤْبُؤ	49
82	الإِرْس	50
82	الأَرش	51
82	إِخْوَان	52
84	أَرَك	53
84	إِرم	54
85	البَتِيل	55
85	أَبُون	56
85	الآمَّة	57
86	البِيقَة	58
90-87	أَبَل	59
87	الأم	60

87	أَلَّ	61
88	إِيَّه	62
89	الْإِيَّوُلُ	63
89	الأُخُو	64
89	ذَائِرٌ	65
90	ذَاطَ	66
91	إِنْسٌ	67
91	آلَ	68
91	أَدَبٌ	69
93	أَحَبَ	70
93	إِمَامٌ	71
93	حَبَطَ	72
94	جَبَلٌ	73
94	أَيْسَ	74
102-95	أَمَّتْ	75
95	أَمَرَ	76
96	دَبَّ	77
96	حَبَابٌ	78
97	خَبِيءٌ	79
97	حَبَرَ	80
99	مِجْرَفٌ	81
163-181-99	ذِئْبٌ	82
100	أَمَلٌ	83
100	دَأْمَاءٌ	84
101	جَأَيَ	85
101	المُخْبِئَةُ	86
102	إِبِلٌ حَبَّجَةٌ	87
106	تَأْبُوتٌ	88

106	جدر ^٨	89
106	الدُّعْمُوصُ	90
106	تَنْجَنِيْقًا	91
106	دبس ^٨	92
109	دَادَاءُ ^٨	93
109	حَبَاة	94
110	دلْعوس	95
118	شِقَاقُ ^٨	96
118	تَسْدِيدُ ^٨	97
121	حَالِقَةٌ ^٨	98
121	الْحَرُّ	99
121	الْآذِنُ	100
123-121	الحارُّ	101
121	دَأْضَ	102
122	أَذُوذُ	103
124-122	بغض	104
122	حقُّ ^٨	105
123	دُنْيَا ^٨	106
123	بَرْدُ ^٨	107
123	مُحَامِلُ ^٨	108
137-124	بَغْيِي ^٨	109
124	قَرَّةُ ^٨	110
124	الْأَحْمَرُ	111
125	الْأَبَاءُ	112
125	الْبَلْبَلَةُ	113
125	الدَّجَاجَةُ	114
125	تَدَابَّتْ ^٨	115
125	نَحَبْثُ	116

126	تَذَارَفَ	117
126	جَمَّتْ	118
126	المُؤَبَّلَةُ	119
126	المَأْبَلَةُ	120
126	حَدَقَ	121
129-127	مِجْهَرٌ	122
128-127	مِذْيَاغٌ	123
129	النَّجْدُ	124
130	الحَيْمُ	125
130	الحِصَانُ	126
130	شَاكُوسٌ	127
130	السَّمَمُ	128
130	السِّنَانُ	129
130	الحِلْقَدُ	130
130	الحَوَمَلُ	131
131	المثاقُ	132
131	البَاجِرُ	133
131	الذَّأْوَةُ	134
131	المَطْعُ	135
132	اللونُ	136
132	الرَّافِعَةُ	137
132	الأَجْرُ	138
132	الْبِرَادُ	139
132	التَّرْقُوقَةُ	140
132	التَّجْرِيدُ	141
133	الحُمَامُ	142
136	قَعَدَ	143
137	الْأَدِرُّ	144

137	الْجَسُورُ	145
139	الْأَزْدَهَارُ	146
139	تَفَاءَلَ	147
140	عَطِبَ	148
140	سَوَّدَ	149
140	كَرَجَ	150
140	كَبَّ	151
140	الْأَثِيرُ	152
141	بَعَتِ	153
141	ثَوَى	154
141	تَبَّلَ	155
142	جَرَّتْ	156
143	مِنْفَجَةٌ	157
143	بَسَبَسَ	158
143	مَنَارَةٌ	159
144	تَلْفَزِيون	160
144	تَلْفَرِيك	161
144	تَلْفون	162
144	ثَلَّاجَةٌ	163
163-144	الْحُرْمُ	164
144	الْجَنْدَرَةُ	165
144	الْحَقَّةُ	166
151 المَحْدُ	الْحَاسَةُ	167
151	الْوَرِيد	168
152	الْفِتْرُ	169
152	حَزِيرَان	170
153	السَّيِّد	171
153	الْخَامَعَات	172

153	التَّفَانِقُ	173
153	المُحْتَدُ	174
154	الجدَايَةُ	175
179-154	التَّيْلُ	176
154	الخَيْسُ	177
154	حَبْضَ	178
155	أَحَدُ	179
155	الجَنِيثَةُ	180
155	الْأَمْدُ	181
156	تَابِعُ	182
156	التَّبَابَعَةُ	183
157	السَّيْلُ	184
159	الْكَلْبُ	185
159	الْيَرْبُوعُ	186
162	الْكُرَّاثُ	187
162	الرَّخِمُ	188
162	الدَّخْنَانُ	189
163	البُجْمُ	190
203-201-163	ذُؤُونُ	191
203-173-164	الدُّبَاءُ	192
164	الْخَزَزُ	193
169	الأُطْرُ	194
169	الأُطْمُ	195
169	الأَقْرُ	196
169	الأُكْرَةُ	197
170	الرُّجُّ	198
170	الجَزَزُ	199
170	الْمُتَقَّقُ	200

171	الرَّشَاءُ	201
171	الْبَرْقُعُ	202
171	الإِمَّعُ	203
171	الأَلَوِيُّ	204
172	التُّؤَانُ	205
172	الْخَدَمَاءُ	206
172	أَمَارِنطون	207
172	أَبْنِ	208
173	الأُسَاوَة	209
173	أَحْبَابُ	210
173	أَضَوَ	211
173	الْيَسَعُ	212
173	الْخَثْرَمَةُ	213
173	أَلْمَلَمَ	214
174	خَبَّ	215
174	الْخَبِرَاءُ	216
174	دَبَّ	217
176	عَلِقَ	218
176	عَثَّتْ	219
177	فَطَرَ	220
177	سَأَلَ	221
177	حَشَرَ	222
177	العِرْسُ	223
177	السَّبِيلُ	224
179	أَبَّ	225
179	الْخَرْقَة	226
179	أَنَّا	227
180	حَسَبَ	228

180	حَشَرَ	229
180	حَشَى	230
181	انْبَغَى	231
181	التَّبِعُ	232
181	التَّبِيعُ	233
181	أَهْلَ	234
182	البَّعْوِيُّ	235
182	أَمَّتِ	236
183	غَفَرَ	237
184-183	كَفَرَ	238
184	ثَكَلَ	239
184	العُثْكَوْلُ	240
186	التَّبَعُ	241
186	دَبَسَ	242
186	حَمَمَ	243
189	عَلِمَ	244
189	عَلَا	245
191-190	ذَا	246
190	جَرَّدَ	247
190	أَبْعَى	248
197-191	حَبَّ	249
191	آ	250
191	أَخَّ	251
191	إِذَ	252
191	أَمَّ	253
193	أَوْلَاءَ	254
193	الأَلَاءَ	255
194	حَمَوُ	256

197	الدُّبُوسُ	257
197	الدُّبْلَةُ	258
197	الإِخَاءُ	259
197	حَبَلَتْ	260
197	الدَّائِئَةُ	261
198	الدَّارِشُ	262
198	البِّبْغَاءُ	263
198	الدُّبْكَةُ	264
198	الدَّبرَان	265
199	الاسْتِثْنَاءُ	266
199	الحَبَاقِي	267
199	الحَبَّاءُ	268
200	أَمْرِيكََا	269
201	البَّلَاغَةُ	270
202	الحُبَابَةُ	271
203	الدَّرَنَاتُ	272
205	التَّذْرِيعُ	273
225	البِزْرُ	274
225	الأَنْزَارُ	275
226	ترسانة	276
242	أَبِي	277
243	بَجَحَ	278
241	المِقْبَرُ	279
244	الأَبَارَةُ	280
244	اسْتَأَبَّ	281
245	تَأَبَّدَتْ	282
245	أَسَد	283
246	أَبَد	284

246	أثر	285
246	أبأ	286
247	الذرة	287
247	الأجير	288
247	باناس	289
248	الجيم	290
251	بابا	291
251	آذار	292
251	بادهينج	293
251	الباذنجان	294
252	الدبوس	295
252	دبل	296
252	أبر	297
252	أثر	298
253	البرطلة	299



ملحق

لبطاقات "المعجم الكبير"



مجمع اللغة العربية

المعجم الكبير

الجزء الأول

حرف الهزة

صفحة الواجهة للمعجم الكبير

جمهورية مصر العربية
مجمع اللغة العربية
الإدارة العامة للمعجم والدراسات



المعجم الكبير

الجزء الثامن

حرف الدال

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

أعدّ هذا الجزء للطباعة وراجعته

عبد الصّمد علي محروس
المدير العام بالمجمع
إقبال زكى سليمان
المحررة الأولى بالمجمع
المراجعة النهائية
للأستاذ الدكتور محمود علي مكي
عضو المجمع، وعضو لجنة المعجم الكبير

طبع بقسم الحاسب الآلى بالمجمع

لجنة إعداد ومراجعة الجزء الرابع للمعجم الكبير

الرّموز

- ١- (*) تسبق رأس الكلمة المفسّرة .
- ٢- (ـُ) لبيان ضبط عين المضارع بالحركة ، أو الحركات التي توضع فوقها أو تحتها.
- ٣- (O) للمادّة الفرعيّة تمييزاً لها عن المادّة الأصليّة .
- ٤- (و - :) للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد.
- ٥- (ج) لبيان الجمع .
- ٦- [] يحصران بينهما تفسيراً لما تقدّمهما من لفظ غامض فى كلام أو شعر .
- ٧- (—) للإشارة إلى أن المعنى بالتفسير هو ما يليها ، ، أما ما قبلها فقد ذكر لأنه مَظَنّة
الطلب لهذا التعبير .

نموذج للرموز المستعملة في المعجم الكبير

نظام كتابة الكلمات السامية بحروف لاتينية

الحروف :

I	اللام	'	الهمزة
m	الميم	b	الباء الشديدة
n	النون	<u>b</u>	الباء الرخوة
s	السامخ العبرية والسين العربية	g	الجيم العبرية الشديدة
š	السين العبرية	<u>g</u>	الجيم العبرية الرخوة
'	العين	j	الجيم العربية المعطشة
p	الباء	d	الدال
f	الفاء	<u>d</u>	الدال
s	الصاد	h	الهاء
<u>d</u>	الضاد	w	الواو
t	الطاء	z	الزاي
<u>t</u>	الظاء	<u>h</u>	الحاء
q	القاف	<u>h</u>	الحاء
r	الراء	t	الطاء
š	الشين	y	الياء
t	التاء	k	الكاف الشديدة
<u>t</u>	الثاء	<u>k</u>	الكاف الرخوة

الحركات:

o	الحولم	a	الفتحة
<u>o</u>	الحولم الطويلة	<u>a</u>	الفتحة الطويلة
o,	القامص حاطوف	i	الكسرة
e.	الشوا المتحركة	<u>i</u>	الكسرة الطويلة
<u>a</u>	الحاطيف بتح والفتحة المسروقة	e	الصيرى
o.	الحاطيف قامص	<u>e</u>	الصيرى الطويلة
e,-	الحاطيف سحول	e.	السحول
au	الفتحة مع واو ساكنة بعدها	<u>e</u>	السحول الطويلة
ai	الفتحة مع ياء ساكنة بعدها	u	الضمة
		<u>u</u>	الضمة الطويلة

«الْحَاخَام» (في العبريَّة hāham حَاخَمُ
بمعنى : حَكَمَ ، قَضَى . وفي الآرامِيَّة
بمعنى : عَرَفَ) : رَجُلُ الدِّينِ في اليهوديَّة ،
وكان يُمارس نشاطه في المحاكم اليهوديَّة
الرَّبَّانيَّة .

ج أ م

في السَّريانيَّة gma (جَمَا) : إِنَاءٌ .

«الْجَامُ» : إِنَاءٌ يُشْرَبُ بِهِ . (عن ابنِ دُرَيْدٍ) .
من الفارسيَّة : جام . (وانظر: ج و م) .

* * *

نموذج لنص معجمي في المعجم الكبير
يذكر فيه التَّظائر السامية للفظة العربية

* الْجُؤْنَةُ : سَلَّةٌ مُسْتَدِيرَةٌ مُغَشَّاءٌ أَدَمًا
(جِلْدًا) يُجْعَلُ فِيهَا الطَّيْبُ وَالنَّيَابُ. وَأَصْلُهُ
الْهَمْزُ ، وَوَرَدَتْ يَغْيِرُ هَمْزٍ ، وَيَسْتَحْسِنُهُ أَبُو
عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ . (وانظر : ج و ن).
(ج) جُؤْنُ

نموذج لنص معجمي في المعجم الكبير
به طريقة من طرق التعريف المعجمي (التعريف بالعبارة،
والتعريف المنطقي، وبه وظائف معجمية (وظيفة صرفية).

ج ب أ

(في العبرية gābah (جأه) : ابتعد ،
وفي الحبشية gabe>a (جبا) : ترك) .

الابتعاد والتَّحْي

قال ابن فارس: " الجيمُ والباءُ والهَمْزةُ
أَصْلَانِ ، أَحَدُهُمَا: التَّحْيُ عن الشَّيْءِ "
«جَبَأَ السَّيْفُ - جَبَأً، وَجُبُوءًا: تَبَا وَلَمْ يُؤَثَّرْ.
و- الْحَيَّةُ أَوْ الضَّبُّ وَغَيْرُهُمَا : اسْتَحْفَتَتْ
وَتَوَارَتْ . ويقال : جَبَأَ الضَّبُّ فِي جُحْرِهِ .
و- فلانٌ عن الشَّيْءِ : هَابَهُ وَارْتَدَعَ عَنْهُ.
ويقال : جَبَأَ عَنِ الْأَمْرِ .
و- : تَأَخَّرَ عَنْهُ . قال نُصَيْبُ بْنُ رَبَاحٍ:
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِثْلُ سَيْقَةِ الْعِدَا
إِنْ اسْتَقْدَمْتُ نَحْرُ وَإِنْ جَبَأَتْ عَقْرُ
[سَيْقَةُ الْعِدَا: مَا سَيْقَ مِنْ نَهَبِ الْعَدُوِّ. يريد
أَنَّهُ كَنَاقَةِ الْغَنِيمَةِ إِمَّا أَنْ تُنْحَرَ وَإِمَّا أَنْ
تُعْقَرَ].
ويقال: مَا جَبَأَ فلانٌ عَنِ شَيْءٍ: مَا تَأَخَّرَ وَمَا
تَرَدَّدَ .

نموذج لنص معجمي متوسط الطول، من حرف الجيم، من المعجم الكبير، تتجلى فيه
الوظيفة التناظرية باللغات السامية، ويتضح فيه منهجية المعجم في طرق الشرح،
وإيراده للوظائف المعجمية المختلفة. كما يتبين فيه ارتكازه في استمداد المعنى من معجم

الحاء والهمزة وما يثُلُثُهُما

* لا حاء ولا ساء : كلامٌ يقالُ لابْنِ المَثَةِ
الذى لا يستطيعُ أنْ يزجَرَ الغنمَ بحاء ولا
الحمَارَ بساء .

وقيل : - معناه : لا مُحْسِنٌ ولا مُسِيءٌ .

* الحَاحَاةُ - الحَاحَاةُ بالكُشْبِ : أنْ تقولَ

ح أ ح أ

* حَيٌّ حَيٌّ : اسمٌ صَوْتِي يُدْعَى به الحِمَارُ إلى
الماء .

* حَاحَاً بالتَّيْسِ : دَعَاهُ فقال : حُوْحُوْ . (عن
السَّرقِسطِيِّ) .

* حَابٌ فلانٌ فلانًا مُحَابَةً، وَحِبَابًا، وَمُحَابَبَةً

(بِفَكِّ الإِدْغَامِ) : وادَّه وصادَقَه .

ومن فَصَحَ الأساس : فلانٌ يحَابُ فلانًا
ويُصادِقُه . قال أبو ذؤَيْب :

فَقُلْتُ لِقَلْبِي يَا لَكَ الْخَيْرُ إِنَّمَا

يُذَلِّيكَ لِمَوْتِ الْجَدِيدِ حِبَابُهَا

نماذج لنصوص معجمية مختلفة في المعجم الكبير

تتجلى فيها طرق مختلفة للتعريف المعجمي (التعريف بالعبرة،
وبالسياق، وبه وظائف معجمية (وظيفة الاستعمال، ووظيفة
صرفية)، واستعمال الشاهد الشعري.

فهرس

أسماء الشعراء المستشهد بشعرهم ، ووفياتهم

عصره ، أو وفاته	اسم الشاعر
الألف	
صحابي	إبراهيم بن بشير الأنصاري
نحو ٦٥هـ = ٦٨٥م	ابن أحمر الباهلي (عمرو بن أحمر)
٤١٠هـ = ١٠٢٠م	ابن بابك (عبد الصمد بن منصور)
نحو ٣٠هـ = ٦٥٠م	ابن داره (سالم بن عقبة الجشفي الغطفاني)
٣٢١هـ = ٩٣٣م	ابن دُرَيْد (أبو بكر محمد بن الحسن)
١٣٠هـ = ٧٤٧م	ابن الدُمينة (عبد الله)
٢٨٣هـ = ٨٩٦م	ابن الرومي (علي بن العباس)
عباسي	ابن عُرْس العبدى
مخضرم	ابن مُقْبِل (تميم بن أبي)
١٤٩هـ = ٧٦٦م	ابن ميادة (الرماح بن أبرد)
١٧٦هـ = ٧٩٢م	ابن هرمة (إبراهيم بن علي بن سلمة)
أموي	أبو الأبيض العبسي
نحو ٥٠هـ = ٦٧٠م	أبو الأخوص الرياحي
٦٩هـ = ٦٨٨م	أبو الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو)
جاهلي	أبو بئينة الهذلي
٣٣٤هـ = ٩٤٦م	أبو بكر الصنوبري (أحمد بن محمد بن الحسن بن مرار الضبي)

قبس من فهرس الشعراء المستشهد بشعرهم في الجزء الرابع من المعجم الكبير

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

المقدمة.....	أ
المدخل: التعريف بـ "المعجم الكبير" وبالصناعة المعجمية الحديثة.....	1
أولاً- التعريف بـ "المعجم الكبير":	2
ثانياً- التعريف بالصناعة المعجمية الحديثة.....	18
الفصل الأول: النص المعجمي في "المعجم الكبير".	45
المبحث الأول: النص المعجمي؛ مفهومه ومقوماته في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة.	46
أولاً- مفهوم النص المعجمي	46
ثانياً- مقومات النص المعجمي	48
المبحث الثاني: مقومات "الجمع" و"الوضع" في "المعجم الكبير".	63
أولاً- مقومات "الجمع" في "المعجم الكبير":	64
ثانياً- مقومات الوضع في "المعجم الكبير":	103
الفصل الثاني: طرق التعريف المعجمي في "المعجم الكبير".	113
المبحث الأول: التعريف الاسمي.....	114
أولاً- التعريف بالكلمة المفردة	115
ثانياً- التعريف بالكلمة المخصصة	129
ثالثاً- التعريف بالعبارة	131
المبحث الثاني: التعريف البنيوي.....	133
أولاً- التعريف التوزيعي.....	134
ثانياً- التعريف السياقي.....	137
ثالثاً- التعريف الإجرائي.....	142
رابعاً- التعريف بالحقل الدلالي	145
المبحث الثالث: التعريف المنطقي.	158

165	الفصل الثالث: الوظائف المعجمية في "المعجم الكبير"
167	المبحث الأول: الوظائف الأساسية في "المعجم الكبير"
167	أولاً- وظيفة بيان التّطق.....
174	ثانياً- وظيفة بيان المعلومات الصرفية.....
182	ثالثاً- وظيفة التّأصيل الاشتقاقي للفظ.....
187	المبحث الثاني: الوظائف المساعدة في "المعجم الكبير"
187	أولاً- بيان المعلومات النحوية.....
192	ثانياً- وظيفة بيان الهجاء.....
194	ثالثاً- وظيفة معلومات الاستعمال.....
199	رابعاً- وظيفة ذكر المعلومات الموسوعية.....
202	خامساً- وظيفة استخدام الصّور والرّسوم.....
207	الفصل الرابع: الموازنة بين "المعجم الكبير" والمعجم التاريخي.....
208	المبحث الأوّل: مفهوم المعجم التاريخي وواقعه في الصناعة المعجمية العربية
209	أولاً- مفهوم المعجم التاريخي.....
212	ثانياً- الجهود المبذولة في صناعة المعجم التاريخي.....
221	ثالثاً- بناء المعجم التاريخي.....
230	المبحث الثاني: بين المعجم التاريخي و"المعجم الكبير"
230	أولاً- مقدّمة المعجمين.....
237	ثانياً- المادّة المعجمية.....
256	ثالثاً- منهجيّة التّرتيب.....
258	الخاتمة.....
265	قائمة المصادر والمراجع.....
276	الفهارس العامة
297	ملحق لبطاقات المعجم الكبير.....
308	فهرس المحتويات

ملخص الرسالة:

يعد "المعجم الكبير" الذي شرع مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إصداره ابتداء من سنة 1970م من المعاجم الحديثة المتميزة التي تبنت طريقة جديدة في معالجة المادة المعجمية على مستوى التعريف المعجمي والوظائف المعجمية.

فهذه الرسالة جاءت لتعرّف بالمعجم الكبير وتبين منهجيته في شرح الألفاظ وفي إدراجه للوظائف المعجمية، كما أنّها قامت بتقييمه في ضوء المعاجم اللغوية التي تشبهه كالمعجم التاريخي. وكل ذلك كان في ضوء مقومات الصناعة المعجمية الحديثة.

- الكلمات المفتاحية: المعجم الكبير - المعالجة المعجمية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الصناعة المعجمية - الوظائف المعجمية - التعريف المعجمي - النص المعجمي.

Résumé :

Lancé en 1970 par l'Académie de la langue arabe au Caire, le grand lexique est l'un des lexiques modernes les plus distingués ayant adopté une nouvelle méthode de traitement de l'information lexicale au niveau de la définition lexicale et des fonctions lexicales.

Cette thèse a appris à connaître le grand lexique et à expliquer sa méthodologie pour expliquer les mots et son inclusion dans les fonctions du lexique. Elle a été évaluée à la lumière de lexiques linguistiques similaires au dictionnaire historique et au lexique encyclopédique. Et tout cela était à la lumière des éléments de l'industrie du lexique moderne.

Mots-clés: Grand lexique - Traitement lexicologique - Complexe de langue arabe au Caire - Industrie lexicologique - Fonctions lexicales - Définition lexicale - Texte lexical.

Summary:

The great lexicon, which was launched by the Arabic Language Academy in Cairo in 1970, is one of the most distinguished modern lexicons that adopted a new method in the treatment of lexical information at the level of lexical definition and lexical functions.

This Thesis came to know the large lexicon and to explain its methodology in explaining the words and its inclusion in the lexicon functions, and evaluated it in the light of the linguistic lexicons similar to the historical dictionary and the encyclopedic lexicon. And all this was in light of the elements of the modern lexicon industry.

Keywords: Large lexicon - lexicological processing - Arabic language complex in Cairo - lexicological industry - lexical functions - lexical definition - lexical text.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللغوية



ملخص رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

موسومة:

معالجة المادة المعجمية في "المعجم اللغوي الكبير" - دراسة في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة -

إشراف الأستاذ
د. العشريس عباس

إعداد الطالبة:
حنان غياط

السنة الجامعية: 2019/2018

ملخص عام لرسالة الدكتوراه الموسومة:

معالجة المادة المعجمية في المعجم اللغوي الكبير

– دراسة في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة–

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تُعَدُّ المعاجم الملاذ الذي يلجأ إليه الدارس للغة إذا ما خفي عليه معنى أو أشكل عليه لفظ مما يقرأه أو يسمعه، كما أنَّ لها دور مهم في البناء الحضاري والثقافي للأمم، وتلبية حاجات الباحثين، ودعم الثقافة في جميع مستوياتها لعموم الناس.

والتاريخ اللغوي العربي حافل بالمعاجم اللغوية التي سجلت ألفاظ اللغة العربية وحفظتها مع الزمن، وقد سعى أصحابها إلى تبويبها وترتيبها بمناهج مختلفة، وكان سابق الحلبة فيها معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، مروراً بمعاجم: "الجمهرة"، و"التهذيب"، و"محيط اللغة"، و"البارع"، و"المقاييس"، و"الصحاح"، و"التاج" و"اللسان"، وغيرها، فالقائمة طويلة ومتنوعة.

ولئن كان للعرب إرث عظيم لا يضاهي في الصناعة المعجمية تبوؤوا فيها مركزاً رئيسياً في الزمان والمكان بين العالم القديم والحديث، وكذلك بين الشرق والغرب، وقد شهد بذلك الغربيون، حتى قال "فيشر": «إذا استثنينا الصين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته وبشعوره المبكر ب حاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب»، فإننا اليوم أحوج ما نكون إلى صناعة معجمية تواكب مقتضيات الصناعة المعجمية الحديثة التي وصل إليها الغرب اليوم، بما استفادته من نتائج الدراسات اللسانية والتربوية. يختلف نظرياتها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

ولقد شرع العرب في العصر الحديث، حين نهضتهم الحديثة، إلى مواكبة التغيّر الحاصل في الصناعة المعجمية، ولذلك شرعوا في تأليف معاجم عُرفت بمعاجم العصر الحديث، منها: معاجم فردية، كمعجم المحيط لـ"بطرس البستاني" والمنجد لـ"لويس معلوف اليسوعي"، وغيرها، ومعاجم التأليف الجماعي كالمعاجم التي أنجزها مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ "الوسيط" و"الكبير" و"الوجيز"، ومعاجم المصطلحات الموحدة لمكتب تنسيق التعريب بالرباط، وغيرها. ولكن على الرغم من هذه الجهود المبذولة في إنتاج المعاجم، فإنها إلى الآن لم تواكب الصناعة المعجمية الحاصلة عند الغربيين مواكبة حقيقية، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون.

ومما راعى انتباهي في موضوع الصناعة المعجمية العربية ومقاربتها بالصناعة المعجمية الحديثة، أن بعض المعاجم ممّا أنتجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يحظ باهتمام مقارنة مع المعاجم الأخرى وهذا المعجم هو "المعجم الكبير" والذي يتمتع بكثير من خصائص الصناعة المعجمية الحديثة، فهو بالنظر إلى اسمه والهدف الذي أنجز من أجله يعدّ من أهمّ المعاجم العربية الحديثة وأكثرها استفادة من الصناعة المعجمية عند الغربيين، وإنّ على الرغم من هذه الأهمية إلا أنّه لم يحظ بأي دراسة تختص به لا في البحوث المنشورة ولا في المؤلفات العامة ولا في الرسائل العلمية الأكاديمية، حسبما توفر لي من بحوث ودراسات، وأقصى ما فعله الباحثون في أبحاثهم اتّخاذهم من المعجم الوسيط موضوعاً للبحث، حتى قتل بحثاً.

ولذلك فإنني عازمت على أن يكون "المعجم الكبير" هو التّموذج المخصّص للدراسة في رسالتي هذه، فكان موضوع بحثي: "معالجة المادّة المعجميّة في المعجم اللّغوي الكبير - دراسة في ضوء الصّناعة المعجميّة الحديثة-".

فسلّطت الضّوء على الجانب المهم والمفيد في بابه، فيما أنجز من المعجم، ونوّهت بالجهد المبذول فيه، فالمعجم الكبير هو معجم يقترب إلى حدّ بعيد من المعجم اللّغوي التاريخي، إلا أنّه ليس معجماً تاريخياً، مع العلم أنّ الصناعة المعجمية العربية تخلو تماماً من معجم تاريخي إلا من بعض المحاولات، بعضها توقف في بداية الطريق، والبعض الآخر ما زال قيد الإنجاز.

وقد دفعني إلى البحث في هذا الموضوع الرغبة في الإسهام في إرساء النظرية المعجمية العربية المنشودة، والتي تقوم على أساس الدّمج بين النظريات الغربية والصناعة المعجمية العربية الحديثة.

وبناء على ما تقدّم فإن إشكالية هذا البحث تتمظهر في الأسئلة التالية: ما هي طرق التعريف المعجمي المعتمدة في المعجم الكبير؟ وما هي الوظائف المعجمية التي اضطلع بها؟ وإلى أي مدى استطاع هذا المعجم أن يفي بجماليات عنوانه حين تعنّى بـ "المعجم الكبير"؟

ولقد رأيت أنه من المناسب اعتماد المنهج الوصفي المقترن بأداة التحليل، فقد اخترت مدونة محددة وهي المعجم الكبير وقاربتها مقارنة علمية في ضوء مستجدات الصناعة المعجمية، ولا ريب فإن هذه المسائل هي مقومات المنهج الوصفي في الدراسات اللسانية. وقد حاولت في دراستي هذه أن أزواج بين النظري والتطبيقي، حيث إنني حاولت استنطاق النصوص المعجمية للمعجم الكبير في كل موضع يكون فيه التنظير لأي مسألة من المسائل المعجمية.

وإن لهذه الرسالة أهميتها العلمية، ذلك أن المواضيع المعجمية أصبحت اليوم تحتل صدارة الأبحاث الأكاديمية في الجامعات الغربية والعربية، نظرا لجدتها ونظرا لأن دراسة المفردات في الدّرس اللساني لم يولها حقها الذي تستحقه، لذلك فإن الأبحاث المعجمية مهما صدرت، فإنها لا تروي عطش الباحثين، هذا عموما.

أمّا في موضوعي هذا، فإن أهميته يستمدّها من كونه بحثا جديدا، فدراسة المعجم الكبير تعدّ ذات قيمة كبيرة في البحوث المعجمية الحديثة، وإلى حدّ علمي، فإنّ الدراسات المعجمية التي تناولت قضاياها قليلة أو منعدمة. فحتى المصادر والمراجع التي تعرضت له كان تعرّضها بشكل عارض لا بحثا مقصودا بذاته. فمن بين الباحثين الذين التفتوا له وحاولوا التعريف به "محمد أبو الفرج" في كتابه "المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث"، وقد تعرّض له ولميزاته حين كان يُعرّف بالمعاجم العربية على مرّ الأزمان، ونجد كذلك كتاب "المعاجم العربية دراسة تحليلية" لـ "عبد السميع محمد أحمد"، والذي حاول فيه أن يوضّح قيمة المعجم الكبير ويبيّن منهجه في

التأليف، كما نجد "محمد عبد الحفيظ العريان" في كتابه "المعاجم العربية المجنّسة"، قد حاول التعريف بالمعجم والغاية من تأليفه. والملاحظ على هذه الدراسات أنّها قصرت جهدها في تقديم بطاقة فنية موجزة للمعجم الكبير، ولم تُحِط به من كل جوانبه، ولذلك لا يمكن عدّها دراسات معجمية أكاديمية تنقد المعجم الكبير وتدرس نصوصه المعجمية في ضوء الصناعة المعجمية. ولا يمكن أن يعتمد عليها الباحثون المتخصصون.

ولذا فإنّه في غياب الدراسات السابقة للموضوع، فإنّ رسالتي هذه يؤمل منها سدّ النقص في الدراسات المعجمية خاصة منها ما يتعلق بالمعجم الكبير.

ومن أجل القيام بهذه الدراسة، والإحاطة بكل حيثياتها، اعتمدت خطة قائمة على تقسيم البحث إلى مدخل وأربعة فصول مديّة بخاتمة.

فتعرّضت في المدخل إلى "التعريف بالمعجم الكبير وبالصناعة المعجمية الحديثة"، وخصّصته لأهمّ المفاهيم المدرجة في عنوان الرسالة وهما "المعجم الكبير" و"الصناعة المعجمية"، فقامت بالتعريف بالمعجم الكبير وبصانع هذا المعجم وهو مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبيّنت فكرة إنشاء المعجم وأهمّ ما يميّزه.

فصناعة "المعجم الكبير" تعدّ خطوة في مسار إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية، وهو معجم يُعنى بألفاظ اللغة العربيّة ويقدمها مقارنةً في اللسان السامي كبادرة جديدة في عالم المعجمات العربية، هدفه الأوّل إماطة اللّثام عن معاني الكلمات، وبالتالي هو معجم ينتمي إلى معاجم الألفاظ أو ما يسمّى بالمعاجم العامّة لا معاجم المعاني. وهو يدعى بـ "المعجم اللّغوي الكبير"، ويعتبره المجمع هدفه الأساسي في الميدان المعجمي لأنّه نصّ عليه في قانونه التأسيسي للمجمع، وقد صدر من هذا المعجم ثمانية أجزاء إلى حدّ الآن.

فبيّنت مكانة المعجم الكبير عند العلماء وأهمّ الميزات التي يحظى بها هذا المعجم ممّا أعطاه هذه القيمة المعجمية، وأنصفت البحث بتعرّضي لأهمّ الانتقادات الموجّهة إليه من العنوان إلى آخر جزء، كلّ ذلك في اقتضاب لأترك الشرح في مكانه من الفصول.

ثمّ كان لابدّ من التعريف بالصناعة المعجمية وأهمّ أسسها النظرية وذلك من أجل بناء أساس متين من أجل العودة إليه حين التطبيق والمقاربة.

وفي الفصل الأوّل والمعنون بـ "مقوّمات النص المعجمي في المعجم الكبير"، تناولت فيه مفهوم هذا النص، ومقوّماته في ظلّ الصناعة المعجمية الحديثة متعرّضة لأهمّ مصطلحين عبر تاريخ هذه الصناعة وهما: مصطلحي "الجمع" و"الوضع" موضّحة أهمّ المواضيع التي تخصّهما. وبعد تحديد الأسس والمفاهيم أسقطت كل ما جادت به هذه النظريّات على المعجم الكبير، فجعلت الفصل يزاوج بين النظري والتطبيقي الإجرائي، فتعرّضت للمدوّنة الأساسية وهي مقوّمات النصّ المعجمي في المعجم الكبير، مطّبعة عليه أهمّ مقوّمات النصّ المعجمي النظرية مستلهمة منه أهمّ المميّزات التي تجلّت فيه وختمت الفصل بأهمّ الانتقادات التي يمكن توجيهها للمعجم من ناحيتي "الجمع" و"الوضع".

أمّا الفصل الثاني والمعنون بـ "الوظائف المعجمية في المعجم الكبير" فكذلك قسّمته لمبحثين؛ أحدهما يخصّ الوظيفة الأساسية التي يضطلع بها أي معجم وهي وظيفة الشرح والتعريف، وبيّنت أهمّ الأنواع التي تجلّت في النصّ المعجمي للمعجم، ثمّ مبحث ثان تعرّضت فيه إلى الوظائف المساعدة للتعريف كبيان النطق والهجاء والتأصيل والتعريف بالصورة وغيرهم من الوظائف التي تلعب دوراً مهماً في تقديم معلومات عن اللفظ المدخل.

وأمّا الفصل الثالث فقد خُصّص لقضيّة مهمّة كثيراً، كان لا بد من إثارتها في هذه الدراسة، وهي قضية علاقة المعجم الكبير بالمعجم التاريخي، ولذا فقد عنوانته بـ "الموازنة بين المعجم التاريخي والمعجم الكبير" وقسّمته إلى مبحثين؛ مبحث يعرف بتقنيات صناعة المعجم التاريخي، فعرفت

المعجم التاريخي وأهمّ الجهود المبذولة لصناعة هذا المعجم عند العرب والغرب، ثمّ بيّنت مقوّمات صناعة معجم تاريخي وأهمّ أسسه من ضرورة اعتماده اعتمادا كلياً على عنصر الزمن في تعريفاته وترتيباته لمواده، وكذا وجوب اشتماله على كل الألفاظ اللغوية واصطباغ موده بصبغة الشمولية هذا إضافة إلى محافظته على الوظيفتين التاريخية والتأثيلية في بناء تعريفاته.

وبعد التأسيس لمتطلّبات المعجم التاريخي وازنت بينه وبين المعجم الكبير كون الرسالة قد أحاطت بجميع جوانب ومقوّمات النص المعجمي في المعجم الكبير.

وبعد الدراسة والتحليل توصلت إلى خاتمة جمعت فيها أهمّ النتائج المتحصّل عليها وهي:

01- ضرورة الإشادة والتّنويه بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة لما قام به من مبادرات وأعمال من أجل النهوض باللّغة العربيّة لغة القرآن الكريم. فقد عمل جاهدا منذ إنشائه في بداية القرن العشرين وعلى مدار عشرات السنين، على النهوض بالعربية وإمداد المهتمين بأمرها بالفتاوى العلمية التي تعالج قضاياها، كما أنه عمل على إنجاز عدد من المعاجم بمختلف الأحجام والأشكال يركن إليها الطلاب والباحثون بمختلف أعمارهم ومستوياتهم الدراسية.

02- يعدّ "المعجم الكبير" معجما لغويّا ضخما جمع بين المتن اللّغوي القديم والألفاظ الحديثة، حيث يجد فيه عشاق القديم مطلبهم، ويقف فيه دعاة التجديد على غايتهم.

03- ارتكز "المعجم الكبير" في صناعته على كثير من مقوّمات الصناعة المعجمية الحديثة، والتي تتأسّس على المزاوجة بين حسن الجمع وبراعة الوضع.

04- إذا كان النص المعجمي في العصر الحديث يدعو إلى ضرورة التجديد في قالب المعجمي، فإنّ هذا النص في المعجم الكبير قد تجلّت فيه كثيرا من مظاهر التّجديد والتمرد على قالب المعجمي القديم في بعض جوانبه، ودعا ضمنا إلى وجوب تحديث النّظرة في المعالجة المعجمية للغة العربيّة.

05- لقد كان المعجميون العرب في قضية الجمع يحصرون المادّة اللغوية في إطار زماني ومكاني محدّد، ويتشدّدون في مصادر المادّة اللغوية ويضعون شروطا لصحّة اللفظ المدخل، ولكن مع ظهور

المعجم الكبير، ومعاجم أخرى سبقته، أُسقط معياري الزّمن والمكان في الأخذ باللّغة وبقيت الوصفية لقضايا اللغة هي السائدة في صناعة المعاجم اللغوية.

06- إنّ التجديد في المعجم لم يكن دون منهج أو ثوران جعل المعجم يتخلّى عن صفة الصناعة المعجمية اللغوية ذات المبادئ الأساسية، وإنّما هو عبارة عن تجديد مع المحافظة على النمط القديم، فالمداخل فصيحة وطريقة الوضع تتماشى مع ما سَطّر سابقا ولكن المعالجة جديدة تمثّلت في إدخال الأمثلة العاميّة واللهجات العربية لجميع الأمصار.

07- بالاستناد إلى المواد المثبتة في المعجم، يمكن اعتبار المعجم الكبير معجما يمزج بين الألفاظ القديمة والحديثة على السواء متّبعاً في ذلك منهج مسطر مسبقاً.

08- إنّ المعجم الكبير لم يكن بمعزل عن حركة التطوّر الحاصلة في البيئة المعجمية الحديثة بل كان نتاج خطوات سابقة بدأها المجمع اللغوي مع معاجم أخرى، وبالتالي أصبحت ميزة المعجم الكبير أنّه جمع مدوّنته من مصادر متعدّدة حديثة وقديمة، فامتاز بميزتين: ميزة المحافظة على التراث وميزة التجديد والاستفادة من التجارب الجديدة.

09- إذا كانت ميزة المعجم الكبير في مجال الجمع تقوم على المزاوجة بين التجديد والتقليد، فإنّ قضية الوضع لا يمكن أن نصفها إلّا أنّها تقوم على أساس التقليد التام للمعاجم القديمة، فقضيّة الترتيب والتبويب في المعجم الكبير تسير أساساً على نمط المعاجم العربيّة القديمة التي تولي أهمية لأصل المادّة دون النّظر إلى المعنى، فالحديث عن طريقة ترتيب المداخل داخليا أو خارجيا في المعجم الكبير لا يبتعد كثيراً عمّا نجده في المعاجم السابقة التي أولت لمسألة الجدر أهمية كبرى دون النظر إلى مسألة المعاني وما لها أهمية في ترتيب مداخل المعجم.

10- إنّ أهمّ ما يميّز المعجم الكبير هو ذلك التّنوع في طرق الشّرح والتّعريف للمدخل المعجمي، وما هذا التّنوع إلّا دليل على جودة المعجم واستثماره لكلّ مقوّمات الصناعة المعجميّة سواء ما جادت به قرائح معجميونا القدامى ودبّجوه في معاجمهم الثمينة أو ما تمخّضت عنه النظريات

المعجمية الحديثة التي تبنت القديم وطوّرتة وغربلته لإخراج معاجم بروح العصر الحديث، وكلّ ذلك تجلّى في هذا المعجم العربيّ الحديث الذي لا يزال في حدود الثمانية أجزاء.

11- هذه التعاريف تتراوح مدى فاعليتها وجودتها من نصّ إلى آخر، ففي حين نجده يتبنّى في بعض نصوصه الدقّة في وضع التعريف المناسب للفظ نجده في أحيان أخرى لا يتجاوز الترجمة للفظ خاصة في تعريفه للمصطلحات العلمية والتي يحكمه نظام كامل من المعرفة المتخصصة.

12- إنّ الاعتماد على التنوع في طرق التعريف لا يعني أنّها متساوية تماما في جميع نصوصه، وإنّما كان للتيسيق اللغوي والتعريف الاسمي والمنطقي، النصيب الأكبر.

13- إنّ أهمّ ميزة تميّز بها المعجم الكبير هو الإحاطة بلغات الأسرة السامية للمداخل المعجمية، فربط المعاني والألفاظ في اللغة العربية مع أخواتها الساميات لتبقى ذات صلة وثيقة تربطها فيما بينها.

14- ولم يقف الأمر عند الأسرة اللغوية الواحدة بل تجاوز إلى الأسرات الأخرى حين استعان بالترجمة لتوضيح معاني الألفاظ على الرغم من أنّه معجم أحادي اللغة، ولكنّه تميّز عن غير من المعاجم الأحادية بالمزاوجة بين اللغة العربية وبين اللغات الأخرى في التعريف كالفرنسية والإنجليزية التي كثيرا ما استعان بها لتوضيح أسماء بعض المداخل في هذه اللغات.

ولكن هذا لا يعني أنّ المعجم اعتمد على الترجمة اعتمادا كليّا وإنّما هي وسيلة مساعدة فقط، حيث نجده يترجم اللفظ ثمّ يقوم بتعريفه تعريفا دقيقا بمختلف الوسائل الأخرى.

15- إضافة إلى التعريف فإنّ المعجم الكبير نجده يهتمّ بكلّ ما يوضّح المعنى ويجليه، فتبنى جميع الوظائف المعجمية مع تفاوت في الاهتمام بها، لتكن قضية العناية بالمعلومات الصرفية، وتطبيقه لكل ما جادت به النظريات المعجمية العربية والتي أوصت بضرورة استثمار المعجم لهذه المعلومات وجعلها وظيفة أساسية يقدّمها المعجم خدمة للباحث، وكذا قضية التأصيل الاشتقاقي والبحث عن أصل الألفاظ و الدلالة الأصلية والاشتقاقية للألفاظ هما أهمّ ما يميّز المعجم الكبير في نصوصه المعجمية.

16- إنَّ تأليف المعجم العربي في العصر الحديث يحتاج إلى الاهتمام بالجانب الثقافي للأمة العربية، وهو أمر تداركه المعجم الكبير وبنى نصه المعجمي استناداً إلى كشف الغطاء عن حضارة العرب ومدى مواكبتهم للتطور العلمي والمعرفي، وبالتالي كان بوابة للتعريف بثقافة العرب وحضارتهم عبر العصور.

17- وقد أولى المعجم الكبير أهمية خاصة للمعلومات الاستعمالية للفظ والمعلومات الموسوعية والتي تدخل في التعريف بحضارة العرب ونجح في الاحاطة بكل ما يخصهما فوجدناه يشير إلى تلك القضايا مما أثرى المعجم وأغنائه.

18- كما اتجه المعجم الكبير إلى التجديد في بناء المعجم العربي حيث أدخل تغييرات شكلية احتذاء بالمعاجم الحديثة التي أنشأها، وذلك عن طريق التطوير الحاصل في بعض الجوانب الشكلية كاستخدام الصور التوضيحية واللوحات، وإدخاله للمصطلحات الحديثة التي ظهرت في مختلف العلوم والفنون في هذا العصر ممّا أعطاه روحاً جديدة ميّزته عن باقي المعاجم اللغوية.

19- كذلك ممّا ميّز المعجم الكبير مقارنته في بنائه للبناء المعجم التاريخي المأمول، حتّى عدّ في بعض جوانبه لبنى أولى نحو المعجم المنشود.

20- فالمعجم التاريخي معجم يقوم على أساس تصنيف ألفاظ اللغة والتأريخ لها، فيرصد كل أوجه التطور أو التغير في المعاني والألفاظ، ويتابعها في كل أبعادها الزمانية والمكانية وفي كل مجالات الاستعمال ومستوياته، ومن هذا المنطلق على المعجم أن يؤرّخ لكل لفظة منذ أوّل استعمال إلى آخر استعمال بالتّباع التدرّج المرحلي للألفاظ وتغيّرها وتطوّرها من حالة إلى أخرى سواء من ناحية المعنى أو المبنى، وقد وافق المعجم الكبير على بعض هذه الشروط وأخلّى بالباقي، ففي حين نجده يرصد كلّ المعاني في جميع المستويات والأماكن، ويشفع كل الألفاظ بمقارنتها في اللغات السامية ومعانيها وأوّل تلك الدلالات، نجده في مقابل ذلك لا يلتفت إلى زمان القائل المقول.

21- إنَّ اتباع منهج محدّد لإنشاء المعاجم اللغوية أصبح ضرورة عصرية، فالمعجمي يجب أن يحدّد منهجه في التصنيف ليخرج التّوع المحدّد الذي يريد إن كان وصفيا أو تاريخيا أو غير ذلك، وهذا ما لم ينص عليه المعجم الكبير في جميع مقدّماته، ممّا جعله يتأرجح بين الأنواع المعجمية.

22- إنَّ المقدّمة المعجمية للمعجم الكبير مقدّمة تاريخية، ونظرته للألفاظ هي نظرة دياكرونية لا سانكرونية آنية ممّا يوحي بأنّ الصنيع سيكون تتبّعي تطوّري لا وصفي ساكن وهذا هو أساس بناء المعجم التاريخي، ولكن المعالجة المعجمية في المعجم الكبير تنقصها الأسس الضرورية في الصناعة المعجمية التاريخية، وذلك مثل قضية التّأريخ وتحديد تاريخ تقريبي لأوّل ظهور للفظ في الاستعمال وتتبع التطوّر اللغوي نصّا نصّا مع كلّ مدخل، فهذه المسألة مفقود تماما في هذا المعجم، فليس التتبع اليسير للمعاني عبر مراحل تاريخية معينة كافيا لأن نقول عن المعجم أنه تاريخي.

23- إنَّ سرد المعلومات عن اللفظ المدخل وبيان المناظرات اللغوية في اللّغات السامية هي قضية وطريقة جديدة تحسب للمعجم الكبير وتفيد في توضيح المعاني وأصول الكلمات ومعرفة ما اجتمعت عليه الأسرة السامية وما اختلفت فيه، ولكن هذه الوظيفة، على أهميتها، ليست كافية هي الأخرى للحكم بها على تاريخية المعجم الكبير، لأنّ المعجم التاريخي وإن كان يعنى بأصول الكلمات فهو يعنى بتلك الأصول التي تبين سير الألفاظ في معانيها ومبانيها عبر الزّمن وما طرأ عليها وعلى هذا الاندماج اللّغوي من تغيّرات، لأن إدراج المعلومات المتعلقة باللفظ دون توظيفها تاريخيا، يظهر أنّها مجرد سرد معلومات عن ألفاظ في لغات مختلفة وكأنّا أمام معجم ثنائي أو ثلاثي للمقابلات اللفظية.

24- إنَّ الشرط الزّمني هو الأساس في بناء المعجم التاريخي، ولكن المعجم الكبير لم ينتبه إليه ولم يجعله في تحديد أولويات المعجم وهذا ما أخرج المعجم من دائرة التّأريخ، ولو أضاف المعجم الكبير هذا الشرط فقط لأمكننا أن نقول أنّ المعجم الكبير هو معجم تاريخي بدأ رحلته في التّأليف ولا يزال إلى اليوم يحاول الجمع من أجل اكتمال المعجم التاريخي للغة العربية.

25- إنّ المعجم الكبير هو معجم لغوي وصفي لا هو بالمعجم التاريخي ولا بالموسوعي، تجاوز فيه أصحابه الحدّ في التأليف حتّى شكّ الجمهور في تصنيفه، ولكن بعد إسقاط الشروط على مضامينه تبين أنّ هذا المعجم ما هو إلّا معجم عام جديد في طريقة التّأليف، وهذا هو حال الشيء الجديد لا يمكن أن نصنّفه إلّا بعد أخذ وردّ، مثلما جرى الحال مع لسان العرب أيّان صدوره.

المقدمة بالإنجليزية

**"Processing of the lexical material in Al-Moodjam El-Looraoui El-Kabir
-a study in light of the modern lexicography-"**

INTRODUCTION

The dictionaries are the sanctuary for which the learner uses language if he or she has a meaning or form which he or she reads or hears. It also plays an important role in the civilized and cultural construction of nations, meeting the needs of researchers, and supporting culture at all levels for the general public.

Thus, the Arabic linguistic history is full of linguistic dictionaries that recorded the Arabic language and memorized it with time. The owners sought to categorize it and arrange it in different ways. The precursor was Al-Ain's dictionary of Khalil ibn Ahmad al-Farahidi, through the dictionary of al-Jumhara, , " El-Barii »", " EL-tahdib»", "Sahih", " El-Lissan", etc., the list is long and varied.

While the Arabs have a great and incomparable legacy in the lexicography, they have become a major center in time and space between the ancient and modern world, as well as between the East and the West, as the Westerners witnessed. Fisher said: "If we exclude China, there is no other people entitled to richly "The Arabs had a comprehensive dictionary of the tongue , which was without hesitation and comprehension with all the other languages before the century" . Ahwood, a senior professor of Arabic studies at the University of Durham said :Arabs had a detailed dictionary :Lissan El-Arab

Today, Today we are in dire need of a lexicography that meets the requirements of the modern one that the West has reached, benefiting of the results of linguistic and educational studies in various theories in the nineteenth and twentieth centuries.

Thus, they began to write dictionaries that were known in the modern age dictionaries, such as: individual dictionaries, such as the « EL-Mouhit » of "Boutros al-Bustani", «El-Moundjid» of "Louis Maalouf the Jesuit", and others , And the dictionaries of collective authorship, such as the dictionaries performed by the Arabic Language Academy in Cairo, "Al Waseet", "Al Kabir" and "Al Wajiz", standard terminology glossaries of the Coordination Office for Arabization in Rabat and others. However, despite these efforts in the production of dictionaries, to date the linguistic industry of Westerners has not kept pace with real, neither in terms of form nor content.

In terms of form, Westerners have developed different dictionary of various shapes and sizes according to the function of each dictionary and according to the purpose for which this dictionary was created. Therefore, today's lexicography has many dictionaries s according to the age of the recipient, glossaries of terms in their various arts, glossaries of descriptive and historical periods, In terms of content, the dictionarys vary according to the approved methods of interpretation and the different functions adopted by each dictionary. In terms of technology, there are computer dictionaries that use modern technical methods in order and tabulation and in the way of searching for vocabulary within the dictionary therefore changes radically when the latter is computerized.

therefore, I saw that it is necessary to study my PhD thesis on the subject of the Arabic lexicography and its approach to the modern one, and I am interested in choosing a research subject in the light of this underlined topic, the modern lexicography, because of its name and the purpose for which it was accomplished, is one of the most important modern Arabic dictionaries and the most useful of the lexicographical industry among Westerners. Despite this importance, it has not received any specialized study either in published research or in public works, In the academic academic messages, as provided by the research and studies, and the maximum of what the researchers did

in their research take them « El-Moodjam El –Wassit »subject to research.

Thus, I intended to study "El-Moodjam El-Kabir" as a model for study in this thesis. So my research topic was: "Processing of the lexical material in "Al-Moodjam El-Looraoui El-Kabir (المعجم اللغوي الكبير) -a study in light of the modern lexicography-".

In this research, I shed light on the importance and useful aspect of the chapter, in the completed dictionary, and to note the effort exerted in it. The Great Dictionary «El-Moodjam El-Kabir» is a dictionary which is very close to the historical dictionary, but it is not . It is completely devoid of historical dictionary except of some attempts, some of which stopped at the beginning of the road, while others are still in progress.

The goal of this study is that the relatives of the Arabic lexicography through the great dictionary «El-moodjam El-Kabir» of the modern lexicography, whose principles were settled today by the Westerners, and transmitted to us through translation. These principles are summarized in the issues of "pluralism" and "situation".

The desire to contribute to the establishment of the desired Arabic dictionary theory, which is based on the integration of Western theories and the modern Arabic lexicography, led me to explore this subject.

Based on the above, the problem of this research appears in the following questions: What are the methods of lexical definition adopted in the large dictionary«El-moodjam El-Kabir»? What are the lexical functions undertaken? To what extent can this dictionary meet the loads of its title when it comes to the "great dictionary"«El-moodjam El-Kabir»?

I see that it is appropriate to adopt the descriptive approach associated with the means of analysis. So I chose a specific code, the

great dictionary« El-moodjam El-Kabir » and I adopted a scientific approach in the light of the developments of the lexicography. No doubt these are the elements of the descriptive approach in linguistic studies. In my study, I tried to combine theory and practice. I tried to question the dictionary of the great dictionary in every place where the theory of a lexical question existed.

This thesis has a scientific importance ,since the dictionary topics are now the top academic research in Western and Arab universities because of its greatness. Since the study of vocabulary in the linguistic lesson has not been given full studies it deserves.

Therefore, its importance derives from the fact that it is a new research. The study of the great dictionary is of great value in modern lexicographic research. According to my knowledge, lexical studies dealing with its issues are few or nonexistent. Even the sources and references to which it was exposed were presented in an uncontested manner rather than a search of its own. Among the researchers who tried to identify him, "Muhammad Abu al-Faraj" in his book "Dictionary of linguistics in the light of studies of modern linguistics", who has been exposed to its features when he was known in the Arabic dictionaries over time, and we also find the book "Arabic dictionaries analysis study" "Abdel-Samie Mohamed Ahmed," which tried to clarify the value of the large dictionary and shows its method of authorship, as we find, "Mohamed Abdel-Hafiz Al-Arian" in his book, "Arabic glossy gazes," has tried to introduce the dictionary and the purpose of the author. It is noteworthy that these studies have limited their efforts in presenting a short technical card for the great dictionary, which has not been delineated in all its aspects, and therefore can not be counted as academic dictionary studies criticizing the large dictionary and studying its dictionary texts in the light of the lexicography. And can not be relied upon by specialized researchers.

Therefore, in the absence of previous studies of the subject, this thesis aims to fill the lack of lexical studies, especially with regard to the large dictionary.

In order to carry out this study, and to take note of its contents, a plan based on dividing the research into an entry and three chapters was adopted.

After the introduction of the general perception of the research, I opened my letter with an introduction and its title, "Introducing the Great Dictionary and the Modern Lexicography", which was devoted to the definition of the most important concepts included in the title of the letter, the Great Dictionary and the lexicography. The Arabic Language Complex in Cairo presented the idea of creating the dictionary and the most important characteristic of it. Then it was necessary to introduce the lexicography and its main theoretical foundations in order to build a solid foundation for returning to in need of application and approach.

The first section, entitled "The lexical text, its concept and its components in the light of the modern lexicography", dealt with the concept of this text, and its elements in the modern lexicography exposed to the most important Two terms in the history of the industry are: the terms "plural" and "situation", which explain the main topics that concern them. The second section is a practical application. It deals with the basic code and the lexical text resources in the large dictionary, applying the most important elements of the theoretical dictionary text, inspired by the most important features that were revealed in it. The chapter concludes with the most important criticisms that can be directed to the dictionary in terms of "plural" and "situation".

The second chapter, entitled "Dictionary Functions in the Large Dictionary", was divided into two sections: one concerned the basic function of any glossary, the description and definition function, and

the most important types of the lexical text of the dictionary; Spelling, rooting, image definition, and other functions that play an important role in providing information about the input phrase.

The third chapter was devoted to a very important issue that had to be raised in this study, which is the issue of the link of the great dictionary with the historical dictionary. Therefore, it is titled "balancing the historical dictionary and the great dictionary." A second section balances the large dictionary and the historical dictionary.

Then ,the research summarized the main findings of the study and the most important recommendations.

If every research has difficulties and impediments , in this research I have encountered the problem of scarcity and lack of research and analytical studies of the large dictionary, this dictionary, despite its importance in the Arabic lexicography, as noted earlier, but has not received today, of information, analytical study about the level of form and content, as happened with other ancient and modern dictionaries. But I have gone beyond this problem when I relied on the analytical studies of other lexicology models and dropped them on the large dictionary.

The important resources of this study, are classified into three basic types:

1- Dictionaries of language in general, old and modern, in order to support the lexicography first, as well as to balance between them and the code in our hands.

2- All the books and articles that meant the definition of the linguistic complex in Cairo and its activity and efforts in the field of the lexicography, such as: the book "the compound in thirty years" of "Ibrahim Madkour", and such: the book "compound of the Arabic language in fifty years, 1934-1984, And the book "The Works of the

Arabic Language Complex in Cairo" by Mohammed Rashad Al-Hamzawi. These books provided me with the most important steps, stages and motivation for the completion of the great lexicon, and with many scientific and cognitive data that surrounds the great lexicon. This lexicon contains :

3- All the works that deal with the lexicography, which are indispensable in the application of the lexicon approach to the large lexicon, and most important; the book "The Modern Lexicography" by "Ahmed Mukhtar Omar" and the book "Ali al-Qasimi" "Arabic lexicon between applied theory" "Linguistics and the Making of the Lexicon", "Lexicon of a Theory and Applied Approach", "Issues of the Arabic Dictionary of Old and Modern" by Mohammed Rashad Al-Hamzawi, "Introduction to the Dictionary Theory" by Ibrahim Bin Murad, In specialized scientific journals such as Magazine of "Lexicon" of the Arab lexicon in Tunisia, and the magazine of "Lexicon Studies in Morocco"

Finally, I hope that my research will make a serious contribution to the definition of the Great Dictionary, and another brick that will be added to the le the Arabic lexicography studies.

I would also like to extend my heartfelt thanks to the supervisor of this note, Dr. Ashriss Abbas, who has been very receptive to its supervision. Also, would thank the competent discussion committee for taking the trouble to read this letter in order to correct it.

الخاتمة بالإنجليزية

CONCLUSION

The distillation of this work has provided the following results:

First and foremost, we should pay tribute to the Arabic Language Academy in Cairo for its initiatives and work to promote the Arabic language of the Holy Quran. Since its creation in the early 20th century and over the decades, it has worked hard to promote Arabic and provide those interested in its affairs with scientific opinions that deal with its issues. It has also worked on the completion of a number of dictionaries of various sizes and shapes for students and researchers of all ages and levels of study.

The "Great Dictionary" is a large linguistic dictionary that combines the old linguistic text with modern words, where the old fans find their demand, and they advocate a renewal stand on their ends.

The large lexicon has been based on many modern components of the lexical industry, which are based on a combination of good collection and skill.

If the lexical text of the modern era calls for the necessity of renewal in the lexicon form, then this text in the great dictionary has revealed many aspects of renewal compared to the old form of the old dictionary in some aspects. It implicitly called for updating the view in the automatic of lexicography of the Arabic language.

In the case of data collection, the Arabic lexicographers were limited to the linguistic material in a specific temporal and spatial context. They emphasized the sources of the linguistic material and set conditions for the validity of the lexical entry. However, with the emergence of the great dictionary and others as well, norms of time and place were neglected in language, therefore description remain prevalent in the establishment of dictionaries.

The renewal in the dictionary was not made without a methodology or revolution, instead it was is a renewal with the preservation of the old style, where the entrances are clear and the mode of presenting lexis is made according to what was previously written but the new treatment was the introduction of colloquial examples And the Arabic dialects of all places.

Based on the material inscribed in the dictionary, the large dictionary can be considered a glossary that mixes both old and modern words, followed by a pre-established approach.

The great dictionary was not isolated from the evolutionary movement in the modern lexicon environment. It was the result of previous steps initiated by the linguistic group with other dictionary, and thus the advantage of the great dictionary has been to collect its corpus from various modern and old sources.

If the feature of the large dictionary is based on the pairing between renewal and imitation in the collection of data, the issue of the presenting the lexis cannot be divided, but it is based on the complete tradition of ancient lexicons. The issue of arrangement and tabulation in the large dictionary is mainly based on the style of ancient Arabic dictionaries, which gives a great importance to the matter regardless of meaning. The talk about the way to arrange the entries internally or externally in the large dictionary does not depart much from what we find in the previous dictionaries, which gave the issue great importance irrespective of meanings that is important in the order of entries in the lexicon.

The most important characteristic of the great dictionary is the diversity of the methods of explanation and definition of the lexical entry. This diversity is only an evidence of the quality of the dictionary and its investment of all components of the lexical establishment, whether what was provided by the ancient dictionaries and used in others dictionaries or the lexical theories coming from the

great dictionary and adopted the old dictionary and developed it in new dictionaries with the form of modern times, and all this was manifested in this modern Arabic dictionary, which is still within the eight parts.

These definitions range from the effectiveness and quality of text to another, while we find in some texts adopts the accuracy in the definition of the appropriate word, we find in other times does not exceed the translation of the term, especially in the definition of scientific terms that is governed by a complete system of specialized knowledge.

The reliance on diversification in the methods of definition does not mean that they are fully equal in all its texts, but rather the language and the nominal and logical definition, had the greater share.

The most important feature that distinguishes the great dictionary is the use of the Semitic languages in the lexical entries. It links the meanings and words of Arabic language with the Semitic languages in order to remain closely related to them.

The issue did not stop at the family of one language, but went to other language families since translation was used to clarify the meanings of words, although it is a monolingual dictionary, but it is distinguished from the monolingual dictionaries by the mixture of Arabic language and other languages in the definition such as French and English, To clarify the names of some entries in these languages.

However, this does not mean that the dictionary is based entirely on translation, but is only a means of assistance, as it translates the words and then defines them accurately by various means. In addition to the definition, the great dictionary is concerned with everything that explains the meaning and spelling it out such as the adoption of all the lexical functions with varying interest in them and morphology and its application to all the Arabic lexical theories and advised the

necessity of investing the dictionary this information and consider it as a fundamental function that the dictionary presents to serve the researcher. In addition to the issue of derivation and searching for the origin of words and semantics and derivation of the words are the most important characteristic of the great dictionary in its lexical texts.

The establishment of the Arabic dictionary in the modern era requires attention to the cultural aspect of the Arab nation. This is something that the great dictionary has adapted and built its lexicon text based on uncovering the Arab civilization and the extent to which it conforms to the scientific and cognitive development and thus was a gateway to know the culture of the Arabs and their civilization throughout the ages.

The great dictionary has given special importance to the information of the use of the word and the encyclopedic information which are included in the definition of the civilization of the Arabs and succeeded in covering everything related to them. He referred to those issues, hence it contributed to the richness of the dictionary.

The great dictionary used renovation to build the Arabic dictionary, where he made a structural change relying upon the modern dictionaries, through the development of some formal aspects such as the use of illustrations and pictures, and the introduction of modern terms that appeared in various sciences and arts in this age, from which it gains New advantage compared to the rest of the other dictionaries.

The great dictionary was also distinguished by its approach in its construction of the historical dictionary. It was considered a first brick of the desired dictionary. The Historical Dictionary is based on the classification of words and their etymology. It monitors all aspects of evolution or change in meanings and words, and follows them in all their temporal and spatial dimensions and in all areas of usage and levels.

In this respect, the dictionary should give the etymology of the word following the gradual progression of words and their change and evolution from one case to another, both in terms of meaning or structure. The big dictionary, then, has agreed upon on some of these conditions and ignored the rest, while we find all the meanings at all levels and places, and all words are accompanied by comparisons in Semitic languages and meanings. It also does not pay attention to the time of the speaker.

A specific approach to the establishment of linguistic dictionary has become a modern necessity. A lexicographer must define his method in classification to produce the specific type that he wants, whether descriptive, historical or otherwise. This is what the big dictionary has not stated in all its introductions.

The lexical introduction of the big dictionary is historical, and its view of words is a diachronic, that is, the lexicographer does not use the descriptive method. This is the basis of the construction of the historical dictionary; however, lexical processing in the big dictionary lacks the necessary foundations in the establishment of historical dictionary such as the issue of history and the approximate date of the first appearance of the word in use and the development of language text with each entry. This issue is completely missing in this dictionary. So, the interest in meanings through certain historical stages is not enough to say the dictionary is historical.

The narration of information about the lexical entry and the statement of linguistic debates in the Semitic languages is a new issue and method of the big dictionary, which explains the meanings and origins of the words and knowledge of what the Semitic family agree and disagree upon. This function, although is very important, it is not sufficient to judge the historicity of the big dictionary because the inclusion of information about the word without historical

employment, is merely a narration about words listed in different languages. In other words, it is a bilingual or trilingual dictionary.

The condition of time is the basis in the construction of the historical dictionary, but the big dictionary did not pay attention to it and did not make it in the priorities of the dictionary. This is what led the dictionary out of the cycle of history. If the great dictionary added this condition, then, it can be said that the great dictionary is a historical dictionary which began its journey in inventory for the completion of the historical dictionary of the Arabic language.

The great dictionary is a descriptive linguistic dictionary, not a historical one or an encyclopedia, in which the authors have exceeded the limit of authorship to the point doubting about its classification. However, after the conditions were dropped, it appears that this dictionary is a new general dictionary in the method of its establishment. This is the case of a new thing which cannot be classified only after the receipt and response, as was the case with the tongue of the Arabs during its released.

Finally, it is a necessity for specialized researchers to deal with this dictionary profoundly to study it, and paying attention to the other dictionaries that are few to deal with, in order to correct it on the one hand, and to praise a new work that needs support.

We also call on the Cairo Language Council to sharpen its interest in order to complete the parts of the other big dictionary that have not yet been published. It is inconceivable that the publication of a dictionary will take many decades today, especially in the era of information technology, which alleviates difficulties and facilitates obstacles for the advancement of Arabic, in order to boost the Arabic language. These are the most important findings reached in this research.

المقالات

كلية الآداب واللغات والفنون

جامعة سعيدي



مركز اللسانيات والترجمة



مجلة اللسانيات والترجمة

دورية علمية أكاديمية دولية محكمة

العددان : 3 و 4 جوان 2012

ISSN : 2392-5086

////////////////////



الاسماع



مخبر اللسان^٣ات والترجمة^٣

كلية الآداب واللغات والفنون

جامعة سعيدة ، الجزائر

على العنوان الإلكتروني التالي :

lingtrans.labo@gmail.com

University of Saida - Algeria



Faculty of Languages, Letters and Arts



الإشعاع

تصدر عن مخبر اللسانيات والترجمة



أ.د. فتح الله تبون

مدیر المحلة / مسؤول النشر

رئيس التحرير

◆◆◆◆◆◆◆

هئية التحرير

د. ملود ماريـف	د. أحمد بغداد بآية	د. لخص حاكميـي
د. جمال بن عدلة	د. بن يمينـة بن يمينـة	د. مسكـجوب حميدـات
أ. محمد بدـاوي	أ. وهيبـة دخيل	أ. محمد سايـح
أ. عبد الكريم طالبـي	أ. محمد أ. دريس	أ. كريمـة بن ضيـاف
أ. يحيى شعيب	أ. محمد حاجـي	أ. أسيلـا لعربيـي

التنفيذ والإخراج الفني

د. أحمد طیبی



المجلة العلمية الأكاديمية المحكمة الدولية
العدد الثالث، جوان 2015

ISSN : 2392-5086

الهيئة العلمية

- ⊙ أ.د. عبد الرحمان حاج صالح ، جامعة الجزائر ، الجزائر
- ⊙ أ.د. عبد القادر فيدوح ، جامعة الدوحة ، قطر
- ⊙ أ.د. عبد العزيز أحمد ، جامعة س. بن عبد الله ، فاس ، المغرب
- ⊙ أ.د. عبد الجليل مرتاض ، جامعة أ. بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر
- ⊙ أ.د. أحمد حساني ، كلية الدراسات الإ. والعربية ، دبي ، الإمارات
- ⊙ أ.د. سمير شريف استيتية ، جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن
- ⊙ أ.د. ياسر إبراهيم الملاح ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين
- ⊙ أ.د. أحمد يوسف ، جامعة السلطان قابوس ، عمان
- ⊙ أ.د. سيدي محمد غيثري ، ج. أ. بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر
- ⊙ أ.د. عبد الكريم العوفي ، جامعة أم القرى ، مكة ، السعودية
- ⊙ أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح ، كلية الآداب ، جامعة الكويت
- ⊙ أ.د. مصطفى بوعناني ، ج. س. بن عبد الله ، فاس ، المغرب
- ⊙ أ.د. محمد ملياني ، جامعة السانية ، وهران ، الجزائر
- ⊙ أ.د. علي حسين فياض ، المعهد الذ. للتدريب ، مسقط ، عمان
- ⊙ أ.د. امحمد زغوان ، جامعة د. مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر
- ⊙ أ.د. عقار ساسي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر
- ⊙ أ.د. بشير إبري ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر
- ⊙ أ.د. مزارعي شارف ، جامعة د. مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر
- ⊙ أ.د. إنعام بيوض ، المعهد العالي للترجمة ، الجزائر
- ⊙ أ.د. عبد الرحيم علي م. إبراهيم ، معهد اللغة العربية ، السودان
- ⊙ أ.د. عبد القادر سلامي ، ج. أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	كلمة المجلة
11	نظرية الرصف وأفاق بناء معجم تاريخي للتعبير الاصطلاحي العربي د. كمال علوش ، جامعة قاصص - مدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .
25	ظاهرة العطف على اسم (إن) اللغوية بين المسالك الوصي د. حسن محمد علي ازروال ، المركز الجهوي لمهن التربية ، مكناس ، المغرب .
35	المصطلحات المنحوتة في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي - فرنسي - عربي) 2002 أ. عبد الغني بن صولة ، جامعة عنابة ، الجزائر .
49	اللسانيات الحاسوبية - الترجمة الآلية - لورانس دانلوس ترجمة : د. رضا بابا أحمد ، جامعة معسكر - الجزائر .
69	التحليل اللغوي لقصبة د. هالة العبوشي ، في قسم اللغة العربية ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن .
87	((حين يتكرر الوقت ... يتوقف)) قراءة في تداولية الوقت وسيميائية الزمان د. عامر صلال راهي الحسنائي ، جامعة المثنى ، العراق .
111	إشكالية الترجمة في علوم الإعلام والاتصال بين المشاركة والمشاركة بن عمار سعيدة خيرة ، جامعة مستغانم - الجزائر .
127	المصطلح اللساني وإشكالات التعريب أ. محمد بن يحي ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر .
137	الصورة البصرية ودورها في ترسيخ معارف العلوم الاجتماعية كتاب التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي أنموذجا - وصف ، تحليل ، وتقييم - د. شفيقة العلوي ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، الجزائر .
149	الترجمة الشفوية بوصفها عملية وساطة فرانز بوشها كر ، تر: مراد دموغي ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب .

159	جمال الإيقاع في القرآن الكريم د. بن فطمة عبد القادر ، جامعة معسكر ، الجزائر .
169	الأصول العربية للغة بني عامر (التّقري) بشرق السـودان د. كمال حامد عبد الله ، جامعة سرت ، كلية التربية ، ودان ، ليبيا .
185	النّص المعجمي : مفهومه ومقوماته في ضوء الصنّاعة المعجمية الحديثة حنان غياط ، قسم اللغة العربية ، جامعة وهران ، الجزائر .
201	نقد التّرجمة : معايير ومؤهّلات ناقدها (تأكيّدًا على اللّغتين الفارسيّة والعربيّة) د. محمد حسن تقيّه ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة طهران ، إيران .
213	مصطلح « السّجع » عند أبي القاسم الكلاعي الإشبيلي الأندلسي بين الإتيان والإتيان أ. لطفي عبد الكريم ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة تلمسان .

have pointed at this topic of the lexicography.

Dictionary is therefore, a text by itself that has its own basic and constant structure a small text or the basic text. Dictionary is constituted of thousand and rather Million of small texts that form the big text by the end. On the other hand, if we come to compare Dictionary to other kinds of texts, we shall name it the biggest text by reference to both quality and quantity since it contains all linguistic levels ; Phonetics, Syntax, Morphology, Symantics, Rhetoric, Stylistics, Literary and Historical linguistics. In addition to the set of terms that it holds.

Thus, we won't speak about lexical theories and their application or even their conformity and use in a lexical corpus until we have a clear idea on the concept of the lexical text being a new study in the field of lexicography nowadys. It exposes to us all the principles and keys we would use in order to detect the relationship between the lexical theories and their applications.

Key-words: Dictionary, Lexicography, The lexical text, Lexical theory, The Collection, The Order, The Lexical Corpus.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
إلى يوم الدين، وبعد؛

مقدمة :

يعدّ الحديث عن علم المعاجم وصناعة المعاجم أهمّ ما يشغل اللسانيين في العصر الحديث؛ ذلك أنّ معظم العلوم الحديثة تبلورت ملامحها وأخذت نهجها، ولكن المعجمية عموماً لازالت تتخبط بين الباحثين بين متعمّبات للتراث المعجمي العربي ومتفتّحة على المعاجم الغربية.

يشهد العصر الحديث تزايداً في التّنبؤ المعجمي العربي كماً وكيفاً، فما أكثر المعاجم التي ظهرت حديثاً لتساير الصناعة المعجمية الحديثة، وتستدرك العيوب على المعاجم القديمة، وما أكثر المقالات والكتب التي تنظر للعمل المعجمي، وترجم لأهمّ الأعمال اللسانية والمعجمية عند علماء الغرب.

وتعدّ مسألة الحديث عن النص المعجمي من أهمّ المسائل المعجمية فقد تناوله اللغويون بالدرس والتمحيص من أجل صياغة نظرية معجمية عربية متكاملة؛ ولدى جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء عن مفهوم هذا النص المعجمي ومقوماته في ضوء الصناعة

المعجمية الحديثة.

أولاً: مفهوم الصناعة المعجمية :**1 - تعريف صناعة المعاجم :**

يعرّف «محمد رشاد الحمزاوي» «صناعة المعجم» بأنها «مقاربة تسعى من خلال رؤية نظرية وتطبيقية إلى أن تتصور بنية، أو بنية المعجم والتطبيق لها»⁽¹⁾، وهو يطلق عليها اسم «المُعْجَمِيَّة» (يفتح الميم)، حيث نجده يقول: «المُعْجَمِيَّة تعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية والتقنية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية...»⁽²⁾

أما «حلمي خليل» فيطلق عليه «فن صناعة المعجم» أو «المعجم التطبيقي»، ويرى أنه يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره.⁽³⁾

ويطلق «مهند الركيك» مصطلحا آخر لمفهوم Lexicographie فيقول: «نعتقد أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographie هو «قاموسية»؛ وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، ويرى بأنه بخلاف علم المعاجم الذي يهتم بالجانب النظري المتعلق بقضايا المعجم تنصرف القاموسية Lexicography إلى دراسة المجال التطبيقي للمعجم، فالقاموسية هي بمثابة تقنية وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس»⁽⁴⁾، ويرى أن «القاموسية» هي ذات مستويين نظري وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، والتي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي والتطبيقي، المقصود به الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس.⁽⁵⁾ من التعريفات السابقة لما يتعلق بصناعة المعجم، يتضح لنا أن الباحثين يكاد يتفقون على مضمونه، وتحديد معالمه وحدوده وموضوعه: إذ يتفقون على ما يتعلق بتلك الأدوات، والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعجم، ولكنهم يختلفون في تحديد المصطلح الذي يسمى به هذا العلم، فقد وجدنا عدة مصطلحات لهذا العلم منها: صناعة المعجم، معجمية بفتح الميم، قاموسية، وهم يختلفون كذلك في عدها علما أو فنا أو مقاربة.

2 - موضوع صناعة المعاجم :

بناء على ما سبق فإنه يمكننا القول إن «صناعة المعجم» علم يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي: وهو إنشاء معجم عام للغة معينة، وعليه فإنه يستعين بعدة إجراءات وتقنيات، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- 1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.
- 2- اختيار المداخل.
- 3- ترتيب المداخل وفق نظام معين.
- 4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل.

5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.⁽⁶⁾

وقد جمع هذه الخطوات «علي القاسمي» حين قال: «أما الصناعة المعجمية فتشتمل على خطوات أساسية خمس، هي جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا النتاج النهائي هو المعجم أو القاموس».⁽⁷⁾

وبذلك فإنه يمكن القول إن الصناعة المعجمية هي المجال التطبيقي للمعجمية عامة.

ثانيا : مفهوم النص المعجمي :

يعد المعجم ذلك الكتاب الذي يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا إما على حروف الهجاء أو بحسب الموضوع. والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبيّن مواضع استعمالها.⁽⁸⁾

إن هذا التعريف للمعجم يقودنا إلى مسألة مهمة من مسائل النظرية المعجمية وتطبيقاتها، وهي ضرورة الكشف عن الإطار العام الذي يحمل المداخل وما تحويه من جهة، والمداخل وطريقة إيرادها من جهة أخرى، وهو ما يعرف «بالنص المعجمي».

إن الحديث عن النص المعجمي يعد لبّ المعجمية المعاصرة، وعلى الرغم من أهميته إلا أن التنظير له لا يزال قليلا، حيث أنه لم يحظ باهتمام كثير من الباحثين اللغويين. ويعد «محمد رشاد الحمزاوي» من المعجميين اللذين حاولوا الخوض في غمار هذا المفهوم المعجمي، وذلك حين تحدث عمّا تقتضيه الصناعة المعجمية في العديد من بحوثه، حيث نجده يقول: «لا يمكن لنا أن نتحدث عن النظريات المعجمية وممارساتها وعن مدى تطابق النظريات واستعمالها في متن المعجم، ما لم تكن لنا فكرة واضحة عن مفهوم النص المعجمي الذي لم يدرسه سوانا إلى اليوم دراسة معجمية تعرض علينا أسسه ومفاتيحه حتى نعتدها مقياسا نقيس به صلة النظريات المعجمية بتطبيقاتها».⁽⁹⁾

وبذلك فإن «محمد رشاد الحمزاوي» وحسب ما أقرّه يكون الرائد في دراسة موضوع مهم وجانب أساسي في مجال المعجمية عامة.⁽¹⁰⁾

إن الحديث عن مفهوم النص المعجمي لا يعني الحديث عن النص العام أو الكبير الذي يتكون منه المعجم، حيث إن النص العام هو ذلك النص الكبير الذي يتكوّن منه المعجم ككل بينما «النص المعجمي» هو جزء منه، ومجموع النصوص المعجمية الصغيرة هو ما يؤكّد لنا معجما عاما قائما بذاته، وهذا ما يجعلنا ندرك أن: «للمعجم نصا قائم الذات يعتبر بنيته الدنيا التي لها ثوابتها وخصائصها وهي ما نسميه النص الصغير أو النص الأساس، فالمعجم مكون من الآلاف بل من ملايين النصوص الصغيرة، وهو يكون بالتالي النص الكبير الذي يحوي جميع النصوص الصغيرة».

أما إذا قارنا المعجم بأنواع النصوص الأخرى، مهما كان نوعها، فإننا نستطيع أن ندعو

المعجم بأنه النص الأكبر من حيث الكم وكذلك من حيث الكيف لأنه يحتوي، زيادة على أغلب مفردات اللغة، على كل القضايا الصوتية والدلالية والنحوية والصرفية والبلاغية والأسلوبية والأدبية والتاريخية. ⁽¹¹⁾

وبذلك فإن هذا الكم وهذا الكيف الذي يحويه «النص المعجمي» يجعله المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية. وعلى التوفيق بين ما يزعم من نظريات وما لها من تطبيقات، ولقد دعا ذلك المعجميين إلى التحرك باستمرار بحثاً عن البنية المعجمية العلمية التي تربط النظام المتصور بالنظام المطبق. ومن هنا ندرك أن مفهوم «النص المعجمي» مشروع مفتوح، ذلك أن تاريخ المعجم العربي هو تاريخ نصه وخصائصه وفنائه. ⁽¹²⁾

ثالثاً: مقومات النص المعجمي:

إن النظريات اللسانية في العصر الحديث تدعو إلى ضرورة قيام النظرية المعجمية على مبدأين أساسيين يعّدان من مقومات «النص المعجمي» وهما مبدأ (الجمع والوضع).

وتجدر الإشارة إلى أن هذين المصطلحين ليسا جديدين على الساحة المعجمية العربية: بل إننا وفي القرن الثامن هجري وجدنا «ابن منظور» (711هـ) في «لسان العرب» ينتقد منهجية سائقيه من المعجميين مصرحاً أنهم وقعوا في الاضطراب والخلط قائلاً: «وإني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغات والأطلاح على تصانيفها، وعلل تصانيفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه فلم يقد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع». ⁽¹³⁾

وبهذا النص يتضح لنا مدى معرفة «ابن منظور» وغيره من المعجميين المعاصرين له، لهذين المصطلحين المعجميين المتخصصين حتى وإن لم يحاولوا التنظير لهما، حالهما حال علم المعاجم عامة في ذلك العصر.

إن الجمع والوضع على مستوى النص المعجمي يكوّنان لنا «ثنائياً لسانياً معجمياً دولياً مترابطاً، فالأول (الجمع) يرادف مفهوم المحتوى Corpus، والثاني (الوضع) مفهوم التركيب Ordre، عند اللسانيين الغربيين». ⁽¹⁴⁾

1- الجمع:

إن الحديث عن مصطلح «الجمع» يقتضي منا التعرض لمسألة المصادر المستخدمة في النصوص المعجمية، ذلك أن الجمع يفترض ضبط المصادر والمراجع المكتوبة والمقولة حسب كل المستويات المتفق عليها والمحددة زماناً ومكاناً لا خروج عليها باعتبار المعجم الموضوع ووظيفته الأساسية. ⁽¹⁵⁾

ولذلك يُتفق على أن الجمع يقوم في أساسه على ضبط الرصيد الجزئي الذي قد يصغر، وقد يكبر، من المفردات التي سيشتمل عليها المعجم المدوّن. ⁽¹⁶⁾ إن هذا الجمع للمفردات هو ما يكون ويفترض المادة التي يجب أن يستوعبها المعجم ⁽¹⁷⁾، ذلك أنه يستحيل بناء معجم

متكامل ما لم تكن مادته مجموعة جمعا وإفيا متكاملة.

وهذه المادة هي التي اصططلحت اللسانيات الوصفية على تسميتها بـ«المدونة»؛ وتعني «مجموعة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة تأخذ سنداً لوضع أسس لغة ما أو معجم أو مؤلف في موضوع من المواضيع. وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زماناً ومكاناً وميداناً»⁽¹⁸⁾، وبذلك فإنه لكي تمثل المدونة نصوص اللغة يجب أن تحوي كما هائلاً منها وبشكل يمثل فترات زمنية متعددة لكي يحوي معلومات عن تطور اللغة ومفرداتها، ويجب أن تحوي كل فروع العلم من تخصصات علمية وإنسانية، كما يجب أن تحوي النصوص التراثية والنصوص الحديثة.⁽¹⁹⁾

أما فيما يخص المدونة المعجمية فهي تفترض أن يعتمد الجمع على مستويات لغوية مبرزة دون أحكام إقصائية أو تحقيرية؛ بل تقر خيارات لغوية لها أهدافها ومقاصدها، وهي تستوجب أن يرتبط الجمع بزمان ومكان أو أزمنة أو أمكنة معينة، مما يدعو إلى جمع اللغة في حالة استقرار ومزامنة أو في حالة استنفار أو تطور وتغير مما يدعو إلى وضع معاجم مختلفة لها نصوص مجموعة متنوعة.⁽²⁰⁾

وبهذا فإن تنوع المعاجم واختلافها مرهون بتباين المدونة التي يتم جمعها من مختلف المستويات اللغوية، وبذلك فإن نوع المدونة هو الذي يحدد لنا نوع المعجم المنجز. وكخلاصة لما تقدم فإن الجمع يقوم على ركنين أساسيين هما:

- 1 - المصادر التي تعتمد في جمع الرصيد المعجمي.
- 2 - والمستويات اللغوية التي تنتهي إليها المفردات المجمعة.

وبذلك فإنه يستوجب من المعجمي اختيارات عديدة منها ضبط حجم المعجم، وبالتالي مداخلة أي مفرداته، والمراحل اللغوية التي يجب اعتمادها سواء القديم أو الحديث منها، ونصيب المصطلحات الفنية والتقنية منه، وحظ المستويات المختلفة (الفصح، المولد، العامي، المغرب، الدخيل...) التي يجب إدراجها به، وخاصة نصوص الاستشهاد التي يستند إليها التعريف بمختلف معاني الكلمة الواحدة في سياقات متعددة.⁽²¹⁾

وقد قسم «محمد رشاد الجمزوي» الجمع إلى قسمين هما: المداخل والنص المحض.

- 1 - المدخل أو العنوان: أي الكلمة المعروضة للشرح والتفسير ويطلق عليها أهل الاختصاص مُعْجِمَة Lexie نسبة إلى المعجم⁽²²⁾، وهي تتكون من ثلاثة أنواع:
- أ- مُعْجِمَة بسيطة Lexie simple: وتكون الوحدة المعجمية فيها ذات خاصية الأفراد: أي أن تكون مفردة⁽²³⁾، ومثاله: إنسان، فرس، جبل.

ب- مُعْجِمَة مركبة Lexie composée: والتركيب يصحب في المعجم ما يسمى بظاهرة التضام، وهو في الوحدة المعجمية أن يتجمع عنصران معجميان، أي مفردتان، أو أكثر من عنصرين تجمعا عاديا ليحصل من ذلك التجمع أمران: أولهما هو الإحالة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون، وثانيهما هما حمل العنصرين المتضامين أو العناصر المتضامة وحدة دلالية قابلة

ج- مُعْجِمةٌ معقّدة Lexie complexe: هي كثيرا ما تكون من جملة كاملة تفيد معنى واحد مثل «هبوا شذر مذر»: تفرقوا، و«اختلف الحابل بالنابل»: تداخلوا، وهذا النوع كثير اليوم في المصطلحات العلمية والتكنولوجية الغربية المنقولة إلى العربية.⁽²⁵⁾

ونقصد بالنص المحض ما يلي المدخل مباشرة، وهو من أهم عناصر المعجم؛ لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكون من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتسب. (26)

وقد حدد «محمد رشاد الحمزاوي» أنواعا للتعريف، أو الأصح، للشرح، وهي كالآتي: (27)

2- التعريف الصّرفي: وغايته ذكر صيغة المداخل وتصريفاتها، وما تعبر عنه من دلالات، فالفرق واضح بين «كُتِبَ» و«كَاتِبٌ» و«اِسْتُكْتُبَ» فضلا عن توزيعاتها وتوليدها في النصوص المختلفة.

4- التعريف الدلالي: ويعرف غالبا بالشرح أو التفسير، ويوفر معنى الكلمة المدخل، وبه يتعلق

مستعمل المعجم والمستفيد منه ولذلك يعتبر أهم أنواع التعريف ويتفرع إلى:

أ- تعريف اسمي: ويكون إما بالترادف أو بالمخالفة، بالصعب، بالإحالة.

ب- تعريف منطقي: وهو يعرف المدخل _____ لـ بالطبيعة والوظيفة.

ج- تعريف بنوي: ويعرف المدخل بالمقابل _____ أو بالمعاوضة⁽²⁸⁾.

5- التعريف المجازي: وهو الذي يقر تطور الكلمة من معناها الأول الأصلي إلى معنى جديد يفرضه السياق.⁽²⁹⁾

6- التعريف بالشاهد: إن الشواهد اللغوية لها قيمة في إثراء النص المجسم، وقد تنبه إليه اللغويون عامة قدامى ومحدثين، ولذلك نجد «الجرجاني» في تعريفاته يقول: «إن الشاهد هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.»⁽³⁰⁾

فالشاهد يقوم على أساس التدليل على استعمال لغوي معين في الصوتيات أو الصرف أو النحو، قديم أو معاصر، مكتوب أو مسموع يستعين به اللغوي على تحليل ظاهرة معينة من حيث سلامتها، ومدى انتشارها وزمن استعمالها.⁽³¹⁾

ولم يقتصر الشاهد على عناية اللغويين فحسب؛ بل اهتم به المعجميون كذلك وهو عندهم كل عبارة أو جملة أو بيت شعري أو مثل سائر يقصد منه لتوضيح استعمال اللفظة التي نعرفها أو نترجمها في المعجم.⁽³²⁾

وبذلك فإن الشاهد يتضمن «كل نص له مرجعية ثابتة مقيدة بقائل أو غير مقيدة (قرآن، حديث، شعر، حكم...، مثل، قول مأثور، وكل عبارة مقتبسة من نص أدبي أو علمي)»⁽³³⁾ ونجد الشاهد في النص المعجمي يتنازع رأيان متناقضان، اتجاه معياري يركز على مرحلة معينة ونوع معين من النصوص في الاستشهاد؛ وهو متشدد في الأخذ بالشاهد من أي مصدر، وفي مستويات اللغة المختلفة⁽³⁴⁾، أما الاتجاه الآخر فهو الذي يدعو إلى ضرورة اقتباس معظم الشواهد من الكتاب المعاصرين بصرف النظر عن خلود نتاجهم الأدبي أو جودته فبرأيهم أن المعجمي هو مشرع وليس مؤرخا.⁽³⁵⁾

وقد وضح «حلام الجيلالي» وظائف الشواهد في المعاجم اللغوية؛ وهي عنده كالآتي:⁽³⁶⁾

- 1 - تأكيد وجود الكلمة المدخل أو دلالتها في اللسان المعجم، وتظهر هذه الوظيفة في المعاجم القديمة، وسبب ذلك تسجيل مفردات اللغة بوقتها، وكذا البرهنة على وجود المفردات النادرة التي يوردونها في المعجم.
- 2 - ضبط دلالة المدخل والإسهام في تعريفه، لتحديد الدلالة الخاصة والمجال الاستعمالي لها.
- 3 - تسهيل قضية تتبع نشأة الكلمة وتطورها الدلالي عبر العصور.
- 4 - الوقوف على الخصائص الأسلوبية للمدخل ومستواه الاستعمالي من حيث درجة فصاحته، للتمييز بين الفصيح والعامي، اللهي... وغيرها من مستويات اللسان.
- 5 - إبراز المرجعية الحضارية للفظ باعتبار الشاهد مثالا حيا ونموذجا صادقا يعبر عن القيم الفنية والعلمية.

وبذلك فإنه، زيادة ما للشواهد المقيدة من أهمية في تعريف المدخل وإدماجها في النظام اللساني وإبراز مجالها الاستعمالية، فإنها تعتبر عناصر أساسية في بناء النص المعجمي، وإذا كانت المعجمية المعاصرة تعتبر المعجم خطابا أو نصا متكاملًا، فإن الشواهد والأسيفة تصبح نصوصا ضرورية لإثراء هذا الخطاب المتكامل علميا وتربويا وثقافيا.⁽³⁷⁾ وهذا ما دفع الباحثين إلى التأكيد على أن المعجمية السليمة في جوانها المختلفة لابد أن تقوم على الشواهد.⁽³⁸⁾

وبذلك فإن هذه التعاريف الستة هي التي يقوم عليها النص المعجمي في مستوى الجمع، وينبغي الإشارة هنا إلى أنه ليس بالضرورة أن يحمل «النص المعجمي» كل أنواع التعريف في المدخل الواحد، بل أحيانا لا يتجاوز الشرح كلمة واحدة، وأحيانا أخرى نجد مدخلا واحدا يحمل العديد من أنواع التعاريف والشواهد.

2 - الوضـع :

إذا كان الجمع كما رأينا سابقا يفرض تحديد المادة التي يجب أن يستوعبها المعجم، فإنّ «الوضع» يتعلّق بترتيب تلك المادة حسب طريقة معيّنة تيسّر على مستعمل المعجم الفوز بالمعلومات التي يبحث عنها.⁽³⁹⁾

وبذلك فإن مصطلح الوضع يطلق على منهج معالجة المفردات المجمعة قاموسيا.⁽⁴⁰⁾ والوضع على مستوى النص المعجمي ينقسم إلى قسمين: ترتيب خارجي و ترتيب داخلي.⁽⁴¹⁾

1 - الترتيب الخارجي: ونعني به الترتيب الخارجي للمداخل المعجمية، حيث إنّ المداخل تتكون غالبا من:⁽⁴²⁾

- مُعْجِمة عامة أو خاصّة مثل «بحر» «ذرة»؛
- مُعْجِمة عربية قديمة أو حديثة مثل «هبلع»، «مذيع».
- مُعْجِمة معرّبة أو دخيلة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نبيّن صلة المعجم بالفصحاة والمعجمية بالتراث والحداثة.

إن هذه المداخل المتنوعة ترد بأشكال وطرق مختلفة في المعجم. وهذه الطّرق هي ما يعرف بالترتيب الخارجي، وقد سقّى بعضهم هذا النوع من الترتيب بـ«التركيب العام للمعجم» ذلك أنه؛ التّرتيب الذي يتمّ من خلاله تركيب المداخل في معجم واحد بعد أن تمّ جمع مفردات كل مدخل في مدخلها الخاص بها.⁽⁴³⁾

ولقد عرفت الساحة المعجمية العربية نظما كثيرة من الترتيب الخارجي وقد جمعها «أحمد عبد الغفور عطار» في كتابه «مقدمة الصحاح» ، وقسمها إلى أربع مدارس⁽⁴⁴⁾، وهي كالآتي:⁽⁴⁵⁾

1 - مدرسة الخليل: وتنسب إلى صاحبها «الخليل بن أحمد الفراهيدي» (175هـ) من خلال معجمه «العين»، وتعد هذه المدرسة أول مدرسة عرفت المعجمية العربية كما يعد صاحبها إمام المعجميين.

وقوام هذه المدرسة ترتيب المواد على الحروف بحسب مخارجها الصوتية، وتقسيم المعجم إلى كتب، وتفرع الكتب إلى أبواب بحسب الأبنية وقلب الكلمة إلى مختلف الصبغ التي تأتي منها.

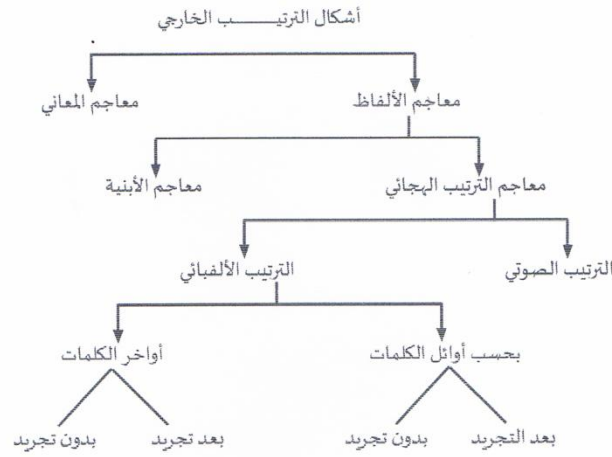
2 - مدرسة أبي عبيد: وهي التي تنسب إلى أحد أئمة اللغة والأدب «أبي عبيد القاسم بن سلام» (ت224هـ) من خلال كتابه «الغريب المصنف»، وقواعدها بناء المعجم على المعاني والموضوعات، وذلك بعقد أبواب وفصول للمسميات التي تتشابه في المعنى وتتقارب، وفضل «أبي عبيد» أنه جمع أشعثات الرسائل اللغوية التي ألّفت في مرحلة مبكرة في كتاب يضم أكثر من ثلاثين موضوعا.

3 - مدرسة الجوهري (395هـ): وتنسب إلى الجوهري من خلال تأليفه معجم «تاج اللغة وصحاح العربية»، ونظام هذه المدرسة ترتيب المواد على حروف المعجم باعتبار آخر الكلمة، ثم النظر

إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، والأول سماه بابا، والثاني فصلا.
4 - مدرسة البرمكي : وتنسب إلى «البرمكي» (433هـ) من خلال معجمه «المنتهى»، وتقوم هذه المدرسة بترتيب المعجم على الحروف الهجائية، مبتدئة بالهمزة منتهية بالياء مع مراعاة الحرف الثاني فالثالث فالرابع.

وتجدر الإشارة إلى أن أول من أتبع النظام الألف باني باعتبار أوائل الأصول هو «أبو عمر الشيباني» (213هـ) في معجمه «الجيم» إلا أنه يؤخذ عليه الخلل والاضطراب في التصنيف وعدم مراعاة الحرف الثاني والثالث في الترتيب.⁽⁴⁶⁾

وبذلك فإن الترتيب الخارجي للمداخل المعجمية العربية يكون على الشكل الآتي:⁽⁴⁷⁾



2 - الترتيب الداخلي : ونقصد به طريقة ترتيب المداخل المعجمية داخليا وهو وارد في المعاجم على وجهين حسب النظرية المعجمية الحديثة:

أ- الترتيب بالاشتراك: ومفاده أن يدرج تحت المدخل الواحد كل معانيه لازمة ومتعدية، سواء كانت معيجمة بسيطة أو مركبة أو معقدة.⁽⁴⁸⁾

وقد استبد هذا النوع من الترتيب بمعاجمنا القديمة وحتى الحديثة إلا ما ندر منها، وعيب هذا النوع من الترتيب أنه يدرج في المدخل الواحد مفاهيم ومعان كثيرة ومتداخلة فيوهم أن كل المعاني ترجع إلى أصل واحد أساسي.⁽⁴⁹⁾

ومثاله في المعاجم القديمة ما يلي:

- «العَيْنُ: النَّاطِرَةُ لِكُلِّ ذِي نَصَرٍ... وَمِنَ الْبَابِ الْعَيْنُ: الَّذِي تَبْعُهُ يَتَجَسَّسُ الْخَبَرُ... وَمِنَ الْبَابِ

العين: الجارية التابعة من غيوت الماء... ومن الباب العين: السحاب ما جاء من ناحية القبلة...
ومن الباب ماء غاي، أي سائل...»⁽⁵⁰⁾

- «العقل الجحر والنبي... والعقل الثبث في الأمور... والعقل القلب... والعقل التمييز الذي يتميز به الإنسان عن سائر الحيوان...»⁽⁵¹⁾

ومثاله في المعجم الحديثة ما يلي:

- «الكرك: الخشبة التي تدفع بها العباير الرغفة ويجذبها (تركبة)، أداة ذات يد خشبية طويلة تنتهي بسلاح من حديد مبسوط غريض يحفر بها حفراً خفيفاً وتُنقل بها التراب ونحوه (مع)، آلة حديدية تُرفع بها عجلة السيارة (مُحدثة)»⁽⁵²⁾

وفي هذه الأمثلة نلاحظ أنه على الرغم من أن المدخل واحد ولكن المعاني متعددة، ورغم ذلك فإن المعجميين اعتبروا أن المدخل الواحد يجمع كل المعاني مهما تفرقت وتباينت. ب- الترتيب بالتجنيس: إذا كان الترتيب بالاشتراك يقوم على حشد المعاني المختلفة تحت المدخل الواحد، فإن الترتيب بالتجنيس يقوم على إدراج كل معنى في مدخل مستقل به⁽⁵³⁾، أي أن المداخل تتعدد بعدد المعاني الواردة للمادة الواحدة.

ويهدف الترتيب بالتجنيس إلى غايات تربوية تاريخية حضارية متصلة بمفهوم الجمع زمانا ومكانا وموضوعاً فضلاً على أنه يميز بين المداخل البسيطة والمركبة والمعقد، أي أنه يتدرج في مراتب الاستعمال مهما كانت أنواع المداخل سواء أكانت أسماء أم أفعال، فهو يخصص مدخلا مستقلاً لكل معنى من البسيط إلى المعقد⁽⁵⁴⁾.

ويعتمد التجنيس على نظرية حلقات البركة المائية التي تقول بأن الفروع تتعدد عن الأصول، مثلما تتعدد حلقات الماء عن بعضها إثر سقوط حصاة فيه، ويعتبر «المنجد» المعجم العربي المعاصر الذي طبق لنظام التجنيس، وهو يتميز بمنهجه التربوي الذي يساعد المستفيد منه، ولاسيما الطلاب على فهم نظام اللغة وعلى استيعاب خصائصها⁽⁵⁵⁾.

وبذلك يمكن أن نرتب مثلاً المثال السابق مدخل العين عن طريق التجنيس ويكون كالآتي:

- العين: الجارحة

- العين: منبع الماء

- عين القوم: سيدهم

- عين الذهب: خالصه

- عين على الناس: جاسوس

ومثاله في المعجم الحديث «المنجد»، ما يلي:

مدخل «القب»:

1 - قَبَّ قُبًّا اللَّيْثَاتُ: نَيسَ....

2 - قَبَّ قُبًّا الْمَيِّءُ: جَمَعَ أَطْرَافَهُ...

3 - قَبَّ قُبًّا يَسَدُ فُلَانٌ قِطْعَتَهَا...

4 - قَبَّ قُبُونَا الْقَوْمُ: رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ فِي الْخُصُومَةِ...

5 - قَبَّ قَبًّا وَقَبَّيْنَا عَلَى النَّاسِ: أَدْمَجَهُ...

6 - الْقَبُّ: زَيْسُ الْقَوْمِ وَسَيِّدُهُمْ...⁽⁵⁶⁾

وبذلك فإننا نجد في هذا المعجم تحديدا للمعنى من خلال ترقيم المدخل كلما يستجد المعنى، فـ«القَبُّ» لفظ واحد ولكن له ستة معاني، ولذلك نجد صاحب المعجم كلما يتجدد المعنى يتجدد عنده المدخل ويتعدد وكأنه يقول أن الأساس في بناء المعجم هو محتوى اللفظ وليس الحروف التي يتكون منها.

خاتمة:

وخلاصة القول في هذا البحث إن «النص المعجمي» هو المقياس الذي تقاس به جودة المعجم من رداءته، وبضبطه وضبط حدوده يستطيع صانع المعجم أن يتحكم في عمله المعجمي، فتطور المعجم مرهون بتطور نصه.

ذلك أن المعجم ما هو إلا تسمية أخرى لمجموعة النصوص المعجمية ككل، ومن هنا إذا أردنا أن نطور المعجم يجب الاهتمام بمبدأي الجمع والوضع القائم عليهما النص المعجمي، وذلك من خلال الاهتمام بالمادة المعجمية التي يقوم عليها الجمع وكذا إعطاء أولوية لهذه المادة من خلال ترتيبها ووضعها في النص المعجمي.

ولكي تتطور الصناعة المعجمية العربية يجب الاستعانة بما جادت به النظريات اللسانية الحديثة مع عدم إهمال التراث المعجمي العربي؛ فبالدمج بين التراث المعجمي العربي والنظريات اللغوية الحديثة نستطيع الارتقاء إلى نص معجمي متكامل وبالتالي إلى صناعة معجمية تضاهي صناعة المعاجم الغربية الحديثة.

هوامش البحث:

(1) المعجمية مقارنة نظرية ومطبيقية، محمد رشاد الجمزوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص: 71.

(2) نفسه، ص: 275.

(3) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997، ص: 13.

(4) المعجمية التفسيرية، محند الركيت، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000، ص: 06.

(5) نفسه، ص: 06.

(6) نفسه، ص: 06.

(7) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004، ص: 13، وينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003، ص: 20.

(8) ينظر: مقدمة الصباح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1984،

- ص: 38.
- (9) المعجمية: مقارنة نظرية ومطابقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 376.
- (10) وممن نجده يتحدث كذلك عن مقتضيات «النص المعجمي» وبعض من أسمه: «إبراهيم بن مراد» في عدد من مقالاته وكتبه، والتي سوف نعتمدها كأساس في هذا البحث.
- (11) المعجمية: مقارنة نظرية ومطابقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 376-377.
- (12) نفسه، ص: 377-378.
- (13) لسان العرب، ابن منظور، ص: 11.
- (14) المعجم العربي المعاصر في نظـر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 78، الجزء 4، ص: 25.
- (15) المقـال نفسه، ص: 25.
- (16) قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، المجلد 78، الجزء 1، ص: 03.
- (17) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 139-140.
- (18) نفسه، ص: 140.
- (19) خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، محمد زكي خضر، مقال ضمن مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرياض، العدد 66، الرباط-المغرب، 2009، ص: 148.
- (20) مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد 6، الرباط-المغرب، يناير 2007، ص: 71.
- (21) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 141.
- (22) المعجمية: مقارنة نظرية ومطابقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 379.
- (23) المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مقال ضمن سلسلة المحاضرات التي يراها كرسى مارغريت وايرهاوزر، جامعة منوياتونس، 2009، ص: 05.
- (24) نفسه، ص: 05.
- (25) المعجمية: مقارنة نظرية ومطابقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 379.
- (26) نفسه، ص: 380.
- (27) نفسه، ص: 380-382.
- (28) وتجدر الإشارة هنا أننا سنتناول هذه التعاريف بالتفصيل لأهميتها الكبرى في بناء النص المعجمي في الفصل الثاني.
- (29) ويعد أساس البلاغة للزمخشري أول وأشهر معجم اتبع تقنية التعريف المجازي في المعاجم العربية، (للتوسع ينظر: تطور المعجم العربي، من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950، حكمت كشلي، دار المثل اللبناني، ط1، بيروت-لبنان، 2002، ص35، وينظر كذلك الطريقة التي اتبعها الزمخشري في شرحه لمواد معجم أساس البلاغة، الزمخشري (538هـ)، مراجعة إبراهيم قبلاطي، دار الهدى، دط، ميله-الجزائر، دت).
- (30) التعريفات الشريف الجرجاني، نج محمد صديق المنشاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت، ص: 55.

- (31) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حاتم الجيلالي، ص: 205.
- (32) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص: 139.
- (33) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حاتم الجيلالي، ص: 205.
- (34) ينظر: حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954، ص: 49.
- (35) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص: 143.
- (36) نفس، ص: 206-208.
- (37) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص: 223.
- (38) ينظر: المعجم التاريخي العربي، مفهومه وظيفته و محتواه، علي توفيق الحمد، مقال ضمن مجلة المعجمية، الجمعية المعجمية التونسية، العدد 5 و6، تونس 1989، 1990.
- (39) المعجم العربي المعاصر، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 140.
- (40) قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، ص: 03.
- (41) يدرج «إبراهيم بن مراد» التعريف كركن من أركان الوضع لا الجمع فهو يرى أن الوضع يقوم على ركنين أساسيين، أولهما الترتيب أي تبويب المفردات داخل المعجم المدون وتفصيل تتابعهما، وثانيهما التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية والخصائص العلاقية التي تكون للمفردات (ينظر: مقال قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، ص: 03، وكذلك ينظر: أسس المعجم المختص للسانية لإبراهيم بن مراد، مجلة اللسان العربي، ص: 03)، ونرى أن «محمد رشاد الحمزاوي» كان صائبا في تقسيمه، لأن الوضع هو منهج معالجة وبالتالي طريقة للترتيب إما داخليا أو خارجيا ولا مجال للمعلومات المستقاة من الخارج في ذلك.
- (42) المعجمية: مقارنة نظرية ومطابقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 383.
- (43) النظريات اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدائم، دار السلام، ط1، مصر- القاهرة، 2006، ص: 256.
- (44) تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم غير مضطرب عند كل الباحثين فهناك من يجعلهم أربعة مدارس، ومن الباحثين من يجعلهم خمسة مدارس وهكذا (ينظر مثلا: المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 1999).
- (45) ينظر: مقدمة الصحاح أحمد عبد الغفور عطار، ص: 95، 99، 101، 104.
- (46) مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، ص: 104.
- (47) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص: 36.
- (48) المعجمية: مقارنة نظرية ومطابقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 348.
- (49) ينظر: المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 78، الجزء 4، ص: 1047.
- (50) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ط1، 1979، مادة «عين»، ص: 199، 200، 201.
- (51) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة «عقل»، ص: 3046.
- (52) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004، مادة «كربك»، ص: 784.

- (53) المعجمية: مقارنة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 384.
(54) المعجم العربي المعاصر، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 147.
(55) المعجمية: مقارنة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص: 214.
(56) المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لبنان، دت،
مأذة «قب»، ص: 604.

مجلة تحديث الدرس اللغوي العربي

مجلة علمية محكمة تعنى بدراسة اللغويات: النحو والصرف والبلاغة والدلالة
والمعجم والصوتيات واللسانيات تصدر مرتين في السنة.

يصدرها مخبر تحديث النحو العربي
جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان الجزائر

ISSN 2437 - 0606

العدد 2+3- أبريل 2016

مجلة تحديث الدرس اللغوي

مجلة علمية محكمة يصدرها مخبر تحديث النحو العربي بجامعة تلمسان. تعنى بالدراسات اللغوية (النحو والصرف والبلاغة والدلالة والصوتيات والمعجمية واللسانيات) على ضوء المناهج اللغوية الحديثة.

رئيس التحرير :

د. أحمد قريش

مدير المجلة:

أد. عبد الناصر بوعلي

الهيئة العلمية :

أ.د. عبد الجليل مرتاض جامعة تلمسان
أ.د. صالح بلعيد جامعة تيزي وزو
أ.د. أحمد عزوز جامعة وهران
أ.د. هشام خالدي جامعة تلمسان
أ.د. محمد بلقاسم جامعة تلمسان
د. طالبي مولاي عبد الحفيظ جامعة الدوحة
د. خديجة عبد الملك داؤود الحدادي جامعة تعز اليمن
أ.معاذة سوسن جامعة أم البواقي
أ. عبد الكريم مكي جامعة تلمسان
أ.د. المهدي بورويبة جامعة تلمسان
أ.د. أحمد جلايلي جامعة النعامة
أ. عزوز حليلة جامعة تلمسان

هيئة التحرير:

د. لطيفة عبو
أ.د. نورية شيخي
د. عبد القادر بوعصابة
د. راضية بن عريبة
أ. محمد بوعلي

المحتويات

7	كلمة العدد
9	هل يمكن إيجاد نحو عربي بديل د. عبد الناصر بوعلي / مدير المخبر
13	الاختلاف بين القدامى والمحدثين في تحديد مخارج و صفات بعض الأصوات الهمزة نموذجاً د. أحمد قريش / جامعة تلمسان
23	بين الفصحى و العامية مقاربة في المستويات اللسانية د/ أحمد بن عجمية / جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف
35	الأصول العربية القديمة للدرس اللساني الحديث أ. عالية زروقي / جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف
43	«معجم المعاجم» لأحمد الشراوي إقبال؛ نموذج للبيبلوغرافيا المتخصصة. د. عبد القادر بوشية / جامعة تلمسان
67	الاستعمالات العامية في الكتاب المدرسي دراسة تركيبية دلالية د. ناصر بلخيترا / جامعة تلمسان
79	معايير مجمع اللغة العربية بالقاهرة في توليد المصطلح د. راضية بن عريبة / جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف
99	العربية بين طغيان العاميات و زهد الأبناء أ.د. عبد القادر سلامي / جامعة تلمسان - الجزائر
111	ازدواجية القدرة والأداء من البنيوية إلى الألسنية التوليدية التحويلية د. بن عزوز حليمة / جامعة تلمسان
123	خصائص المجاز القرآني و أهدافه. أ. زكرياء بوجلول / جامعة تلمسان.
135	إشكالية التقويم في نشاطي التعبير الكتابي والشفهي في المرحلة الثانوية أ. خديجة لطرش / جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف
151	«دعوة اللغويين المحدثين إلى تيسير النحو» أ. الحاج علي هوايرة / تلمسان
163	مسائل خلافية بين الخليل ويونس في النحو أ. الجيلالي بوعافية / جامعة تلمسان

قواعد النشر في المجلة:

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين. وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المعمقة وفقاً للقواعد التالية:

1- أن يكون البحث مبتكراً أصيلاً ولم يسبق نشره أو قدم للنشر في وسيلة أخرى، ويجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر بعد نشره في مجلة تحديث الدرس اللغوي مع الإشارة إلى ذلك.

2- أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارف عليها في نشر البحوث العلمية خصوصاً فيما يتعلق بتقديم ملخص للمقال متبوعاً بالكلمات المفتاحية بالعربية وباللغة الانجليزية وبالتوثيق، بحيث توضع الهوامش في آخر البحث ويشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين. وتبين بالتفصيل في آخر البحث وفق تسلسلها تليها قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

3- أن تكون الجداول والصور - إن وجدت في البحث - واضحة وموثقة.

4- تقبل المواد المقدمة للنشر - مطبوعة ومصححة - على أقراص مدمجة أو بالبريد الإلكتروني، ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

5- تخضع المواد المقدمة للتحكيم العلمي نشرت أو لم تنشر.

6- البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات أو إضافات عليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

ترسل البحوث باسم مدير التحرير، مخبر تحديث النحو العربي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر.

رقم الهاتف: 0778 30 26 50

البريد الإلكتروني: bouali13@live.fr

كلمة العدد

هذا هو العدد المشترك الثاني والثالث من مجلة تحديث الدرس اللغوي التابعة لمخبر تحديث النحو العربي وهي باكورة عمله العلمي، فيها مقالات لأساتذة وطلاب باحثين أملين أن تساهم في بناء الفكر العلمي وإنشاء أسس جديدة للدراسات العلمية الجادة، وخدمة اللغة العربية والفكر اللغوي عموماً.

إن البحث العلمي الجاد ركيزة من ركائز تقدم حضارة الأمم وتطور حياتها الفكرية والاجتماعية والعلمية، ومتى كان البحث العلمي دقيقاً جاداً وهادفاً فإن نتائجه سوف تثمر وترجع بالفائدة على مسارنا التنموي في مختلف الأصعدة ومجالات الحياة.

إن وجود هذه المجلة فرصة لباحثي المخبر وللمهتمين بقضايا الدرس اللغوي لنشر بحوثهم وطرح أفكارهم خدمة للأهداف العليا المتوخاة من ممارسة البحث العلمي.

أتمنى أن تكون هذه المجلة حافزاً للإخوة الأساتذة والباحثين من طلاب الدكتوراه للإسهام في بحوث تكمل ما نقص في هذا العدد.

مدير المخبر.

171	النسق الفكري عند البشير الإبراهيمي أ. صواخير فاطمة/جامعة تلمسان
179	نقد نظريات الاكتساب اللغوي عند الطفل على ضوء النتائج العلمية أ. ناوي نبيلة / جامعة تلمسان
191	من تجليات المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. أ. حنان غياط / جامعة تلمسان.
203	أسس المركب الإنشائي وثلاثه في الجملة العربية أ. محمد بلقاضي / جامعة تلمسان
211	التذكير والتأنيث في ضوء القراءات القرآنية د. ابن أحمد بن علي / المركز الجامعي غليزان
219	تأثير الفرنسية في هوية المجتمع الجزائري أ. بن دادة مينة
225	البلاغة العربية القديمة بين المعيار والواقع . أ. أمال طول
233	قراءة في كتاب الإفهام فيما تلحن فيه العامة للكسائي (ت 189هـ) أ / عبد الله بوحسون / جامعة تلمسان
239	الأصول المعرفية لنظرية العامل ومظاهرها في ضبط التراكيب اللغوية أ. امحمد بابا/جامعة تلمسان
249	بنية الاسم في نظر بروكلمان من خلال دراسته للمورفولوجيا العربية (دراسة نقدية) أ. سعاد بلعباس / جامعة تلمسان

من تجليات المنهج الوصفي في كتاب سيبويه.

حنان غياط / جامعة تلمسان.

ملخص البحث: يحاول هذا البحث أن يبرهن على استعمال «سيبويه» للمنهج الوصفي في كتابه المشهور في النحو، فقد اعتمد «سيبويه» في جمعه للمادة اللغوية على مبدأ «السماع»، وكان يقدمه على القياس في وضعه للقواعد النحوية، واعتمد في درسه للغة العربية على مستويات التحليل اللساني: الصوتي، والتركيبي، والدلالي، وهي كلها من مبادئ المنهج الوصفي الذي استقر عليه الدرس اللساني الحديث بعد مناهج قديمة عرفها الدرس اللغوي قبل «سوسير» كالمناهج المقارن والتاريخي.

الكلمات المفتاحية: كتاب سيبويه، المنهج الوصفي، الموضوعية، النحو، السماع، القياس.

Summary: This research tries to prove that SIBAWEIH has used the descriptive methodology in his famous book of grammar since he had based on collecting the language luggage in the principle of listening that he profered to that of measurement when creating grammatical rules.

Moreover he did focus on the most important linguistic levels when studing the Arabic language that are: Phonetics, syntax, and semantics. these do reflects this typical Methodology used in the contemporary linguistic studies, and this after those used previously by SAUSSURE as the comparative and historical ones.

Key words: Sibaweih book- Descriptive methology- objectiveness -grammar-listening- measurement.

مقدمة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى السلام، وبعد:

فإنّ البحث في التراث العربي، والخوض في غمار أعمال كبار اللغويين، ليعدّ من الأعمال الجليلة، خاصة إن حاولنا أن نطبق مناهج البحث اللغوي الحديث على هذا التراث العظيم الذي يعدّ مفخرة حضارة العرب والمسلمين.

فدراسة التراث العربي وتطبيق النظريات اللغوية واللسانية عليه لهو هدف نرمي من خلاله أن نؤسس للنظرية اللسانية العربية التي باتت من مطالب علم اللغة الحديث، لأنه لا يكفي أن ندرس تراثنا معزّل عن كل ما جادت به قرائح اللغويين واللسانيين المحدثين فتحكم عليه بالعزلة والتخلف.

ولعلّ محاولة الربط بين المنهج الوصفي، بعدّه من أحدث المناهج اللغوية، وبين نشأة الدرس اللغوي عند العرب ممثلاً بكتاب سيبويه هي محاولة جادة تنفي الزعم المنسوب للغويين العرب من حيث أنهم كانوا معياريين في معالجاتهم اللغوية وأنّ المنهج الوصفي لم يُعرف إلا مع ظهور كتاب سوسير «محاضرات في اللسانيات العامة»، حيث إنّ منهج سيبويه في كتابه هو دليل كاف على وجود

15 د نايفة قطامي « تطور اللغة والتفكير لدى الطفل » الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2008م ص98.

16 تمام حسان « اللغة بين المعيارية والوصفية » عالم الكتب ، القاهرة ط4 ، 2000م ص 39

17 د جمعة يوسف « سيكولوجية اللغة والمرض العقلي » ص 103

18 نور الدين النيفر « فلسفة اللغة » مؤسسة أبو جدران للطباعة والنشر والتوزيع ط1 1993م ص 135

19 محمد جاسم محمد « نظريات التعلم » دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، 2007م ص 167

20 نفس المرجع ص 50

21 نور الدين النيفر « فلسفة اللغة » ص 137

22 نبيل غيد الهادي وآخرون « تطور اللغة عند الطفل » الأهلية لنشر والتوزيع ، الأردن ط1 2007م ص 142

23 نفس المرجع ص 143

24 د نايف قطامي « تطور اللغة والتفكير لدى الطفل » ص 86

25 نفس المرجع السابق ص 87

26 نفس المرجع السابق ص 88

27 صباح حنا هرمز « سيكولوجية لغة الأطفال » دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ط1 1989م ص 53

28 حفيظة تازوني « اكتساب اللغة العربية عند الطفل الجزائري » دار القصة للنشر دط ، 2003م ص74

29 نفس المرجع السابق ص 75

30 نفس المرجع ص 79

31 د نايفة قطامي « تطور اللغة والتفكير لدى الطفل » ص 89

32 نفس المرجع ص 92

33 حفيظة تازوني « اكتساب اللغة العربية عند الطفل الجزائري » ص 81

34 ينظر فيجو تسكي « التفكير واللغة » ترجمة طلعت منصور مكتبة الانجلومصرية ط1 1967م ص 81

35 حفيظة تازوني « اكتساب اللغة العربية عند الطفل الجزائري » ص 83

36 د محمد زياد حمدان « الدماغ والإدراك والذكاء والتعلم » دار التزينة الحديثة ، الأردن، دط 1986م ص 22

37 نفس المرجع السابق ص 25

38 ينظر نفس المرجع السابق ص 29، 28

39 نفس المرجع السابق ص 30

40 عدنان العتوم « علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق » دار المسيرة للنشر والتوزيع ط1 2004م ص 264

المنهج الوصفي في الدرس اللغوي العربي، ودليل ثان على ريادة العرب في المعالجة الوصفية للغة. فالمعيارية ليست المنهج الوحيد الذي اعتمدته العرب أثناء تدوينهم اللغة وعلومها؛ بل إن بداية الاجتهاد العربي في علوم اللغة كان يعتمد المنهج الوصفي بشكل أساسي باعتبارها منهج العلوم.

ففي هذا البحث نحاول أن ندلل على وجود المنهج الوصفي عند اللغويين العرب القدماء، وذلك من خلال كتاب سيبويه الذي يعد أول تصنيف نحوي حقيقي، وبه ينصرف الحكم على باقي المصنفات العربية الأخرى.

المبحث الأول: مفهوم المنهج الوصفي.

1- التعريف بالمنهج الوصفي: إن الدراسات اللغوية الحديثة اهتمت منذ انبعاثها في القرن التاسع عشر بالمقارنات بين اللغات، ولم يكن هناك منهج واضح لتطور نظرية عامة للغة الانسانية والبحث فيها بطريقة علمية موضوعية، إلى أن ظهر الباحث اللغوي «دي سوسير» الذي أثبت بأبحاثه اللغوية إمكانية دراسة اللغة الانسانية وتحليلها بطريقة آنية وفي فترة زمنية محددة، أو من حيث تطورها التاريخي⁽¹⁾.

ويعد أن كان المنهجان التاريخي والمقارن هما الحاملان لتصور البحث اللغوي الحديث، جاء المنهج الوصفي، وغلب على هذه الدراسات باهتمامه بوصف الظاهرة اللغوية من خلال جميع مستوياتها⁽²⁾.

فالفوفية منحى في الدراسات اللسانية الحديثة يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعدا التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية مزيحاً تدخل الباحث وإعطاء آرائه⁽³⁾.

فهو يقوم على تقرير ما هو واقع أو تفسيره تفسيراً لا يخرج عن نطاق اللغة، وقد تبين هذا المنهج عدد من العلماء وكوّنوا مدارس خاصة، أولها مدرسة براغ التي وجهت اهتماماً لربط أصوات اللغة بالدلالة والمعنى، ومدرسة كوبن هاكن التي عنيت بطبيعة العلامة اللغوية⁽⁴⁾.

ويعمد المنهج الوصفي إلى اللغة فيتحدها مادة للملاحظة، والاستقراء والوصف، ويجعل نواحي الشراكة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد ولا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، وإنما تفهم باعتبارها تعبيراً على الوظائف اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية التي وقع عليها الاستقراء⁽⁵⁾.

وبذلك فإن المنهج الوصفي يقوم على الملاحظة والاستقراء اللذان يعتبران أهم مقومات العلمية والموضوعية.

1 التمهيد في علم اللغة، محمد خليفة الأسود، منشورات جامعة السابغ من أبريل، ليبيا، ط2، 1425، ص63.

2 مباحث في علم اللغة ومنهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، جامعة الشارقة، د/ط، 2008، ص295.

3 دراسات في اللسانيات العربية: عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر، ط1، 2004، ص64.

4 فصول في علم اللغة العام، عبد الكريم الرديني، دار الهدى، د/ط، عين ميلة، الجزائر، دت، ص83.

5 اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 2000، ص30.

2- ركائز المنهج الوصفي: يعتمد المنهج الوصفي على ثلاث ركائز وهي:

- وحدة الزمن: وهي معنية بالفترة الزمنية التي تدرس فيها اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، حيث تؤكد على تحديد الزمان التي تقع في محيطه هذه الدراسة، لأن اللغة تتغير بمرور الزمن⁽¹⁾.

ولذلك فإن المنهج الوصفي يقوم بوصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة، وليس من الضروري أن تكون في زمن الحاضر. وفي هذا المنهج تعتبر اللغة المنطوقة هي مادة الوصفي وتشكل ما نسبته 90 بالمئة حين الشروع بالبحث فالاهتمام باللغة المنطوقة هو ما يهدف إليه المنهج من خلال تسجيله لما يبثه المتكلم⁽²⁾.

-وحدة المكان: وهي تسير في خط متواز لوحدة الزمن، حيث إنها تؤكد على تحديد المساحة المكانية التي توطر حدود البحث والدراسة، لأن اللغة تتغير وتتمو وتتطور باختلاف الأمكنة والبقاع⁽³⁾.

-وحدة المستوى: يعنى الوصفون بالمستويات ويعتبرونها وسيلة الاتصال اللغوي، شرط أن لا تبعد كثيراً في زمنيها على وقت إقامة الدراسة، وتشتمل هذه المستويات، مستوى اللغة الفصحى، الوسطى العامية، أو نوع الفن الذي يتعامل معه، أدبي كالشعر والنثر...أو علمي في مجالاته المتعددة العلوم والمعارف الانسانية. وقد يعتمد الواصف في دراسته للمستوى على طبيعته المتكلم وشخصيته العلمية والثقافية أو على الراوي اللغوي حين يدرس مستوى لهجة معاصرة كمصدر من مصادر منهجه الوصفي⁽⁴⁾.

3- مقومات المنهج الوصفي: يقوم المنهج الوصفي في ضوء اللسانيات الحديثة على مجموعة من الأسس والمقومات وهي:

- دراسة اللغة وفق منهج علمي صائب، تشكل اللغة مادته الرئيسية.

- دراسة اللغة في زمان ومكان محددين.

- الفصل بين المظهر الاجتماعي للغة والمظهر الفردي لها، فالأول جزء من الكينونة اللغوية الذي يمثل المخزون اللغوي في عقول أفراد المجتمع اللغوي الواحد الذي يطلق عليه مصطلح language، والثاني هو الكلام parole، ويمثل الاستعمال الفردي المقصود للمخزون اللغوي⁽⁵⁾.

-جعل اللغة المنطوقة هدف البحث اللغوي لظهور التغيرات اللغوية عليها بشكل واضح، وعدم الارتكاز على اللغة المكتوبة، لجنوحها نحو الاستقرار ومن ثم أعطوا اللهجات عناية ونظروا إليها

1 المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، ط1، عمان، 2006، ص111.

2 فصول في علم اللغة العام، ص84.

3 المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة، ص111.

4 نفسه، 112.

5 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن، دار دجلة للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص28.

نظرة متكافئة من حيث أهمية كل لهجة في التعبير عن فئتها⁽¹⁾.

- ربط الدرس اللغوي بالاستعمال الواقعي للغة عن طريق الاعتماد المسموع للوقوف على العادات النطقية للمتكلمين.

- الاعتماد على المتكلم الأصلي للغة (الراوي واتخاذ مساعدا للبحث لأنه خير من يمثل اللغة بصديق)

- اعتبار الاستقرار والتعقيد طريقتان من طرق الوصف في دراسة اللغة⁽²⁾.

- الحرص على الموضوعية في إطلاق الأحكام التي تم استقراؤها من اللغة والابتعاد عن فرض آراء مسبقة لا علاقة لها باللغة

- إبراز شخصية الباحث الوصفي من خلال ربط الوصف الموضوعي بالتفسير الذي لا يخرج عن منطق اللغة.

- دراسة المستويات اللغوية على أساس من التحليل الشكلي والتحليل الوظيفي والدلالي وعلى أساس العلاقة بين المستويات اللغوية الثلاثة⁽³⁾.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب سيبويه (180هـ): خلف «سيبويه» وراءه عملا ضخما دل على عظمته، وسعة فكره وقوة ملاحظته وحدة ذكائه، وهو لا يزال شابا في مقتبل العمر، ألا وهو كتابه الذي عرف بين الناس باسم «الكتاب» أو «كتاب سيبويه».

ويعد الكتاب أول كتاب في النحو يصل إلى الأجيال التي جاءت بعد وفاته، كما أنه من أشمل مصادر النحو العربي وأكثرها دقة وضبطا، وأوسعها مادة⁽⁴⁾.

فدهش الناس عن ظهوره، وعظم شأنه في البصرة، وكان إذا قيل قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، ووصلت قيمته إلى أن سموه قرآن النحو، وهكذا اعتنى به المعتنون فمن شارح له، ومن شارح لشواهد، ومن منتقد ومن مستهجن، ومن مستصعب⁽⁵⁾.

فقد كان «المبرزد» إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب «سيبويه» يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له وأستصعابا لما فيه، وكان «المازني» يقول: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستح»⁽⁶⁾.

1 المستشرقون والمنهاج اللغوية، إسماعيل عمارة، دار وائل للنشر والتوزيع، دط، الأردن، دت، ص19.

2 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص29.

3 نفسه، ص29.

4 شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم جمعة، دار العروبة، دط، للنشر والتوزيع، الكويت، 1980، ص43.

5 نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، مراجعة، سعيد محمد الحام، دار الكتب للطباعة والنشر، دط، بيروت-لبنان، 2005، ص60.

6 ينظر، الفهرست، ابن النديم، تح: مصطفى السويحي، الدار التونسية للنشر، دط، 1985، ص234.

وقال عنه «صاعد الأندلسي»: «لا أعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب، أحدهما المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسططاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري، فإن كل واحد من هذه لم يشد عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر به»⁽¹⁾.

ولعل مما يلفت الانتباه عدم وجود تسمية لهذا الكتاب، حيث إن «سيبويه» لم يسمه باسم معين، وليست له مقدمة ولا خاتمة.

ويرى البعض أن عدم ورود اسم لهذا الكتاب يرجع إلى أن «سيبويه» كان ينوي النظر فيه بالتعديل والزيادة والتنقيح بعدما جمع فيه خلاصة آراء علماء القرن الثاني للهجرة، ولكن المنية وافته قبل أن يفعل ذلك، فجاء مصطلح الكتاب كتسمية له، لأن «سيبويه» لم يترك كتابا آخر يخاف الخلط بينهما⁽²⁾.

أما عن بداية تأليفه للكتاب، فتعجز الروايات عن الفصل فيها، فهناك من يقول: «إن سيبويه بدأ بجمع مادة كتابه في حياة شيخه الخليل، ثم واصل عمله بعد وفاته مستدلين بذلك على مواضع من الكتاب تحتوي دعاء الرحمة على الخليل، بينما يذهب آخرون إلى القول إنه ألفه كله بعد وفاة الخليل مستدلين على ذلك برواية نصر بن علي نصر الجهضمي عن أبيه أنه قال: «لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابا قال لأبيه: تعال نحيا علم الخليل»⁽³⁾.

وأيا ما يكن فإن الأمر المحسوم هو أن مادة الكتاب كانت متوافرة له «سيبويه» قبل وفاة شيخه، ثم استغرق في تأليفه عدة سنوات، حتى إن الكتاب قد اشتهر قبل أن يخرج صاحبه إلى الناس، ودليل ذلك كما يرى «جلال الذن السيوطي» أن «الزيادي» قرأه عليه في حياته ولم يتممه⁽⁴⁾.

أما عما حواه الكتاب، فنلاحظ أنه قسّمه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول ضمّ النحو، والثاني ضمّ الصرف، والثالث للأصوات اللغوية.

وقد ضمّ الكتاب كثيرا من الشواهد والتي بلغت ألف شاهد؛ يقول «الزجاجي»: «وإذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبين أن من أعلم الناس باللغة»⁽⁵⁾.

وترأحت هذه الأمثلة بين شواهد من القرآن الكريم، وبين شواهد من الشعر والرجز ومن كلام العرب⁽⁶⁾.

أما عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فكان كغيره من علماء عصره متحفظا في الاستشهاد

1 نفسه، ص234.

2 شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص45.

3 نفسه، ص76.

4 بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، دط، صيدا-لبنان، 2003، 414/2.

5 طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط، القاهرة، 1984، ص72.

6 معجم الأصول في التراث العربي، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، ط، عمان-الأردن، 2006، ص186.

به لأنه يروى بالمعنى، ومع ذلك نجده يورد بعض الأمثلة من باب التمثيل والاستئناس لا الاحتجاج⁽¹⁾.

المبحث الثالث: استقراء المنهج الوصفي في كتاب سيبويه.

يمكننا أن نستقرأ المنهج الوصفي في كتاب سيبويه من خلال ما يلي:

1- جمع اللغة: إن طريقة جمع العرب للمادة اللغوية اعتمدت على منهج واقعي واضح، فقد حددوا البيئة التي يصح أخذ اللغة عنها، وذلك بأن حصروها في مناطق البادية من شبه الجزيرة العربية معللين ذلك بأن الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثّل لغتها تمثيلاً صحيحاً لتعرضها لمؤثرات أجنبية⁽²⁾.

يقول السيوطي: «فلم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممّا كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»⁽³⁾.

حيث جعلوا المقاييس الضرورية صحة المصدر اللغوي، وذلك بالبعد عن المؤثرات الخارجية، وعلى ذلك فإن البدو الذين تأثرت لغتهم لا يصح الاعتماد عليهم في جمع اللغة، ويعدّ ذلك من الخصائص التي يتطلّبها الدرس الحديث فيما يعرف الآن باسم (L'informant)، وهو الشخص الذي يعتمد عليه الباحث في جمع مادته اللغوية، إذ ينبغي أن يكون من بين الذين يمثلون لغته تمثيلاً صحيحاً دون تأثيرات خارجية⁽⁴⁾.

وهذا ما نراه متجسداً حيث إن ألفاظ اللغة جمعت ودوّنت مع أواخر القرن الأول هجري، في الزمن الذي نشط فيه رواة الحديث والأدب كذلك⁽⁵⁾.

وقد تجسّدت هذه الصفة في كتاب سيبويه، حيث اهتم بالمسموع من اللغة جرياً على طريقة أساتذته، ومنهجهم في وصف اللغة إيماناً منه بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع هي المعين الرئيسي للاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع، ودليل قاطع على صدق الأحكام اللغوية المستقراة⁽⁶⁾.

والسماع عند «سيبويه» لا يقتصر على الاحتكاك المباشر مع العرب والأخذ من أفواههم، بل يتعداه إلى الأخذ عن مشايخه الثقات، وقد يستعين ببعض من العرب الذين ينتمون إلى قبيلة معينة تشعبت أماكن سكنها، أو برجلين أو برجل واحد من العرب، وكل ذلك دليل حرصه على جمع أكبر عدد ممكن من البيانات اللغوية من اللهجات المنتشرة على الرقعة الجغرافية في الجزيرة العربية⁽⁷⁾.

1 شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 52-53.

2 فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، دط، بيروت لبنان، دت، ص 179.

3 الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الذن السيوطي، تج: اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط، بيروت-لبنان، 1998، ص 23.

4 فقه اللغة في الكتب العربية، ص 180.

5 علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، ط، دمشق-سوريا، 1996، ص 125.

6 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 38.

7 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 38.

يقول سيبويه: «وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس ومن العرب»⁽¹⁾.

كما نجده يتحرى الدقة من الزاوي، متماشياً مع المنهج الوصفي فيشترط سمتين أساسيتين فيه، هما الفصاحة والثقة، ومما يوضح ذلك ورود عبارات في كتابه مثل: وهذه حجج سمعت من العرب ومن يوثق به ويؤمن أنه سمعها من العرب»⁽²⁾، ليس هذا فقط بل إنه يتحرى الدقة في شيوخه حينما نجده يوازن بين كلامهم وكلام العرب من ذلك قوله: «والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافق بعدما سمعنا منه»⁽³⁾، وقوله «ويونس يقول: هذا مثلك مقبلاً وهذا زيد مثلك، إذا قدّمه جعله معرفة، وإذا أخره جعله نكرة، ومن العرب من يوافق على ذلك»⁽⁴⁾.

إن هذا المنهج الذي اتبعه سيبويه في تقصي الظاهرة اللغوية عن طريق السماع، والاستناد إلى الأحكام اللغوية المستنبطة من الاستعمال الواقعي للغة إنما يكون عن طريق أعداد هائلة من الظواهر اللغوية، وهو ما يثقف والوصفية التي تؤكد على باحثها اللغوي ضرورة بناء ملاحظات تفسيرية وأحكام لغوية في ضوء معطيات واسعة من الأمثلة اللغوية المسموعة⁽⁵⁾.

وإذا كان اعتماد سيبويه على المسموع والأخذ من أفواه العرب، فإن هذه السمة تقودنا إلى أنه درس اللغة باعتبارها لغة منطوقة، كغيره، وليست لغة مكتوبة إذ إننا نجد في منهج سيبويه اعتماداً كبيراً على استقراء الأصول اللغوية، ويظهر ذلك بوضوح في اهتمامه بالتماثل الصوتي والتخالف الصوتي والادغام وغيرها من التغيرات الصوتية والتي يتحكم بها النطق، وما ذلك إلا أثر من آثار الاهتمام باللغة المنطوقة⁽⁶⁾.

ومن مظاهر اهتمامه بالجانب الصوتي للغة أننا نجده يقول: «لأنّ ضمك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفعة للرؤية وليس بصوت للأذن، ألا ترى أنك لو قلت (هذا معن) فأشملت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم»⁽⁷⁾.

فهذا النص دليل على اهتمامه باللغة المنطوقة وعنايته بنطق الظاهرة الصوتية بدقة من خلال حركة الشفتين عند الإشمام.

إن هذا الاتجاه الذي سار عليه سيبويه يؤكد لنا المنهج العربي عموماً، في جمع اللغة واستقراءها عن طريق الزاوية والمشاهدة وفي حديثهم المستفيض عن السماع ومنهج القراءات في التلقي والعرض، وهذا يفسّر لنا أيضاً تخصيصهم كتباً تعالج قضية التصحيف والتعريف، لأنها أخطاء ناجمة عن الكتابة، وكذلك ذمهم من يأخذ اللغة عن طريق الصحف لا عن طريق السماع، على النحو الذي هجا

1 الكتاب، سيبويه، تج: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط، القاهرة-مصر، دت، 318/1.

2 نفسه، 355/1.

3 نفسه، 117/2.

4 نفسه، 523/1.

5 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 41.

6 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 171.

7 الكتاب، ج3، ص 497.

به الجاحظ أحمد بن عبد الوهاب بأنه كان صحفياً غفلاً في رسالته المشهورة «التربيع والتدبير»⁽¹⁾.

2- الموضوعية: إذا تتبعنا شيئاً فشيئاً ما قد ذكرناه في جمع اللغة، سيقودنا هذا إلى تحقيقه لشرط آخر يعد من صميم العلوم عامة والوصفية على وجه الخصوص، هذا الشرط يتمثل في الالتزام بالموضوعية، فعلم اللغة الوصفي يلتزم في سياق منهجه العلمي بالموضوعية في تناول الظاهرة اللغوية، إذ إن الباحث اللغوي ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة ومنها موضوعياً⁽²⁾.

والأمر نفسه اتخذهُ اللغويون الأوائل، حيث اتخذ سيبويه من الموضوعية أساساً يستند إليه في منهجه الوصفي الذي حرص على أن يكون بينه وبين الواقع جذور مشتركة فقد عالج مادته على أنها طريقة العرب في كلامها⁽³⁾.

ويصرح بذلك في مواطن كثيرة من الكتاب بتعبير: «ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب»⁽⁴⁾، «وكل هذا ما سمعنا العرب تتكلم به»⁽⁵⁾ «وكذلك وجدنا العرب تتكلم به»⁽⁶⁾. فهو يصف الحقائق اللغوية كما هي في الواقع ويدعو المتكلم إلى أن يلتزم الأحكام المستفادة منها لأنها ضوابط تجري على سنن كلام العرب، ولا يجوز التجاوز عليها يقول: «فإنما تجربها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعت فيها، ولا تدخل ما لم يدخلوا من الحروف»⁽⁷⁾. وهو ما يتناسب والمنهج الوصفي الذي يهدف إلى رصد الظواهر اللغوية، ووصفها وصفاً كاملاً بما يتماشى مع اللغة المنطوقة حتى لو كانت شاذة في القياس فالأصل هو المسموع وليس المقيس⁽⁸⁾.

3- الاستقراء: لم يقف سيبويه عند حدود الجمع والسماع من كلام العرب، بل تجاوز ذلك ووضع ملامح المنهج العلمي في تتبعه لكلام العرب، حيث أقام بحثه على تجميع الملاحظات ثم استخلاص قاعدة كلية⁽⁹⁾.

وهذا ما يتفق والمنهج الوصفي الذي يعتبر الاستقراء والتفصيل طريقتان من طرق الوصف في دراسة اللغة⁽¹⁰⁾. وهو كذلك ما يتماشى وطبيعة العمل في اللغة والذي يقتضي قسماً أولهما الجمع والوصف وثنائهما التحليل والتعليل والتأليف⁽¹¹⁾.

1 فقه اللغة في الكتب العربية، ص 307.

2 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 29.

3 نفسه، ص 27.

4 الكتاب، 1/327.

5 نفسه، 1/327.

6 نفسه، 1/367.

7 نفسه، 1/330.

8 فصول في الدرس اللغوي بين القدامى والمحدثين، نادية رمضان النجار، الإسكندرية-مصر، ط 1، دت، ص 131-132.

9 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 56.

10 اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 149.

11 التطور النحوي للغة العربية، بريجستراش، تح: رمضان عبد الوهاب، دط، دت، ص 203.

فنجده قد توصل عن طريق الاستقراء إلى أن: «الفعل يجري مجرى الأسماء على ثلاثة مجار فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره وفعل مضمر متروك إظهاره»⁽¹⁾.

وأن «الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب»⁽²⁾.

4- التصنيف: إن العملية التصنيفية تدخل ضمن المنهج الوصفي في البحث اللغوي، فيما أن اللغة تتألف من مستويات، فإن اللغوي يجد صعوبة في وضعها ووصفها ضمن مستوى واحد، ومن هنا فإن التصنيف اللغوي بحاجة إلى استقصاء ظواهر اللغة بوسائل متنوعة، وذلك عن طريق تقسيمها إلى مستويات لغوية تسهل على اللغوي وصفها وتحليلها، والأساس الذي يستند إليه الباحث اللغوي في تصنيف الوحدات اللغوية شيان هما الشكل والوظيفة⁽³⁾.

ولقد فصل سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بين لغة الشعر ولغة النثر، فوصف لغة الشعر وصفاً خالياً من التعليل أو من محاولة التسوية بينهما وبين لغة النثر؛ فمن ذلك أنه خصص باباً لوصف لغة الشعر في استعمالها الضمير المنفصل محل الضمير المتصل، وصفاً خالصاً من التحليل أو التخريج⁽⁴⁾.

يقول: «هذا باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام، ومن ذلك قول الشاعر: إليك حتى بلغت إياك... هذا باب ما يحتمل الشعر»⁽⁵⁾.

لقد رصد سيبويه كثيراً من ملامح لغة الشعر دون أن يخرجها أو يعللها محاولاً تسويتها بلغة النثر، فكأنه يريد أن يقول: هذه لغة الشعر وكفى بذلك قولاً⁽⁶⁾.

وبذلك فإن التصنيف الذي يعتبر عنصراً أساسياً في المعالجة عن طريق المنهج الوصفي كان حاضراً وبقوة ومنهجية صائبة في الكتاب لسيبويه.

5- القياس اللغوي: حقيقة أن المنهج العربي لم يدخل من التعليل أو القياس، ولكن قياساً وتعليلاً ينسجم وطبيعة اللغة، والذي يعده المنهج الوصفي قياساً طبيعياً على منطق اللغة، وعاملاً مهماً من عوامل نموها، فالمنهج الوصفي يفرق بين منطق اللغة والمنطق الأرسطي فالأول مقبول ومعترف به في دراسة اللغة، والآخر مرفوض ودخيل على تلك الدراسة⁽⁷⁾.

والعرب عرفوا التعليل الأول: ذلك أن الدراسات العربية قد قامت بتفسير الظاهرة في سياق لغوي واحد، وابتعدوا على التفسير الخارجي⁽⁸⁾، ومن أظهر الدلائل على ذلك ما فصل فيه «ابن

1 الكتاب، 1/296.

2 نفسه، 3/99.

3 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 60.

4 الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة، ط 1، 1994، ص 108.

5 الكتاب، 1/382.

6 الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص 115.

7 فقه اللغة في الكتب العربية، ص 181.

8 المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 70.

جني» من حديثه عن الاستئصال والاستخفاف، محاولاً تحليل الظواهر اللغوية بالرجوع إليه مؤكداً على قضية في غاية الأهمية بالنسبة إلى المنهج الوصفي وهي أن اللغة مادة طبيعية يلجأ إليها الحس والطبع، ولا يركن فيها إلى العقل أو الفلسفة⁽¹⁾.

ونجد سيويه قبله قد اعتمد على التعليل ولكنه تعليل قائم على أساس صوتي، وهو ما يعتبر وصفاً في حد ذاته، حيث يقول في معرض حديثه عن التضعيف: «والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت، ووددت، واجتررت...»⁽²⁾ ثم يفتح إلى تعليل الإدغام عندما يتحرك الحرف الثاني من الحرفين المتشابهين فيقول: «فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل لأنه لما كان من موضع واحد، ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع، ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة، وذلك قولهم وذي واجترأ...»⁽³⁾.

فهذا تعليل ما في ذلك شك ولكنه في الوقت نفسه يعد وصفاً لمخارج الحروف ووصفها لتوفير الجهد الصوتي عند الإنسان عندما ينطق بحرفين متشابهين في واحد فيدغم.

6- دراسة المستويات: ويتحقق شرط آخر في الدرس اللغوي العربي مع المنهج الوصفي، الذي يبحث على دراسة المستويات اللغوية على أساس من التحليل الشكلي، والتحليل الوظيفي والدلالي، وعلى أساس العلاقة بين المستويات اللغوية الثلاث.

أ- المستوى النحوي: إن الدرس اللغوي العربي نجده حافلاً بهذا الجانب، ولعل ما يهمننا في هذا الجانب هو الاعتماد على كلام العرب ورفض القواعد، ويعد سيويه من العلماء الذين يخطئون في بعض الأحيان النحويين ويلغي القواعد إذا تعارضت مع الإستعمال اللغوي، ويصف ما يقال وصفاً دقيقاً دون تخطيء أي لغة أو لهجة، ولعل ما يثمن ذلك قوله: «هذا باب استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: ويح له وتب، وتبا لك ويحيا لك، فجعلوا التب بمنزلة الويح وجعلوا الويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وصفته له العرب»⁽⁴⁾.

وعندما يتعارض المجالان فإن سيويه يحكم على الأول، أي ما وضعه النحاة، بأنه قبيح، وعلى الثاني، الاستعمال، بالحسن، لأنك أجريته على ما أجرته العرب، فكأنه يقول يجب أن تضع اللفظ على الموضع الذي وضعت العرب؛ فنجد يقول عندما تختلف الآراء: «فأجره كما أجرته العرب واستحسنه»⁽⁵⁾.

وبذلك فإن المنهج اللغوي العربي كما هو مؤسس في كتاب سيويه نحو وصفي لا معياري اعتمد على 1 ينظر في ذلك كتاب: الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: عبد الحميد السيد، دار حامد للنشر، ط، 2004/1، ص 49.

2 الكتاب، 158/2.

3 نفسه، ص 158.

4 نفسه، 167/1.

5 الكتاب، 277/1.

ملاحظة الظاهرة اللغوية من أفواه مستعملها ولم يجعل القواعد تقنياً للاستعمال بل على العكس خطأ القاعد تماشياً مع ما هو مستعمل.

ب- المستوى الصرفي: مع أننا نقر بأن سيويه لم يحدد علم التصريف بدقة، إلا أننا نؤكد على أنه من الأوائل العلماء الذين انتبهوا لهذا العلم وفصلوا في مسأله، حيث أنه أدرك أن الأبنية الصرفية نسق من الأصوات المتألفة في ما بينها، فحلل بنية الكلمة تحليلاً صوتياً، وتوصل إلى أن الأبنية الصرفية تتألف من أصوات ثابتة وأخرى متغيرة، وأن الأبنية لا تخلو من الأصوات المتغيرة، وهي أصوات المد أو اللين، التي توضع في داخل الأصل لتمنحه الدلالة اللازمة⁽¹⁾.

ج- المستوى الصوتي: تناول سيويه الصوت اللغوي من مبدئ صحيح، وهو دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعبارة عن الافتراض والتأويل، فنجده يتناول بالوصف الصوت اللغوي المنطوق، ويبين عدده، ومخارجه، وما يصاحبه من حركات أعضاء النطق، وما يعرف الآن بوضع الأوتار الصوتية، وما يسميه سيويه الجهر والهمس والشديد والرخو، فنجده يقول: «فأصل حروف العربية ستة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء... والحروف العربية ستة عشر مخرجاً، فللحلق منها ثلاثة... فأما المجهورة فالهمزة والألف... وأما المهموسة فالهاء والحاء... ومن الحروف الشديدة وهو الذي يمنح الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة... ومنها الرخوة...»⁽²⁾.

د- المستوى الدلالي: قام سيويه بدراسة الدلالة من خلال تعرضه لمسألة مهمة في هذا المستوى وهي قضية اللفظ والمعنى، والتي تعد باباً من أبواب الدرس الدلالي⁽³⁾.

فنجده يضع الرمز الصوتي وصيغته الصرفية في جهة، ويمثل في الجهة الأخرى مدلوله الجزئي. يقول: «إن الكلام ينصرف إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل»⁽⁴⁾. فهو بذلك يربط بين الاسم أو الفعل وما يدل عليه.

خاتمة.

وبهذا نستطيع أن نقول إن المنهج الوصفي قد فرض نفسه فرضاً على الدرس اللغوي عند العرب القدماء؛ وذلك من خلال الملامح التي أوجدناها وكانت تتماشى وهذا المنهج، وكان سيويه من بين الذين تجسدت ملامح هذا المنهج في أعمالهم، حيث قام بجمع اللغة، واعتمد أساليب وصفية محض، فأعطى قيمة للسمع ووصف كلام العرب المنطوق، واستقرأ واستنبط منه القواعد، فبنى قاعدته على ما تعرفت عليه العرب لا كما فعلت المعيارية حين جاءت بالقاعدة وفرضتها، وصوبت ما يتفق معها وخطأت ما لم يتوافق معها، كما درس المستويات المعروفة في الدرس اللغوي الحديث و تناولها بما يتماشى والمنهج الوصفي القائم على دراسة كل مستوى من مستويات اللغة.

1 المنهج الوصفي في كتاب سيويه، ص 306.

2 الكتاب، 404/2.

3 علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، ص 32.

4 الكتاب، 9/1.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدن السيوطي، تح: اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط، 1998.
- 2- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر صيدا-بيروت، دط، 2003.
- 3- التطور النحوي للغة العربية، بريجستراش، تح: رمضان عبد التواب، دط، دت.
- 4- التمهيد في علم اللغة، محمد خليفة الأسود، منشورات جامعة السابح من أبريل، ليبيا، ط2، 1425.
- 5- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: عبد الحميد السيد، دار حامد للنشر، ط، 2004.
- 6- دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر، ط1، 2004.
- 7- شواهد الشعر في كتاب سيويه، خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط، 1980.
- 8- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط، 1984.
- 9- علم الدلالة العربي، بين النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط، 1996.
- 10- فصول في الدرس اللغوي بين القدامى والمحدثين، نادية رمضان النجار، مراجعة عبده الراجحي، الاسكندرية، ط، دت.
- 11- فصول في علم اللغة العام، عبد الكريم الرديني، دار الهدى، دط، عين مليلة، الجزائر، دت.
- 12- فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، دط، دت.
- 13- الفهرست، ابن النديم، تح: مصطفى السويهي، دط، الدار التونسية للنشر، 1985.
- 14- الكتاب، سيويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط، دت.
- 15- الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة، ط، 1994.
- 16- اللغة بين المعيارية والوصفية، همام حسان، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط، 2000.
- 17- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، دط، جامعة الشارقة، 2008.
- 18- المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل عناية، دار وائل للنشر والتوزيع، دط، الأردن، دت.
- 19- معجم الأصول في التراث العربي، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط، 2006.
- 20- المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
- 21- المنهج الوصفي في كتاب سيويه، نوزداد حسن، دار مجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط، 2007.
- 22- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار الكتب للطباعة والنشر، دط، بيروت-لبنان، 2005.

أسس المركب الإسنادي وتمثلاته في الجملة العربية

محمد بلقاضي / جامعة تلمسان

ملخص البحث

يمثل الإسناد العلاقة النحوية بين المُسند والمُسند إليه، وهو بدوره يمثل البناء النحوي للجملة، والتي تتكون من ركنين نحويين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وهذا الترابط الوثيق بين المسند والمُسند إليه هو ما يُنتج لنا المعاني والأفكار التي يريد المتكلم إيصالها للمتلقي، وبدونه تعتبر الكلمات رصفا من الوحدات اللغوية لا معنى له.

Research Summary

Attribution is a grammatical relationship between the predicate ascribed to it, which in turn represents a construction grammar of the sentence, which consists of two pillars Nhyoen are: Debutante and the news in nominal sentence, and act and actor in the actual sentence, and this close interrelationship between predicate ascribed to it is what produces our ideas meanings that wants speaker delivery to the recipient, and without it considered Rcefa words from the language units does not make sense.

توطئة:

تتألف الجملة العربية من ركنين أساسيين هما: المُسند والمُسند إليه، فالمُسند هو المتحدث به (الفعل أو الخبر) ويكون فعلاً أو اسماً والمُسند والمُسند إليه، هو المتحدث عنه (الفاعل أو المبتدأ) ولا يكون إلا اسماً يقول ابن يعيش: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى وهذا لا يأتي إلا في اسمين أو فعل واسم ويسمى الجملة»⁰.

والمُسند والمُسند إليه في رأي النحاة هما: عماد الجملة ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العمدة)، لعدم الاستغناء عنهما، وما عداهما (فضلة) يستقل الكلام دونها.

ولدراسة هذه الظاهرة لابد من تحديد ماهيتها من الناحية اللغوية والإصطلاحية، لذلك ارتأيت أن يكون مدخل هذه الدراسة في التعريف بمهامية الإسناد ومكوناته وأثني بأركانه وأنواعه.

• أولاً: مفهوم الإسناد ومكوناته

كان النحاة يلحظون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلحظونه